

(أ) تمام الطالب بترتيب المحطات المطروحة .

المشرف على الرسالة :
د/ محمد بن علي بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد المحسن بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضرة بن منصور بن عدنان بن أد بن طابخية بن أسد بن عبد مناف .
السوق
١٤١٦ هـ

١٥ شهر الربيع الثاني
١٤١٦ هـ

د/ محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد المحسن بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضرة بن منصور بن عدنان بن أد بن طابخية بن أسد بن عبد مناف .



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه والأصول

فقه عثمان بن عفان

﴿رضي الله عنه﴾

(في الحدود ، والجنايات ، والديات ، والتعازير)

١٤١٦ هـ

رسالة مقدمة : لنيل درجة الماجستير (في الفقه)

إعداد الطالب

عبد العليم لاجورد خان

إشراف

الأستاذ الدكتور / عبد الشافي علي جابر

عام ١٤١٤/١٤١٥ هـ

(ب)

بسم الله الرحمن الرحيم
الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،
قائد الغر المحجلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى من تبعهم باحسان
إلى يوم الدين .

أما بعد!

فقد قال الله سبحانه وتعالى :

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ (١)

وقال صلى الله عليه وسلم: من لا يشكر الناس لا يشكر الله (٢)

فإني أشكر الله سبحانه وتعالى بما أنعم علي بنعمة الاسلام ، ثم نعمة القرار في
أقدس بقاع الأرض مهبط الوحي، وذلك بالالتحاق بجامعة أم القرى التي تعتبر امتدادا
لجامعة (حراء) التي أنزل الله سبحانه وتعالى فيها قوله:

﴿إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ، إِقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ
بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (٣)

كما أتقدم بشكري الجزيل لكافة المسؤولين في هذه الجامعة المباركة وعلى رأسهم
معالي مديرها/ الدكتور راشد الراجح ، ووكلائه الأفاضل.

ثم أتقدم بعظيم الشكر والعرفان لسعادة عميد الدراسات العليا، وعميد كلية
الشريعة ووكيلها، ورئيس قسم الدراسات العليا الشرعية، الذين هيؤا لي الفرصة
لتلقي علوم الدين الإسلامي الحنيف في هذه الجامعة المباركة.

(١) - سورة ابراهيم الآية : ٧

(٢) - الجامع الصحيح، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة المعروف بالترمذي، تحقيق كمال

يوسف الحوت (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨-١٩٨٧) ٢٩٩/٤

(٣) - سورة العلق الآية : ١-٥

(ج)

وأخص بالشكر سعادة الأستاذ الدكتور/ عبد الشافي علي جابر المشرف على الرسالة والذي تحمل الكثير والكثير لأجل إنجاح العمل في هذا البحث المتواضع فقد كان يستقبلني بصدر واسع وفي جميع الأوقات والأحيان ، ولم يأل جهدا ولا نصيحة تنفعني ، وضحي بوقته الغالي، وبذل قصارى جهده وإخلاصه في إتمام هذه الرسالة فقد كان يشجعني للإستمرار في الجهد والمثابرة، فجزاه الله عني وعن الإسلام خير الجزاء .

كما أتقدم بوافر شكري لجميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وكذلك الكليات الأخرى ممن درست عليهم واستشرتهم .
وفي الختام أشكر جميع من ساعدني في البحث من إخواني الزملاء، طلاب الدراسات العليا، وغيرهم ممن مد لي يد العون فجزاهم الله تعالى عني خير الجزاء وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(الباحث)

مقدمة البحث

الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، صلى الله وسلم وبارك، على نبيه وعلى آله وصحبه أجمعين.
قال الله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ، وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ، وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ، يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (١)
وقال سبحانه:

﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٢)
وقال عز وجل:

﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ، أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (٣)
وقال صلى الله عليه وسلم: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله. (٤)
أما بعد!

فسوف أتناول بإذن الله في مقدمة البحث المطالب التالية:

(١) سورة النحل الآية: ٩٠

(٢) سورة البقرة الآية: ٢٢٩

(٣) سورة المائدة الآية: ٣٢

(٤) صحيح البخاري، للإمام محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخاري، مع فتح الباري، للإمام ابن حجر العسقلاني (القاهرة: دار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) ١/٥٩٢؛ الجامع الصحيح، للترمذي، ٥/٥؛ الدرية، في تخريج أحاديث الهداية، للإمام الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني، وتصحيح، وتعليق السيد هاشم اليماني المدني (بيروت: دار المعرفة) ٢/٢٥٩.

المطلب الأول في : أهمية البحث .

المطلب الثاني في : أسباب إختياره.

المطلب الثالث في : منهجي في البحث .

المطلب الرابع في : موجز الخطة .

المطلب الأول

في أهمية البحث

إن الشريعة الإسلامية شريعة كاملة وشاملة وطريقة مستقيمة، تعد عروة وثقى للأمة الإسلامية جمعاء في شتى بقاع المعمورة ومفخرة عظيمة لها، تفوق بها سائر الأمم لأنها من وضع خالق البشر، الذي يعلم حاضرها وماضيها ومستقبلها فهو بعيد عن الهوى والمصالح الذاتية والإقليمية، لفرقة وجماعة معينة، وتكفل سعادة البشر الدينية والدينية، وهو مؤسس على روح العدل، والمساواة، واحترام الحقوق الخاصة والعامة، والنظام الأتم، فهو صالح لكل زمان ومكان.

ثم إن فقه الصحابة رضي الله عنهم، له من الأهمية الخاصة ما ليس لغيره لأنهم عاشوا حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وشاهدوه وباشروا الوقائع والنوازل وعرفوا ما يحيط بالوحي من أسباب نزول الآيات، ومواقع ورود الأحاديث فهم أعرف الناس بالكتاب، والسنة، وتفسيرهما، طبقا لقواعد اللغة العربية فيدركون ما لا يدركه غيرهم من أحكام الشريعة وأسرارها ومقاصدها، فيعتبر فقهم أساسا لفقه غيرهم، فهو يعد أهم مصدر من مصادر الفقه الإسلامي، لأنهم أخذوه مباشرة منه صلى الله عليه وسلم بدون واسطة، وخاصة الخلفاء الراشدين منهم، لأنهم كانوا أقرب إليه قدرا ومنزلة وملازمة، وأيضا كان لبعضهم قرابة نسبية أو سببية إضافة إلى منزلة الصحبة كالخلفاء الأربعة رضوان الله عليهم أجمعين.

وهذا لا شك يعد سببا آخر في ملازمتهم له والإطلاع بالكثير من دقائق الأمور وحكمتها، مما يجعلنا نزداد يقينا بأنهم أعلم الناس بالحلال والحرام بعد الرسول صلى الله عليه وسلم وهم أول جيل وترجمة حية لتطبيق الشريعة الإسلامية، ولذلك أمرنا

صلى الله عليه وسلم، بإتباعهم حيث قال: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ... الحديث (١)

وهذا أقوى دليل على وجوب إتباعهم ولايتأتى ذلك إلا بمعرفة فقههم وآرائهم، فهم أجدر الناس بالإتباع فالأمر إذا وصل إلى هذا القدر من الأهمية لا يستغنى عنه المسلم بحال لأنهم ترجمة حية وحقل خصب لأقوال الرسول وأفعاله صلى الله عليه وسلم، ولذلك ليس لنا بد من معرفة فقه هؤلاء النجوم بأيهم إقتدينا إهتدينا. وأخص بالبحث فقه عثمان بن عفان رضي الله عنه، الخليفة الثالث رضي الله عنه .

المطلب الثاني

في أسباب إختيار البحث

السبب الأول:- سبق وأن قلت إن فقه الصحابة مصدر من مصادر الفقه الإسلامي في عصر التابعين ومن بعدهم، ومنهم عثمان بن عفان رضي الله عنه فأردت الوقوف على ماهية فقهه وذلك في الحدود والجنايات والديات والتعازير.

السبب الثاني:- أن عثمان رضي الله عنه تولى رعاية مصالح المسلمين أكثر من غيره من الخلفاء ومن المعلوم أن الفترة الطويلة تحدث فيها وقائع ومستجدات مما يتطلب إجتهدات فقهية خاصة لحل قضايا الساعة فلمعرفة ما لديه من إجتهدات وآراء خاصة وطرق إستنباط، أخترت هذا الموضوع.

السبب الثالث: هو أن عثمان رضي الله عنه تزوج بنتي رسول الله صلى الله عليه وهذا يجعله أقرب إليه صلى الله عليه وسلم، فيكون أكثر ملازمة له وبالتالي يزداد علما ومعرفة بأحكام الشريعة وشئون الحياة العلمية والقضائية فيتفقه في الدين .

السبب الرابع: هو أن أجمع فقه هذ الصحابي الجليل قدر الإمكان في مكان واحد ليسهل إليه الرجوع عند الحاجة .

السبب الخامس: هو أن فقه هذا الخليفة الراشد لم يتناوله أحد بالبحث في رسالة علمية، إلا ما قام بعمله محمدرواس قلعة جي مشكورا، بتحديد مواضع أقوال ومرويات عثمان بن عفان رضي الله عنه في المصنفات وغيرها من غير بحثه علميا، فأردت أن أقطع شوطا في خدمة العلم من خلال البحث في هذا المجال في رسالة علمية طبق ما تمليه التعليمات، على طلاب الدراسات العليا، لعل الله أن ينفع به الأمة الإسلامية وأن يجعله من الأعمال التي ينتفع بها بعد الممات.

المطلب الثالث

في منهجي في البحث

وأما منهجي في البحث، فكالآتي:

أولاً: أقوم بذكر المسألة بسندها من أقدم مرجع حسب الترتيب الزمني للمراجع إن تيسر، ثم أقوم بتوثيقها من كتب أخرى إن ورد ذكرها فيها.

ثانياً: أقوم بتخريج الأثر وذلك بدراسة رجاله من حيث القوة والضعف وأعتمد على قول الإمام ابن حجر في تقريب التهذيب، فإن لم أجده فيه أرجع إلى المراجع الأخرى التي ورد فيها ذكر الراوي المطلوب ترجمته.

ثالثاً: أحكم على رجال سند الأثر المروي، من خلال أقوال العلماء فيهم صحة وضعفا. وأيضا أذكر قول العلماء في السند إن وجدت وإلا أكتفي بما قاله ابن حجر في التقريب.

رابعاً: إن تكرر الأثر في مسألة أخرى فربما لا أذكر سنده ولا الحكم عليه ولكن أشير إلى موضعه في الهامش، ولا أقوم بترجمة رواته في الغالب مرة ثانية وبإمكان القارئ الرجوع إلى الفهارس لمعرفة ترجمة الراوي المطلوب.

خامساً: أبين فقه الأثر وما يدل عليه، وأوضح المسألة إن كانت غير واضحة.

سادساً: أقوم بذكر الموافق والمخالف لرأي عثمان رضي الله عنه، مع ذكر ما إستدل به موافقوه وكذلك مخالفوه إن وجدت لهم دليلا.

سابعاً: أذكر مناقشة العلماء لأدلة بعضهم البعض إن وجدتها وإلا أكتفي بذكرها، ومن خلالها أبين ما يظهر لي راجحاً، إن تيسر لي ذلك وإلا أترك للقارئ لعله يجد ما يرجح به بعض هذه الأقوال على البعض.

ثامناً: أترجم للأعلام غير المشهورين عند أول ذكره في صلب الرسالة ولذلك لم أترجم للخلفاء الأربعة وكذلك أصحاب المذاهب الأربعة نظراً لشهرتهم.

تاسعاً: أقوم ببيان مواضع الآيات القرآنية في سوره في المصحف.

عاشراً: أقوم بعزو الأحاديث النبوية الى مصادرها من كتب السنة .

المطلب الرابع

في موجز الخطة

يشتمل البحث على:

مقدمة، وتمهيد، وأربعة أبواب وخاتمة .

أما المقدمة، فتشتمل على الأمور الآتية :

١- أهمية البحث، وأسباب إختياره .

٢- منهج البحث،

٣- موجز الخطة ،

وأما التمهيد ففي: ترجمة موجزة لسيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه،

وأما الباب الأول : ففهي الحدود

ويشتمل على: فصول ومطالب :

الفصل الأول في: حد الزنا .

الفصل الثاني في: حد اللواط .

الفصل الثالث في: حد القذف.

الفصل الرابع في: حد الشرب.

الفصل الخامس في: حد السرقة.

الفصل السادس في: حد الردة.

والباب الثاني

في الجنايات، ويشتمل على فصول ومطالب:

الفصل الأول في: القصاص في النفس.

الفصل الثاني في: القصاص فيما دون النفس.

الفصل الثالث في: العفو عن القصاص .

والباب الثالث

في: الديات ويشتمل على فصول ومطالب:

الفصل الأول في: دية النفس .

الفصل الثاني في: دية ما دون النفس.

الفصل الثالث في: القسامة.

والباب الرابع

في التعازير، ويشتمل على فصلين.

الفصل الأول في: أنواع العقوبات التعزيرية.

الفصل الثاني في: الأمور المشتركة بين التعزير والحدود.

وأما الخاتمة ففي أهم نتائج البحث .

وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والله الموفق.

التمهيد

في الترجمة الموجزة لحياة الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه ويشتمل على الآتي:

- ١- إسمه، نسبه، لقبه، ومولده .
 - ٢- إسلامه.
 - ٣- تعرضه للإيذاء في سبيله.
 - ٤- صفاته الخلقية والخلقية ، من الحياء والرحمة والسخاء وغيره.
 - ٥- فضائله، ورضاء الرسول صلى الله عليه وسلم عنه، وبشارته بالجنة.
 - ٦- علمه وإجهاده .
 - ٧- خلافته .
 - ٨- بعض الأعمال الجليلة التي قام بها أثناء خلافته وقبلها.
 - ٩- إستشهاده ولقائه مع ربه .
- أولاً : إسمه، ونسبه، ولقبه، ومولده.

هو عثمان بن عفان، بن أبي العاص، بن أمية، بن عبدشمس ، بن عبد مناف، بن قصي، بن كلاب، بن مرة بن كعب، بن لؤي، بن غالب، بن فهر، بن مالك، بن النضر، بن كنانة، بن خزيمه، بن مدركة، بن إلياس، بن مضر، بن نزار، بن معد، بن عدنان القرشي، الأموي، أبو عمرو ويقال: أبو عبد الله وأبو ليلي المكي، ثم المدني(١)

(١) أنظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين ابن الأثير، أبي الحسن علي بن محمد الجزري ، تحقيق: محمد ابراهيم البناء وأصحابه سنة: ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م (القاهرة: دار الشعب) ٥٨٤/٣ - ٥٨٥ ؛ تاريخ الخلفاء ، للحافظ جلال السيوطي، (بيروت دار الفكر) ص: ١٣٨ ؛ البيدائق والنهية، للحافظ ابن كثير الدمشقي، تحقيق: الدكتور/أحمد ملحم وأصحابه (دار الريان للتراث الطبعة الأولى ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م) ٢٠٨/٧ وما بعدها . =

أمه: وأما أمه فهي أروى، بنت كرز، بن ربيعة، بن حبيب، بن عبد شمس، بن عبد مناف . وأمها أم الحكيم البيضاء بنت عبد المطلب بن هاشم توأمة أبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأم عثمان بنت عمه النبي صلى الله عليه وسلم. (١)
لقبه: له عدة ألقاب فمنها: أبو عمرو، ويقال له أبو عبد الله وأبو ليلى وأمير المؤمنين وذو النورين وصاحب المهجرتين. (٢)
مولده: ولد في السنة السادسة بعد عام الفيل في الطائف. (٣)

ثانياً: إسلامه.

أسلم رضي الله عنه على يدي أبي بكر رضي الله عنه وذلك قبل دخول الرسول صلى الله عليه وسلم دار الأرقم حيث دخل هو وطلحة بن عبيد الله ومعهما الزبير بن العوام على رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرض

= تاريخ مدينة دمشق الكبير، لعلي بن الحسن المعروف بإبن عساكر، تحقيق: سكيئة الشهابي (مجمع اللغة العربية بدمشق) الجزء الخاص بترجمة عثمان رضي الله عنه، ص ١ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (عهد الخلفاء) تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري (دارالكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ص ٤٦٧ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (دارالمأمون للتراث سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) ٢/ ٩١٥

(١) أنظر: تاريخ الخلفاء، للسيوطي ص ١٤٠ - تاريخ الإسلام، للذهبي ٤٦٨

(٢) أنظر: تاريخ مدينة دمشق الكبير، لابن عساكر ص ١،

تاريخ الخلفاء، للسيوطي ١٣٨، - أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير

٥٨٤/٣ - ٥٨٥

(٣) أنظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني (دارالكتب العلمية)

٢٢٣/٤ ؛ تاريخ الخلفاء للسيوطي ١٣٨ .

عليهما الإسلام وقرأ عليهما القرآن وأنبأهما بحقوق الإسلام ووعدهما الكرامة من
الله فآمنا وصدقنا. (١)

ثالثا: تعرضه للإيذاء في سبيل الإسلام.

لما أسلم رضي الله عنه أخذه عمه الحكم بن أبي العاص بن أمية فأوثقه رباطا،
وقال: ترغب عن ملة آبائك إلى دين محدث؟ والله لأدعك أبدا حتى تدع ما أنت
عليه .

فقال عثمان: والله لا أدعه أبدا ولا أفارقه فلما رأى الحكم صلابته في دينه
تركه. (٢)

رابعا: صفاته الخلقية والخلقية:

أ- صفاته الخلقية: كان عثمان رضي الله عنه رجلا ربعا: ليس بالقصير ولا
بالطويل، حسن الوجه أبيض مشربا حمرة، بوجهه نكتات جدري، كثير اللحية عظيم
الكراديس، بعيد ما بين المنكبين خدل الساقين طويل الذراعين، شعره قد كسا
ذراعيه، جعد الرأس أصلع، أحسن الناس ثغرا، جمته أسفل من أذنيه يخضب بالصفرة

(١) أنظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (بيروت: دار صادر) ٥٥/٣؛ أسد الغابة في معرفة

الصحابة، ٥٨٥/٣؛ صفة الصفوة، لجمال الدين أبي الفرج بن الجوزي (دار المعرفة)

٢٩٤/١؛ تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر ص ١٩؛ البداية والنهاية، لابن كثير

٢٠٩/٧ وذكر قصته العجيبة حيث أبشرتة حالته وكانت كاهنة بتزوجه بنت رسول الله

صلى الله عليه وسلم، ثم لقي أبا بكر رضي الله عنه، فدعاه إلى الإسلام فذهب إلى النبي

صلى الله عليه وسلم .

(٢) أنظر: تاريخ الخلفاء، للسيوطي ١٤٠-١٤١؛ تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر ص ٢٢

وكان قد شد أسنانه بالذهب، وكان من أجمل الناس خلقة (١)
 ب - أما صفاته الخلقية :- فهو رضي الله عنه يتسم بالصفات النبيلة التالية
 أذكر بعضها منها:

١- كان عفيفا، حيث قال: والله ما كشفت إمراة في جاهلية ولا إسلام، ولا تغيت
 ولا تمنيت (٢) ولا شربت خمرا في جاهلية، ولا إسلام (٣)

٢- كان رحيماء، على من تحت أيديه وكان يلي وضوء الليل بنفسه فقيل له: لو
 أمرت بعض الخدم فكفوك قال: لا، الليل لهم يستريحون فيه. (٤)

٣- كان غنيا.

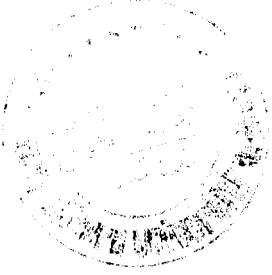
ترك عثمان رضي الله عنه عند خازنه من المال خمسون ومائة ألف دينار وألف
 ألف درهم وقيمة ضياعه بوادي القرى وحنين وغيرهما مائة ألف دينار وخلف

(١)- تاريخ الخلفاء، للسيوطي ١٤٠ وأنظر: البداية والنهاية، لابن كثير ٢٠٠/٧؛ صفة الصفوة
 لابن الجوزي ٢٩٥/١؛ تاريخ الإسلام، للذهبي ٤٦٨؛ الكامل في التاريخ، لابن الأثير
 (بيروت: دار الصادر للنشر والطباعة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م) ٣/١٨٤-١٨٥؛ تاريخ مدينة
 دمشق، لابن عساكر ص ١٥؛ أسد الغابة في معرفة الصحابة، ٥٩٥/٣

(٢) تمنيت: كذبت. أنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير تحقيق طاهر أحمد الزاوي
 و محمود محمد الطناحي (دار الباز عباس أحمد الباز) ٣٦٧/٤

(٣) الكامل في التاريخ، ١٧٧/٣ - المصنف، للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام
 الصنعاني تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي (بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ
 ١٩٨٣م) ٢٦٧/١١

(٤) أنظر: تاريخ الخلفاء، للسيوطي ١٥٣؛ البداية والنهاية، لابن كثير ٢٢٥/٧؛ مختصر
تاريخ دمشق، لمحمد بن مكرم المعروف بإبن منظور تحقيق مامون ساغرجي (دمشق: دار
 الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ) ١٦٧/١٦



خيلا كثيرا ، وإبلا (١)

٤- كان سخيا وكراما:

كان لعثمان رضي الله عنه على طلحة بن عبيد الله خمسون ألفا فقال له يوما :
قد تهيأ مالك فاقبضه، قال: هو لك معونة على مروأتك (٢)

روى الترمذي بسنده عن عبد الرحمن بن خباب (٣) قال: شهدت النبي صلى
الله عليه وسلم يحث على جيش العسرة (٤) فقام عثمان بن عفان فقال: يارسول
الله علي مائة بعير بأحلاسها وأقتابها في سبيل الله ، ثم حض على الجيش فقام
عثمان بن عفان فقال: يارسول الله علي مائتا بعير بأحلاسها وأقتابها في سبيل الله
ثم حض على الجيش فقام عثمان بن عفان فقال: يارسول الله علي ثلاث مائة بعير
بأحلاسها وأقتابها في سبيل الله فأنا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل
عن المنبر وهو يقول: ما على عثمان ما عمل بعد هذه ما على عثمان ما عمل بعد
هذه (٥)

وروي أيضا عن عبد الرحمن بن سمرة (٦) قال: جاء عثمان إلى النبي صلى الله

(١) أنظر: مروج الذهب ومعادن الجوهر ، لعلي بن الحسين بن علي المسعودي (بيروت: دار
الكتاب اللبناني الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) ٦٢٤/٢ ؛ تاريخ مدينة دمشق،
لابن عساكر ص ٤٥٤

(٢) أنظر: الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ٣/ ١٨٣

(٣) هو: عبد الرحمن بن خباب السلمي صحابي نزل البصرة . أنظر: تقريب التهذيب ، لأحمد بن
علي بن حجر العسقلاني ، قدم له دراسة وافية محمد عوامة (دمشق : دار القلم للطباعة
الطبعة الثالثة ١٤١١هـ - ١٩٩١م) ص: ٣٣٩

(٤) جيش العسرة: جيش غزوة تبوك . أنظر: فتح الباري ، شرح صحيح البخار ٦٧/٧

(٥) سنن الترمذي، ٥/ ٥٨٤ وقال: حديث غريب . وأنظر: تاريخ الخلفاء ، للسيوطي ١٤٢

مسند الإمام أحمد بن حنبل ، بهامشه منتخب كنز العمال (دار الباز للنشر والتوزيع) ٦٣/٥

(٦) هو: عبد الرحمن بن سمرة بن حبيب العبشمي أبو سعيد صحابي إفتتح سجستان ثم

سكن البصرة ومات بها . أنظر: تقريب التهذيب ، ٣٤٢

عليه وسلم بألف دينار . قال عبد الرحمن فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقبلها في حجره ويقول: ما ضر عثمان ما عمل بعد اليوم مرتين (١)

٥- كان حياً:

كان عثمان رضي الله حياً :

عن عائشة (٢) رضي الله عنها ، قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيتي كاشفا عن فخذه أوساقه فاستأذن أبو بكر فأذن له وهو على تلك الحالة فتحدث ، ثم استأذن عمر فأذن له وهو كذلك فتحدث ، ثم استأذن عثمان فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وسوى ثيابه ، قال محمد (٣) ولا أقول ذلك في يوم واحد فدخل فتحدث فلما خرج قالت عائشة: دخل أبو بكر فلم تهتش (٤) له ولم تباله ثم دخل عمر فلم تهتش له ولم تباله ثم دخل عثمان فجلست وسويت ثيابك فقال: ألا أستحيي من رجل تستحيي منه الملائكة (٥)

خامسا فضائله ورضا الرسول صلى الله عليه وسلم عنه، وبشارته بالجنة.

١- شهادة القرآن له بالفضل:

روي عن ابن عمر (٦) رضي الله عنهما في قوله تعالى:

﴿أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ ءَأَنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ (٧)

(١) سنن الترمذي ٥٨٥/٥

(٢) هي بنت أبي بكر رضي الله عنه زوج النبي صلى الله عليه وسلم. تقريب التهذيب، ٧٥٠

(٣) هو محمد بن أبي حرملة القرشي المدني مولى ابن حويطب . تقريب التهذيب، ٤٧٣

(٤) الهشاشة : طلاقة الوجه وحسن اللقاء إذا فرح واستبشر ، أنظر: النهاية في غريب الحديث

والأثر ، لابن الأثير ٢٦٤/٥

(٥) - صحيح مسلم ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (المطبعة المصرية

ومكتباتها [معلومات النشر: بدون] ١٥/١٦٨-١٦٩

(٦) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما . أنظر: تقريب التهذيب ٣١٥

(٧) سورة الزمر الآية ٩

قال: هو عثمان (١)

وروي عن ابن عباس (٢) رضي الله عنهما في قوله تعالى:

﴿ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (٣)

قال: هو عثمان (٤)

٢- شهادة السنة له بالفضل، وبشارته بالجنة.

روى البخاري بسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من يحفر بئر رومة فله

الجنة فحفرها عثمان) (٥)

وروى أيضا عنه صلى الله عليه وسلم قال: (من جهز جيش العسرة فله الجنة

فجهزه عثمان) (٦)

وروى الترمذي بسنده قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: لكل نبي رفيق ورفيقي

في الجنة عثمان (٧)

وروى أيضا قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجنابة رجل يصلى عليه فلم

يصل عليه فقيل: يا رسول الله ما رأيناك تركت الصلاة على أحد قبل هذا؟ قال: إنه

كان يبغض عثمان فأبغضه الله (٨)

(١) أنظر: البداية والنهاية، لابن كثير ٢٢٥/٧؛ صفة الصفوة، لابن الجوزي ٣٠٧/١ مختصر

تاريخ دمشق، ١٦٦/١٦

(٢) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم،

تقريب التهذيب ٣٠٩

(٣) سورة النحل الآية ٧٦

(٤) البداية والنهاية، لابن كثير ٢٢٥/٧

(٥) صحيح البخاري، مع فتح الباري ٦٥/٧

(٦) صحيح البخاري، مع فتح الباري ٦٥/٧

(٧) سنن الترمذي، ٥٨٣/٥

(٨) سنن الترمذي، ٥٨٩/٥؛ مختصر تاريخ دمشق، لابن منظور ١٣٩/١٦

وروى البخاري بسنده قال: صعد النبي صلى الله عليه وسلم أحدا ومعه
أبو بكر، وعمر، وعثمان فرجف، فقال: أسكن أحد أظنه ضربه برجله فليس عليك
إلا نبي، وصديق، وشهيدان، (١)
سادسا علمه وإجتهاده:

روي أنه ما حفظ من الخلفاء القرآن أحد إلا عثمان بن عفان (٢)

وروي له رضي الله عنه مائة وست وأربعون حديثا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم (٣)

وروي عن ابن سيرين (٤) قال: (كان أعلمهم بالمناسك عثمان وبعده ابن عمر) (٥)
وعن ابن شهاب (٦) قال: لو هلك عثمان بن عفان وزيد بن ثابت (٧) في بعض
الزمان لهلك علم الفرائض إلى يوم القيامة، جاء على الناس زمان وما يحسنه
غيرهما (٨) وقال ابن عمر: عثمان خيرنا وأعلمنا (٩)

(١) صحيح البخاري، مع فتح الباري ٦٦/٧ ؛ سنن الترمذي، ٥٨٣/٥ وأنظر

حديث البشارة في البخاري مع الفتح ٥٢/١٣ وصحيح مسلم ١٧٠/١٥

(٢) أنظر: السنة لابن أبي عاصم، الشيباني (الطبعة الأولى المكتب الإسلامي

١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) ٦٤٦/٢ ؛ مختصر تاريخ دمشق، ١٤٦/١٦

(٣) تاريخ الخلفاء ١٣٩

(٤) هو محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر ابن أبي عمرة البصري ثقة، ثبت، عابد كبير

القدر لا يرى الرواية بالمعنى من الثالثة، مات ١١٠هـ أنظر: تقريب التهذيب، ٤٨٣

(٥) أنظر: السنة لابن أبي عاصم ٦٤٦/٢ بمعناه ؛ تاريخ الخلفاء ١٣٩ ؛ مختصر تاريخ

دمشق، ١٤٧/١٦

(٦) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري الفقيه الحافظ متفق على جلالته

وإتقانه، أنظر: تقريب التهذيب، ٥٠٦ وسيأتي ترجمته في ص/٦١

(٧) هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن لوزان الأنصاري النجاري صحابي مشهور،

أنظر: تقريب التهذيب، ٢٢٢

(٨) أنظر: مختصر تاريخ دمشق، ١٤٧/١٦

(٩) مختصر تاريخ دمشق ١٤٧/١٦

سابعاً خلفته :

ولي رضي الله عنه الخلافة بعد دفن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بثلاثة أيام وذلك في يوم الجمعة لغرة المحرم سنة أربع وعشرين من الهجرة وكانت ولايته اثني عشرة سنة إلا ثمانية أيام (١) وأختير من بين ستة إختارهم عمر رضي الله عنه وجعل الأمر شورى بينهم، وقد بايعه الناس وهو في المسجد ثم صلى بالناس صلاة العصر وكانت أول صلاة صلاحها بالمسلمين وهو خليفة .

وخطب أول خطبة ، وهو في المسجد ، فحمد الله وأثنى عليه وصلى على نبيه وقال: إنكم في دار قلعة وفي بقية أعماركم ، فبادروا آجالكم بخير ما تقدرون عليه فلقد أتيتم صبحتم أو أمسيتم ، ألا وإن الدنيا طويت على الغرور فلا تغرنكم الحياة الدنيا ولا يغرنكم بالله الغرور ، وأعتبروا بمن مضى ثم جدوا ولا تغفلوا، أين أبناء الدنيا وإخوانها الذين أناروها وعمروها ومتعوا بها طويلا ؟ ألم تلفظهم ؟ أرموا بالدنيا حيث رمى الله بها، وأطلبوا الآخرة فإن الله قد ضرب لها مثلا بالذي هو خير فقال تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا، أَلْمَالُ وَالْبُنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلًا﴾ (٢)(٣)

(١) تاريخ مدينة دمشق، ٥٣١ ؛ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٩١٦/٢

(٢) سورة الكهف الآية: ٤٥-٤٦

(٣) البداية والنهاية، ١٥٠/٧ - ١٥٣ ؛ تاريخ الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير

الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم (القاهرة: دارالمعارف الطبعة الثانية ١٩٦٩ م)

ثامنا، بعض الأعمال الجلييلة التي قام بها، أثناء الخلافة وقبلها

أولا - ما قبل الخلافة :

١- هو أول سفير في الإسلام

روى الترمذي بسنده قال: لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعة الرضوان ، كان عثمان بن عفان رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل مكة قال: فبايع الناس. قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن عثمان في حاجة الله وحاجة رسوله فضرب بإحدى يديه على الأخرى ، فكانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم لعثمان خيرا من أيديهم لأنفسهم(١)

٢- هو أول مهاجر في سبيل الله

روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:(إن عثمان لأول من هاجر إلى الله بأهله بعد لوط)(٢)

ثانيا - الأعمال التي قام بها بعد الخلافة :

١- جمع الناس على مصحف واحد.

روى البخاري بسنده قال: (إن حذيفة بن اليمان(٣) قدم على عثمان،

(١) سنن الترمذي، ٥/٥٨٥ وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب. ؛ أسد الغابة، في

معرفة الصحابة ٣/٥٨٩

(٢) أنظر: السنة لابن أبي عاصم ٢/٥٩٦ ؛ الإصابة في تمييز الصحابة، ٤/٢٢٣؛ البداية

والنهاية ٣/٦٥؛ تاريخ مدينة دمشق، ٢٥ ؛ مختصر تاريخ دمشق ١٦/١١٣، ١١٨

١١٩ ؛ تاريخ الخلفاء ١٤١ .

(٣) هو حذيفة بن اليمان العبسي حليف الأنصار، صحابي جليل ، من السابقين صح عند

مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمه بما كان وما يكون الى أن تقوم الساعة

انظر: تقريب التهذيب، ١٥٤

وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق فأفزع حذيفة وإختلافهم في القراءة، فقال حذيفة : لعثمان يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب إختلاف اليهود والنصارى ، فأرسل إلى حفصة (١) أن أرسلني إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك . فأرسلت بها حفصة إلى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير (٢) وسعيد بن العاص (٣) وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام (٤) فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان لرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن ، فاكتبوه بلسان قريش فإنما أنزل بلسانهم ، ففعلوا ، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رد عثمان الصحف إلى حفصة ، ثم أرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف، أن يحرق (٥)

(١) هي بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما أم المؤمنين تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم . تقريب التهذيب ٧٤٥

(٢) هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي كان أول مولود في الإسلام في المدينة المنورة، من المهاجرين وولي الخلافة تسع سنين . تقريب التهذيب، ٣٠٣ ؛ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس محمد بن شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس (دار صادر) ٧١/٣

(٣) هو سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي قتل أبوه بيدر ، وذكر في الصحابة وولي إمرة الكوفة لعثمان، وإمرة المدينة لمعاوية ، تقريب التهذيب، ٢٣٧

(٤) هو عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي ، أبو محمد المدني ، له رؤية، وكان من كبار ثقات التابعين . تقريب التهذيب، ٣٣٨

(٥) صحيح البخاري ، مع فتح الباري ٦٢٧/٨

لهذه الأسباب والأحداث ، رأى عثمان بشاقب رأيه ، وصادق نظره أن يتدارك الخرق قبل أن يتسع على الراقع ، وأن يستأصل الداء قبل أن يعز الدواء ، فجمع أعلام الصحابة وذوي البصر منهم ، وأجال الرأى بينه وبينهم في علاج فتنة إختلاف الناس في القرآن (١)

٢- توسع في المسجد الحرام، ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢)

٣- وأول من سمح للصحابة بالخروج من المدينة المنوره إلى الآفاق وكان عمر رضي الله عنه ينهاهم عن ذلك (٣)

٤- وأمر أن يمد أهل الشام على حرب أهل الروم عند نقضهم العهد (٤)

٥- فتح قبرص بقيادة معاوية بن أبي سفيان (٥)

٦- كما فتح أرمينيا وأذربيجان (٦)

٧- وأمر عبد الله بن أبي سرح (٧) بغزو أفريقيا ففتح سهلها وجبلها.

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني ، (دار الفكر) ٢٥٦/١

وما بعد ها للبسط في الموضوع ؛ البداية والنهاية، ٢٢٧/٧ ؛ تاريخ الخلفاء ، ١٥٣

(٢) أنظر: تاريخ الخلفاء، ١٥٣ ؛ البداية والنهاية، ١٥٧/٧، ١٦٠، ؛ تاريخ الطبري،

٢٥١/٤، ٢٦٧ ؛ تاريخ الإسلام، للذهبي ٣١٥ ، ٣٢٧ ؛ مختصر تاريخ دمشق،

١١١/١٦

(٣) أنظر: مختصر تاريخ دمشق، ١٨٣/١٦-١٨٤

(٤) أنظر: البداية والنهاية، ١٥٥/٧

(٥) أنظر: البداية والنهاية، ١٥٩/٧

(٦) راجع: تاريخ الطبري، ٢٤٦/٤

(٧) هو عبد الله بن سعد بن أبي سرح بن الحارث بن حبيب العامري قائد الجيوش وهو

أخو عثمان بن عفان من الرضاعة ولي مصر لعثمان وفتح أفريقيا وأستأمن عثمان له

يوم الفتح من النبي صلى الله عليه وسلم وكان يكتب لرسول الله فأزله الشيطان فارتد،

فأهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه وأمر بقتله فلما كان يوم فتح مكة =

تاسعا: إستشهاده ودفنه رضي الله عنه.

لقد حرض عبد الله بن سبأ اليهودي (١) الأقباط ضده فخرج أقوام من أهل مصر ، والبصرة ، والكوفة ومعهم بعض أهل المدينة فأرادوا منه أن ينزع نفسه من الخلافة فلم يفعل (٢)

وكان سبب تحريضهم أمورا كثيرة منها :

١- إتهمه بأنه حرق المصاحف .

٢- وأنه حمى الحمى .

٣- وأنه أتم الصلاة بمنى .

٤- وأنه ولي الأحداث الولايات وترك الصحابة الأكابر .

= إستجار له عثمان فرجع إلى الإسلام ومات بالرملة وقبض روحه في الصلاة وله
صحبة أنظر : ترجمته في سير أعلام النبلاء ، للإمام شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي
(الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م مؤسسة الرسالة) ٣/ ٣٣-٣٥ ؛ الجرح والتعديل ، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (الهند: حيدر آباد، مطبعة
مجلس دائرة المعارف العثمانية) ٥/ ٦٣ ؛ تهذيب تاريخ دمشق الكبير للشيخ عبدالقادر
بدران، (بيروت: دار المسيرة، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) ٧/ ٤٣٥
وأنظر: لبسط المعلومات ، البداية والنهاية، ٧/ ١٥٧

(١) هو عبد الله بن سبأ اليهودي الذي أظهر إسلامه وهو يعتقد بألوهية علي رضي الله عنه ومنه تشعبت أصناف الغلاة وزعم أن عليا لم يميت ففيه الجزء الإلهي وهو يجيء في السحاب ، والرعد صوته . أنظر: الملل والنحل ، للشهرستاني تحقيق الأستاذ عبد العزيز محمد الوكيل (بيروت: دار الفكر) ص ١٧٤

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، ٣/ ٥٩٤ ؛ الفصل في الملل والأهواء والنحل ، لابن حزم الظاهري تحقيق الدكتور محمد ابراهيم نصر والدكتور عبدالرحمن عميرة (السعودية: شركة مكنتبات عكاظ للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)

٢/ ٢٧٤ ؛ البداية والنهاية، ٧/ ١٧٤

٥- وأعطى بني أمية أكثر من غيرهم من الناس .

وتغليطات كثيرة من هذا القبيل لايسعني ذكرها هنا وإنما أذكر بعضها كنموذج لما موهوا به .

وأجاب علي رضي الله عنه عن هذه التغليطات كما يلي :

١- أن حرقه للمصاحف إنما كان للمصاحف التي فيها اختلاف كما ذكر في سبب جمع المصاحف في مصحف موحد بالصورة التي أماننا وقال علي كرم الله وجهه: "يا معشر الناس! اتقوا الله وإياكم والغلو في عثمان ، وقولكم حرق المصاحف ، فوالله ما حرقها إلا عن ملاء منا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم" (١)

٢- أما الحمى فإنما حماه لإبل الصدقة لتسمن ولم يحمه لإبله ولالغنمه ، وقد حماه عمر من قبله .

٣- أما إتمامه الصلاة بمكة فإنه كان تأهل بها ونوى الإقامة فيها وأنه سمع أن الناس إفتتنوا بالقصر وفعّلوا ذلك في منازلهم فخوفا من هذه الذريعة أكمل الصلاة (٢)

٤- وأما تولية الأحداث فلم يول إلا رجلا عدلا سويا وقد فعل الرسول صلى الله عليه وسلم مثل تولية أسامة بن زيد (٣) على الجيش .

٥- أما إثارة قومه فقد آثر الرسول صلى الله عليه وسلم قريش على الناس .

(١) أنظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، ٢٦٢/١

(٢) أنظر: العواصم من القواصم ، للقاضي أبي بكر بن العربي تحقيق محب الدين

الخطيب (بيروت: مكتبة أسامة بن زيد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) ص ٧٨-٧٩

(٣) هو أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي المولى الأمير صاحب رسول الله صلى الله

عليه وسلم ومولاه وابن مولاه وواه على الجيش وهو ابن ثمانى عشرة سنة. انظر: تقريب

التهديب، ٩٨ سير أعلام النبلاء، ٤٩٦/٢

روي عن عثمان رضي الله عنه: أنه دعى ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إني سائلكم ، وإني أحب أن تصدقوني نشدتكم بالله أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤثر قريشا على سائر الناس ويؤثر بني هاشم على سائر قريش فسكت القوم . فقال عثمان لو أن بيدي مفاتيح الجنة أعطيتها بني أمية حتى يدخلوا من عند آخرهم (١) فلأجل هذه الأسباب وغيرها إجتمع أهل البغي وأعوان الفتنة وحصلوه في داره وأخيرا قتلوه مظلوما.

روي الترمذي بسنده عن ابن عمر قال: ذكر رسول الله فتنة ، فقال: يقتل فيها هذا مظلوما لعثمان (٢)

وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعثمان : تقتل وأنت مظلوم وتقطر قطرة من دمك على "فسيكفيكم الله" قال: فإنها إلى الساعة لفي المصحف (٣)

وروي ابن كثير عن طلق بن حسان (٤) قال: قتل عثمان ففرقنا في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، نسألهم عن قتله فسمعت عائشة تقول: قتل مظلوما لعن الله قتلته (٥)

وقالت امرأة عثمان: أقتلوه أودعوه فوالله لقد كان يجيي الليل بالقرآن في

ركعة (٦)

(١) أنظر: البداية والنهاية، ١٧٨/٧ ؛ العواصم من القواصم، ٧٢-٨٠ أسد الغابة

في معرفة الصحابة، ٥٩١/٣

(٢) سنن الترمذي ٥٨٨/٥ وقال: حديث حسن غريب.

(٣) أسد الغابة ٥٩٤/٣

(٤) لم أجد ترجمته

(٥) البداية والنهاية، ٢٠٤/٧

(٦) البداية والنهاية، ٢٢٥/٧؛ صفة الصفوة، ٣٠٢-٣٠٣؛ مختصر تاريخ دمشق، ١٦٧/١٦

وكان إستشهاده يوم الجمعة بلا خلاف، وعلى المشهور كان يوم الثامن عشر من ذي الحجة، وقيل في أوسط أيام التشريق من سنة خمس وثلاثين للهجرة (١) وأخيرا دفنه: رضي الله عنه :

دفن هذا الشهيد المظلوم بحش كوكب بالبقيع بين المغرب والعشاء وكان قد إشتراه بنفسه وزاده في البقيع وكان يقول : سيدفن هنا رجل صالح فدفن فيه(٢)

رضي الله عن عثمان، وكان الرسول راضيا عنه: فعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه (٣) قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لعثمان غفر الله لك ما قدمت و ما أخرت ، وما أسررت ، وما أعلنت وما كان منك ، وما هو كائن إلى يوم القيامة (٤)

هكذا كانت حياة الخليفة الراشد الشهيد من العشرة المبشرين بالجنة رضوان الله عليهم أجمعين ، وصلى الله على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وآ خر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

(١) البداية والنهاية ١٩٨/٧-١٩٩ تاريخ الخلفاء، ١٥١ ؛ أسد الغابة ، ٥٩٣/٣

تاريخ الطبري، ٣٧٨/٤ ؛ صفة الصفوة، ٣٠٤/١ ؛ مسند الإمام أحمد ٧٤/١

(٢) أنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٩١٧/٢ ؛ الكامل في التاريخ، ١٨٠/٣

أسد الغابة، ٥٩٥/٣ ؛ تاريخ مدينة دمشق، ص ٧

(٣) هو سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري له ولأبيه صحبة .تقريب التهذيب، ٢٣٢

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ، لابن عدي الجرجاني (الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ -

١٩٨٤م دار الفكر) ٣٣٤/١ ؛ زاد المعاد في هدي خير العباد ، لابن قيم الجوزية

تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة مكتبة

المنار الإسلامية لطبعة الخامسة والعشرون ١٤١٢هـ - ١٩٩١م) ٥٥٩/٣

﴿ الباب الأول ﴾

(في الحدود)

ويشتمل على : تمهيد ، وستة فصول .

التمهيد في : تعريف الحد لغة وإصطلاحاً ،

الفصل الأول في : حد الزنا .

الفصل الثاني في : حد اللواط .

الفصل الثالث في : حد القذف .

الفصل الرابع في : حد شرب الخمر .

الفصل الخامس في : حد السرقة .

الفصل السادس في : حد الردة .

التمهيد

في تعريف الحد لغة واصطلاحاً.

الحد لغة : يطلق الحد لغة ، على معان كثيرة منها :

المنع ، والدفع ، يقال: حده، أي منعه ، وفلان حداد كالح ، وهو البواب (١)

والمحدود : الممنوع من الخير وغيره (٢)

وحد السارق وغيره : ما يمنعه عن المعاودة، ويمنع أيضاً غيره عن إتيان

الجنايات (٣)

ويأتي بمعنى الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما

على الآخر (٤)

الحد اصطلاحاً : عرف الفقهاء الحد بتعريفات متعددة وهي كالاتي:

١- عرف الحنفية الحد بأنه: هو العقوبة المقدرة حقاً لله تعالى (٥)

(١) أنظر: أساس البلاغة ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (دار الفكر ١٤٠٩هـ

١٩٨٩م) ص ١١٦ ؛ لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن

منظور (بيروت: دار صادر الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) ١٤٢/٣

(٢) أنظر: لسان العرب، ١٤٣/٣

(٣) أنظر: لسان العرب، ١٤٠/٣

(٤) أنظر: القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (الطبعة الثانية

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م مؤسسة الرسالة دارالريان للتراث) ص ٣٥٢ ؛ لسان العرب

١٤٠/٣ ؛ تاج العروس عن جواهر القاموس ، لمحمد مرتضى الزبيدي ، (مصر: المطبعة

الخيرية) ٣٣١/٢ ؛ المغرب في ترتيب المعرب ، لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن

علي المطرزي ، (بيروت: دار الكتاب العربي معلومات أخرى بدون) ص ١٠٦

(٥) الهداية ، للمرغيناني مع فتح القدير لكamal الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن

الهام (بيروت: دار الفكر الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م ط - الثانية ١٣٩٧هـ

١٩٧٧م) ٢١٢/٥ . وبذلك يخرج القصاص لأنه حق العبد، والتعزير لأنه غير مقدر =

- ٢- وعرفه المالكية : بأنه ما وضع لمنع الجاني من عودته لمثل فعله وزجر غيره (١)
- ٣- وعرفه الشافعية : بأنه عقوبة مقدره وجبت حقا لله تعالى كالزنا أو لآدمي كالقذف (٢)
- ٤- وعرفه الحنابلة: بأنه عقوبة مقدره شرعا في معصية لتمنع من الوقوع في مثلها (٣)

= وأنظر: المسوط ، لشمس الدين السرخسي (بيروت: دارالمعرفة للطباعة والنشر ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) ٣٦/٩ ؛ بدائع الصنائع ، في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني (الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م دار الكتاب العربي) ٣٣/٧ ؛ التعريفات ، لعلي بن محمد الجرجاني (الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م دار الكتب العلمية) ص ٨٣ ؛ أنيس الفقهاء ، للشيخ القاسم القونوي تحقيق الدكتور/ أحمد عبد الرزاق الكبيسي (جدة: دار الوفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ص ١٧٣ .

- (١) أسهل المدارك ، شرح إرشاد السالك لأبي بكر بن حسن الكشناوي (الطبعة الثانية دار الفكر سنة الطبع بدون) ١٥٦/٣ وأنظر: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك لمحمد الزرقاني (مطبعة ومكتبة المشهد الحسيني القاهرة: سنة الطبع: بدون) ١٣٥/٤
- (٢) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للشيخ محمد الخطيب الشربيني (دارالفكر) ١٥٥/٤ وأنظر: حاشية الجمل ، لسليمان الجمل (مصر: مطبعة البابي الحلبي) ١٣٦/٥
- (٣) منتهى الإيرادات ، للنجار مع شرح منتهى الإيرادات لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي (دارالفكر) ٣٣٦/٣ وأنظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، على مذهب الإمام المبحل أحمد بن حنبل لسليمان المرادوي تصحيح محمد حامد الفقي (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م) ١٥٠/١٠ التنقيح المشع في تحرير أحكام المقنع ، لعلاء الدين علي بن سليمان المرادوي (الرياض: المؤسسة السعيدية) ص ٣٦٩ ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع ، للشيخ منصور بن يونس ابن إدريس البهوتي تحقيق الشيخ الهلال مصيلحي مصطفى هلال (دارالفكر للطباعة والنشر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) ٧٧/٦

- ٥- وقال الإمام ابن تيمية: (١) "الحدود في لفظ الكتاب والسنة ، يراد بها الفصل بين الحلال والحرام ... وأما تسمية العقوبة المقدرة حدا فهو عرف حادث " (٢)
- ٦- وقال ابن القيم: (٣) الحد في لسان الشارع أعم منه في إصطلاح الفقهاء فإنهم يريدون بالحدود عقوبات الجنايات المقدرة ، بالشرع خاصة، والحد في لسان الشارع أعم من ذلك فإنه يراد به هذه العقوبات تارة ويراد به نفس الجنايات تارة أخرى. لقوله تعالى ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا ﴾ (٤)
- وقوله تعالى ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ (٥)
- فالأول حدود الحرام، والثاني حدود الحلال (٦)

(١) هو تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني ولد بجران سنة ٦٦١هـ وتوفي سنة ٧٢٨هـ أنظر: الذيل على طبقات الحنابلة ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين المعروف بإبن رجب الحنبلي تصحيح محمد حامد الفقي (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية). ص ٣٢٧ وما بعدها ؛ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لإبن العماد الحنبلي (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة) ٦/٨٠-٨٨

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، جمع وتريب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي (الطبعة الأولى معلومات النشر بدون) ٢٨/٣٤٧-٣٤٨ ؛ السياسة

الشرعية في اصلاح الراعي والرعية ، لإبن تيمية (دار الكاتب العربي) ١٢٤

(٣) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن جرير الزرعي الدمشقي المعروف بإبن قيم الجوزية، فقيه أصولي محدث ولد سنة ٦٩١هـ وتوفي سنة ٧٥١هـ أنظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٤٤٧-٤٥٢ ؛ معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة (دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع) ٩/١٠٦-١٠٧

(٤) سورة البقرة الآية : ١٨٧

(٥) سورة البقرة الآية : ٢٢٩

(٦) أعلام الموقعين عن رب العالمين ، للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية

(دار الفكر: الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م) ٢/٢٩

المقارنة بين التعريفات

بعد عرض لتعريفات الفقهاء للحد ، أرى ، أن هذه التعريفات وإن اختلفت عباراتها إلا أنها متفقة في المعنى وهو كون الحد يطلق على العقوبات المقدرة غير أن تعريف الحنفية للحد أخص من التعريفات الأخرى حيث لا يشمل القصاص لأنه حق العبد كما لا يشمل التعزير لأنه غير مقدر (١) كما أنه عند المالكية والحنابلة يشمل العقوبات كلها حتى التعزير ، ولعل هذا من قبيل الإصطلاح الذي لامشاحة فيه .

(١) أنظر: فتح القدير لابن الهمام ٢١٢/٥

الفصل الأول

في حد الزنا

ويشتمل على : تمهيد ، ومبحثين .

أما التمهيد : ففي تعريف الزنا و الإحصان ،

وأما المبحث الأول : ففي حكم الزنا ، وعقوبته ، وفيه مسائل .

والمبحث الثاني : في طرق إثبات الزنا ، وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : في إثبات الزنا بالإقرار .

المطلب الثاني : في إثباته بالشهادة .

المطلب الثالث : في إثباته بالحمل لغير ذات الزوج أو السيد .

المطلب الرابع : في إثباته بالولادة لستة أشهر .

المطلب الخامس : في اشتراط العلم بالتحريم .

التمهيد

وفيه مطلبان: الأول في تعريف الزنا، والثاني: في تعريف الإحصان .

المطلب الأول

في تعريف الزنا.

الزنا: يمد ويقصر فالقصر لغة أهل الحجاز، والمد لغة بني تميم (١) ونجد (٢)

وهو لغة مشتق من زنى يزني، زنى وزناء بكسرهما ، بمعنى فجر (٣)

وشرعا : إختلف العلماء في تعريفه :

فعند الحنفية : وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهته (٤)

وعند المالكية : وطء مكلف مسلم ، فرج آدمي لا ملك له فيه بإتفاق

تعمدا، (٥)

وعرفه الشافعية : بأنه إيلاج الذكر بفرج محرم لعينه خال من الشبهة

مشتهى يوجب الحد (٦)

(١) بنو تميم قبيلة أصبح أفرادها من حاضرة نجد وجبل شمر ، ويمكن حصرها في ثلاثة

بطون : ١- بطن حيظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم . ٢- بطن سعد بن زيد

بن مناة بن تميم . ٣- بطن عمر بن عمر بن تميم . أنظر: معجم قبائل العرب القديمة

والحدیثة ، لعمر رضا كحالة (الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م مؤسسة

الرسالة) ١/١٢٥

(٢) أنظر: لسان العرب، ٣٥٩/١٤ ؛ أساس البلاغة، ٢٧٧

(٣) أنظر: القاموس المحيط، ١٦٦٧

(٤) الهداية مع فتح القدير، ٥/٢٤٧

(٥) مختصر خليل ، لخليل بن إسحاق بن موسى المعروف بالجندي تصحيح وتعليق

الشيخ طاهر أحمد الزاوي (دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه)

ص ٣٢٥ =

وعرفه الحنابلة : بأنه " هو فعل الفاحشة في قبل أو دبر " (١)
 وعرف الظاهرية العاهر : بأنه " هو من وطىء من لا يحل له النظر إلى مجردها وهو
 عالم بالتحريم (٢)

الموازنة بين التعريفات

بالنظر إلى التعريفات المذكورة ، أجد أن تعريف الحنفية للزنا خاص بالوطء
 في القبل ، فلا يشمل اللواط ، بينما تعريفات الجمهور تشمله إما صريحا ، وإما
 بعموم لفظ الفرج .
 الترجيح بين التعريفات:

التعريفات تكاد تكون متقاربة ولكن تعريف الحنفية يبدو لي راجحا لأن
 إختلاف الصحابة في عقوبته دليل على أن هناك فرق بين اللواط والزنا في الحكم
 وكذلك في الإسم فإن كان اللواط هو الزنا فما كان حاجة للإختلاف لأن حكم
 الزنا كان معروفا للجميع والله أعلم.

(٦) = منهاج الطالبين للإمام أبي زكريا بن شرف النووي مع مغني المحتاج إلى معرفة معاني
 ألفاظ المنهاج للشرييني ٤/١٤٣-١٤٤ ؛ حواشي شرواني وابن القاسم العادي على تحفة
المحتاج، لابن حجر الهيتمي (دار صادر : معلومات النشر بدون) ١٠٢-١٠١/٩

(١) كشاف القناع ٨٩/٦ وأنظر: المطلع على أبواب المنع، للإمام أبي عبد الله شمس
 الدين محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي (الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م المكتب
 الإسلامي) ص ٣٧١

(٢) المحلى بالآثار ، لأبي محمد بن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي تحقيق
 الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري (بيروت دار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ -

المطلب الثاني

في تعريف الإحصان

للإحصان ، لغة عدة معان ، منها : المنع يقال حصن المكان يحصن حصانة فهو حصين ، أي منع .

ومنها: العفة ، يقال : إمراة حصان بفتح الحاء ، عفيفة بينة الحصانة ،

والمحصنات : العفائف من النساء .

والإحصان ، إحصان الفرج وهو إعفاهه ،

ومنها : الزواج وكل إمراة متزوجة محصنة ، ورجل محصن ، متزوج .

ومنها : الإسلام ، يقال : إحصان الأمة إسلامها .

ومنها : الحرية (١)

وشرعا :

قال ابن المنذر: (٢) أجمع العلماء على أن الحر المسلم إذا تزوج إمراة مسلمة

تزويجا صحيحا ودخل بها ووطئها في الفرج أنه محصن . (٣)

(١) أنظر: لسان العرب، ١١٩/١٣- ١٢١ والقاموس المحيط، ١٥٣٦ أساس البلاغة،

١٣٠ المطلع على أبواب المقنع، ٣٧١ فتح الباري، ١١٩/١٢

(٢) هو محمد بن ابراهيم بن المنذر أبوبكر النيسابوري الفقيه نزيل مكة المكرمة له عدة

تصانيف منها : الإشراف ، الأوسط ، ولد سنة ٢٤٢هـ وتوفي سنة ٣١٨هـ أنظر

ترجمته في ميزان الاعتدال ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق

علي محمد البجاوي (دار الفكر) ٤٥٠/٣-٤٥١ ووفيات الأعيان وأنباء أبناء

الزمان، لإبن خلكان، ٢٠٧/٤ وسير أعلام النبلاء ، للذهبي ٤٩٠/١٤ وطبقات

الحفاظ ، للحافظ جلال الدين السيوطي (الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م

دار الكتب العلمية) ص ٣٣٠

(٣) الإشراف على مذاهب أهل العلم، لأبي بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري قدم

له وخرج أحاديثه عبد الله عمر البارودي (الطبعة: بدون المكتبة التجارية مصطفى أحمد

الباز) ٧/٣- ٨ وأنظر: المحلى بالآثار، ١٨٠/١٢

فالإحصان أن يكون الرجل عاقلاً بالغاً حراً مسلماً دخل بإمرأة عاقلة
حرة مسلمة بنكاح صحيح (١)

هذا تعريف الإحصان المجمع عليه ، بالنسبة للمسلم .
أما غير المسلم : فقد اختلف فيه العلماء على قولين :

القول الأول

وهو للحنفية والمالكية ، فهم قالوا بإشتراط الإسلام فإن غير المسلم لا يصبح
عندهم محصناً ويتبين ذلك من خلال تعريفاتهم (٢)

القول الثاني

وهو للشافعية والحنابلة ورواية عن أبي يوسف (٣) من الحنفية (٤) فهم
يقولون بعدم إشتراط الإسلام، فيصير غير المسلم محصناً كالمسلم إذا دخل بإمرأته

(١) التعريفات للجرجاني ص ١٢

(٢) عرف الحنفية الإحصان بمايلي : وإحصان الرجم أن يكون عاقلاً بالغاً مسلماً قد تزوج
إمرأة مسلمة نكاحاً صحيحاً ودخل بها وهما على صفة الإحصان . أنظر: الهداية مع
فتح القدير ٢٣٦/٥ - وعرفه المالكية ، بمايلي: المحصن المسلم الحر المكلف يطأ وطأ
مباحاً في نكاح صحيح ولو مرة . أنظر: مواهب الجليل بشرح مختصر خليل ، لأبي عبد
الله محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف بالحطاب (الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م
دارالفكر) ٢٩٤/٦ ومختصر خليل، للخليل ص ٣٢٦ أسهل المدارك، للكشناوي
١٦٣/٣ ؛ شرح الزرقاني على الموطأ ١٣٦/٤

(٣) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حبة الأنصاري القاضي
أبو يوسف صاحب أبي حنيفة رحمها الله ولد سنة ١١٣هـ وتوفي ١٨٢هـ أنظر:
وفيات الأعيان، لابن خلكان ٣٧٨/٦ وما بعدها ؛ سير أعلام النبلاء، ٨ / ٥٣٥

(٤) أنظر: فتح القدير ٢٣٨/٥

في نكاح صحيح يقر عليه في الإسلام (١)

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول: بقوله صلى الله عليه وسلم: من أشرك بالله
فليس بمحصن (٢)

وجه الاستدلال: هو أن الحديث يدل على أن غير المسلم لا يصير محصنا فهو
نص في المدعى.

واستدل أصحاب القول الثاني: بما رواه مسلم بسنده: أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم رجم في الزنى يهوديين رجلا وامرأة زنيا الحديث... (٣)
وجه الاستدلال: هو لو كان الإسلام شرطا للإحصان لما رجم رسول الله
صلى الله عليه وسلم اليهوديين عندما زنيا.

(١) فقال الشافعية في تعريف المحصن أنه (مكلف حر ولو ذمي غيب حشفته بقبل في نكاح
صحيح لا فاسد في الأظهر . أنظر: مغني المحتاج، ١٤٦/٤-١٤٧ و شرح النووي على
مسلم ١٩٠/١١ وعرف الحنابلة المحصن بأنه من وطئ زوجته بنكاح صحيح ولو
كتابية في قبلها ولو في حيض ، أو صوم ، أو إحرام ، ونحوه وهما مكلفان حران
و لومستأمنين أو ذميين، انظر: شرح منتهى الإرادات، للشيخ العلامة منصور بن يونس
بن إدريس البهوتي (دار الفكر، معلومات أخرى: بدون) ٣٤٣/٣

(٢) سنن الدارقطني ، للإمام الكبير علي بن عمر الدارقطني تحقيق السيد عبد الله هاشم
يمانى المدني (القاهرة: دارالمحسن للطباعة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م) ١٤٧/٣؛ السنن
الكبرى ، للبيهقي (الهند: حيدر آباد، دكن، الطبعة الأولى، بمطبعة مجلس دائرة المعارف
العثمانية ١٣٤٧هـ) ٢١٦/٨ و نصب الراية ، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن
يوسف الزيلعي (القاهرة: دار الحديث) ٣٢٧/٣ ؛ تلخيص الخبير في تخریج أحاديث
الرافعي الكبير ، لابن حجر العسقلاني (توزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والدعوة
والإرشاد) ٥٤/٤ معلومات أخرى بدون.

(٣) صحيح مسلم ٢٠٩/١١

المناقشة

ناقش أصحاب القول الأول ، ما إستدل به الشافعية ومن معهم بأن رجم اليهوديين كان بحكم التوراة ، ثم نسخ لأنه سأل عن ذلك أولا . ولم يشترط الإسلام في ذلك الحين ، ثم بعد ذلك نزل حكم الإسلام بإشتراط الإحصان . وأيضا، أن حديث من أشرك بالله ثابت ، وهو قول وليس هناك تاريخ فيقدم القول على الفعل (١)

الرد على هذه المناقشة

رد الشافعية ومن معهم على مناقشة الحنفية بمايلي:

- ١- بأن حديثهم (من أشرك بالله... الحديث) لم يصح ولا نعرفه في مسند .
- ٢- وعلى فرض صحته يحمل على إحصان القذف جمعا بين الحديثين لأن حديثنا صريح في الرجم.
- ٣- ودليلهم بأنه كان بحكم التوراة غير صحيح لأنه لا يسوغ للنبي صلى الله عليه وسلم الحكم بغير شريعته ولو ساغ ذلك له لساغ لغيره ، والرجوع إلى التوراة كان لإلزامهم بأنهم تركوا حكم التوراة وخالفوه، ومع ذلك فهو دليل لنا لأنه يدل على أنهما كانا محصنين (٢)

الترجيح

بالنظر إلى ما إستدل به الشافعية، وموافقوهم يبدو لي أن الراجح هو ماذهب إليه الشافعية لقوة أدلتهم، فضلا على أن الزنا جناية يستوي فيها المسلم والذمي (٣)

(١) أنظر : فتح القدير ٢٣٩/٥

(٢) أنظر: المغني، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة . تحقيق عبد الوهاب فايد وعبد القادر أحمد عطا (الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م) مكتبة القاهرة لعلي يوسف

سليمان (٤٠/٩ - ٤١

(٣) أنظر: المغني، لابن قدامة ٤٠/٩

المبحث الأول

في حكم الزنا وعقوبته،

وفيه مطلبان : الأول في حكم الزنا ، والثاني في عقوبته .

المطلب الأول

في حكم الزنا : الزنا حرام بالكتاب والسنة ، والإجماع ،

أما الكتاب : فقوله تعالى :

﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ (١)

وجه الاستدلال : نهى الله سبحانه وتعالى عن قربان الزنا وسماه فاحشة والنهي

يدل على التحريم ، ما لم يصرفه صارف، ولا صارف هنا فالزنا حرام.

وأما السنة: فمنها ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال:

لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن

ولا يشرب الخمر حين يشرب، وهو مؤمن (٢)

ومنها: ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: إذا زنى العبد خرج منه

الإيمان فكان كالظلّة، فإذا خرج من ذلك العمل عاد إليه الإيمان (٣)

(١) سورة الإسراء الآية : ٣٢

(٢) صحيح مسلم، ٤١/٢-٤٢

(٣) صحيح الترمذي، ١٧/٥ ؛ المستدرک علی الصحیحین ، لأبي عبد الله محمد بن

عبد الله المعروف بالحاكم (الرياض ، مكتبة ومطابع النصر الحديثة) ٢٢/١ وقال:

حديث صحيح . ؛ سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني

(دمشق، بيروت: الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م المكتب الإسلامي) ٥٠٩/٣٢/٢

سنن النسائي ، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي (المكتبة العلمية بيروت: لبنان

وعباس احمد الباز) ٦٤/٨

ومنها : ماروي عنه صلى الله عليه وسلم، قال: ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكّيهم، ولهم عذاب أليم، شيخ زان، وملك كذاب، وعائل مستكبر. (١)

وجه الإستدلال: هو أن هذه الأحاديث صريحة في تحريم الزنا وأنه من الكبائر يستحق صاحبه العقوبة من الله سبحانه وتعالى .

وأما الإجماع : فقد أجمع المسلمون على أن الزنا حرام. (٢)

المطلب الثاني

في عقوبة الزنا.

للزنا عقوبتان : أحدهما الجلد وهو عقوبة الزاني البكر (٣) ولم يخالف فيه أحد من أهل القبلة (٤) وأما تغريبه ففيه خلاف. والعقوبة الثانية، هو الرجم وسوف أبين أقوال العلماء فيه في موضعه إن شاء الله.

(١) صحيح مسلم، ١١٥/٢

(٢) أنظر: الإشراف لابن المنذر ٥/٣ وحاشية الشرواني وابن القاسم على تحفة المحتاج

١٠١/٩ والمغني، لابن قدامة ٣٤/٩

(٣) البكر من لم يجامع في نكاح صحيح وهو حر عاقل بالغ سواء كان جامع بوطء

شبهة أو نكاح فاسد، أو غيرهما أم لا؟ أنظر: شرح النووي على مسلم

١٩٠/١١

(٤) أنظر: فتح القدير، لابن الهمام ٢٢٩/٥ و التاج والإكليل، للمواق مع شرح

الخطاب (الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م دار الفكر) ٢٩٦/٦ ؛ مغني المحتاج

للشربيني ١٤٧/٤ ؛ المجموع شرح المهذب ، للنووي (دار الفكر) ١٦/٢٠ ؛ المحلى

بالآثار لابن حزم ١٧١، ١٦٩/١٢

مسألة

الجمع بين الجلد والتغريب (١) للزاني البكر:

الرواية ، عن عثمان رضي الله عنه:

حدثنا أبو بكر (٢) قال حدثنا جرير (٣) عن مغيرة (٤) عن ابن يسار (٥)

مولى لعثمان ، قال: جلد عثمان امرأة في زنا ثم أرسل بها مولى له يقال له

المهري إلى خبير فنفاها إليها. (٦)

(١) التغريب : هو النفي عن البلد الذي أرتكبت فيه الجناية ، يقال: أغربته وغربته إذا

نحيت وأبعدته ، أنظر: لسان العرب، ٦٣٩/١

(٢) هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي صاحب المصنف ولد سنة

١٥٩هـ كان أحفظ أهل زمانه، توفي سنة ٢٣٥هـ أنظر: سير أعلام النبلاء، ١٢٢/١١

(٣) هو جرير بن عبد الحميد بن يزيد ، الضبي عالم أهل الرأي صدوق يحتج به في

الكتب. أنظر: ميزان الاعتدال: للذهبي ١/٣٩٤-٣٩٥ تقريب التهذيب ١٣٩

(٤) هو مغيرة بن مقسم الضبي مولاهم أبو هشام الكوفي الأعمى ثقة متقن ، تقريب

التهذيب ٥٤٣ ؛ الجرح والتعديل للرازي ٢٢٨/٧

(٥) لم أجد له ترجمة

(٦) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: مختار

أحمد الندوي (الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م بومباي الهند: دار السلفية)

٨٣/١٠ ؛ نصب الراية، ٣/٣٣٢ ؛ التلخيص الحبير، ٤/٦١ ؛ الدراية في تخريج

أحاديث الهداية، ٢/١٠٠

وروي عن عثمان رضي الله عنه أنه غرب إلى مصر (١)

حالة الرواة في السند الأول: فيه جرير بن عبد الحميد، وهو صدوق، ولم أجد

ترجمة ابن يسار، ويقول ابن حجر: إن في إسناده مجهول (٢)

وما روي عنه في الرواية الثانية أنه نفي إلى مصر، ولم يذكر سنده قال ابن

حجر: لم أجد (٣)

فقه الأثر:

يدل الأثر، على أن عقوبة الزاني البكر هو ضربه بالجلد مع التغريب.

للعلماء في التغريب مع الجلد ثلاثة أقوال: القول الأول

وهو للموافقين: وافق عثمان رضي الله عنه، في الجمع بين الجلد والتغريب

الخلفاء الراشدون، وابن عمر، وأبي بن كعب (٤) وطاوس (٥)

(١) أنظر: المجموع، ٤٥/٢٠؛ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي بن

محمد الشوكاني (دار الحديث القاهرة) ٩٠/٧؛ العناية للبايرتي مع فتح القدير ٥/٢٤٥؛

كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار لأبي بكر الدمشقي (دار الفكر) ١٧٩/٢

(٢) أنظر: تلخيص الحبير ٦١/٤ ويمكن أن يكون ذلك المجهول هو ابن يسار.

(٣) أنظر: تلخيص الحبير ٦١/٤

(٤) هو أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار

الأنصاري، شهد بدرًا سيد القراء من فضلاء الصحابة، اختلف في وفاته قيل توفي

سنة ١٩ هـ وقيل ٣٢ وقيل ٣٠ وهذا أثبت الأقوال. أنظر: ترجمته في تقريب التهذيب ٩٦

الإصابة في تمييز الصحابة ٣١/١-٣٢ سير أعلام النبلاء ٣٨٩/١ وما بعدها.

(٥) هو أبو عبد الرحمن طاوس بن كيسان اليماني من أكبر أصحاب ابن عباس شيخ

أهل اليمن ومفتيهم، كان كثير الحج، يقال: إسمه ذكوان وطاوس لقبه، ثقة، فقيه

فاضل، أنظر: تقريب التهذيب، ٢٨١ والبداية والنهاية، ٢٤٤/٩ وما بعدها.

وسفيان الثوري (١) وابن أبي ليلى (٢) وعطاء (٣) وإسحاق (٤) وأبو ثور (٥)
والشافعية، والحنابلة، والظاهرية (٦)

(١) هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع المعروف بسفيان الثوري، ثقة، حافظ، فقيه عابد، إمام حجة من رؤس الطبقة السابعة، ولد سنة ٩٧ هجرية، حجة، ثبت، توفي سنة ١٦١ هـ أنظر: تقريب التهذيب ٢٤٤؛ سير أعلام النبلاء، ٢٢٩/٧؛ طبقات الحفاظ، ٩٥-٩٦

(٢) هو عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار الأنصاري المدني الفقيه مفتي الكوفة، وقاضيهما وكان نظيراً للإمام أبي حنيفة في الفقه وكان من أصحاب الرأي، ولد سنة نيف وسبعين ومات ١٤٨ هـ وهو باق على القضاء. أنظر: وفيات الأعيان ١٧٩/٤ سير أعلام النبلاء ٣١٠/٦

(٣) هو أبو محمد المكي، عطاء بن أبي رباح أسلم، أحد كبار التابعين الثقات كان من أجلاء الفقهاء وتابعي مكة وزهادها، شيخ الإسلام مفتي الحرم ولد في أثناء خلافة عثمان حدث عن عائشة وغيرها من الصحابة. سير أعلام النبلاء ٧٨/٥، وفيات الأعيان ٢٦١/٣ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (المكتبة السلفية تصوير دار الفكر) ٣١٠/٣ ميزان الاعتدال ٧٠/٣

(٤) هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي بن راهوية جمع بين الحديث والفقه والورع، وكان أحد أئمة الإسلام ولد سنة ١٦١ هـ وقيل ١٦٦ هـ وتوفي سنة ٢٣٨، أنظر: وفيات الأعيان ١٩٩/١-٢٠٠ سير أعلام النبلاء ٣٥٨/١١؛ ميزان الاعتدال ١٨٢/١

(٥) هو إبراهيم بن خالد بن اليمان الكلبي، الفقيه البغدادي، أبو ثور صاحب الإمام الشافعي، وكان أحد الفقهاء والأعلام والثقات المأمونين في الدين، أنظر: وفيات الأعيان ٢٦/١؛ سير أعلام النبلاء، ٧٢/١٢؛ طبقات الحفاظ، ٢٢٦

(٦) أنظر: مغني المحتاج ١٤٧/٤؛ نهاية المحتاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن الشهاب الرملي (الطبعة الأخيرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م دار الفكر) ٤٢٨/٧؛ كفاية الأخيار ١٧٩/٢؛ كشف القناع للبهوتي ٩١/٦-٩٢؛ شرح منتهى الأرادات ٣٤٤/٣ المغني لابن قدامة ٤٢/٩-٤٣؛ المحلى بالآثار ١٢/١٠٤، ١٠٢، ١٧١، ١٧٢

وبه قال مالك رحمه الله، في الرجل دون المرأة لأنه لا يرى التغريب على المرأة (١) وقال اللخمي (٢) بنفيها في قول ضعيف عنه إذا كان لها ولي أو تسافر مع جماعة رجال ونساء كخروج الحج، فإن عدم جميع ذلك سجت بموضعها عاما (٣)

القول الثاني

وهو للمخالفين، وهم الحنفية، وحماد بن أبي سليمان (٤) حيث ذهبوا الى القول بعدم التغريب بعد الجلد وقالوا: إن التغريب ليس حدا بل يجوز للإمام أن يغرب تعزيرا (٥) إن أدى إجهاده إلى ذلك (٦)

-
- (١) أنظر: الإشراف لابن المنذر ٢٣/٣ ، الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي (معلومات النشر: بدون) ٨٧/٥ ؛ المغني لابن قدامة ٤٣/٩ .
- (٢) إسمه بدر بن الهيثم بن خلف القاضي الفقيه الصدوق المعمر أبو القاسم اللخمي الكوفي ولد بالكوفة سنة ٢٠٠هـ أو بعدها بعام وتوفي سنة ٣١٧ أنظر: سير أعلام النبلاء ٥٣٠/١٤ تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (بيروت: دار الكتاب العربي) ١٠٧/٧-١٠٨ ؛ الوافي بالوفيات، لصلاح الدين بن أيبك الصفدي (سنة الطبع ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م) ٩٤/١٠ البداية والنهاية لابن كثير ١٧٥/١١
- (٣) حاشية الدسوقي ، محمد بن عرفة على الشرح الكبير لأبي البركات أحمد الدردير (دار الفكر) ٣٢٢/٤
- (٤) هو مولى إبراهيم بن أبي موسى الأشعري من التابعين تفقه على إبراهيم النخعي توفي سنة ١٢٠ هـ أنظر: طبقات ابن سعد ٣٣٢/٦ ؛ سير أعلام النبلاء ٢٣١/٥ ؛ ميزان الاعتدال ٥٩٥/١ .
- (٥) التعزير : من العزر ، المنع ، والرد ، والردع ، وفي الشرع : التأديب دون الحد .
- أنظر: أنيس الفقهاء، للقونوي ١٧٤ التعريفات، للجرجاني ص ٦٢ ؛ المطلع على أبواب المقنع، ٣٧٤؛ النهاية في غريب الحديث ٢٢٨/٣؛ فتح القدير، ٣٤٤/٥-٣٤٥
- (٦) أنظر: فتح القدير ٢٤١/٥؛ بدايع الصنائع، ٣٩/٧ ؛ المبسوط ٤٤/٩؛ الإختيار لتعليل المختار لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي (معلومات النشر: بدون) ٨٦/٤؛ الإشراف لابن المنذر ٢٣/٣

القول الثالث

وهو للمالكية (١) وقالوا بأنه يغرب الرجل دون المرأة، واليه ذهب الأوزاعي (٢) (٣)

الأدلة

إستدل الجمهور ومن معهم من الموافقين بالسنة، وإجماع الصحابة، والمعقول.
أما السنة: فماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال: خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا، البكر بالبكر، جلد مائة ونفي سنة والثيب (٤) بالثيب جلد مائة والرجم (٥)

وجه الإستدلال: الحديث صريح في أن البكر يجلد ثم ينفي .
وما روي عنه صلى الله عليه وسلم : أن رجلا من الأعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال: يا رسول الله أنشدك الله إلا قضيت بكتاب الله، فقال الخصم الآخر ، وهو أفته منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله وائذن لي فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: قل ، قال: أن ابني كان عسيفا (٦) على هذا فزنى بإمرأته وإني أخبرت، أن على ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة

(١) انظر: حاشية الدسوقي ٣٢٢/٤

(٢) الأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي ، الفقيه ثقة جليل ، من السابعة يسكن بمحلة الأوزاع بدمشق ، مات ١٥٧ هـ انظر: تقريب التهذيب ٣٤٧ طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٨٥-٨٦ سير أعلام النبلاء ١٠٧/٧

(٣) انظر: الأوزاعي وتعاليمه الإنسانية والقانونية ص ١٠٩

(٤) الثيب من جامع في دهره ولو مرة من نكاح صحيح وهو عاقل بالغ حر والرجل والمرأة في هذا سواء شرح صحيح مسلم ١١/١٩٠

(٥) صحيح مسلم، ١١/١٨٨-١٩٠ ؛ نصب الراية للزيلعي ٣/٣٢٩ ؛ أحكام القرآن، للإمام

أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (دار الفكر، معلومات أخرى بدون) ١/٣٠٥

(٦) العسيف: الأجير، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٢٣٧ فتح الباري ١٢/١٤٢

ووليدة(١) فسألت أهل العلم فأخبروني أنما على ابني مائة جلدة وتغريب عام وأن على امرأة هذا الرجم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، وأغد يا أنيس(٢) إلى امرأة هذا فإن إعترفت فارجمها.

قال: فغدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت(٣) وجه الاستدلال:

يدل الحديث على أن البكر يجلد ثم يغرب فالحديث نص في المدعى، وهو الجمع بين الجلد والتغريب .

أما إجماع الصحابة :

فلقد غرب الخلفاء الراشدون ، ولم ينكر عليهم أحد فكان إجماعا(٤) وأما المعقول:

فلأن في التغريب حسم مادة الزنا لقلة المعارف ، لذا قيل لإمرأة من العرب: ما حملك على الزنا مع رجحان عقلك؟ قالت : طول السواد وقرب الوساد(٥)

(١) الوليدة : هي الأمة أو الجارية المعدة للخدمة ، النهاية في غريب الحديث، ٢٢٥/٥؛ فتح الباري ١٢/١٤٣

(٢) هو أنيس بن الضحاك الأسلمي ، قاله ابن حجر عن ابن عبد البر. أنظر: شرح صحيح مسلم للنووي، ٢٠٧/١١ فتح الباري، ١٢/١٤٤

(٣) صحيح مسلم، ٢٠٥/١١ - ٢٠٧

(٤) أنظر: فتح الباري ١٢/١٦٣؛ تفسير القرطبي ٥/٨٧؛ المغني لابن قدامة ٩/٤٤

سبل السلام شرح بلوغ المرام، لمحمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني ، تحقيق إبراهيم عصر (دار الحديث بجوار إدارة الأزهر) ٤/١٢٧٠

(٥) السواد: المسارة من ساوره إذا ساره. أنظر: لسان العرب، ٣/٢٢٥ وأنظر في الاستدلال فتح القدير، ٥/٢٤١

أدلة القول الثاني

استدل الحنفية ومن معهم بالكتاب، والسنة، والآثار، والمعقول .

أما الكتاب فقوله تعالى:

﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (١)

وجه الإستدلال: هو أن هذه الآية بينت العقوبة الواجبة في الزنا وليس

للتغريب فيها ذكرا، وإيجابه حدا يعتبر زيارة على الكتاب وهذا يعدنسخا

ولا يجوز نسخ القرآن بخير الواحد (٢)

وأما السنة :

فقوله صلى الله عليه وسلم : إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها

الحد، ولا يثرب (٣) عليها ، ثم إن زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن زنت

الثالثة فتبين زناها فليبعها ولو بجبل من شعر (٤)

وجه الإستدلال:

هو أن الحديث لم يذكر النفي فلو كان حدا لذكره ، وأيضا أن البيع يفوت

التغريب، فإذا سقط التغريب عن الأمة سقط عن الحرة وإذا سقط عن النساء

سقط عن الرجال (٥)

(١) سورة النور الآية : ٢

(٢) أنظر: بدائع الصنائع، للكاساني ٣٩/٧ فتح القدير، لابن الهمام ٢٤٢/٥

المبسوط، للسرخسي ٤٤/٩

(٣) لا يثرب: لا يوبخها ولا يقرعها بالزنا بعد الحد ، وقيل : أراد أن لا يقنع في عقوبتها

بالتثريب ، بل يضربها الحد . أنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢٠٩/١

(٤) صحيح البخاري ، مع فتح الباري، ١٦٨/١٢ ؛ صحيح مسلم، ٢١١/١١

(٥) أنظر: المبسوط، للسرخسي ٤٥/٩ ؛ نيل الأوطار، ٨٩/٧ ؛ سبل السلام ١٢٧٠/٤

فتح الباري ١٦٣/١٢

وماروي عن سعيد بن سعد بن عبادة (١) قال: كان بين أبياتنا رجل مخدج (٢) ضعيف فلم يرع إلا وهو على أمة من إماء الدار يخبث بها فرفع شأنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إجلدوه ضربا مائة سوط قالوا: يا نبي الله هو أضعف من ذلك، لو ضربناه مائة سوط مات قال: فخذوا له عثكالا (٣) فيه مائة شمراخ فاضربوه ضربة واحدة (٤)

وجه الإستدلال:

هو أن الحديث لم يذكر النفي فلو كان حدا لذكره .

وأما الآثار:

فماروي عن علي رضي الله عنه ، قال في البكرين يزنيان : حسبهم من الفتنة أن ينفوا (٥)

وأيضا غرب عمر رضي الله عنه ، شارب الخمر ، فارتد ولحق بالروم فقال : والله لأغرب مسلما بعده أبدا (٦)

(١) هو سعيد بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي صحابي صغير وقد ولي بعض

أنحاء اليمن لعلي رضي الله عنه. أنظر: تقريب التهذيب ٢٣٦

(٢) مخدج : ناقص الخلق . أنظر : أساس البلاغة ص ١٥٤ لسان العرب ٢/٢٤٨

(٣) العثكال : العذق وكل غصن من أغصانه شمراخ ، وهو الذي عليه البسر . أنظر:

النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٢٠٠ المطلع على أبواب المقنع ص ٢٧٠

(٤) سنن ابن ماجه ، لمحمد بن يزيد القزويني تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء

الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه) ٢/٨٥٩ ؛ السنن الكبرى للبيهقي

٨/٢٣٠ ؛ مسند أحمد، ٥/٢٢٢ ؛ سبل السلام ٤/١٢٨٣، وقال: إسناده حسن.

(٥) المصنف لعبد الرزاق ٧/٣١٤ المحلى بالآثار ١٢/١٧٢ و أنظر في الإستدلال به:

بدائع الصنائع ٧/٣٩ الميسوط ٩/٤٥

(٦) المصنف لعبد الرزاق ٧/٣١٤ وأنظر: في الإستدلال، بدائع الصنائع ٧/٣٩؛ الميسوط ٩/٤٤

وجه الإستدلال :

هو أن الأثر الأول، صرح بأن التغريب فتنة، وفي الأثر الثاني، حلف عمر رضي الله عنه بأنه لا يغرب ، فلو كان حداً، لما حلف بتركه (١)
وأما المعقول: فلأن في التغريب تعريضها للزنا لإنعدام الحياء عن العشيرة فيفضي إلى الزنا، وهو قبيح والمفضي إلى القبيح مثله (٢)
فضلاً من أنه لا يجوز سفر المرأة من غير محرم.

أدلة القول الثالث

استدل المالكية والأوزاعي، بالسنة والمعقول .
أما السنة:

فما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: لاتسافر المرأة ثلاثاً إلا ومعها ذي رحم محرم (٣)
وجه الإستدلال :

هو أن سفر المرأة منهي عنه إلا مع محرم لها ، وفي إلزام المحرم بالسفر معها إجراء عقوبة على شخص بريء ، وهذا يخالف قوله تعالى:
﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (٤)

-
- (١) أنظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٨٨/٥ الإستدكار، لابن عبد البر، (دمشق، بيروت: دار قتيبة، دار الوعي، حلب ، القاهرة: الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م) ٥٦/٢٤.
(٢) أنظر: بدائع الصنائع، ٣٩/٧ ؛ المبسوط، للسرخسي ٤٥/٩ ؛ فتح القدير، ٢٤٢/٥
(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ٨٦ /٤ في جزء من الحديث؛ صحيح مسلم ١٠٧/٩
(٤) سورة الأنعام الآية : ١٦٤

وأنظر : في الإستدلال بالآية ؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م بيروت: دارالمعرفة للطباعة والنشر) ٤٣٦/٢ المبسوط ٤٥/٩ ؛ المغني ٤٣/٩

وأما المعقول : فهو، أن في تغريبها خشية ضياعها ووقوعها في الزنا ومع
المحرم فيه عقوبة للبريء وفي إلزام الأجرة عليها فيه زيادة على عقوبتها مما لم يرد
الشرع بها (١)

المناقشة

نوقش ما استدل به الجمهور بما يلي:

- ١- حديث النفي منسوخ كشطره، أي كما نسخ الجلد مع الرجم ، فكذلك
نسخ النفي مع الجلد (٢)
- ٢- وأما ما ورد عن الصحابة من التغريب فمحمول على المصلحة والسياسة،
وليس على سبيل الحد، حيث رأوا في ذلك مصلحة لأنه قد يفيد في بعض
الأحيان، فيفوض إلى رأي الإمام فله النفي إن رأى ذلك (٣)

(١) أنظر: حاشية الدسوقي ٣٢٢/٤ بداية المجتهد ٤٣٦/٢ شرح الخرشبي على
مختصر خليل، لمحمد الخرشبي (بيروت: دارصادر) ٨٣/٨ التاج والإكليل للمواق مع
شرح الخطاب ٢٩٦/٦؛ المغني ٤٣/٩؛ شرح مسلم للنووي ١٨٩/١١

(٢) ومن قال بنسخ الجلد مع الرجم : أبو بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، والزهري
وابراهيم النخعي وأبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، والأوزاعي ، وسفيان الثوري.
أنظر لمعرفة آرائهم : فتح القدير، ٢٤٢/٥ ، المبسوط للسرخسي، ٤٥/٩ شرح
صحيح مسلم للنووي، ١٨٩/١١ نيل الأوطار، ٩١/٧ سبل السلام، للصنعاني
١٢٧١/٤ نصب الراية، للزيلعي ٣٢٩/٣

والناسخ حديث العسيف المذكور في المتن، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم
لم يذكره حينما أمر أنيسا برجم المرأة.

ولكن رد بأن دعوى النسخ مبني على الظن، والظن لا يغني عن الحق شيئاً، أنظر: المحلى
بالآثار، ١٠٦/١٢

(٣) أنظر: فتح القدير، ٢٤٣-٢٤٤/٥ نصب الراية، ٣٣١/٣

والدليل على كونه سياسة، قول عمر رضي الله عنه: والله لأغرب مسلماً بعده
أبداً (١) فلو كان حداً لما حلف عمر بتركه (٢)
وأيضاً يدل عليه قول علي رضي الله عنه: حسبهم من الفتنة أن ينفوا (٣)

وناقش الجمهور، أدلة الحنفية ومن معهم كما يلي :

- ١- لا يسلم لكم أن الزيادة على النص نسخ ، بل زيادة حكم آخر مع الأصل،
وفضلاً عن الحكم فإن الحنفية أنفسهم زادوا على الحكم، كحديث نقض
الوضوء بالقهقهة ، وجواز الوضوء بالنبذ (٤)
- ٢- حديث زنا الأمة، حيث ذكر البيع ولم يذكر النفي فهذا في الإمام لا في
الأحرار (٥)

وهناك جواب آخر، وهو أن الحديث خصص الأمة وبقي ما عداها تحت
حكم العام (٦)

وبالنسبة للحديث الثاني فلم يذكر النفي بل سكت عنه والسكوت لا يدل على عدمه

(١) حين نفى ربيعة بن أمية بن خلف، المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني ٣١٤/٧ ؛ نصب

الراية، ٣٣١/٣ وسكت عليه ؛ المغني ، لابن قدامة ٤٣/٩ .

(٢) أنظر: المبسوط للسرخسي، ٤٤/٩ بدائع الصنائع، ٣٩/٧ ؛ الجامع لأحكام

القرآن، للقرطبي ٨٨/٥

(٣) المصنف، لعبد الرزاق، ٣١٤/٧؛ كتاب الآثار ، لمحمد بن الحسن الشيباني (مطبعة لاهور

سنة: ١٣٢٩هـ) ص ٩٠

(٤) أنظر: فتح الباري، ١٦٣/١٢؛ نيل الأوطار، ٨٩/٧ ؛ سبل السلام ١٢٧٠/٤

الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٨٨/٥

(٥) أنظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٨٨/٥

(٦) راجع : سبل السلام للصنعاني ١٢٧٠/٤

كما لم يبين عدد الجلد فلا يعارض أحاديث النفي (١)

وأما بالنسبة للآثار، فقد ناقشوها كما يلي:

أولاً: - بأن قول علي رضي الله عنه غير ثابت لضعف روايته وإرساله (٢)

ثانياً: - بأن قول عمر رضي الله عنه ، يحتمل أنه أراد تغريبه في الخمر دون

الزنا (٣)

أو أنه كان إجتهدا منه زيادة في العقوبة ثم ظهر له أن لا ينفي أحدا والنفي في

الزنا ثبت بالنص (٤)

وأما بالنسبة للمعقول، فقد ناقشوها:

١- بأن في التغريب قطع مادة الزنا، لقلة المعارف، كما مر، وأما كون المرأة

تتعرض للزنا، فهذا من قبيل القياس المرسل ، وكثيرا ما يقول به مالك (٥)

٢- وأما سفر المرأة من غير محرم فلا يجوز إذا كانت مختارة له ، أما مع الإكراه

من الإمام ، فلا نهى يتعلق بها ، لأن النفي هجرة واجبة فلا يعتبر فيه المحرم

كالهجرة في التي أسلمت في دار الحرب ، فعلى الإمام أن يتكلف لما يحتاج إليه في

إقامته كما لجلد (٦)

وناقشوا أدلة المالكية ومن معهم بما يلي :

١- بالنسبة للحديث كما مر، بأنه في حالة الإختيار دون حالة الإكراه من

(١) أنظر: المحلى بالآثار ١٠٥/١٢

(٢) أنظر: المغني لابن قدامة ٤٤/٩

(٣) المغني، ٤٤/٩ القرطبي، ٨٨/٥ وجزم فيه بأنه كان في الخمر .

(٤) أنظر : سبل السلام، ١٢٧٠/٤ .

(٥) أنظر: المجموع، ٤٦/٢٠

(٦) راجع : المبسوط، ٤٤/٩

الإمام كما ذكرت سابقا .

٢- وأما بالنسبة للمعقول : فهو أن قوله مخالف لعموم الخبر الوارد في النفي ولادليل لصحته، لأن ما كان حدا للرجل فهو حد للمرأة على السواء(١)

الرد على هذه المناقشات

رد الحنفية مناقشة الجمهور لأدلتهم بما يلي:

بالنسبة لمناقشة الحديث الأول الذي يعتبر زيادة على الكتاب، عند الأحناف ويعتبر زيادة حكم آخر عند الجمهور؛ فرده بأنه ليس المراد بالزيادة إثبات ما لم يثبتته القرآن ولم ينهه، بل تقييد مطلقه وهذا يعد نسخا ولا يجوز ذلك بخبر الواحد(٢)

كما رد مناقشة الحديث الثاني: بأن السكوت في موضع الحاجة يفضي إلى الإخلال في البيان، ويؤدي إلى الوقوع في الجهل المركب فلا يقع من المشرع (٣)

وبالنسبة لمناقشة الآثار فقد ردوها بما يلي:

١- قولنا بأن التغريب سبب في فتح باب الزنا ، لعدم الإستحياء من العشيرة كما أنه سبب في قطع مواد البقاء، أي المأكل والملبس فتتخذ زناها مكسبة يؤيد صحة قول علي رضي الله عنه، فلا يستقيم قولكم بأنه غير ثابت عنه(٤)

(١) أنظر: المحلى بالآثار ١٧٣/١٢؛ المغني ٤٣/٩

وقال القرطبي : وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، النفي فلا قول لأحد

أنظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ٨٨/٥

(٢) أنظر: فتح القدير، ٢٤٢/٥ ؛ بدائع الصنائع، ٣٩/٧

(٣) العناية للبابرتي مع فتح القدير ٢٤١/٥

(٤) أنظر: الهداية، مع فتح القدير ٢٤٢/٥ والعناية، معه ٢٤٢/٥

٢- وقولكم بأن النفي في الزنا ثابت بالنص، قلنا إنه منسوخ.

وبالنسبة لمناقشة المعقول فقد ردوها بما يلي:

- ١- أن إفضاء التغريب إلى الفساد، أرجح من تعليلهم بقلة المعارف (١)
- ٢- إن جواز السفر للمهاجرة بدون محرم ليس دليلا لكم؛ لأنها لا تقصد السفر بغير محرم، وإنما تقصد التخلص من المشركين، حتى لو وصلت إلى جيش لهم منعة في دار الإسلام وأمنت، لم يكن لها أن تسافر بغير محرم بعد ذلك (٢)

الترجيح

وبعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم ومناقشتها، يبدو لي والله أعلم أن قول الجمهور هو الأرجح، وذلك في تغريب الرجل دون المرأة، للحديث الصحيح في التغريب لأن الحنفية أيضا قالوا به، وإن إعتبروه تعزيرا، فيمكن للحاكم أن يغرب الرجل إن أدى إجهاده إلى ذلك عندهم.

(١) أنظر: فتح القدير، ٢٤٣/٥

(٢) أنظر: المبسوط، ٤٥/٩

أما بالنسبة للمرأة :

فقال ابن قدامة: (١) (وقول مالك فيما يقع لي أصح الأقوال ، وأعد لها وعموم الخبر مخصوص بخبر النهي عن سفر المرأة بغير محرم) (٢)

و أرى ترجيح هذا القول والله أعلم .

(١) هو شيخ الإسلام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي صاحب المغني ولد سنة ٥٤١ هـ وتوفي سنة ٦٢٠ هـ أنظر: شذرات الذهب ٥/٨٨ سير أعلام النبلاء ٢٢/١٦٥ البداية والنهاية ١٣/١٠٧

(٢) المغني ٩/٤٤

مسألة

مسافة التغريب :

حدثنا أبو بكر ، حدثنا جرير ، عن مغيرة عن ابن يسار مولى لعثمان قال :
جلد عثمان امرأة في زنى ، ثم أرسل بها مولى له يقال له : المهري إلى خيبر (١)
فنفاها إليها (٢)

فقه الأثر :

يدل الأثر على أن التغريب لا يتصور إلا إذا كان هناك مسافة تقصر فيها
الصلاة ، كخيبر .

وأیضا ما روي عنه رضي الله ، أنه غرب إلى مصر (٣)
فقه الأثر :

يدل هذا الأثر ، على أنه يشترط في التغريب أن لاتقل المسافة عن مسافة القصر .

وافقه في ذلك : أبوبكر ، وعمر ، وعلي ، وابن عمر رضي الله عنهم
أجمعين (٤) ومن الفقهاء القائلين بالنفي إلى مسافة القصر هم المالكية ، في

(١) هي على ثمانية برد من المدينة المنورة ، لمن يريد الشام حوالي ١٦٩ كيلو متر ،
بينها وبين المدينة ثلاثة أيام ، أنظر : معجم البلدان ، لشهاب الدين الحموي الرومي
البغدادي (دار احياء التراث العربي ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) ٤٠٩/٢ ؛ الشرح الكبير
مع حاشية الدسوقي ٣٢٢/٤ .

(٢) سبق تخريج الأثر في الصفحة ٣٧ من هذا البحث ، والحكم عليه .

(٣) تقدم المراجع في الصفحة ٣٨ من هذا البحث .

(٤) أنظر : الإشراف ، لابن المنذر ٢٣/٣ ؛ الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ٨٩/٥

المحلى بالآثار ، ١٠٢/١٢ نيل الأوطار ، ٩٠/٧

غير المرأة ، والشافعية ، والحنابلة ، إلا في رواية عن الإمام أحمد حيث يجوز
التغريب إلى أقل من مسافة القصر (١)

الأدلة

إستدل القائلون بمسافة القصر ، بالسنة ، والمعقول .

أما السنة :

فما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم:

البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام (٢)

وجه الإستدلال:

هو أن إسم التغريب ، لا يقع إلا على الإنتقال إلى مسافة تقصر فيها الصلاة.
وأما المعقول: فلأن مادون مسافة القصر ، في حكم الحضر والمقصود
إيجاشه بالبعد عن الأهل والوطن (٣) ولا يتحقق ذلك إلا بمسافة القصر.

المخالفون

وخالفهم في ذلك الشعبي (٤) وكذلك الإمام أحمد (٥) في رواية عنه

(١) أنظر: الشرح الكبير، مع حاشية الدسوقي، ٣٢٢/٤ ؛ مغني المحتاج، ١٤٨/٤

كشاف القناع ٩٢/٦ المغني ٤٤/٩

(٢) سبق تخريجه في ص٤

(٣) أنظر: مغني المحتاج ١٤٨/٤ نهاية المحتاج ٤٢٨/٧ المغني ٤٤/٩

(٤) هو أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي الحميري الكوفي إمام من أئمة التابعين وحفاظهم

بلغت إليه الإمامة ، ولد سنة ٢٠هـ وتوفي سنة ١٠٩هـ أنظر: تقريب التهذيب ٢٨٧

وفيات الأعيان ١٢/٣ طبقات الحفاظ ص ٤٠ ؛ تهذيب التهذيب لأحمد بن علي بن

حجر العسقلاني (حيدر آباد كن: مطبعة مجلس دائرة المعارف =

حيث قال بنفيه من عمل إلى غير عمله ، وقال ابن أبي ليلى : ينفى إلى بلد غير البلد الذي فجر بها.

وقال إسحاق: ينفى من مصر إلى مصر .

ويجزىء عند أبي ثور النفي من قرية إلى أخرى بينهما ميل أو أقل ، وبه قال ابن المنذر (١)

الدليل

إستدلوا: بأن النفي ورد مطلقا غير مقيد ، فيتناول أقل ما يقع عليه

الإسم (٢)

المناقشة

نوقشت أدلة القائلين بعدم إشتراك مسافة القصر في التغريب بأن النفي وإن كان قد ورد مطلقا إلا أنه ورد ما يقيد به مسافة القصر وهو فعل الصحابة رضي الله عنهم فقد غربوا إلى مسافة القصر كما رأينا في أثناء الأدلة وهم أعرف الناس بمقاصد الشرع .

= النظامية ١٣٢٦هـ) ٦٥/٥

(٥) في رواية الأثرم عنه . أنظر: المغني ٤٤/٩

(١) انظر: الإشراف، ٢٣/٣-٢٤، المغني، ٤٤/٩

(٢) أنظر: المغني، ٤٤/٩

الترجيح

وبعد إستعراض لأقوال الفقهاء وأدلتهم في إستراط مسافة القصر في التغريب ، وعدم إستراط ذلك فيإني أرى أن الراجح هو أن يفوض الأمر إلى إجتهاد الحاكم وتقدير الأمر حسب حال الجاني فإن كان شابا جلده ثم نفاه إلى مسافة القصر؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم غربوا إلى مسافة القصر، وأن المراد من التغريب هو الإبعاد عن الأهل والوطن وذلك لايتأتى إلا في مسافة القصر على أقل التقدير إن لم يشترط أكثر من ذلك .
 وإن كانت إمراة أو شيخا نفاه إلى مادون مسافة القصر جمعا بين الأدلة لأن إعمال الأدلة خير من إهمالها.

والله أعلم .

مسألة

رجم (١) الثيب الزاني ؛

روى عبد الرزاق (٢) عن الثوري ، (٣) عن الأعمش (٤) عن أبي الضحى
 (٥) عن قائد لابن عباس (٦) قال : كنت معه فأتي عثمان بامرأة وضعت لسته
 أشهر فأمر عثمان برجمها ، فقال له ابن عباس : إن خاصمتكم بكتاب الله
 فخصمتكم (٧) قال الله عزوجل : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ (٨)

- (١) الرجم : هو الرمي بالحجارة حتى يقتل بذلك . أنظر: القاموس المحيط ص ١٤٣٥ ؛
 أنيس الفقهاء ص ١٧٥ ؛ المغرب في ترتيب المعرب ص ١٨٥ ؛ المغني ٣٦/٩
 (٢) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحافظ الكبير عالم اليمن أبو بكر الحميدي
 مولاهم الصنعاني الثقة صاحب المصنف ولد سنة ١٢٦هـ وتوفي سنة ٢١١هـ ذهب
 بصره في آخر عمره ونسبوه إلى التشيع . أنظر: سير أعلام النبلاء ٥٦٣/٩
 وفيات الأعيان ٢١٦/٣ ؛ ميزان الاعتدال ٦٠٩/٢
 (٣) هو سفيان بن سعيد الثوري ، ثقة ، تقدم ذكره أنظر: تقريب التهذيب ص ٢٤٤
 (٤) هو سليمان بن مهران ، الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش الإمام شيخ
 الإسلام شيخ المقرئين والمحدثين ثقة ، حافظ ، عارف بالقراءات ولد سنة ٦١هـ
 وتوفي سنة ١٤٧هـ أنظر: تقريب التهذيب ص ٢٥٤ سير أعلام النبلاء ٢٢٦/٦
 (٥) هو مسلم بن صبيح ، الهمداني أبو الضحى ، الكوفي ، العطار ، مشهور بكنيته ،
 ثقة ، فاضل ، من الرابعة مات سنة ١٠٠هـ أنظر: تقريب التهذيب ص ٥٣٠
 سير أعلام النبلاء ٧١/٥
 (٦) قال ابن حجر: قائد ابن عباس ، هو عبد الله بن السائب بن أبي السائب بن عابد بن
 عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي المكي ، له ولأبيه صحبة وكان قارئ أهل
 مكة مات سنة بضع وستين أنظر: تقريب التهذيب ص ٣٠٤
 (٧) في رواية خصمتكم بدون الفاء . أنظر: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، لعلاء
 الدين الهندي (الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ حلب: مكتبة التراث) ٤٢٠-٤١٩/٥
 (٨) سورة الأحقاف الآية : ١٥

فالحمل ستة أشهر ، والرضاع سنتان، قال: فدرأ عنها(١)

حالة الرواة في هذا السند:

رجالہ ، ثقات .

وقال محقق كتاب المصنف لعبد الرزاق أن هذا السند موصول صحيح(٢)

فقه الأثر :

يدل الأثر على أن عثمان رضي الله عنه يرى الرجم على الزاني المحصن إذا توافرت فيه الشروط. كما يدل على أمور أخرى سوف أوضحها فيما بعد إن شاء الله.

أجمع الصحابة والتابعون وعلماء الأمصار من أهل الفتيا على ثبوت الرجم وأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بالرجم(٣) ورجم ماعزا (٤) ورجم الصحابة من بعده ولم يخالف فيه إلا الخوارج (٥) ولا يعتد بخلافهم لأن خلافهم في مقابل الإجماع القطعي وهو متواتر المعنى (٦)

(١) المصنف لعبد الرزاق ٣٥١/٧ وأنظر: سنن سعيد بن منصور ، تحقيق حبيب

الرحمن الأعظمي (الهند بومباي: الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م دار السلفية)

٦٩/٣/٢ ؛ سنن الكبرى للبيهقي ٤٤٢/٧-٤٤٣

(٢) أنظر: هامش المصنف لعبد الرزاق ٣٥٢/٧ وأنظر: جامع الأصول من أحاديث

الرسول لابن الأثير (بيروت: الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م دار الفكر) ٥٣٩/٣

هامش .

(٣) كما روى مسلم في حديث طويل "أعد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن إعترفت فارجمها

أنظر: صحيح البخاري مع فتح الباري ١٤٠/١٢ صحيح مسلم ٢٠٥/١١ .

(٤) هو ماعز بن مالك الأسلمي ، له صحبة ، إعترف بالزنا بعد الإحصان لدى الرسول

صلى الله عليه وسلم فأمر برجمه . أنظر: الإصابة لابن حجر ٣١٧/٣ =

لأدلة

استدلوا لما ذهبوا إليه :

بأحاديث، منها : مارواه الشيخان ، بسنديهما ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا يحل دم إمريء مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا بإحدى ثلاث ، الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه ، المفارق

للجماعة (١)

وجه الإستدلال :

يدل الحديث على أن الثيب الزاني، يقتل حدا .

= (٥) الخوارج: كل من خرج على الإمام الحق الذي إتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا

وأول من خرج على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وأشدهم خروجا ، الأشعث بن

قيس الكندي وأصحابه ، وهم القائلون بتكفير مرتكب الكبيرة وتخليده في النار

ويجمعهم القول بالتبري عن عثمان وعلي رضي الله عنهما ويقدمون ذلك على كل

طاعة ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك ، أنظر : الملل والنحل للشهرستاني ص

١١٤-١١٥ ؛ الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم ٢٧٠/٢

(٦) أنظر : فتح القدير، لابن الهمام ٥/٢٢٤-٢٢٥ ؛ بدائع الصنائع، ٣٩/٧ ؛ مواهب

الجليل، للحطاب ٦/٢٩٤ الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ٤/٣٠٢

مغني المحتاج، ٤/١٤٦ ؛ نهاية المحتاج، ٧/٤٢٦ ؛ كشف القناع، ٦/٨٩ ؛ المغني،

٩/٣٥ ؛ المحلى بالآثار ١٢/١٧٥ ؛ الإشراف لابن المنذر ٣/٦ ؛ الإجماع، لابن

المنذر، تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد (الطبعة الأولى ١٤٠١هـ-١٩٨١م قطر: رئاسة

المحاكم الشرعية) ص ١١٢ ؛ فتح الباري ١٢/١٢٠ شرح النووي على صحيح مسلم

١١/١٨٩ نيل الأوطار ٧/٩٠ ؛ سبل السلام ٤/١٢٨١.

(١) البخاري مع فتح الباري ١٢/٢٠٩ باب قول الله تعالى إن النفس بالنفس

صحيح مسلم ١١/١٦٤ باب ما يباح به دم المسلم .

ومنها : مارواه الشيخان أيضا، عن ابن عباس (١) رضي الله عنهما قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو جالس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله قد بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان مما أنزل عليه آية الرجم (٢) قرأناها ووعيناها وعقلناها فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده ، فأخشى إن طال بالناس زمان ، أن يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى ، إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الإعتراف (٣)

وجه الإستدلال : أن الرجم ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه لم ينكره أحد حينما خطب عمر رضي الله عنه موضعا ذلك.

شبهة الخوارج

واستدل الخوارج : بأنه لا يوجد في القرآن نص يدل على الرجم فلا رجم على المحصن بل عليه الجلد فقط كغير المحصن (٤)

(١) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد المكثرين من الصحابة وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة، تقريب التهذيب، ص ٣٠٩

(٢) آية الرجم: ﴿الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَاَرْجُمُوهُمَا أَلْبَةً﴾ أنظر: صحيح مسلم ١٩١/١١ باب حد الزنا .

(٣) البخاري، مع فتح الباري ١٤٠/١٢ باب الإعتراف بالزنا . صحيح مسلم ١٩١/١١-١٩٢ باب حد الزنا .

(٤) أنظر : فتح القدير ٢٢٥/٥ المغني ٣٥/٩-٣٦

الرد

رد عليهم عمر بن عبد العزيز (١) وألزمهم بأعداد الركعات، ومقادير
 الزكوات فقالوا: ذلك لأنه فعله الرسول صلى الله عليه وسلم والمسلمون ،
 فقال لهم عمر بن عبد العزيز: وهذا أيضا فعله رسول الله والمسلمون (٢)
 فيجب إتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والمسلمين.

(١) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية الإمام الحافظ
 العلامة المجتهد الزاهد العابد أمير المؤمنين الخليفة الزاهد الراشد وكان من أئمة
 الإجتهد ومن الخلفاء الراشدين رحمة الله عليهم ، ولي إمرة المدينة المنورة للوليد
 وكان مع سليمان كالوزير ، ولد سنة ٦١هـ وتوفي سنة ١٠١هـ وله أربعون سنة .
 أنظر ترجمته في تقريب التهذيب ص ٤١٥ سير أعلام النبلاء ١١٤/٥ وما بعدها
 البداية والنهاية ٢٠٠/٩

(٢) أنظر: فتح القدير ٢٢٥/٥ ؛ المغني ٣٦/٩

مسألة

عدم الجمع بين الرجم والجلد للزاني المحصن .

قال ابن قدامة:

(روي عن عمر وعثمان [رضي الله عنهما] بأنهما رجما ولم يجلدا) (١)

فقه الرواية : تدل الرواية على أن عثمان رضي الله عنه، لا يرى الجلد مع

الرجم بل يكفي عنده الرجم فقط.

قال بهذا القول : أبوبكر، وعمر، والزهري (٢) والثوري، والأوزاعي،

والنخعي (٣) وأبو ثور، والحنفية، والمالكية، والشافعية ، والحنابلة، في رواية وهي

المذهب عندهم (٤)

(١) المغني ٣٧/٩ بدون ذكر سند له، وقد بحث عنه ولم أجده.

(٢) الزهري : هو أبوبكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري أحد الفقهاء

والمحدثين والأعلام التابعين بالمدينة وأثنى عليه العلماء ولد سنة ٥١ هـ وتوفي سنة

١٢٤ هـ وقيل غير ذلك . أنظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١٧٧/٤ ميزان

الإعتدال ٤٠/٤ ؛ شذرات الذهب ١٦٢/١ تقريب التهذيب ص ٥٠٦

(٣) هو إبراهيم بن يزيد بن الأسود ، الفقيه ، الكوفي ، النخعي، أحد الأئمة المشاهير

تابعي رأى عائشة رضي الله عنها، ولم يثبت له عنها سماع، توفي سنة ٩٦ هـ أنظر:

وفيات الأعيان، ٢٥/١؛ صفة الصفوة، لابن الجوزي ٧٥/٣؛ تقريب التهذيب ٩٥

(٤) الإشراف لابن المنذر ٧/٣ ؛ المحلى بالآثار، ١٧٤/١٢ ؛ الجامع لأحكام القرآن

للقرطبي ٨٧/٥ ؛ فتح القدير، ٢٤٠/٥ ؛ بداية المجتهد ٤٣٥/٢ ؛ المغني ٣٧/٩

المقنع ٤٥٢/٣

الأدلة

إستدلوا ، بالسنة والمعقول .

أما السنة فما رواه الشيخان : أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا ولم يجلده (١)

وفي قصة العسيف ، "أغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن إعتزت فأرجمها" (٢) وجه الإستدلال:

هو أنه صلى الله عليه وسلم، لم يجلد ماعزا، ولا صاحبة العسيف، فلو كان الجمع واجبا لما تركه الرسول صلى الله عليه وسلم، وتركه دليل على أنه ليس بواجب (٣) قال ابن قدامة: (وكان هذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ فوجب تقديمه) (٤) وأما المعقول ، فمن وجهين :

الأول: - أن الزنا جناية واحدة فلا يوجب إلا عقوبة واحدة، والجلد والرجم كل واحد منها عقوبة على حدة .

الثاني: - أن الجلد يعري عن المقصود مع الرجم، لأنه إذا اجتمعت الحدود وفيها قتل سقط ما سواه فيسقط الجلد (٥)

(١) البخاري، مع فتح الباري ١٢ / ١٣٨ - ١٣٩ باب هل يقول الإمام للمقر: لعلك

لمست، صحيح مسلم ١١ / ٢٠٣

(٢) البخاري، مع فتح الباري ١٢ / ١٤٠ باب الإعتراف ؛ صحيح مسلم، ١١ / ٢٠٧ باب حد الزنا .

(٣) أنظر: فتح القدير، ٥ / ٢٤٠ ؛ بدائع الصنائع، ٧ / ٣٩ ؛ المغني، ٩ / ٣٧

الأوزاعي وتعاليمه الإنسانية والقانونية ، تأليف المحامي صبحي حمصاني (بيروت:

الطبعة الأولى دار العلم للملايين ١٩٧٨ م) ص ١٠٩

(٤) المغني ٩ / ٣٧

(٥) أنظر: فتح القدير، ٥ / ٢٤١ ؛ بدائع الصنائع، ٧ / ٣٩ ؛ بداية المجتهد، ٢ / ٤٣٥ ؛

المغني، ٩ / ٣٧ ؛ الأوزاعي وتعاليمه الإنسانية والقانونية، ص ١٠٩

المخالفون

وخالف في ذلك ، علي بن أبي طالب ، وعبد الله ابن عباس ، وأبي ابن كعب، وأبوذر (١) والحسن البصري(٢) وحسن بن صالح بن حي(٣) والإمام أحمد في رواية أخرى، وإسحاق، و ابن المنذر، والظاهرية حيث قالوا بالجمع بين الجلد والرجم فيجلد ثم يرحم ثانيا (٤)

الأدلة

إستدلوا بالسنة ، والأثر، والمعقول.

أما السنة، فما روي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: خذوا عني خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة والرجم(٥) وجه الإستدلال :

يدل الحديث على أن الجمع واجب بين الجلد والرجم، فهونص في المدعى.

(١) هو أبو ذر الغفاري، صحابي مشهور إسمه جندب بن جنادة على الأصح، وقيل: برير ، تقدم إسلامه وتأخرت هجرته فلم يشهد بدرا ، كان يفتي في خلافة أبي بكر وعمر ، وعثمان ، مات سنة إثنين وثلاثين في خلافة عثمان رضي الله عنه .أنظر: تقريب التهذيب، ص ٦٣٨ ؛ سير أعلام النبلاء، ٤٦/٢ ؛ أسد الغابة، ٣٥٧/١

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن اليسار البصري كان من سادات التابعين وكبرائهم وجمع بين كل فن من علم وزهد ، وورع وعبادة ، أنظر: وفيات الأعيان، ٦٩/٢ ؛ تقريب التهذيب، ص ١٦٠

(٣) هو حسن بن صالح بن حي ، وهو حيان بن شُفي الهمداني ، ثقة ، فقيه ، عابد ولد سنة ١٠٠هـ وتوفي ١٩٩هـ تقريب التهذيب، ص ١٦١ .

(٤) أنظر : المغني، ٣٧/٩ ؛ الإشراف، لابن المنذر ٧/٣ ؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٨٧/٥ ؛ المحلى بالآثار ١٧٥/١٢

(٥) تقدم تخريجه ؛ وانظر: صحيح مسلم ١١/١٨٨-١٩٠

وأما الأثر: فما روي عن علي رضي الله عنه حين رجم المرأة (١) أنه قال: قد رجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢)

وروى ابن حزم بسنده قال: رأيت علي بن أبي طالب دعا بشراحة فجلدها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة فقال: جلدها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. (٣)

وجه الإستدلال: هو أن عليا رضي الله عنه جلدها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وهذا يدل على الجمع بين الجلد والرجم (٤)

وأما المعقول: فلأن المحسن زان فيجلد كالبكر (٥)

المناقشة

نوقشت هذه الأدلة كمايلي:

أولاً- بالنسبة للحديث فقد نوقش: بأن الجلد منسوخ (٦) بدليل أن الرسول صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا ولم يجلده وأمر برجم صاحبة العسيف دون جلدها (٧)

(١) هي شراحة الهمدانية. انظر: فتح الباري ١٢/١٢١

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٢/١١٩؛ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني (بيروت: الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م المكتب الإسلامي؛ الدراية في تخريج أحاديث الهداية ١٠٠/٢؛

(٣) انظر: المحلى بالآثار ١٢/١٧٤؛ نيل الأوطار ٧/٨٧

(٤) انظر: فتح الباري ١٢/١٢١

(٥) انظر: المغني ٩/٣٨

(٦) النسخ: لغة إزالة الشيء وإبطاله وإقامة الشيء مقامه. أنظر: القاموس المحيط ص ٣٣٤. وفي الإصطلاح: الخطاب الدال على إرتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا به مع تراخيه عنه. اللمع، للشيرازي، مع تخريج أحاديث اللمع، لعبد الله بن محمد الصديقي الغماري الحسيني (الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ

١٩٨٦م بيروت: عالم الكتب ص ١٦٣

(٧) انظر: الإستذكار، لابن عبد البر، ٥٠/٢٤

وأما الأثر فنوقش من وجهين:

الأول- أن عليا رضي الله عنه جلدتها أولا، لأنه لم يثبت له إحصانها فظنها بكرا، ثم لما ثبت إحصانها رجمها .

الثاني: أن هذا كان رأي علي وإجتهاده فلا يقاوم ما أجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم، وهو عدم الجمع بين الجلد والرجم والإجماع حجة (١)
أما المعقول: فنوقش بأن الحدود لا تثبت بالقياس.
وهناك مذهب ثالث :

وهو لبيان التفرقة بين الشيخ المحسن والشاب ، فإذا كان الزاني شيخا محصنا، يجلد ثم يرحم، أما إذا كان شابا محصنا يرحم فقط ولا يجلد (٢)

الرد

رد العلماء هذا المذهب بأنه باطل، لا أصل له، فلا نحتاج إلى بيان أدلته والرد عليه (٣)

الترجيح

بعد ذكر آراء الفقهاء وأدلتهم عليها، ومناقشة تلك الأدلة فإنني أرى أن قول من قال بعدم الجمع بين الجلد والرجم هو الأولى، لما يلي:

- ١- لصحة أدلتهم وسلامتها من المعارضة، ومناقشة أدلة المخالفين.
- ٢- ولأن الجلد يعري من الفائدة لأن الرجم يؤدي إلى الموت فلا معنى للجلد معه فيكفي بالعقوبة الأكبر وهي الموت وفيه من الإنزجار ما يكفي للردع والله أعلم.

(١) انظر: فتح القدير ٢٤١/٥ ؛ سبل السلام ١٢٧١-١٢٧٢/٤ ؛ روائع البيان تفسير آيات

الأحكام من القرآن، محمد علي الصابوني (الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ ١٩٨٢ م بيروت:

مؤسسة مناهل العرفان ، مكتبة الغزالي دمشق: تجليد دار إحياء التراث العربي) ٢٧/٢

قال ابن عبد البر: إن حديث علي في قصة شراحة، ليس بالقوي الإستدكار، ٥٠/٢٤

نقلا عن التمهيد.

(٢) انظر: المحلى بالآثار ١٧٥/١٢ ونسب ذلك لأبي بن كعب، ومسروق .

(٣) أنظر : شرح صحيح مسلم، ١٨٩/١١ ؛ فتح الباري، ١٢٢/١٢ ؛ الجامع

لأحكام القرآن، للقرطبي ٨٩/٥ ؛ الإستدكار، ٥٢/٢٤

المبحث الثاني

في طرق إثبات (١) الزنا

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : في إثبات الزنا ، بالإقرار .

المطلب الثاني : في إثبات الزنا ، بالشهادة عليه .

المطلب الثالث : في إثبات الزنا ، بالحمل لغير ذات الزوج أو السيد .

المطلب الرابع : في إثباته ، بالولادة تام الحلقة لستة أشهر .

المطلب الخامس : في اشتراط العلم بالتحريم .

(١) الإثبات في اللغة مشتق : من ثبت ، ثباتا ، وثبوتا فهو ثابت بمعنى إستقر ، ويقال :

ثبت بالمكان : أقام . وثبت الأمر : صح وتحقق ، وثابته وأثبته : عرفه حق المعرفة .

أنظر : القاموس المحيط ص ١٩١ ؛ المعجم الوسيط ، للدكتور إبراهيم أنيس

وأصحابه ، (الطبعة الأولى ، دار الفكر) ٩٣/١

وفي الإصطلاح : هو الحكم بثبوت شيء آخر . أنظر : التعريفات ص ٩

المطلب الأول

الإقرار (١) بالزنا

مسألة

روى عبد الرزاق عن ابن جريج (٢) قال: أخبرني هشام بن عروة (٣) عن أبيه أن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب (٤) حدثه قال: توفي عبدالرحمن بن حاطب وأعتق من صلى من رقيقه وصام ، وكانت له نوية (٥) قد صلت وصامت وهي أعجمية لم تفقه فلم يرع إلا حبلها ، وكانت ثيبا فذهب إلى عمر فزعا فحدثه فقال له عمر : لآنت الرجل لا يأتي بخير ، فأفزع ذلك فأرسل إليها فسألها فقال: حبلت ؟ قالت : نعم ، من مرغوش (٦) بدرهمين وإذا هي تستهل

-
- (١) الإقرار لغة : الإقرار ، وهو إظهار الحق ، والإذعان له ، فهو ضد الجحود والإنكار، وأقر بالحق : إقرار به ، أنظر : القاموس المحيط ص ٥٩٣ ؛ لسان العرب ٨٨/٥ ؛ المعجم الوسيط ٧٢٥/٢ ؛ أساس البلاغة ص ٣٦١ ؛ المغرب في ترتيب العرب ص ٣٧٧
- وفي الشرع : إخبار بحق لآخر عليه ، ومعنى إخبار عما سبق ، أنظر : التعريفات ٣٣ ؛ أنيس الفقهاء ص ٢٤٣ ؛ البنية شرح الهداية ، للعيني (الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م دار الفكر) ٥٣٦/٧ ؛ كشف القناع، ٤٥٢/٦
- (٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي ، ثقة ، فقيه ، فاضل ، وكان يدللس ويرسل، مات سنة ١٥٠ هـ انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٦٣
- (٣) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ، ثقة ، فقيه ، ربما دللس من الخامسة تقريب التهذيب، ص ٥٧٣ وأبوه عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة ، فقيه مشهور تقريب التهذيب، ص ٣٨٩
- (٤) هو يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة أبو محمد أو أبو بكر المدني ثقة ، من الثالثة مات سنة ١٠٤ هـ تقريب التهذيب، ص ٥٩٣
- (٥) النوب والنوبة : جيل من السودان ، الواحد نوبي . لسان العرب، ٧٧٦/١
- (٦) مرغوش، إسم طائر سمى به الرجل . أنظر: المجموع، ٢٠/٢١

بذلك، لا تكتمه فصادف عنده عليا و عثمان وعبد الرحمن بن عوف (١) فقال:
 أشيروا علي وكان عثمان جالسا فاضطجع فقال: علي وعبد الرحمن قد وقع
 عليها الحد، فقال: أشر علي يا عثمان !

فقال : قد أشار عليك أخواك قال: أشر علي أنت ، قال عثمان :
 أراها تستهل به كأنها لا تعلمه وليس الحد إلا على من علمه، فأمر بها فجلدت
 مائة ثم غربها ثم قال: صدقت والذي نفسي بيده ما الحد إلا على من علم (٢)
 حالة الرواة في هذا السند : رجال هذه الرواية ثقات (٣)
 فقه الأثر :

يدل الأثر على أن عثمان رضي الله عنه يرى ثبوت حد الزنا بالإقرار وهو وسيلة
 من وسائل الإثبات لأن الحد ثبت على التوبة بإقرارها فلو لم تكن شبهة الجهل لما
 درأ عمر عنها الحد ، وكان ذلك بحضرة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .

لا يوجد خلاف بين أهل العلم، في أن الزنا يثبت بالإقرار (٤)

-
- (١) هو عبد الرحمن بن عوف بن عبد بن الحارث بن زهرة القرشي الزهري أحد العشرة
 وأحد الستة أهل الشورى ، وأحد السابقين البدرين ، وأحد الثمانية الذين بادروا إلى
 الإسلام، له عدة أحاديث، أنظر: سير أعلام النبلاء، ٦٨/١ ؛ تقريب التهذيب ٣٤٨
 (٢) المصنف، لعبد الرزاق ٤٠٣/٧-٤٠٤ ؛ المحلى بالآثار، ١٠٢/١٢ السنن الكبرى، للبيهقي
 ٢٣٨/٨-٢٣٩ وفي سننه مسلم بن خالد الزنجي وهو ضعيف وابن جريج مدلس،
 وانظر: إرواء الغليل، ٣٤٢/٧ .
 (٣) وضعفه البيهقي، والألباني لأجل ابن جريج ومسلم بن خالد وهو مسلم بن خالد
 المخزومي مولاهم ، المكي ، المعروف بالزنجي فقيه ، صدوق ، كثير الأوهام ، من
 الثامنة ، أنظر: تقريب التهذيب، ص ٥٢٩ . وأنظر: السنن الكبرى، ٢٣٨/٨-٢٣٩
 إرواء الغليل، ٣٤٢/٧ =

الأدلة

إستدلوا لما ذهبوا إليه بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث العسيف، أنه قال: والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله أما الوليدة والغنم رد، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، وأغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن إعترفت فارجمها، قال: فغدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت. (١)

وجه الإستدلال:

هو أن الرسول صلى الله عليه وسلم ناط الحكم بالإقرار فدل على أن الإقرار مثبت للحد.

وبما روي عن عمر رضي الله عنه قال: لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ألا وإن الرجم حق على من زنى، وقد أحصن إذا كان الحبل أو الإعراف. (٢)

وجه الإستدلال:

هو أن عمر رضي الله عنه صرح بأن الإعراف دليل موجب للحد.

= (٤) أنظر: فتح القدير، ٢١٣/٥؛ الشرح الكبير، للدردير مع حاشية الدسوقي ٣١٨/٤؛
معني المحتاج، ١٥٠/٤؛ المعني، ٦٤/٩؛ المحلى بالآثار، ٩٧/١٢

(١) صحيح البخاري، مع فتح الباري ١٤٠/١٢؛ صحيح مسلم، بشرح النووي ٢٠٧/١١ واللفظ له.

(٢) صحيح البخاري، مع فتح الباري ١٤٠/١٢؛ صحيح مسلم، ١٩١/١١-١٩٢ واللفظ له؛ سنن الترمذي، ١٥/٤ وقال: حديث حسن صحيح.

المطلب الثاني

في إثبات الزنا، بالشهادة (١)

مسألة

حدثنا أبو بكر، قال: حدثنا يحيى بن آدم (٢) قال: حدثنا حماد بن زيد (٣) عن يحيى بن عتيق (٤) عن ابن سيرين (٥): أن أناسا شهدوا على رجل في زنا قال: فقال عثمان: بيده هكذا تشهدون [أنه] (هكذا) وجعل يدخل إصبعه السبابة، في إصبعه اليسرى، وقد عقدها عشرا (٦)

حالة الرواة في هذا السند : رجاله ثقات .

(١) الشهادة لغة ، تدل على معان ، منها : الحضور ، قال تعالى:

﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ سورة التوبة الآية : ١٨٥

وفي الإصطلاح : إخبار عن عيان بلفظ الشهادة ، في مجلس القاضي بحق للغير على آخر فالإخبارات ثلاثة: إما بحق للغير على آخر وهو الشهادة . أو بحق للمخبر على آخر وهو الدعوى . أو بالعكس ، وهو الإقرار. أنظر: التعريفات للجرجاني ص ١٢٩ ؛ المطلع على أبواب المنع ص ٤٠٦ ؛ أنيس الفقهاء ص ٢٣٥

(٢) هو يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، أبو زكريا مولى بن أمية ثقة ، حافظ، فاضل مات سنة ٢٠٣ هـ تقريب التهذيب ٥٨٧ .

(٣) هو حماد بن زيد بن درهم، الأزدي الجهمي ، أبو إسماعيل البصري ثقة ، ثبت،

فقيه، مات سنة ١٧٩ هـ تقريب التهذيب ص ١٧٨ ؛ سير أعلام النبلاء ٤٥٦/٧

(٤) هو يحيى بن عتيق الطفاوي البصري ، ثقة ، من السادسة ، تقريب التهذيب ٥٩٤

(٥) هو محمد بن سيرين الأنصاري تقدم ترجمته في / ١٤ وانظر تقريب التهذيب ص ٤٨٣

(٦) المصنف، لابن أبي شيبة، ٩١/١٠-٩٢ ؛ السنن الكبرى، ٢٣١/٨

فقه الأثر : يدل الأثر على أن الزنا يثبت بالشهادة ، كما يثبت بالإقرار.

لا يوجد خلاف بين أهل العلم بأن الشهادة وسيلة للإثبات، إذا اكتملت شروطها وهذا إجماع منهم (١)

الأدلة

استدلوا، بالكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب فقوله تعالى:

﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ...الآية﴾ (٢)

وجه الاستدلال: هو أن هذه الآية تدل على أن الزنا يثبت بالشهادة وإلا لما أمر الله به إذن فهي نص في المدعى .

وأما السنة: فما رواه البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: البينة وإلا حد في ظهرك (٣)

و ماروي عن عمر رضي الله عنه قال: الرجم على من زنى وقد أحسن إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الإعراف (٤)

وجه الاستدلال: هو أن عمر رضي الله عنه صرح بأن البينة وسيلة للإثبات إذن فهو نص في المدعى.

(١) أنظر: فتح القدير ٢١٣/٥ ؛ حاشية الدسوقي ٣١٩/٤ ؛ بداية المجتهد ٤٣٣٨/٢ ؛

الإشراف ٣٥/٣ ؛ مغني المحتاج ١٤٩/٤ ؛ كشاف القناع ١٠٠/٦ ؛ المغني ٦٩/٩

المحلى بالآثار ٤٧/١٢ ، ٢١٠ - ٢١١

(٢) سورة النساء الآية : ١٥

(٣) البخاري مع فتح الباري ٣٠٣/٨ ؛ السنن الكبرى ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب

النسائي، تحقيق الدكتور: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كردي =

وأما الإجماع: فقد أجمع أهل العلم على ثبوت الزنا ، بالشهادة (١)

مسألة

كيفية الشهادة على الزنا :

روى ابن أبي شيبة (٢) بسنده عن عثمان رضي الله عنه : أن أناسا شهدوا على رجل في زنا قال: فقال عثمان: بيده هكذا تشهدون [أنه]؟ وجعل يدخل إصبعه السبابة في إصبعه اليسرى وقد عقدها عشرا (٣)

فقه الأثر:

يدل الأثر ، على أن الزنا لا يثبت بالشهادة إلا إذا رأى الشهود فرجه في فرجها كالسبابة إذا دخلت بين السبابة والإبهام إذا عقدهما عشرا أي كالميل في المكحلة .
فعلى شهود الزنا أن يشهدوا بأنهم رأوا بالصورة المذكورة، وإلا لا تعتبر شهادتهم.

= حسن (الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م بيروت: دار الكتب العلمية) ٣/٣٧٢ ؛ نصب

الراية ٣/٣٠٦

(٤) سبق تخريجه في/٦٩

(١) انظر : الإشراف، لابن المنذر ٣/٣٥ ؛ شرح صحيح مسلم، للنووي ١١/١٩٢

المغني ٩/٦٩

(٢) هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي صاحب المصنف تقدم

ترجمته في /٣٧

(٣) سبق تخريجه والحكم عليه في/٧٠

الموافقون : اتفق أصحاب المذاهب الأربعة، وهو منقول أيضا عن معاوية بن أبي سفيان (١) والزهري وأبو ثور، بأن الشهادة لا تكتمل إلا بشروط مذكورة (٢)

الأدلة

واستدلوا ، بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أنه قال لماعز بن مالك: أنكثها ؟ حتى غاب ذلك منك في ذلك منها ؟ كما يغيب المرود في المكحلة والرشاء في البئر (٣) وجه الاستدلال :

هو أن النبي صلى الله عليه وسلم صرح بما لا يحتمل غير المعنى المذكور فلو فسر الشهود بصورة غير الصورة المذكورة في الحديث لا يقيم الحد على المشهود عليه بل يعزر.

-
- (١) هو أبو عبد الرحمن معاوية بن أبي سفيان : صخر بن حرب بن أمية ، الأموي الخليفة صحابي ، أسلم قبل الفتح وكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم مات سنة ٦٠ هـ أنظر: تقريب التهذيب، ص ٥٣٧ ؛ سير أعلام النبلاء، ١١٩/٣ (٢) أنظر: فتح القدير، ٢١٧/٥ ؛ حاشية الدسوقي، ٣١٩/٤ ؛ بداية المجتهد، ٤٣٩/٢ مغني المحتاج ١٤٩/٤ - ١٥٠ ؛ المغني ٧٠/٩ (٣) البخاري مع فتح الباري ١٣٨/١٢ في جزء من الحديث من كتاب الحدود . وفي السنن الكبرى، للنسائي ٢٧٦/٤ بلفظ أنكثها ؟

المطلب الثالث

إثبات الزنا ، بالحمل لغير ذات الزوج أو السيد.

مسألة

روى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني هشام بن عروة عن أبيه أن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب حدثه قال: توفي عبد الرحمن بن حاطب وأعتق من صلى من رقيقه وصام ، وكانت له نوبة قد صلت وصامت وهي أعجمية لم تفقه فلم يرع إلا حبلها ، وكانت ثيبا فذهب إلى عمر فزعا فحدثه فقال له عمر: لأنت الرجل لا يأتي بخير ، فأزرعه ذلك فأرسل إليها ، فسألها فقال: حبلت ؟ قالت : نعم ، من مرغوش بدرهمين ، وإذا هي تستهل بذلك ، لاتكتمه فصادف عنده عليا وعثمان وعبد الرحمن بن عوف فقال: أشيروا علي وكان عثمان جالسا فاضطجع فقال: علي وعبد الرحمن قد وقع عليها الحد ، فقال: أشر علي يا عثمان ! فقال : قد أشار عليك أخواك قال: أشر علي أنت ، قال عثمان : أراها تستهل به كأنها لاتعلمه وليس الحد إلا على من علمه ، فأمر بها فجلدت مائة ثم غربها ثم قال: صدقت والذي نفسي بيده ما الحد إلا على من علم (١)

فقه الأثر :

يدل الأثر، على أن الحمل لغير ذات الزوج أو السيد دليل على الزنا وتحد الزانية إلا إذا إدعت الجهل ، أو الإكراه ، أو الوطاء بشبهة ، فيسقط الحد للشبهة.

(١) سبق تخريج الأثر والحكم عليه ومعاني المفردات في الصفحة ٦٧ - ٦٨. فليراجع إليها.

الموافقون : هم عمر، وعلي، وغيرهما من سادة الصحابة، والمالكية ما عدا الباجي (١) منهم والإمام أحمد في رواية وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم (٢) فلاتقبل دعواها الإكراه عند المالكية أو الوطاء بشبهة إلا إذا جاءت مستغيثة ، تدمي أو متعلقة برجل زنى بها وما أشبه ذلك من القرائن التي تصدقها في دعواها (٣)

-
- (١) هو أبو الوليد الباجي العلامة الحافظ ذو الفنون ، سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب التحيبي القرطبي الذهبي صاحب التصانيف ، ولد سنة ٤٠٣هـ وتوفي سنة ٤٧٤هـ أنظر: سير أعلام النبلاء، ٥٣٥/١٨ ؛ طبقات الحفاظ، ص ٤٣٩ ؛ وفيات الأعيان لابن خلكان ٤٠٨/٢ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، للشيخ محمد بن محمد بن مخلوف (دار الفكر بقية المعلومات : بدون) ١٢٠
- (٢) تقدم أنظر: الذيل على طبقات الحنابلة، ٤٤٧/٢ - ٤٥٠
- (٣) أنظر: المغني ٧٩/٩ ؛ شرح مسلم للنووي ١٩٢/١١ ؛ سبل السلام ١٢٧٦/٤ ؛ بداية المجتهد ٤٤٠/٢ ؛ حاشية الدسوقي ٣١٩/٤ ؛ شرح الزرقاني على الموطأ ١٥٠/٤ ؛ شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ، لعبد الباقي الزرقاني (بيروت: دار الفكر) ٨٢ - ٨١/٨ ؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨٥/١٠ ؛ المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لمجد الدين أبي البركات، ومعه النكت والفوائد السنوية لشمس الدي المقدسي (مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م) ١٥٦/٢ ؛ المدع في شرح المقنع ، لإبراهيم بن محمد بن مصلى بن المفلح الحنبلي (الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م المكتب الإسلامي) ٨٢/٩ ؛ الإنصاف للمرداوي ١٩٩/١٠ اشة الروض المربع ، شرح زاد المستنقع ، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي ، (مؤسسة قرطبة الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ٣٢٨/٧ ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٣٤/٢٨ ؛ أعلام الموقعين ، عن رب العالمين لابن قيم الجوزية ، ٢٠/٣ ؛ الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، لابن قيم الجوزية تحقيق: بشير محمد عيون (بيروت: الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م ، مكتبة دار البيان ومكتبة المؤيد) ص ٦

الأدلة

إستدلوا، بالأثر، والمعقول.

أما الأثر: فما رواه الشيخان بسنديهما ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: إن الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق ، وأنزل عليه آية الرجم قرأناها ووعيناها وعقلناها فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الإقرار (١)

وجه الدلالة : أن عمر رضي الله عنه صرح بأن الحبل دليل الزنا وأنه موجب للحد كما البينة ، والإقرار.

أما المعقول :

فهو أن وجود الحمل للخالية من الزوج أو السيد أمانة على الزنا ، ويكون دلالته ، أظهر من دلالة البينة عليه ، وما يتطرق إلى دلالة الحمل ، من الإحتمالات يتطرق إلى دلالة البينة، وأكثر (٢)

المخالفون

وخالف جمهور الفقهاء، وهم الحنفية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية والباغي من المالكية حيث قالوا بعدم ثبوت الزنا بالحمل (٣)

(١) سبق تخريجه وانظر: صحيح البخاري مع فتح الباري ١٢/١٤٠؛ صحيح مسلم ١١/١٩١-١٩٢

(٢) أنظر: تهذيب السنن ، لابن قيم الجوزية مطبوع مع مختصر سنن أبي داود ،

للمنزري، تحقيق : محمد حامد الفقي. (مطبعة السنة المحمدية) ٦٣/٣

أعلام الموقعين لابن القيم الجوزية ٢٠/٣

(٣) أنظر: إغلاء السنن ، للشيخ ظفر أحمد العثماني (باكستان: كراتشي، منشورات إدارة

القرآن والعلوم الإسلامية د/٤٣٧) ١١/١٦٦ ؛ مغني المحتاج، للشريبي =

الأدلة

استدلوا، بالسنة، والآثار، والمعقول .

أما السنة: فماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: (إدروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم (١)

وجه الاستدلال: هو أن حمل الخالية ، من الزوج أو السيد شبهة، لإحتمال حدوثه من غير الزنا ، والحدود تدرأ بالشبهات من غير خلاف، (٢)

وأما الآثار: فمارواه عبد الرزاق بسنده: أن عمر رضي الله عنه رفعت إليه امرأة ليس لها زوج ، وقد حملت ، فسألها عمر فقالت: إني امرأة ثقيلة الرأس

= ١٤٦/٤ ؛ الإقناع في حل ألفاظ أبي الشجاع ، محمد الشربيني الخطيب،(مصر: دار إحياء الكتب العربية لأصحابها ، عيسى البابي الحلبي وشركاه) ٢٢٤/٢ ؛
روضة الطالبين ، ليحيى بن شرف النووي،(بيروت: المكتب الإسلامي) ٩١/١٠ ؛
 شرح صحيح مسلم، للنووي ١٩٢/١١ ؛ كشف القناع، ١٠٣/٦ ؛ شرح منتهى
 الإرادات ٣٥٠/٣ ؛ المقنع في فقه الإمام أحمد ، لابن قدامة (مكتبة الرياض الحديثة
 ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) ٤٦٧/٣ - ٤٦٨ ؛ المحرر ١٥٦/٢ ؛ المغني ٧٩/٩ ؛ المحلى
 بالآثار ١٠٤/٧ ؛ التشريع الجنائي الإسلامي ، لعبد القادر عودة (بيروت: مؤسسة
 الرسالة الطبعة السابعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ٤٤٠/٢ - ٤٤١ ؛ تبصرة الحكام ، لابن
 فرحون(بيروت : دار الفكر) ٩١/٢ ؛ سبل السلام ١٢٧٦/٤

(١) الجامع الصحيح، للترمذي ٢٥/٤ وقال: لانعرفه مرفوعا إلا عن حديث محمد بن ربيعة عن يزيد بن زياد الدمشقي ، وهو ضعيف.؛ السنن الكبرى، للبيهقي ٢٣٨/٨ وقال: الموقوف أقرب إلى الصواب . ؛ نصب الراية، ٣٠٩/٣ ؛ تلخيص الحبير، ٥٦/٤ نيل الأوطار ١٠٤/٧-١٠٥ ؛ المستدرک ٣٨٤/٤ وقال صحيح الإسناد، =

ووقع علي رجل ، وأنا نائمة فما استيقظت، حتى فرغ، فدرأ عنها الحد (١)
وجه الإستدلال:

هو أن عمر رضي الله عنه، لم يقم الحد على الحامل، فلو كان الحمل موجبا
للحد لأقام عليها .

وأیضا روي عنه، أنه أتى بإمرأة حامل ، فادعت أنها أكرهت ، فقال: خل
سبيلها ، وكتب لأمرء الأجناد ، أن لا يقتل أحد إلا بإذنه (٢)
وجه الإستدلال:

هو أن عمر رضي الله عنه ، لم يقم الحد بمجرد الحمل ، بل درأه بشبهة
الإكراه، ولو كان مجرد الحمل موجبا للحد ، لما سأل عن الشبهة القائمة في
الحمل ، وهو الإكراه أو الوطاء حالة النوم .

واستدلوا أيضا : بما روي عن علي رضي الله عنه، أنه أتى بإمرأة من
همدان، وهي حبلى ، يقال لها: شراحة قد زنت، فقال لها: ويلك، لعل رجلا
وقع عليك وأنت نائمة ، قالت: لا. قال: لعلك أستكرهت؟ قالت: لا، قال: لعل
زوجك من عدونا هذا؟ أتاك فأنت تكرهين أن تدلى عليه، قالت: لا. يلقتها

= وقال ابن الهمام تلقته العلماء بالقبول فتح القدير، ٢٤٩/٥ ؛ وانظر: اللباب في

الجمع بين السنة والكتاب، للإمام أبي زكريا المنبجي، تحقيق: محمد فضل عبد العزيز

المراد (جدة: دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ٧٥٤/٢

(٢) المغني ٨٠/٩ ؛ الإجماع، لابن المنذر ص ١١٣ ؛ شرح صحيح مسلم للنووي ١٩٢/١١

(١) المصنف، لعبد الرزاق ٤١٠/٧ ؛ المصنف، لابن أبي شيبة ٥٦٨/٩ ؛ إرواء الغليل،

للألباني ٣٤٠/٧ ؛ السنن الكبرى، للبيهقي ٢٣٦/٨

(٢) أنظر : السنن الكبرى، للبيهقي ٢٣٦/٨

لعلها تقول: نعم، حتى إذا وضعت جلدتها يوم الخميس مائة جلدة ورجمها يوم الجمعة (١)

وجه الإستدلال: هو لو كان الحمل وحده موجبا للحد، لما سأل علي رضي الله عنه عن الشبهة، ولما إلتمس لها عذرا، ولكن سألها عن موارد الشبهة، فنفت كلها، فأقام عليها الحد بإقرارها دون الحمل فقط.

وأما المعقول: فلأن الحمل يمكن حدوثه من غير الزنا، كإدخال مني الرجل إلى رحمها بفعالها أو فعل غيرها، ولذا تصور حمل البكر وقد وجد، أو أن تكون قد وطئت مكرهة، أو بشبهة، أو بنكاح صحيح لم يشتهر (٢)

الترجيح

وبعد إستعراض آراء العلماء وأدلتهم بيدولي والله أعلم أن ماذهب إليه الجمهور من عدم الرجم بمجرد الحمل أرجح لما يأتي:

١- أن ما روي عن الصحابة رضوان الله عليهم دليل واضح بأن الحمل وحده لا يوجب الحد حتى يثبت أنه من زنا إما بإقرار أو شهود.

٢- أن الحدود تدرأ بالشبهات، لما روي عن علي وإبن عباس رضي الله عنهما، أنهما قالوا: إذا كان في الحد لعل وعسى فهو معطل (٣)

(١) السنن الكبرى، للبيهقي ٢٢٠/٨؛ المستدرک، للحاكم ٣٦٤/٤؛ نصب الراية

٣٢٠-٣١٩/٣؛ فتح الباري، ١٢/١٢١

(٢) أنظر: فتح القدير ٣٥٠/٤؛ إعلاء السنن، ٦٦٧/١١؛ حاشية الدسوقي ٤٩٠/٢

المغني ٧٩/٩؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ٣٣٤/٢٨؛ المحلى بالآثار ٧/١٠٤

(٣) أنظر: المغني ٨٠/٩؛ إعلاء السنن، ٦٦٧-٦٦٨

٣- وأيضا روي عن: عبد الله بن مسعود (١) ومعاذ بن جبل (٢) وعقبة بن عامر الجهني (٣) أنهم قالوا: إذا إشتبه عليك الحد، فادراه، ما استطعت. (٤)

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل ، بن حبيب الهذلي ، من السابقين الأولين ،
ومن كبار علماء الصحابة ، أمره عمر على الكوفة . أنظر: تقريب التهذيب ص

٣٢٣

(٢) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري ، الخزرجي، أبو عبد الرحمن ،
من أعيان الصحابة ، شهد بدرًا ، وما بعدها، وكان إليه المنتهى في العلم

بالأحكام والقرآن ، أنظر: تقريب التهذيب ص ٥٣٥

(٣) هو عقبة بن عامر الجهني ، صحابي مشهور، كنيته أبو حماد علي الأشهر ، ولي

إمرة مصر لمعاوية، وكان فقيها فاضلا، أنظر: تقريب التهذيب، ص ٣٩٥

(٤) سنن الدار قطني، ٨٤/٣

المطلب الرابع

الولادة لسته أشهر :

مسألة

روى عبد الرزاق، عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي الضحى، عن قائد لابن عباس، قال: كنت معه، فأتي بأمراة، وضعت لسته أشهر، فأمر عثمان، برجمها، فقال له ابن عباس: إن خاصمتكم، بكتاب الله فخصمتكم، قال الله عزوجل: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (١) فالحمل ستة أشهر، والرضاع سنتان، قال: فدرأ عنها (٢) (٣)

فقه الأثر:

يدل الأثر على أن عثمان رضي الله عنه، كان يقول برجم المرأة التي ولدت، لسته أشهر، ثم رجع عن رأيه ودرأ عنها الحد لتفسير علي وإبن عباس، رضي الله عنهما .
إذن رأي عثمان رضي الله عنه أن أقل مدة الحمل، ستة أشهر، فلا تحد من ولدت لسته أشهر من وقت الدخول.

(١) سورة الأحقاف الآية : ١٥

(٢) المصنف لعبد الرزاق ٣٥١/٧ ؛ سنن سعيد بن منصور ٩٣/٣ رقم ٢٠٧٥ ؛

السنن الكبرى، للبيهقي ٤٤٢/٧-٤٤٣ ؛ جامع الأصول في أحاديث

الرسول ٥٣٩/٣

(٣) سبق تخريجه، والحكم عليه في الصفحة رقم/٥٧

إتفق الفقهاء، على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر، (١)

الأدلة

إستدلوا، بقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (٢)

وجه الإستدلال :

أن هذه الآية جعلت للحمل والرضاع عامين ونصفا ثم بينت الآية الأخرى أن مدة الرضاع سنتان في قوله تعالى: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ (٣) فبقي للحمل ستة أشهر فإذا كان الحمل ستة أشهر يكون الرضاع أربعة وعشرين شهرا وإذا كان الحمل تسعة أشهر، يكون الرضاع واحدا وعشرين شهرا.

(١) أحكام القرآن، للحصاص ٣٨٩/٣-٣٩٠ ؛ فتح القدير، ٣٤٨/٤ ؛ حاشية رد المختار ، محمد أمين الشهير بابن عابدين (الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م بيروت : دار الفكر) ٥٤٣/٣ ؛ بداية المجتهد، ٣٥٨/٢ ؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١٦٣/٣، ١٩٣/١٦ ؛ مغني المحتاج ٣٨٩/٤، ٣٩٠ ؛ الإشراف، ٢٥٥/١ والإشراف على مذاهب العلماء ، تحقيق أبو حماد صغير أحمد محمد حنيف (السعودية: الطبعة الأولى دار طيبة) ٢٧٩/٤ ؛ كشاف القناع، ٤١٤/٥ ؛ المحلى بالآثار ١٣١/١٠ الفقه الإسلامي وأدلته، للدكتور وهبة الزحيلي (دمشق: الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م دار الفكر) ٦٧٦/٧

(٢) سورة الأحقاف الآية: ١٥

(٣) سورة لقمان الآية : ١٤

المطلب الخامس

إشتراط العلم بالتحريم :

مسألة

روى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني هشام بن عروة عن أبيه أن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب حدثه قال: توفي عبد الرحمن ابن حاطب وأعتق من صلى من رقيقه وصام ، وكانت له نوبية قد صلت وصامت وهي أعجمية لم تفقه فلم يرع إلا حبلها، وكانت ثيبا فذهب إلى عمر فزعا فحدثه فقال له عمر: لأنت الرجل لا يأتي بخير ، فأفرعه ذلك فأرسل إليها ، فسألها فقال: حبلت ؟

قالت : نعم ، من مرغوش بدرهمين ، وإذا هي تستهل بذلك ، لاتكتمه فصادف عنده عليا وعثمان وعبد الرحمن بن عوف فقال: أشيروا علي وكان عثمان جالسا فاضطجع فقال: علي وعبد الرحمن قد وقع عليها الحد ، فقال:

أشر علي يا عثمان ! فقال: قد أشار عليك أخواك قال: أشر علي أنت، قال عثمان :

أراها تستهل به كأنها لاتعلمه وليس الحد إلا على من علمه ، فأمر بها فجلدت مائة ثم غربها ثم قال: صدقت والذي نفسي بيده ما الحد إلا على من علم (١)

فقه الأثر: يدل هذا الأثر على أنه يشترط لإقامة الحد على الزاني علمه بالتحريم وذلك في ما أشار إليه عثمان رضي الله عنه، حيث قال: أراها تستهل به كأنها لا ترى به بأساً(١)

الموافقون: وافقه في ذلك عمر، وعلي، وعمامة أهل العلم(٢) فالجهل عذر بإتفاق العلماء ولكن متى يقبل منه هذا الدعوى؟ نقول: إن كان الزاني حديث عهد بالإسلام أو كان يعيش في بادية قبل منه، أما إن كان يعيش بين المسلمين وأهل العلم لم يقبل منه(٣)

- (١) أنظر: السنن الكبرى، للبيهقي ٢٣٨/٨، قال الشيخ رحمه الله: كان حدها الرجم فكأنه رضي الله عنه درأ عنها للشبهة بالجهالة، وجلدها وغربها تعزيراً. ترتيب مسند الشافعي، للإمام الشافعي نشره وصححه وراجع أصوله السيد يوسف علي الحسيني والسيد عزت العطار الحسيني (بيروت: دار الكتب العلمية ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م) ٧٨-٧٧/٢ [هذا إذا كان ممن يتصور منه الجهل (وهو إعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه أنظر: التعريفات ٨٠؛ المعجم الوسيط ١/١٤٤، كقريب العهد بالإسلام أو من نشأ بعيداً عن أهل العلم]
- (٢) انظر: الإشراف ٢٩-٢٨/٣؛ المغني، ٥٨/٩؛ تلخيص الحبير، ٦١/٤؛ المحلى بالآثار، ١٠٨-١٠٧/١٢؛ نيل الأوطار، ١٠٥/٧؛ فتح القدير ٢٥٧/٥؛ حاشية رد المحتار على الدرالمختار، لابن عابدين؛ تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، لعثمان بن علي الزيلعي (مصر: الطبعة الأولى ١٣١٣هـ - المطبعة الكبرى ببولاق) ١٩٦/٣؛ إعلاء السنن ٥٠٢/١١؛ شرح منح الجليل على مختصر خليل، لمحمد عيش (طرابلس: مكتبة النجاح) ٤٩٠/٤؛ مواهب الجليل ٢٩١/٦-٢٩٣؛ حاشية الدسوقي ٣١٦/٤؛ شرح الزرقاني، على الخليل ٧٨/٨؛ مغني المحتاج ١٤٦/٤؛ نهاية المحتاج ٤٢٦/٧؛ المهذب لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الشرازي، (دار الفكر) ٢٦٧/٢-٢٦٨؛ المجموع شرح المهذب ١٨/٢٠؛ الأحكام السلطانية، لأبي الحسن علي محمد بن حبيب البصري الماوردي، تحقيق: خالد عبد اللطيف السبع العليمي (بيروت: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، عام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) ص ٣٧١؛ الأشباه والنظائر، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي (بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ص ٣٥٨؛ كشف القناع، ٩٧/٦؛ شرح منتهى الإرادات، ٣٤٦/٣؛ الأحكام السلطانية، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين، الفراء الحنبلي (الطبعة الثالثة شركة مكتبة أحمد بن سعد بن نيهان سرويان - أندونيسيا ص ٢٦٥
- (٣) انظر: المغني ٥٨/٩

الأدلة

إستدلوا بالسنة، والأثر، والإجماع، والمعقول :

أما السنة، فما روته السيدة عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إدرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم (١)
وجه الدلالة: أن الجهل شبهة والحدود تدرأ بالشبهات، فدل الحديث على المدعى صراحة.

وأما الأثر: فما رواه سعيد بن المسيب (٢) أن عاملا لعمر بن الخطاب كتب إلى عمر يخبره أن رجلا إعتزف عنده بالزنى، فكتب إليه عمر أن سله هل كان يعلم أنه حرام فإن قال: نعم، فأقم عليه الحد، وإن قال: لا. فاعلمه أنه حرام فإن عاد فاحده (٣)

وجه الدلالة: يدل الأثر، على أن الجاهل بالتحريم لايقام عليه الحد إذا كان ممن يعذر بالجهل .

وأما الإجماع: فقد أجمع العلماء على أن الحدود تدرأ بالشبهات(٤)
وأما المعقول: فلأن الحكم في الشرعيات، لايبث إلا بعد العلم (٥)

(١) سبق تخريجه : والحديث تلقته العلماء بالقبول أنظر: فتح القدير، ٢٤٩/٥ ؛ اللباب في

الجمع بين السنة والكتاب، للمنبحي ٧٥٤/٢

(٢) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، إتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل وقال ابن المديني لا أعلم في التابعين أوسع علما منه. أنظر: تقريب ص ٢٤١

(٣) المحلى بالآثار ١٠٨/١٢ ؛ تلخيص الحبير ٦١/٤

وأنظر: في الإستدلال عليه حاشية رد المحتار على الدر المختار ٦/٤ المجموع

١٠٥/٧ نيل الأوطار ٢٠، ١٨/٢٠

(٤) أنظر: فتح القدير، ٢١٧/٥، ٢٤٩ ؛ حاشية رد المحتار، ٦/٤ ؛ الإشراف، ٢٩/٣

(٥) أنظر : حاشية رد المحتار، ٦/٤

الفصل الثاني

في اللواط، وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول في تعريفه ، والمطلب الثاني في حكمه، والمطلب الثالث في عقوبته.

المطلب الأول

في تعريف اللواط.

اللواط، لغة : بمعنى الإلصاق ، يقال : الولد ألوط، أي ألصق بالقلب (١)

وبمعنى التطيين يقال : لاط الحوض بالطين طينه ومدره لثلا ينشف الماء (٢)

وشرعاً : هو عبارة عن إتيان الذكور في الدبر (٣)

المطلب الثاني

في حكم اللواط.

اللواط حرام ، والدليل على ذلك الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

أما الكتاب ، فقوله تعالى :

﴿وَلَوْ طَأَّ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ (٤)

وقوله تعالى في ذم عمل قوم لوط: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ (٥)

(١) أنظر: أساس البلاغة، ص ٥٧٥ ؛ لسان العرب، ٣٩٥/٧

(٢) أنظر: لسان العرب، ٣٩٤/٧ ؛ قاموس المحيط ص ٨٨٦ ؛ أساس البلاغة ص ٥٧٥

(٣) أنظر: المطلع على أبواب المقنع، ص ٣٧١ (من لاط ولاوط أي عمل عمل قوم

لوط) انظر: القاموس المحيط، ص ٨٨٦

(٤) سورة الأعراف الآية : ٨٠

(٥) سورة الشعراء الآيات : ١٦٥، ١٦٦

وجه الإستدلال : أن الله سبحانه وتعالى سمى اللواط فاحشة ، ووصف من يفعله بأنه ظالم وعاد لحدود الله تعالى والظلم وفعل الفاحشة حرام إذن فاللواط حرام .

وأما السنة: فقولہ صلى الله عليه وسلم: لعن الله من عمل عمل قوم لوط (١) وجه الدلالة :

يدل الحديث على أن اللوطي ملعون، واللعن لا يكون إلا بسبب إرتكاب كبيرة من الكبائر إذن فهو حرام.

وأما الإجماع: فقد أجمع أهل العلم على تحريمه وأنه كبيرة من الكبائر (٢)

المطلب الثالث

في عقوبة اللواط.

مسألة

حدثنا أبو بكر قال: حدثنا وكيع (٣) قال حدثنا محمد بن قيس (٤) عن أبي حصين (٥) أن عثمان رضي الله عنه أشرف على الناس يوم الدار

(١) المستدرک، ٣٥٦/٤ ؛ مسند الإمام أحمد، ٢١٧/١، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣١٧

(٢) أنظر: الإشراف ٢٦/٣ ؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٢٤٣/٧ ؛ المغني ٦٠/٩

(٣) هو وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي ، أبو سفيان الكوفي الحافظ ، ثقة، حافظ ،

عابد ، مات في آخر سنة ١٩٦ هـ أنظر: تقريب التهذيب، ص ٥٨١ ؛ ميزان

الإعتدال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ٣٣٥/٤

(٤) هو محمد بن قيس الأسدي الوالي الكوفي ، ثقة ، من كبار السابعة. تقريب

التهذيب ص ٥٠٣ ؛ ميزان الإعتدال ١٦/٤ =

فقال : أما علمتم أنه لايجل دم إمريء مسلم، إلا بأربعة، رجل قتل فقتل أو رجل زنى بعد ما أحصن، أو رجل إرتد بعد إسلامه، أو رجل عمل عمل قوم لوط (١)

حالة الرواة في هذا السند :

رجاله ثقات (٢)

ولكن قال ابن حزم: (٣) إنه لايصح أثر، في قتل اللوطي ولايصح عن الصحابة في ذلك شيء لأن الروايات منقطعة(٤)

= (٥) هو عثمان بن عاصم بن حصين ، أبو حصين الأسدي الكوفي ثقة ، ثبت وربما دلس ، من الرابعة ، مات سنة ١٢٧هـ . أنظر: تقريب التهذيب ص ٣٨٤ تهذيب الكمال ٩١١/٢ ؛ الجرح والتعديل للحافظ شيخ الإسلام الرازي ١٦٠/٦ سير أعلام النبلاء، ٤١٢/٥

(١) المصنف لابن أبي شيبة ٤١٤/٩ ، ٥٣٢ ؛ نصب الراية ٣/٣٤١-٣٤٢ ؛ حلية الأولياء ٣٧٩/٨ ؛ وقال: غريب تفرد به وكيع عن محمد بن قيس. وأخرجه البيهقي بدون ذكر الرابع مرفوعا أنظر: السنن الكبرى، ١٩٤/٨ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني ١٦/٨-١٧

(٢) وهو غريب . أنظر: حلية الأولياء ٣٧٩/٨

(٣) هو الإمام الأوحى البحر ذوا الفنون أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، القرطبي، الظاهري ، حافظ للحديث وفقهه ، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ ، وتوفي سنة ٤٥٧ هـ أنظر: طبقات الحفاظ، ص ٤٣٥ ، سير أعلام النبلاء ١٨٤/١٨ وفيات الأعيان، ٣٢٥/٣

(٤) أنظر: المحلى بالآثار، ٣٩٦/١٢

الرواية الثانية :

حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي (١) ثنا محفوظ بن نصر الهمداني (٢) ثنا عمر بن راشد (٣) عن جابر (٤) قال سمعت سالم بن عبد الله (٥) وأبان بن عثمان (٦) وزيد بن الحسن (٧) أن عثمان بن عفان أتى برجل قد فجر بغلام من قريش فقال عثمان: أحسن؟ قالوا قد تزوج ولم يدخل بها بعد، فقال علي لعثمان: لو دخل بها لحل عليه الرجم فأما إذا لم يدخل بها فاجلده الحد، فقال أبو أيوب: أشهد أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه

(١) هو الشيخ الصادق الحافظ، محدث الكوفة، أبو جعفر الملقب بمطين قال: فيه

الدارقطني: ثقة، جبل، توفي سنة ٢٩٧هـ أنظر: سير أعلام النبلاء ٤١/١٤ - ٤٢

ميزان الاعتدال ٦٠٧/٣

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) هو عمر بن راشد المدني الجاري، أبو حفص، قال أبو حاتم: وجدت حديثه كذبا

وزورا. أنظر: ميزان الاعتدال ١٩٥/٣

(٤) هو جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث الجعفي أبو عبد الله ويقال: أبو يزيد

الكوفي ضعيف، رافضي، يشتم الصحابة، أنظر: تهذيب التهذيب ٤٦/٢ - ٤٩

تقريب التهذيب ١٣٧؛ الكاشف للذهبي (الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م دار

الكتب الحديثة القاهرة، ودار النصر للطباعة) ١٧٧/١ - ١٧٨

(٥) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، الفقيه، أحد الفقهاء السبعة، ثبت، عابد،

فاضل، من كبار الثالثة، مات في آخر سنة ١٠٦هـ أنظر: تقريب التهذيب ص ٢٢٣؛

أنظر: تهذيب الكمال، ٤٦٠/١؛ وفيات الأعيان ٣٤٩/٢

(٦) هو أبان بن عثمان بن عفان الأموي، أبو سعيد وقيل: أبو عبد الله، مدني، ثقة

من الثالثة مات ١٠٥هـ أنظر: تقريب التهذيب، ص ٨٧

(٧) هو زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، ثقة، جليل، مات سنة

١٢٠هـ أنظر: تقريب التهذيب، ص ٢٢٣

وسلم، يقول الذي ذكره أبو الحسن ، فأمر به عثمان فجلد (١)

حالة الرواة في هذا السند :

سنده ضعيف لأن فيه جابر الجعفي وهو شيعي وعمر بن راشد ووصف حديثه

بالكذب والزور.(٢)

فقاه الروايات:

تدل الرواية الأولى ، بأن حد اللوطي هو القتل ، والرواية الثانية بأن حده

حد الزنا إن كان محصنا يرحم ، وإن كان بكرا يجلد ،

والظاهر، أن بينهما تعارض، ولكن ، يمكن إزالة التعارض بأن الرواية الثانية

ضعيفة ، كما تقدم ، فلا تصلح أن تكون معارضة للرواية الأولى التي وردت عن

الثقات ، ولذا فإن عقوبة اللواط القتل لما روي عن عثمان رضي الله عنه (٣)

الموافقون: وقال به جمع كثير من الصحابة ، والتابعين ، والفقهاء، وإن

اختلفوا في كيفية قتله فقد روي عن أبي بكر رضي الله عنه في قول إحراقه

بالنار وهو قول ابن الزبير(٤) أيضا (٥)

(١) نصب الراية ٣/٣٤١ ؛ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للهيثمي إعداد أبو هاجر زغلول

(الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م بيروت: دار الكتب العلمية) ٦/٢٧٢ قال فيه رواه

الطبراني: وفيه جابر الجعفي وقد صرح بالسماع وفيه من لم أعرفه ،

(٢) أنظر: التقريب ١٣٧؛ ميزان الاعتدال، ٣/١٩٥ ؛ الدراية في تخريج أحاديث

الهداية، ٢/١٠٣ الهامش رقم ١

(٣) أنظر: نيل الأوطار ٧/١١٧

(٤) هو عبد الله ابن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، تقدم في ص ١٧

(٥) انظر: المغني ٩/٦١.

وقال علي، وإبن عباس: يرحم ، وبه قال جابر بن زيد (١) وعبد الله بن معمر (٢) والزهرى (٣) وأبو حبيب (٤) وربيعه (٥) والشعبي ، وقتادة (٦) وبه قال المالكية ، وهو قول للشافعية ، ورواية عن الإمام أحمد (٧)

(١) هو جابر بن زيد الأزدي ، الخوفي ، كان عالم أهل البصرة في زمانه ، وهو من كبار تلامذة إبن عباس توفي سنة ٩٣هـ أنظر: سير أعلام النبلاء، ٤/٤٨١ - ٤٨٢ ؛ طبقات الحفاظ ص، ٣٥ ؛ شذرات الذهب، ١/١٠١

(٢) لم أقف على ترجمته

(٣) تقدم

(٤) أبو حبيب : هو حيان بن هلال الإمام الحافظ ، الحجة ، البصري ، قال الإمام

أحمد حيان إليه المنتهى في التثبيت بالبصرة ، ولد في حدود سنة ١٣٠هـ وتوفي

سنة ٢١٦هـ أنظر: سير أعلام النبلاء ١٠/٢٣٩ ؛ طبقات الحفاظ، ص ١٦٥ - ١٦٦

(٥) هو أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ ، المعروف بريبعة الرأي ، فقيه

أهل المدينة من أئمة الإجتهد ، وعنه أخذ مالك بن أنس . مات سنة ١٣٠هـ وقيل

١٣٦ أنظر: وفيات الأعيان ٢/٢٨٨ صفة الصفوة، ٢/٨٣ ؛ سير أعلام النبلاء ٦/٨٩

(٦) هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة ، بن عزيز السدوسي البصري الضريير، الأكمه، قدوة

المفسرين والمحدثين ولد سنة ٦٠هـ وتوفي سنة ١١٨هـ أنظر: سير أعلام النبلاء ،

٥/٢٦٩ وما بعدها .

(٧) أنظر: المغني، ٩/٦٠ ؛ الإشراف، ٣/٢٦ ؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي

٧/٢٤٤ ؛ المحلى بالآثار، ١٢/٣٩١ ؛ حاشية الدسوقي، ٤/٣٢٠ ؛ مواهب

الجليل، ٦/٢٩٦ ؛ أحكام القرآن، لإبن العربي تحقيق علي محمد البجاوي (الطبعة

الأولى ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه

تصوير دار الفكر) ٢/٧٧٦ ؛ أسهل المدارك، ٣/١٦٥ ؛ المنتقى ، للإمام أبي الوليد

الباجي (الطبعة الأولى ١٣٣٢هـ مطبعة السعادة بمصر، تصوير دار الكتاب العربي

بيروت) ٧/١٤١ المدونة الكبرى ، للإمام مالك بن أنس الأصبحي =

الأدلة

إستدلوا بالسنة، وإجماع الصحابة، والمعقول .

أما السنة ، فما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم : من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به (١)
وجه الدلالة :

الحديث صريح في المدعى لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتلهما معا من غير تقييد .

وأما إجماع الصحابة:

فقد أجمع الصحابة على قتله، وإن اختلفوا في صفته(٢)

وأما المعقول:

فلأن هذا الفعل، من عمل قوم لوط وكان عقابهم ، الإهلاك بإمطار الحجارة عليهم ، فكذلك هذا ، ينبغي أن يهلك بالحجارة (٣)
المخالفون: وأما المخالفون ، فقد إنقسموا إلى مذهبين:

= (بيروت: دار صادر) ٢١٣/٦ ؛ نهاية المحتاج ٤٢٤/٧ ؛ مغني المحتاج ١٤٤/٤ ؛
روضة الطالبين، ٩٠/١٠؛ المهذب ٢٦٨/٢ ؛ الأحكام السلطانية للماوردي ص ٣٦٨
المغني، ٦٠/٩ ؛ الأحكام السلطانية، لأبي يعلى ص ٢٦٤
نيل الأوطار، ١١٧/٧

(١) صحيح الترمذي، ٤٧/٤ وقال في إسناده مقال ؛ السنن الكبرى، للبيهقي ٢٣٢/٨
الدارقطني، ١٢٤/٣ ؛ سنن ابن ماجه ٨٥٦/٢ ؛ سنن أبي داود، ٦٠٧/٤-٦٠٨
وقال الذهبي: وفيه عمرو بن أبي عمرو وينكر عليه حديث أقتلو الفاعل والمفعول أنظر:
ميزان الاعتدال ٢٨٢ /٣

(٢) أنظر: المغني، ٦١/٩ ؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٢٤٤/٧

(٣) أنظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٢٤٣/٧ ؛ أحكام القرآن، لابن العربي ٧٧٧/٢

المذهب الأول : أنه لاحد عليه ، بل عليه تعزير ، وبه قال الحنفية ،
والظاهرية ، ورواية عن مالك (١)

الأدلة

إستدلوا لما ذهبوا إليه بالسنة ، والمعقول .

أما السنة ، فما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لايجل دم إمريء مسلم
يشهد أن لاإله إلا الله وأنى رسول الله إلا بإحدى ثلاث الثيب الزاني، والنفس
بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة.(٢)
وجه الإستدلال:

يدل الحديث على حصر جواز إهدار دم المسلم في خصال ثلاث ، وأن
فاعل فعل قوم لوط ليس واحدا من هؤلاء فدمه حرام (٣)
وأما المعقول:

فلأن اللواط ليس زنا لإختلافهما في الإسم، وإختلاف الصحابة في
حده فلو كان زنا لما اختلفوا ، ولما اجتهدوا ، فإختلافهم وإجتهدهم في حد
هذه الرذيلة دليل على أن حده غير حد الزنا، ولذا فكان هذا إتفاقا منهم على أن
هذا الفعل غير الزنا فيجب أن لايجد كحد الزنا

(١) أنظر: المبسوط، ٧٧/٩ ؛ فتح القدير، ٢٦٢/٥ ؛ حاشية رد المحتار، ٢٧/٤
الحلى بالآثار، ٣٩١/١٢، ٣٩٦ ؛ القرطبي، ٢٤٣/٧ ؛ ولكن عند الحنفية يجوز
قتله ، تعزيرا وسياسة ، لاحدا إذا اعتاد اللواط أنظر: حاشية رد المحتار، ١٥/٤
٢٧ ؛ فتح القدير، لابن الهمام ٢٦٢/٥ ؛ ونسب الشوكاني قولاً إلى الإمام الشافعي
بالتعزير ، أنظر: نيل الأوطار، ١١٨/٧

(٢) صحيح البخاري، مع فتح الباري ٢٠٩/١٢ ؛ صحيح مسلم، ١٦٤/١١ ؛
صحيح الترمذي، ١٣/٤

(٣) أنظر: الحلى بالآثار، ٣٩٦/١٢

ولكن يعزر (١)

المذهب الثاني

وهو أن حد اللواط حد الزنا فيرجم المحصن، ويجلد البكر وبه قال عطاء،
والحسن البصري، والنخعي، وسعيد بن المسيب، وقتادة وهذا مذهب
الشافعية، والحنابلة، والإمام أبو يوسف من الحنفية وهو مروى عن أبي بكر
رضي الله عنه أيضا. (٢)

الأدلة

إستدلوا لمذهبهم أيضا بالسنة، والمعقول.

أما السنة، فقولته صلى الله عليه وسلم: إذا أتى الرجل الرجل، فهما زانيان (٣)
وجه الإستدلال:

هو أن الحديث صرح بأن اللوطي يسمى زانيا، ولذا فيكون حكمه حكم
الزاني.

وأما المعقول:

فمن وجهين: ١- اللغوي ٢- والشرعي.

أما الوجه الأول، فإن اللواط يعتبر زنا لأن كل واحد منهما يسمى

(١) أنظر: بدائع الصنائع ٣٤/٧؛ فتح القدير ٢٦٤/٥؛ المبسوط ٧٩/٩

(٢) أنظر: الإشراف ٢٦/٣؛ مغني المحتاج ١٤٤/٤؛ نهاية المحتاج ٤٢٤/٧؛ المجموع

٣٧٧/١٨؛ الإقناع للشريبي، ٢٢٤/٢؛ كشف القناع، ٩٤/٦؛ شرح منتهى

الإرادات ٣٤٥/٣؛ المغني ٦٠/٩؛ فتح القدير ٢٦٢/٥؛ المبسوط، ٧٧/٩؛ وقيل

أنه كالزنا في الإحصان عند المالكية أنظر: مواهب الجليل ٢٩٦/٦؛ القرطبي ٢٤٣/٧

(٣) السنن الكبرى، للبيهقي ٢٣٣/٨؛ وقال: حديث منكر لأن فيه مجهول وانظر:

تلخيص الحبير، ٥٥/٤ وقال: فيه محمد بن عبد الرحمن القشير وكذبه أبو حاتم

انظر: ضعيف الجامع الصغير وزياداته ١٢٤/١

فاحشة، قال سبحانه وتعالى:

﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ (١)

وقال تعالى أيضا: ﴿وَلَوْ طَآ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا

مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ (٢)

وجه الإستدلال :

أن الله سبحانه وتعالى سمى الزنا واللواط فاحشة ، فدل أن اللواط زنى

لإشتراكهما في الإسم (٣)

أما الوجه الثاني، وهو من جهة الشرع.

فلأن الزنا عبارة عن إيلاج فرج محرم في فرج محرم شرعا ، ومشتهى طبعاً

وهذا المعنى موجود في اللواط أيضا (٤)

المناقشة

ناقش الحنفية أدلة القول الأول، القائلين بالقتل مطلقاً أي سواء كان بكراً

أو محصناً ، والقول الثالث ، القائلين بالتسوية بين الزنا واللواط في الحكم كما

يلي:

أولاً: - مناقشة أدلة القائلين بالقتل مطلقاً.

١- حديث : من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط ... ضعيف وقد اختلف في

صحته فلا ينهض للإستدلال على إهدار دم المسلم، وروي بأسانيد

(١) سورة الإسراء الآية : ٣٢

(٢) سورة الأعراف الآية : ٨٠

(٣) أنظر: أحكام القرآن، لابن العربي ٧٧٦/٢؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٢٤٣/٧

(٤) أنظر: أحكام القرآن، لابن العربي ٧٧٦/٢ ؛ مغني المحتاج، ١٤٤/٤ ؛ المغني،

قال فيها ابن حجر (١) إنها ضعيفة (٢)

٢- وأما دعوى الإجماع: فلاتصح لأن ابن حزم يقول: إنه لا يصح شيء في

ذلك عن الصحابة (٣)

أو أنه محمول على السياسة ، أو على المستببح لذلك الفعل ، فللكفر

ونحن نقول بأنه مفوض إلى رأي الإمام فإن شاء قتله إن إعتاد اللواط (٤)

٣- وأما القياس على فعل قوم لوط: فغير صحيح ، لأن عقابهم كان

بسبب كفرهم دون اللواط، بدليل شموله الكبير والصغير، وبسبب دخول

إمرأة لوط في هذا العذاب ومن المعلوم أنها لم تفعل هذا الفعل، فلا مرية أن

هذا العذاب لم يكن لذلك الفعل وحده (٥)

ثانياً:- أدلة الشافعية ومن معهم فقد نوقشت كما يلي:

١- أن حديث إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان ، فإنه ضعيف لأن فيه محمد بن

عبد الرحمن القشيري (٦) وقد اتهم بالكذب (٧)

(١) هو أحمد بن علي بن محمد الكنانى العسقلانى ولد بالقاهرة سنة ٧٧٣هـ وتوفي بها

سنة ٨٥٢هـ أنظر: شذرات الذهب، ٧/٢٧٠ ؛ الأعلام، لخير الدين الزركلى

(الطبعة الخامسة ١٩٨٠م بيروت: دار العلم للملايين) ١/١٧٨

(٢) أنظر: تلخيص الحبير، ٤/٥٤ - ٥٥ وقال فيه: واستنكره النسائي ؛ فتح الباري

١٢/١١٩ ؛ نيل الأوطار ٧/١١٦ ؛ سبل السلام، ٤/١٢٨٤ - ١٢٨٥

(٣) أنظر: المحلى بالآثار، ١٢/٣٩٣، ٣٩٦ ؛ المصنف، لابن أبي شيبة ٩/٥٣٠

(٤) أنظر: العناية، للبايرتي مع فتح القدير، ٥/٢٦٣ حاشية رد المحتار، ٤/١٥ ، ٢٧

(٥) أنظر: أحكام القرآن، لابن العربي ٢/٧٧٧ ؛ المحلى بالآثار، ١٢/٣٩٤

(٦) هو محمد بن عبد الرحمن القشيري الكوفي نزيل بيت المقدس ، و متهم بالكذب

من السابعة أنظر: تقريب التهذيب، ص ٤٩٣ ؛ ميزان الاعتدال، ٣/٦٢٣-٦٢٤

وقال الأزدي لا يصح حديثه؛ البيهقي ٨/٢٣٣ وقال منكر الإسناد.

(٧) أنظر: تلخيص الحبير، ٤/٥٥ ؛ المجموع ٢٠/٢٧ ؛ الجرح والتعديل ٧/٣٢٥

وعلى فرض صحته فتسميته زنا مجاز، والمراد به في حق الإثم دون الحد كما أن تسمية الزنا واللواط فاحشة لاتدل على إتحداهما في الحد لأن الله تعالى سمى كل كبيرة فاحشة في قوله سبحانه:

﴿وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ (١)

فالتسمية بالفاحشة لاتدل على الإشتراك في الحد. (٢)

٢- أما بالنسبة للمعقول:

فإن حمل اللواط على الزنا بجامع الإيلاج في كل منهما غير صحيح لأن الحدود لاتثبت بالقياس، كما لايجب القطع على المنتهب والمختلس بجامع أخذ المال في كليهما (٣)

الترجيح

وبعد الإستعراض لآراء العلماء وأدلتهم ومناقشة أدلة القائلين بالقتل مطلقا وأدلة القائلين بالتسوية بين الزنا واللواط ، يبدو لي أن قول القائلين بالتعزير هو الراجح لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة، وخاصة أن التعزير يشمل القتل لمن إعتاد ذلك الفعل الشنيع فباب التعزير أوسع من باب الحدود، وأن فعل الصحابة يحتمل على التعزير أيضا لأن إختلافهم دليل على أنه ليس عندهم نص صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيضا أن حرقهم بالنار دليل على أنه كان تعزيرا لأن الحد لا يكون بالإحراق.

(١) سورة الأنعام الآية : ١٥١

(٢) أنظر: المبسوط، ٧٨/٩

(٣) أنظر: المرجع السابق .

قال ابن القيم: إن هذا الفعل لم يتل الله به أحدا قبل قوم لوط وكان عقابهم أشد أنواعه حيث قلب الله عليهم الأرض وأن الملائكة تهرب من أرض عملت عليه هذا الفعل خشية نزول العذاب، وأن قتل اللوطي: ثبت باجماع الصحابة رضي الله عنهم. انظر: رسالة صالح المبعوث ٢٨٧/١ بتصرف. ولكن قال ابن حزم: إن دعوى الإجماع لا يصح. انظر: المجلى بالأثار ١٢/٣٩٣، ٣٩٦. والله أعلم.

الفصل الثالث

وهو في حد القذف.

ويشتمل على تمهيد، ومطلب.

أما التمهيد: ففي تعريف القذف لغة وشرعا:

القذف لغة: الرمي بالحجارة، والقذيفة: الشيء الذي يرمى به (١)

وأصل القذف: رمي الشيء بقوة (٢)

وشرعا:

عرفه الحنفية: بأنه الرمي بالزنى (٣)

وعرفه المالكية: بأنه نسبة آدمي غيره حرا، عفيفا، مسلما، بالغاً، أو صغيرة تطبيق

الوطء، لزنا، أو قطع نسب مسلم (٤)

وعرفه الشافعية: بأنه الرمي بالزنا، في معرض التعبير (٥)

وعرفه الحنابلة: بأنه هو الرمي بزنا، أو لواط، أو شهادة بأحدهما ولم تكمل البينة

بواحد منهما (٦)

وعرفه الظاهرية بأن المراد من القذف رمي الفروج (٧)

أما المطلب: ففي حكم القذف:

(١) لسان العرب، ٢٧٧/٩؛ القاموس المحيط، ص ١٠٩٠ أساس البلاغة ص ٤٩٨

(٢) المطلع على أبواب المقنع، ص ٣٧١

(٣) فتح القدير، ٣١٦/٥

(٤) مواهب الجليل، ٢٩٨/٦

(٥) مغني المحتاج ١٥٥/٤

(٦) شرح المنتهى للإرادات، ٣٥٠/٣؛ المغني، ٨٣/٩

(٧) أنظر: المحلى بالآثار، ٢٢٧/١٢-٢٢٨

حكّمه: القذف حرام ، بالكتاب ، والسنة ، والإجماع .

أما الكتاب ، فقوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (١)

وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي

الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (٢)

وجه الاستدلال: أن القاذف مردود شهادته وملعون ، ومعلوم أن هذا الإثم العظيم لا يكون إلا بسبب فعل حرام وخطيئة كبيرة، إذن فالقذف حرام.

وأما السنة: فقوله صلى الله عليه وسلم، إجتنبوا السبع الموبقات فقالوا يارسول الله وماهن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس، التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات، المؤمنات الغافلات. (٣)

وجه الدلالة :

هو أن الحديث صريح في أن القذف حرام وأنه من الكبائر .

وأما الإجماع:

فقد أجمع العلماء على تحريم القذف (٤)

(١) سورة النور الآية: ٤.

(٢) سورة النور الآية: ٢٣

(٣) صحيح البخاري، مع فتح الباري ١٢/١٨٨ ؛ صحيح مسلم، ٨٣/٢

(٤) أنظر: فتح القدير، ٥/٣١٦ ؛ الإشراف، ٣/٤١ ؛ المغني ٩/٨٣ ؛ شرح منتهى

الإرادات ٣/٣٥٠ ؛

مسألة

التعريض بالقذف (١)

حدثنا أبو بكر ، قال: حدثنا عبد الأعلى (٢) عن الخالد بن أيوب (٣) عن معاوية بن قرة (٤) أن رجلا قال: لرجل يا ابن شامة الودر (٥) فاستعدى عليه عثمان بن عفان ، فقال: إنما عنيت به كذا وكذا، فأمر به عثمان فجلد الحد (٦)

(١) التعريض ، لغة : هو تضمين الكلام دلالة ليس لها فيه ذكر ، وهو خلاف

التصريح ، أنظر: المغرب في ترتيب المعرب ص ٣١١

وإصطلاحا: ما يفهم به السامع مراد ه من غير تصريح ، أنظر: التعريفات

للجرجاني ص ٩١ ؛ وعرفه المواق: بأنه هو ما يدل عليه بقرينة بينة ٣٠١/٦

(٢) هو عبد الأعلى بن عبد الأعلى أبو محمد البصري ، ثقة، من الثامنة ، مات سنة

١٨٩هـ تقريب التهذيب ص ٣٣١

(٣) الخالد بن أيوب : أصله جلد بن أيوب ، لأنه لا يوجد خالد روى عن معاوية بن

قرة ، وأيضا لم يرو عنه عبد الأعلى بل عن الجلد بن أيوب أنظر: الدار قطني

٢٠٩/٣ وأيضا أشار إليه محقق كتاب المصنف، لابن أبي شيبة ٥٣/٩ ، حيث

قال: أصله جلد ، لذا فليرجع اليه - فهذا الجلد بن أيوب البصري ضعفه أهل

البصرة ، وغيرهم . أنظر: ميزان الاعتدال، للذهبي ٤٢٠/١-٤٢١ ؛ الدار قطني

٢٠٩/٣

(٤) معاوية بن قرة بن إياس ، بن هلال ، المزني ، أبو إياس البصري ، ثقة، من الثالثة ،

تقريب التهذيب، ص ٥٣٨

(٥) هذا القول من سباب العرب وذمهم ويريدون به: شامة المذاكير، يعنون الزنا، كأنها

تشم كمرًا مختلفة ، وقيل أراد به القلف، جمع قلفة الذكر، وهي كلمة القذف.

أنظر: لسان العرب، ٢٨١/٥ ؛ المغني، ٨٩/٩

(٦) المصنف، لابن أبي شيبة ٥٣٨/٩ ؛ المحلى بالآثار، ٢٤٠/١٢ ؛ كنز العمال،

لعلاء الدين الهندي ٥٦٥/٥ ؛ المغني، ٨٩/٩

حالة الرواة في هذا السند :

بالنظر إلى السند المذكور، نجد أن فيه خالد بن أيوب أو جلد بن أيوب إن كان المراد هو، كلاهما ضعيفان، وبقية رجاله ثقات.

فقه الأثر:

يدل الأثر، على وجوب الحد على من قذف غيره تعريضا.

الموافقون: وبه قال عمر، وعلي، وعروة بن الزبير (١) وإسحاق (٢)

وهذا قول للمالكية، ورواية عن الإمام أحمد (٣)

الأدلة

إستدلوا بالأثر، والمعقول.

أما الأثر، فما روته عمرة بنت عبد الرحمن (٤): أن رجلين استبنا في زمن عمر بن الخطاب، فقال أحدهما للآخر: والله ما أبي بزان ولا أمي بزانية

(١) هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني، ثقة، فقيه مشهور، صالح، توفي سنة ٩٤هـ أنظر: تقريب التهذيب، ص ٣٨٩ سير أعلام النبلاء، ٤/٤٢١؛ طبقات الحفاظ، ص ٢٩

(٢) أنظر: الإشراف، ٣/٥٤؛ بداية المجتهد، ٢/٤٤١؛ المجموع، ٢٠/٧٢

(٣) أنظر: حاشية الدسوقي، ٤/٣٢٧؛ التاج والإكليل، للمواق، ٦/٣٠١؛ بداية المجتهد، ٢/٤٤١؛ المدونة الكبرى، ٦/٢٢٤ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي

١٧٣/١٢؛ المغني، ٩/٨٩؛ الأحكام السلطانية، لأبي يعلى ص ٢٧١

(٤) هي عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية، النجارية، المدنية الفقيهة تلميذة عائشة رضي الله عنهما، قيل: ماتت سنة ٩٨هـ وقيل: ١٠٦هـ أنظر:

تقريب التهذيب ص ٧٥٠؛ سير أعلام النبلاء، ٤/٥٠٧؛ شذرات الذهب، ١/١١٤

فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب ، فقال قائل: مدح أباه وأمه وقال آخرون:
قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا، نرى أن تجلده الحد فجلده عمر ثمانين (١)
وجه الإستدلال:

هو أن عمر رضي الله عنه ضرب الحد في التعريض، وذلك بإستشارة
الصحابة ولم ينكر ذلك عليه أحد .

وما روي عن علي رضي الله عنه: " من عرض عرضنا له بالسوط" (٢)
وجه الإستدلال: أن التعرض يوجب العقوبة وهي السوط .
وأما المعقول:

فلأن الكناية ، قد تقوم بعرف العادة والإستعمال، مقام النص الصريح إذا
عرف المراد بدليله بقرينة (٣) كما في قوله تعالى:
﴿يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا﴾ (٤)
وجه الإستدلال:

هو أن نفي السوء عن أبي مريم والبغاء عن أمها تعريض لها بالبغاء ، لقوله
تعالى: ﴿وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا﴾ (٥)

(١) الموطأ مع تنوير الحوالك، للسيوطي (القاهرة: مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني) ٤٦/٣

المصنف، لعبد الرزاق، ٤٢٥/٧ ؛ السنن الكبرى، لليهقي ٢٥٢/٨ ؛ المحلى بالآثار،

٢٣٨/١٢، ٢٣٩ ؛ المغني، ٨٩/٩

(٢) المحلى بالآثار ٢٣٩/١٢ ؛ وأنظر: في الإستدلال به فتح القدير، ٣١٧/٥ ؛

المغني ٨٩/٩ ؛ المحلى بالآثار، ٢٣٨/١٢

(٣) أنظر: بداية المجتهد، ٤٤١/٢ ؛ حاشية الدسوقي، ٣٢٧/٤ ؛ فتح القدير، ٣١٧/٥

(٤) سورة مريم الآية: ٢٨

(٥) سورة النساء الآية: ١٥٦

وجه الإستدلال: لقد فسر الله سبحانه وتعالى قولهم بالبهتان فهو دليل على أن التعريض قذف ، وأن الكناية يفهم منها ما يفهم من التصريح فتقوم مقامه (١)

المخالفون

وخالفه في ذلك، عطاء وعمرو بن دينار (٢) وقتادة، والثوري، وابن شبرمة (٣) والحسن بن حي ، حيث قالوا: بعدم وجوب الحد في التعريض بالقذف وبه قال الحنفية، والشافعية ، والحنابلة ، في المعتمد عندهم والظاهرية. (٤)

الأدلة

إستدلوا بالسنة ، والمعقول ،

أما السنة ، فما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: أن أعرابيا (٥) أتى رسول

-
- (١) أنظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢/١٧٣ ، ٣/١٩٠ ،
 (٢) هو أبو محمد الجمحي مولاهم المكي الأثرم ، الإمام الكبير الحافظ ، أحد الأعلام ،
 شيخ الحرم في زمانه ، كان من أوعية العلم وأئمة الإجتهد ، أنظر: طبقات الحفاظ
 ص ٥٠ ؛ تقريب التهذيب ص ٤٢١ ؛ سير أعلام النبلاء ٥/٣٠٠
 (٣) هو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الضبي فقيه العراق، قاضي الكوفة، كان
 عفيفا ، صارما، عاقلا، خيرا توفي سنة ١٤٤ هـ انظر: تقريب التهذيب ص ٣٠٧ ؛
 ميزان الإعتدال ٢/٤٣٨ ؛ سير أعلام النبلاء ٦/٣٤٧ ؛
 (٤) أنظر: فتح القدير ٥/٣١٧ ؛ بدائع الصنائع ٧/٤٢ ؛ المبسوط ٩/١٢٠ ؛
 المهذب ٢/٢٧٣ ؛ المجموع ٢٠/٧٢ ؛ مغني المحتاج ٣/٣٦٩ ؛ شرح النووي
 على صحيح مسلم ١٠/١٣٤ ؛ الأحكام السلطانية للماوردي ص ٣٧٩ ؛
 المغني ٩/٨٩ ؛ شرح منتهى الإرادات ٣/٣٥٥ ؛ الإنصاف، ١٠/٢١٥ ؛ الأحكام
 السلطانية، لأبي يعلى ص ٢٧١ ؛ الإشراف ٣/٥٤ ؛ المحلى بالآثار ١٢/٢٤١ ،
 ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٣٨٠
 (٥) إسمه : ضمضم بن قتادة ، أنظر: فتح الباري ٩/٣٥٢

الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن إمرأتي ولدت غلاما أسود وإني أنكرته
فقال رسول الله: هل لك من إبل؟ قال: نعم. قال: ما ألوانها؟ قال: حمر.
قال: فهل فيها من أورك؟ قال: نعم. قال رسول الله فأنى هو؟ قال: لعله
يارسول الله نزعه عرق له فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: وهذا لعله يكون
نزعه عرق له (١)

وجه الإستدلال: هو أن الأعرابي عرض لإمرأته بالزنا وأنه صلى الله عليه وسلم
لم يقم عليه الحد.
أجيب عن هذا الإستدلال:

بأن عدم إقامة الحد هو لأجل أن الأعرابي جاء مستفتيا لا مقذفا، أو لأن
المرأة لم تطلب إقامة الحد ومعلوم أن طلب المقذوف شرط لإقامة الحد على
القاذف (٢)

وما روي عنه صلى الله عليه وسلم، أنه قال: لو كنت راجما أحدا بأحد بغير
بينة، لرجمت هذه (٣)

وجه الإستدلال: أن هذا تعريض يقينا ومع ذلك لم يرد فيه حد (٤)

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ٣٥١/٩ ؛ صحيح مسلم ١٣٤/١٠ واللفظ له.

السنن الكبرى ٢٥٢/٨ ؛ وأنظر: في الإستدلال عليه المغني ٨٩/٩ ؛ المحلى
بالآثار، ٢٤٣/١٢

(٢) أنظر: فتح الباري، ٣٥٢، ٣٥٣/٩ ؛ فتح القدير، ٣١٨/٥

(٣) صحيح البخاري، مع فتح الباري ٣٦٣/٩ ، ٣٧١ في امرأة كانت تظهر السوء في
الإسلام .

(٤) أنظر: المحلى بالآثار، ٢٤٣/١٢ - ٢٤٤

وأما المعقول: فلأن حكم التعريض غير حكم التصريح ، فيجوز في التعريض ما لا يجوز في التصريح ، ولذلك يفترقان في الحكم ألا ترى أن الله سبحانه وتعالى حرم خطبة المعتدة تصريحاً وأباحها تعريضاً في قوله تعالى:

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ (١)

وجه الاستدلال:

هو أن الله سبحانه وتعالى أجاز التعريض وحرم التصريح فهذا التفريق دليل على عدم إتحادهما في الحكم (٢) ولأن الإجماع منعقد بأن من أظهر السوء من رجل وإمرأة كإفراد الأجنبيين ودخول الرجل منزل المرأة تسترا يجب على المسلمين إنكار ذلك ورفعها إلى الإمام ، وهذا تعريض يقينا ، ومع ذلك ليس فيه حد (٣)

وأيضاً أن الإحتمال في اللفظ المستعار شبهة والحدود تدرأ بالشبهات ، وأن التعريض بمنزلة الكناية المحتملة للمعاني ، فلا يجوز بناء الحدود على الإحتمال (٤)

الترجيح

وبعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم ، يبدو لي أن التعريض بالقذف إذا كان بألفاظ لا تدل إلا على القذف ويلحق عارا بالمقذوف بها بقرينة ترجح إرادة القذف، أن يجد القاذف، أما إذا كان محتملاً لأكثر من معنى ولا مرجح للقذف، فينبغي أن لا يجد به. والله أعلم .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٣٥

(٢) أنظر: فتح القدير، ٣١٧/٥ ؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١٩٠/٣ ؛ نهاية

المحتاج ١٠٧/٧ ؛ المغني ٨٩/٩ ؛ الإشراف، ٥٤/٣ ؛ المحلى بالآثار ٢٤٢/١٢

(٣) انظر: المحلى بالآثار، ٢٤٤/١٢

(٤) انظر: بداية المجتهد ٤٤١/٢ ؛ وأحكام القرآن للحصاص ٢٦٨/٣

مسألة

تنصيف حد القذف بالرق .

عبدالرزاق عن الثوري (١) عن ذكوان (٢) عن عبد الله بن عامر بن ربيعة (٣) قال: كان أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، لا يجلدون العبد في القذف إلا أربعين (٤)

حالة الرواة في هذا السند:

رجاله ثقات.

-
- (١) هو سفيان الثوري تقدم.
- (٢) لعل الصواب عبد الله بن ذكوان لأن ابن أبي شيبة و البيهقي كلاهما صرحا بعبد الله بن ذكوان، وأيضا لا يوجد في شيوخ الثوري من اسمه ذكوان فقط بل عبد الله بن ذكوان والله أعلم فهذا عبد الله بن ذكوان هو القرشي أبو عبد الرحمن المدني ، المعروف بأبي الزناد ، ثقة ، فقيه ، من الخامسة ، مات سنة ١٣٠ هـ وقيل بعدها ، أنظر: تقريب التهذيب ص ٣٠٢ ؛ ميزان الاعتدال ٤١٨/٢ ؛ سير أعلام النبلاء ٤٤٥/٥
- (٣) هو عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي ، حليف بني عدي ، أبو محمد المدني ، ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأبيه صحبة ووثقه العجلي ، مات سنة بضع وثمانين . أنظر: تقريب التهذيب ص ٣٠٩ ؛ سير أعلام النبلاء ٥٢١/٣
- (٤) المصنف لعبد الرزاق ٤٣٧/٧ ؛ وانظر: المصنف لابن أبي شيبة ٥٠٢/٩ وزاد في روايته عن عبد الرحيم بن سليمان بنفس سند عبد الرزاق بعد قوله إلا أربعين: ثم رأيتهم يزيدون على ذلك. ؛ الموطأ، للإمام مالك بن أنس (دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م) ٨٢٨/٢ ؛ السنن الكبرى، للبيهقي ٢٥١/٨ ؛ أحكام القرآن، للخصاص ٢٦٨/٣ ؛ كشف الغمة عن جميع الأمة، لعبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني الأنصاري الشافعي، (الطبعة الأخيرة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر) ١٠٧/٢ ؛ تلخيص الحبير، ٦٣/٤ ؛ كنز العمال، ٥٦١/٥ ، ٥٦٢

فقه الأثر

يدل الأثر على أن حد العبد القاذف نصف حد الحر وهو أربعون جلدة.

الموافقون : روي ذلك عن أبي بكر ، وعمر ، وعلي ، وابن عباس ، وسالم وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، والحسن البصري ، وعكرمة (١) والقاسم بن محمد (٢) ومجاهد (٣) والليث بن سعد (٤)

-
- (١) هو أبو عبد الله عكرمة بن عبد الله البربري المدني ، مولى ابن عباس المفسر أحد الأئمة الأعلام التابعين ، ومن رواة السنة ، قال أبو الشعثاء : عكرمة أعلم الناس . مات سنة ١٠٤ هـ أو بعدها ، أنظر: تقريب التهذيب ص ٣٩٧ ؛ طبقات الحفاظ ص ٤٣ ؛ سير أعلام النبلاء، ١٢/٥ ؛ وفيات الأعيان، ٢٦٥/٣
- (٢) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، أبو محمد أو أبو عبد الرحمن المدني ، قال ابن سعد: ثقة ، رفيع ، عالم ، فقيه ، إمام ، ورع ، كثير الحديث ، أحد الفقهاء بالمدينة ، من كبار الثالثة ، مات سنة ١٠٦ هـ على الصحيح ، أنظر: تقريب التهذيب ص ٤٥١ ؛ طبقات الحفاظ، ص ٤٤ ؛ وفيات الأعيان، ٥٩/٤ سير أعلام النبلاء، ٥٣/٥
- (٣) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي المخزومي مولى السائب بن أبي السائب عرض القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة ، قال الذهبي : أجمعت الأمة على إمامة مجاهد والإحتجاج به ، ولد سنة ٢١ هـ وتوفي ١٠٠ هـ أو بعدها ، أنظر: طبقات الحفاظ، ٤٢ ؛ ميزان الإعتدال، ٤٣٩/٣ ؛ تقريب التهذيب، ص ٥٢٠
- (٤) هو الإمام المشهور الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، أبو الحارث المصري أحد الأعلام ، والأئمة الأثبات وإمام أهل مصر في الفقه ، ولد عام ٩٤ هـ وقيل ٩٣ ومات ١٧٥ هـ أنظر: وفيات الأعيان ١٢٧/٤ - ١٣٢ ؛ ميزان الإعتدال، ٤٢٣/٣ تقريب التهذيب ص ٤٦٤ ؛ سير أعلام النبلاء ١٣٦/٨

والحكم (١) وحماد (٢) وإبراهيم النخعي ، وإبن المنذر . وبه قال الحنفية
والمالكية والشافعية ، والحنابلة (٣)

الأدلة

إستدلوا لما ذهبوا إليه ، بإجماع الصحابة ، والمعقول.

١- أما إجماع الصحابة ، فلأن عمر، وعثمان، والخلفاء من بعدهما لم يضربوا
العبيد أكثر من أربعين ولم ينكر عليهم.
إعتراض: فإن قيل: روي عن أبي بكر بن حزم (٤) وعمر بن عبد العزيز،

(١) هو الحكم بن عتيبة الإمام الكبير عالم أهل الكوفة ، أبو محمد الكند ويقال: أبو
عمرو ، وأبو عبد الله ، كان ثقة ، ثبتاً، فقيهاً ، من كبار أصحاب إبراهيم النخعي
وأقرانه ، ولد نحو سنة ٤٦ هـ ومات سنة ١١٥ هـ أنظر: طبقات الحفاظ ص ٥١ ؛
سير أعلام النبلاء ٢٠٨/٥ وما بعدها .

(٢) هو حماد بن أبي سليمان العلامة ، الإمام ، فقيه العراق ، أبو إسماعيل الكوفي ،
الفقيه، قال إسحاق الشيباني: ما رأيت أفقه من حماد . أنظر: طبقات الحفاظ ص
٥٥ ؛ سير أعلام النبلاء ٢٣١/٥ ؛ ميزان الاعتدال ١/٥٩٥

(٣) أنظر: أحكام القرآن للجصاص، ٢٦٨/٣ ؛ الهداية، مع فتح القدير ٣١٩/٥ ؛
المبسوط، ١١٨/٩ ؛ الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ٣٢٧/٤ - ٣٢٨
التاج والإكليل، ٣٠١/٦ ؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١٧٤/١٢ ؛ بداية
المجتهد ٤٤١/٢ - ٤٤٢ ؛ مغني المحتاج ١٥٦/٤ ؛ نهاية المحتاج ٤٣٦/٧ ؛
الإشراف، ٤٢/٣ ؛ كشف القناع ١٠٤/٦ ؛ المغني ٨٦/٩ .

(٤) هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم بن زيد بن لوذان الأنصار الخزرجي ،
النجار المدني ، قاضي المدينة أحد الأئمة الأثبات ، توفي سنة ١٢٠ هـ وقيل :
١١٧ أنظر: تقريب التهذيب، ص ٦٢٤ ؛ سير أعلام النبلاء، ٣١٣/٥

أنهم جلدا عبيدهما في القذف ثمانين، فكيف يصح دعوى الإجماع؟

الجواب: رد بأنه قد عاب وأنكر عليهما من حضرهما من الناس فيصح الإجماع (١)
أما المعقول ، فقد حملوا العبد على الأمة يجامع الرق فيهما ، وأن حد الأمة
نصف حد الحرة ، كما في قوله تعالى:

﴿فَإِذَا أَحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (٢)
فكذلك العبد،

واتفق الجميع بأن العبد بمنزلة الأمة ، لأجل الرق فيهما كما قلنا ، لذا يجب
أن يكون حده، في القذف على النصف من حد الحر، لأنه حد يتبعض كحد
الزنا، وهو يخصص عموم الآية (٣)

المخالفون

وخالفه عبد الله بن مسعود، وعمر بن عبد العزيز، وأبو بكر بن محمد بن
عصرو بن حزم الأنصار ، والأوزاعي، وقبيصة بن ذؤيب (٤) أبو ثور،
والظاهرية، حيث قالوا أن حد العبد في القذف كالحر ، وهو ثمانون جلدة (٥)

(١) أنظر: المغني ٨٦/٩ ؛ ونقل الشريبي الإجماع مطلقا ، أنظر: مغني المحتاج

١٥٦/٤ ؛ الإقناع للشريبي ٢٢٨/٢

(٢) سورة النساء آية: ٢٥

(٣) أنظر: أحكام القرآن للحصاص، ٢٦٩/٣ ؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي

١٧٤/١٢ ؛ المنتقى للباقي، ١٤٦/٧ ؛ المغني، ٨٦/٩ .

(٤) قبيصة بن ذؤيب بن حلحلة الخزاعي ، أبو سعيد المدني، الإمام الكبير ، القيه ،

ثقة ، مأمون ، كثير الحديث ، ولد عام الفتح سنة ٨ هـ ومات سنة ٨٦ هـ وقيل

بعدها أنظر: طبقات الحفاظ ص ٢٨ ؛ سير أعلام النبلاء، ٢٨٢/٤

(٥) أنظر: الإشراف، ٤٢/٣ ؛ المغني ٨٥/٩-٨٦ ؛ المحلى باثار، ٦٩/١٢، ٧٣، ٧١.

الأدلة

إستدلوا بعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (١) ،
وجه الإستدلال : أن الآية عامة تشمل جميع القاذفين من غير تفرقة بين الذكر والأنثى ،
والحر والعبد .

المناقشة

نوقش إستدلال المخالفين، بأن الآية التي إستدلتم بها قد خصصت بقوله تعالى:
﴿فَإِذَا أَحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (٢)
وقد قلنا أن العبد بمنزلة الأمة يجامع الرق في كل ، وأن حد الأمة نصف حد الحر فكذا
العبد.

الترجيح

بعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم ومناقشة ما استدل به المخالفون أرى أن قول
من قال بأن حد العبد على النصف من حد الحر هو الأولى لما يلي:
١- لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة . فضلا عن أن العلماء قالوا : على أن العبد بمنزلة
الأمة بسبب الرق ، كما أن الأمة بمنزلة العبد في قوله صلى الله عليه وسلم: من أعتق
شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاؤه
حصصهم ، وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق منه ما عتق (٣)
٢- ولأنه إجماع الصحابة وهم أعلم بمقاصد الشرع.
ويقاس حد العبد والأمة في القذف على حدهما في الزنا فإنه على النصف من حد الحر
لقوله تعالى في الآية السابقة (فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب)
وقال ابن قدامة: (لأنه حد يتبعض فكان العبد فيه على النصف من الحر كحد الزنا) (٤)

(١) سور النور الآية : ٤

(٢) سورة النساء الآية: ٢٥

(٣) صحيح البخاري، مع فتح الباري ١٨٠/٥ ؛ صحيح مسلم، ١٣٥/١٠

واللفظ له . باب العتق ؛ صحيح الترمذي، ٦٢٩/٣

(٤) المغني ٨٦/٩

وجه الإستدلال :

هو أن العلماء قالوا أن صفة الذكورة والأنوثة غير معتبرة هنا حيث يدخل الأمة في نفس الحكم وإن كان ليس لها ذكر في الحديث .
فلذلك يدخل العبد في حكم الأمة ، كما تدخل في حكم العبد (١)

(١) أنظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٣٧/١٠ ؛ فتح الباري ١٨٠/٥
راجع هذا البحث في كتب الأصول في الوصف الذي يعلم إغاظة كالدكورة والأنوثة
في أحكام العتق ، أنظر: التقرير والتحبير، لابن أمير الحاج (بيروت: دار الكتب
العلمية، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ١٩٦/٣

الفصل الرابع

- في حد الخمر :
 ويشتمل على : تمهيد ، وثلاث مباحث
 أما التمهيد : ففي ، تعريف الخمر لغة ، وإصطلاحا .
 المبحث الأول : في حكم الخمر .
 المبحث الثاني : في شرب النبيذ وحكمه .
 المبحث الثالث : في حكم الخليطين .

التمهيد

الخمر لغة: مأخوذ من خمر خمرا ، كضرب ونصر ، ويذكر ويؤنث
 وتجمع على خمور، مثل فلس وفلوس ، وعلى هذا فهو لغة بمعنى التغطية
 والستر، يقال: خمرت الشيء ، أي غطيته ، وسترته ،
 ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: خمروا الآنية (١) أي غطوها ،
 وخمار المرأة ، غطاء رأسها ، وسمي الخمر بذلك لأنه يغطي العقل (٢)
 ومنه خمر فلان شهادته ، وأخمرها : كتمها.

(١) صحيح البخاري، مع فتح الباري ٤٠٩/٦ ، ٩١/١٠ صحيح الترمذي، ١٣١/٥
 (٢) أنظر: لسان العرب ٢٥٤/٤ - ٢٥٧ ؛ قاموس المحيط، ص ٤٩٥ - ٤٩٦ ؛ المعجم

ويعنى المخالطة ، يقال: خامر الشيء أي قاربه وخالطه (١)
وسمي الخمر خمرا إما لتسترها العقل ، أو لتسترها نفسها لئلا يقع فيها شيء
يفسدها، أو لأنها تخامر العقل ، أي تخالطه ، (٢)
والخمر إسم لكل ما خامر العقل أي غطاه وهذا أشهر معاني الخمر.
وهي نوعان: مجمع على حرمة وهو ما غلا واشتد من عصير العنب من غير أن
تصبه نار فهو حرام حتى يصبح خلا، والآخر مختلف فيه وهو نقيع الزبيب إذا شتد
ونقيع التمر إذا صلب فقال قوم ليس بخمر وقال آخرون هو خمر وهو الأصوب.
وأما الخمر في الإصطلاح :
فقد عرفها الإمام أبو حنيفة بأنه: إسم للنيء من عصير العنب إذا غلا (٣) وإشتد (٤)
وقذف بالزبد (٥)
وعند الصحابين لا يشترط القذف بالزبد بل بالإشتداد يصير خمرا (٦)
وزهب الجمهور ، المالكية ، والشافعية ، والحنابلة، إلى أن لفظ الخمر يشمل
عصير العنب المشتد ، وكل شراب مسكر (٧)

-
- (١) أنظر: لسان العرب، ٢٥٤/٤ ؛
(٢) أنظر: المهذب، ٢٨٦/٢ ؛ القاموس المحيط، ص ٤٩٥
(٣) الغليان إرتفاع ما في أسفل الإناء وإختلاطه بما في أعلاه. لسان العرب، ١٣٤/١٥
(٤) المراد بالإشتداد ، صلاحيته للإسكار ، أنظر: العناية مع فتح القديري، ٩٠/١٠
(٥) الهداية، مع تكملة فتح القدير ٨٩/١٠ ونقل القرطبي عن الطحاوي أن عصير
العنب إذا إشتد وقذف بالزبد فهو خمر ومستحله كافر ، أنظر: الجامع لأحكام
القرآن، القرطبي ١٣٢/١٠ وأنظر: لسان العرب، ٢٥٥/٤
(٦) الهداية، مع تكملة فتح القدير ٩٣/١٠
(٧) أنظر: الهداية مع تكملة فتح القدير ٩٣، ٨٩/١٠ ؛ شرح الخرشبي ١٠٨/٨ ؛ المدونة
٢٦١/٦ الكافي، في فقه أهل المدينة لأبي عمرو ويوسف القرطبي تحقيق محمد أحمد أحمد
ولد ماديك (القاهرة: مطبعة حسان ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) ٣٦٧/٢ ؛ شرح روض الطالب
من أسنى المطالب، للإمام أبي يحيى زكريا الأنصاري (المكتبة الإسلامية لصاحبها رياض

.....

الشيخ) ١٥٨/٤ ؛ نهاية المحتاج ١١/٨ - ١٢ ؛ الإنصاف ٢٢٨/١٠ ؛ المغني، ١٥٩/٩ ؛ شرح
 منتهى الإرادات، ٣٥٧/٣ ؛ كشف القناع، ١١٦/٦ ؛
 استدلال الحنفية لرأيهم بالكتاب، والسنة.

أما الكتاب فقولته تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ سورة يوسف: الآية ٣٦
 وجه الاستدلال:

هو أن الله سبحانه وتعالى سمي عصير العنب خمرا.

وأما السنة: فماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: حرمت الخمر بعينها، قليلها
 وكثيرها والسكر من كل شراب.

وجه الاستدلال: يدل الحديث على أن الخمر محرمة لعينها، والسكر من غيرها، والعطف
 يقتضي المغايرة فدل ذلك على إختلاف الخمر مع سائر الأشربة.

(السكر: ضد الصحو، وهو أن يغلب على عقله، وسيأتي تعريفه في ص ١٣٦ هامش ٥)
 رواه النسائي ٣٢٠/٨ - ٣٢١؛ السنن الكبرى للنسائي ٤/١٨٠؛ وأنظر: في الاستدلال تكملة فتح
 القدير، ١٠٣/١٠ - ١٠٤ الدراية ٢/٢٥١؛ قيل إن الراجح رواية (المسكر...).

واستدل الجمهور بجملة من الأحاديث والآثار منها:

ما رواه ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: كل مسكر خمرة
 وكل مسكر حرام. رواه صحيح مسلم، ١٧٢/١٣ ؛ سنن أبي داود، ٨٥/٤.
 وجه الدلالة:

يدل الحديث على أن المسكر خمرة، وكل مسكر حرام، فهو نص في الموضوع.

وما روي عن أنس رضي الله عنه (هو أنس بن مالك بن نضر الأنصاري الخزرجي، خادم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابي مشهور، مات سنة ٩٢ هـ قيل ٣٩ هـ أنظر: تقريب
 التهذيب ١١٥) قال: حرمت الخمر، حين حرمت وما نجد يعنى بالمدينة خمرا الأعناب إلا قليلا،
 وعمامة خمرا البسر والتمر. (البسر ما بين البلح والرطب في النضج، لسان العرب ٥٨/٤) صحيح
 البخاري مع فتح الباري ٣٨/١٠.

وما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قام عمر بن الخطاب على المنبر فقال أما بعد: نزل تحريم الخمر وهي من خمسة ، العنب، والتمر، والعسل والحنطة، والشعير، والخمر ما خامر العقل. (صحيح البخاري مع فتح الباري ٣٨/١٠ ، ٤٨)

وجه الإستدلال:

هو أن الأثر صريح في أن غير عصير العنب يسمى خمرا أيضا .

المناقشة

ناقش الجمهور ما استدل به الحنفية كالاتي:

١- أن الآية (إني أراني...) لا تدل على نفي الخمرية عن غير عصير العنب فليس هناك دليل على الحصر، وأن الصحابة وهم أهل اللسان لم يخصوا الخمر بالمتخذ من العنب. أنظر: نيل الأوطار ١٧٧/٨ ؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٩٤/٦

٢- وأما الحديث الذي رواه ابن عباس: حرمت لعينها... فهو ضعيف للإختلاف في وصله وإرساله ، وعلى فرض صحته فهو لا يعارض ما إستدل به الجمهور من أحاديث صحيحة، لأنه حديث فرد. أنظر: سبل السلام ١٣١٩/٤

٣- وأنه روي عن ابن عباس خلاف ما ذكرتم عنه، وهو: ما أسكر كثيره فقليله حرام. الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢٥١/٢ ؛ سنن أبي داود ، للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي معه معالم السنن (الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م دار الحديث حمص - سورية) ٨٧/٤ ؛ صحيح الترمذي، ٢٥٨/٤ ؛ سنن ابن ماجه ١١٢٥/٢ ؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١٣١/١٠

الترجيح

وبعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم ، ومناقشة أدلة الأحناف ، يبدو لي أن قول الجمهور أرجح لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة .

قال ابن حجر: نقلا عن القرطبي "الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا تكون إلا من عصير العنب ، وما كان من غيره لا يسمى خمرا ولا يتناوله إسم الخمر وهو قول مخالف للغة العرب والسنة الصحيحة وأقوال الصحابة (١)

المبحث الأول

في حكم الخمر . مسألة

عبدالرزاق عن معمر عن الزهري قال: بلغنا أن عائشة تدعو كل من كان يقول: إن أبابكر كان يقول الشعر، فوالله ما قال شعرا في جاهلية ولا إسلام ولقد ترك هو وعثمان الخمر في الجاهلية أفهو يشرب الخمر في الإسلام؟ أو هو يقول؟ (٢)
حالة الرواة في هذا السند: رجاله ثقات .

ورواه أيضا عن عثمان رضي الله عنه قال: (والله ما كشفت امرأة في جاهلية ولا إسلام، ولا تغيت ولا تمنيت ولا شربت خمرا في جاهلية ولا إسلام) (٣)
فقه الأثرين: يدل الأثران بأن الخمر حرام لأن تركها دليل على حرمتها عقلا.
والخمر حرام بالكتاب، والسنة والإجماع.

أما الكتاب ، فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ (٤)
وجه الدلالة : هو بعد أن بين الله سبحانه وتعالى لعباده المؤمنين أن الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس وأنها من عمل الشيطان أمرنا بإجتنابها فوجب على المؤمنين الإمتثال لأمره لأن المنهي عنه يحرم فعله. فالإجتناب منها واجب.

(١) فتح الباري ١٠/٥١ ؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٦/٢٩٤؛ نيل الأوطار ٨/١٧٨

(٢) المصنف لعبد الرزاق ١١/٢٦٧

(٣) سبق تخريجه في الصفحة / ١٠

(٤) سورة المائدة الآية : ٩٠

وأما السنة ، فقولہ صلی اللہ علیہ وسلم : کل مسکر خمراً وکل مسکر حرام (١)
وجه الدلالة : الحديث نص في المدعى .

وأما الإجماع : فقد أجمعت الأمة على تحريمها ولم يخالف في ذلك أحد فكان إجماعاً (٢)

مسألة

مضرة الخمر

عبد الرزاق عن معمر (٣) عن الزهري (٤) عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام (٥) عن أبيه (٦) قال : سمعت عثمان بن عفان يخطب

(١) صحيح مسلم، ١٧٢/١٣

(٢) أنظر : تكملة فتح القدير، ٩٥/١٠ ؛ المغني ١٥٨/٩ ؛ شرح النووي على صحيح

مسلم ١٤٨/١٣، ١٤٩ ؛ نيل الأوطار ١٧٥/٨

(٣) هو معمر بن راشد ، أبو عروة بن أبي عمرو الأزدي ، ثقة ، فاضل ، مات سنة

١٥٤هـ أنظر : تقريب التهذيب ص ٥٤١ ؛ سير أعلام النبلاء ٥/٧

(٤) هو محمد بن مسلم بن الشهاب الزهري تقدم في ١٩

(٥) هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن مغيرة المخزومي المدني قيل اسمه

محمد وقيل المغيرة ، وقيل : أبو بكر ، وكنيته : أبو عبد الرحمن ، وقيل اسمه كنيته ، ثقة ، فقيه

عابد ، من الثالثة ، مات سنة ١٩٤هـ وقيل غير ذلك . أنظر : تقريب التهذيب ص ٦٢٣ .

(٦) هو عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي أبو محمد له رؤية وكان من كبار

ثقات التابعين أنظر : تقريب التهذيب ، ٣٣٨

الناس فقال: إجتنبوا الخمر فإنها أم الخبائث ، إن رجلا ممن كان قبلكم كان يتعبد ، ويعتزل النساء ، فعلقته (١) امرأة غاوية (٢) فأرسلت إليه أني أريد ، أن أشهدك بشهادة ، فانطلق مع جاريتها ، فجعل كلما دخل بابا أغلقته دونه حتى أفضى إلى امرأة وضيئة وعندها باطية (٣) فيها خمر فقالت: إني والله ما دعوتك لشهادة ولكن دعوتك لتقع علي أو لتشرب من هذا الخمر كأسا ، أو لتقتل هذا الغلام ، وإلا صحت بك وفضحتك فلما أن رأى أن ليس بد من بعض ما قالت قال: إسقيني من هذا الخمر كأسا فسقته ، فقال: زيديني كأسا ، فشرب فسكر ، فقتل الغلام ، ووقع على المرأة ، فاجتنبوا الخمر ، فوالله لا يجتمع الإيمان وإدمان الخمر في قلب ، إلا أوشك أحدهما أن يخرج صاحبه (٤)

حالة الرواة في هذا السند :

رجاله ثقات . (٥)

فقه الأثر : يدل الأثر على أن الخمر حرام ، وأنها مفتاح كل شر.

(١) علقته : عشقته وشغفته ، أنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٨٩/٣

(٢) غاوية : الضالة ، أنظر : القاموس المحيط ، ص ١٧٠١

(٣) باطية : الناجود ، قاموس المحيط ص ١٦٣٠ ؛ إناء وأظنه معربا ، أنظر: النسائي ٣١٥/٨

(٤) المصنف لعبد الرزاق ٢٣٦/٩ ؛ السنن الكبرى للبيهقي ٢٨٧/٨ - ٢٨٨ ؛

سنن النسائي ٣١٥/٨ - ٣١٦ ؛ نصب الراية ، ٢٩٧/٤ ؛ الجامع لأحكام القرآن ،

للقرطبي ٥٥/٣ ؛ تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير (دار إحياء الكتب العربية لعيسى

البابي الحلبي وشركاه) ٩٧/٢

(٥) قال الزيلعي : رواه البيهقي موقوفا على عثمان وهو أصح ، نصب الراية ٢٩٧/٤ .

وقد صح الإجماع على تحريمها (١)

مسألة

عقوبة شارب الخمر.

أخبرنا أبو علي الروذباري (٢) أخبرنا أبو بكر بن داسة (٣) ثنا أبو داود (٤) ثنا
إبن السرح (٥) قال: وجدت في كتاب خالي عبد الرحمن بن عبد

- (١) أنظر: تكملة فتح القدير ٩٥/١٠ ؛ ملتقى الأبحر لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي،
تحقيق: وهبي سليمان غاوجي ، الألباني (بيروت: مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ -
١٩٨٩ م) ٢٦٣/٢ ؛ شرح صحيح مسلم للنووي ٢١٧/١١ ؛ ١٤٨/١٣ ، ١٤٩ ؛
الإقناع، للشريبي ٢٢٨/٢ ؛ نهاية المحتاج، ٨/٨-١١ ؛ كشف القناع، ١١٦/٦ ؛
الإفصاح عن معاني الصحاح ، للوزير العالم، إبن هبيرة تحقيق: الدكتور/فؤاد عبد المنعم
أحمد (دولة قطر: الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية إدارة
الشئون الإسلامية) ٤٢٥/٢ ، ٢٦٨
- (٢) الإمام المسند أبو علي، الحسين بن محمد الروذباري، الطوسي، توفي سنة ٤٠٣ هـ أنظر:
الأنساب ، للسمعاني (الطبعة الأولى دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد: دكن) ١٨٧/٦ ؛
العبر في خبر من غير، لمؤرخ الإسلام الذهبي تحقيق فؤاد سيد (الكويت: دار التراث العربي
١٩٦١ م) ٨٥/٣ ؛ شذرات الذهب، ١٦٨/٣
- (٣) هو الشيخ الثقة ، العالم ، أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة ،
البصري التمار، توفي سنة ٣٤٦ هـ أنظر: شذرات الذهب ٣٧٣/٢ ؛ العبر: في خبر
من غير، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بسيوني
زغلول (الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م دار الكتب العلمية) ٢٧٣/٢
- (٤) هو سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب السنن، ثقة، حافظ، من كبار العلماء ،
من الحادية عشرة مات سنة ٢٧٥ هـ أنظر: تقريب التهذيب ص ٢٥٠
- (٥) هو أبو الطاهر المصري أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح ، ثقة ، من
العاشرة ، مات سنة ٢٥٠ هـ تقريب التهذيب، ص ٨٣ ؛ سير أعلام النبلاء ٦٢/١٢

الحميد (١) عن عقيل (٢) أن ابن شهاب (٣) أخبره أن عبد الله بن عبد الرحمن بن الأزهر (٤) أخبره عن أبيه أتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بشارب وهو بحنين فحثا في وجهه التراب، ثم أمر أصحابه فضربوه بنعالهم وما كان في أيديهم حتى قال لهم إرفعوا فرفعوا فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم جلد أبو بكر رضي الله عنه في الخمر أربعين ثم جلد عمر رضي الله عنه أربعين صدرا من إمارته ثم جلد ثمانين في آخر خلافته، ثم جلد عثمان الحدين كليهما ثمانين وأربعين ثم أثبت معاوية رحمه الله الحد ثمانين. (٥)

حالة الرواة في هذا السند :

فيه راو مقبول ، وبقية رواته ثقات (٦)

(١) هو عبد الرحمن بن عبد الحميد المهري أبو رجاء المصري المكفوف ، ثقة ، مات سنة ١٩٢ هـ تقريب التهذيب ص ٣٤٥ .

(٢) هو ابن خالد بن عقيل الأيلي أبو خالد الأموي ، ثقة ، ثبت ، مات سنة ١٤٤ هـ أنظر: تقريب التهذيب ص ٣٩٦

(٣) هو محمد بن مسلم بن عبد الله الزهري ثقة ، تقدم

(٤) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أزهر الزهري ، المدني ، مقبول من الثالثة أنظر:

تقريب التهذيب ص ٣١٠ ؛ وعبد الرحمن نفسه صحابي. تقريب ص ٣٣٦

(٥) السنن الكبرى ٣٢٠/٨ ؛ الدار قطني ١٥٨/٣ وقال معلق الدار قطني : إن الزهري

لم يسمع عبد الرحمن بن أزهر ، وصححه معلق جامع الأصول في أحاديث الرسول

٥٨٥/٣ ؛ تلخيص الحبير ٧٦/٤ عن عبد الرحمن بن أزهر ، وسكت عليه ؛

شرح معاني الآثار، (الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ دار الكتب العلمية) ١٥٦/٣

سنن أبي داود، ٦٢٧-٦٢٨ برقم ٤٤٨٨ ؛ الحاكم ٣٧٤/٤ .

(٦) انظر: الهامش رقم ٥ من هذه الصفحة.

فقه الأثر : يدل الأثر على أن عثمان رضي الله عنه كان يضرب في الخمر أربعين أو ثمانين [الحدين] (١) أي حد رضي الله عنه أربعين في بعض الحالات وثمانين في حالات أخرى.

الرواية الثانية :

عن الزهري قال: لم يفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر حتى فرض أبو بكر أربعين، ثم فرض عمر ثمانين، ثم أن عثمان جلد ثمانين وأربعين كان إذا أوتي بالرجل الذي قد طلع (٢) في الشراب جلده ثمانين ، وإذا أوتي بالرجل الذي زل زلة جلده أربعين (٣)

هذه الرواية :

توضح لنا أن عثمان رضي الله عنه كان يضرب في الخمر أربعين ، إذا كان غير منعمك في الشراب وكان منه زلة ، أما إذا كان الشخص مستهترا ويشربها بحيث يملأ بطنه ، يضربه ثمانين. وهذا يعني أن الحد عنده أربعون جلدة لأنه كان يجلد أربعين إلا إذا كان الشارب مستهترا فكان يضربه ثمانين وهذه الزيادة والله أعلم كان تعزيرا لأنه لو لم يكن تعزيرا لما ضرب أربعين لأن الحدود مقدرة شرعا ليس لأحد إسقاطها ولا تخفيفها.

قد وافق عثمان أبابكر وعمر صدرا من خلافته في قصر الحد للشارب على أربعين خاصة في الرجل يزل زلة وليس مستهترا وهو رأي علي (٤) بن أبي طالب رضي الله عنه

(١) أنظر: المحلى بالآثار، ٣٦٦/١٢ ؛ تلخيص الحبير، ٧٦/٤

(٢) طلع الشيء : ملؤه ، أنظر: لسان العرب، ٢٣٥/٨ ؛ والطلعاء : القيء . قاموس

المحيط ص ٩٦١

(٣) كشف الغمة، ١٤٠/٢ ؛ كنز العمال، ٤٨٣/٥

(٤) رجح علي رضي الله عنه، عن الحد ثمانين في عهد عثمان رضي الله عنه. أنظر:

تلخيص الحبير، ٧٨/٤ ؛ فتح الباري، ٧٦/١٢ ؛ مغني المحتاج، ١٨٩/٤ .

والحسن بن علي (١) وعبد الله بن جعفر (٢) وأبو ثور، والشافعية ، والظاهرية
ورواية عن الإمام أحمد (٣)

الأدلة

استدل أصحاب هذا القول بالسنة ، وإجماع الصحابة .

أما السنة فمنها: ما رواه أنس بن مالك (٤) أن النبي صلى الله عليه وسلم: أتى
برجل قد شرب الخمر فجلده بجريدتين ، نحو من أربعين. (٥)
وجه الاستدلال:

يدل الحديث على أن حد الخمر أربعون جلدة فهو صريح في المدعى .

٢- ما رواه السائب بن يزيد (٦) قال: كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول

(١) هو الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، الهاشمي سبط رسول الله صلى
الله عليه وسلم وريحانته ، وقد صحبه وحفظ عنه ، مات رضي الله عنه شهيدا بالسم
تقريب التهذيب ص ١٦٢

(٢) هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب ، بن هاشم ، أبو محمد وأبو
جعفر ، ولد بأرض الحبشة ، وهو أول من ولد بها من المسلمين ، وأختلف في سنة
وفاته إختلافا كثيرا ، فقيل : في سنة ٨٧ هـ وقيل بعدها أنظر: الإصابة ٢٨٠/٢
أسد الغابة ١٩٨/٣ ؛ سير أعلام النبلاء ٤٥٦/٣

(٣) أنظر: المهذب ٢٨٦/٢ ؛ روضة الطالبين ، ١٧١/١٠ ؛ مغني المحتاج ، ١٨٩/٤ ؛
كفاية الأختيار ١١٤/٢ ؛ المجموع ١١٩/٢٠ ؛ بداية المجتهد ٤٤٤ /٢ ؛
الإنصاف ٢٣٠/١٠ ؛ المغني ١٦١/٩ ؛ المحلى بالآثار ٣٦٧/١٢ ، ٢٧١

(٤) هو أنس بن مالك بن النضر، تقدم ذكره

(٥) صحيح مسلم ٢١٥/١١ ؛ وقد روي عن أنس رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم جلد
في الخمر أربعين انظر: الصفحة ١٢٣ وبهذا فكلمة نحو زائدة، والله أعلم.

(٦) هو السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة، الكندي المدني صحابي، ولاه عمر سوق

المدينة توفي سنة ٩١ هـ وقيل غيرها أنظر: الكاشف ٣٤٧/١ ؛ تقريب ٢٢٨

الإصابة ١٢/٢

الله صلى الله عليه وسلم وإمرة أبي بكر فصدرا من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا ، وأرديتنا ، حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين، حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين (١)

وبما روي عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضرب في الخمر بالجريد والنعال أربعين (٢)

وجه الاستدلال: يدل الحديثان على أن الحد كان أربعين في عهد النبوة وعهد أبي بكر وصدرا من خلافة عمر، ثم زاد لأجل عتو الناس وتماديهم في الشرب وفسقهم تعزيرا (٣)

وأما إجماع الصحابة: فقد جلد أبو بكر ، رضي الله عنه شارب الخمر أربعين ولم ينكر عليه أحد فكان إجماعا (٤)

إعتراض : فإن قيل إن جلد عمر ثمانين أيضا كان إجماعا ؟

الجواب: يجاب عن الإعتراض بوجهين:

- ١- إن الإجماع على فعل أبي بكر أولى لأن هذا الإجماع، قبل إجماع الثاني.
- ٢- إن إستشارة عمر كان تعزيرا ولذلك رجع علي رضي الله عنه عن ذلك حيث كان يجلد في عهده أربعين وذلك بحضرة الصحابة منهم جعفر بن عبد الله والحسن بن علي (٥)

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ٦٧/١٢

(٢) صحيح مسلم ٢١٦/١١ ؛ وانظر: ص ١٢٨ من هذا البحث في حديث الداناج.

(٣) أنظر: المغني ١٦١/٩ ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ٢١٧/١١ ؛ فتح الباري

٧٣/١٢

(٤) أنظر: فتح الباري ٧٦/١٢

(٥) أنظر: فتح الباري ٧٤/١٢، ٧٦ ؛ مغني المحتاج، ١٨٩/٤ ؛ تلخيص الحبير ٧٨/٤

٣- وأيضا لا ينعقد الإجماع على خلاف فعل النبي صلى الله عليه وسلم وفعل أبي بكر. (١)

المخالفون

روي عن عمر، وعلي، رضي الله عنهما أن حد الشارب ثمانون جلدة (٢) وبه قال الحسن البصري، والشعبي، والحنفية، والمالكية، والحنابلة، (٣) ويجوز عند الشافعية أن يبلغ الحد إلى ثمانين، وتعتبر هذه الزيادة تعزيرا في المعتمد عندهم (٤)

الأدلة

إستدل أصحاب هذا القول، بالسنة، وإجماع الصحابة .
فالسنة، ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فجلده يجريدتين ، نحو أربعين قال:

(١) أنظر: المغني ١٦١/٩

(٢) سبق وأن ذكرت أن عليا رضي الله عنه رجع عن هذا القول. أنظر: حاشية رقم ٤

صفحة / ١٢١

(٣) أنظر: فتح القدير ٣١٠/٥ ؛ تبين الحقائق ١٨٩/٣ ؛ عمدة القاري شرح

صحيح البخاري، لبدر الدين العيني (دار الفكر معلومات أخرى: بدون) ٢٦٦/٢٣

المدونة ٢٦١/٦ ؛ الكافي ليوسف بن عبد الله القرطبي ٧/٢ ؛ مواهب الجليل

٣١٧/٦ ؛ الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غنيم

النراوي (الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي

الحلي وأولاده بمصر: ٢٨٩/٢ ؛ الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي

٣١٣/٤ ؛ كشف القناع ١١٧/٦ ؛ شرح منتهى الإرادات ٣٥٨/٣؛ المغني ١٦١/٩

(٤) أنظر: المهذب ٢٨٧/٢ ؛ المجموع ١١٣/٢٠ ؛ مغني المحتاج ١٩٠/٤ ؛ شرح

النووي على صحيح مسلم ٢١٧/١١ ؛ فتح الباري ٧٤/١٢ ؛ السنن الكبرى

لبيهقي ٣١٨/٨

وفعله أبو بكر ، فلما كان عمر إستشار الناس فقال له عبد الرحمن: أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر (١)

وجه الإستدلال:

يدل الحديث ^{عليه} أن الحد ثمانون لأمر عمر بذلك.

وبما رواه مالك : أن عمر بن الخطاب إستشار في الخمر يشربها الرجل فقال له علي بن أبي طالب: نرى أن تجلده ثمانين ، فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى (٢) وإذا هذى إفتى، أو كما قال: فجلد عمر في الخمر ثمانين (٣) وجه الإستدلال: أن عمر رضي الله عنه جعل الحد ثمانين ولم ينكر عليه أحد فكان إجماعا.

وأما الإجماع: فقد أجمع الصحابة على كون الحد ثمانين (٤)

المناقشة

نوقشت أدلة هذا القول بمايلي :

١- أن إستشارة عمر رضي الله عنه وجلده ثمانين كان ، تعزيرا لاحدا، لأجل إحتقار الناس العقوبة فكان ردعا لهم ، ولأنه لو كان حدا لما تركه الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا أبو بكر ، ولا علي رضي الله عنهما بعد فعل عمر (٥)

(١) صحيح مسلم ٢١٥/١١

(٢) الهديان: كلام غير معقول مثل كلام المبرسم والمعنوه وبمعنى: كذب وقذف .

أنظر: لسان العرب ٣٦٠/١٥ شرح الزرقاني على الموطأ ١٦٧/٤

(٣) أنظر: الموطأ مع شرح الزرقاني ١٦٧/٤ ؛ المصنف ، لعبدالرزاق ٣٧٨/٧ ؛ السنن

الكبرى، للبيهقي ٣٢١/٨ ؛ وانظر في الإستدلال فتح القدير ٣١٠/٥ ؛ المغني ١٦١/٩

(٤) انظر: فتح القدير ٣١٠/٥ ؛ شرح الزرقاني على الموطأ ١٦٧/٤ ؛ المغني ١٦١/٩

(٥) أنظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٢١٧/١١ ؛ فتح الباري ٧٣/١٢ ؛

- ٢- أما ما رواه الإمام مالك ، رضي الله عنه , فقد ضعفه أهل الحديث فقليل إنه معضل ، وقيل إنه خبر مكذوب (١) فلا يصلح للإستدلال .
 وأيضا قد ثبت رجوع علي رضي الله عنه عن الزيادة (٢)
- ٣- أما بالنسبة للإجماع فنوقش بأنه لا ينعقد الإجماع على خلاف فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعلي رضي الله عنهم (٣)
 وأيضا ينتقض وجود الإجماع ، لورود الإختلاف عن الصحابة في روايات صحيحة ، مع أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم مقدار معين (٤)
 وأن الإجماع على فعل الرسول صلى الله عليه وسلم أولى من الإجماع على فعل عمر ، ومع ذلك لو صح الإجماع فإن علي رضي الله عنه ضرب في عهد عثمان رضي الله عنه أربعين وكان بحضرة الصحابة ومنهم جعفر والحسن بن علي فإن كان السكوت إجماعا فهذا هو الأخير فينبغي ترجيحه (٥)

(١) أنظر: تلخيص الحبير ٧٥/٤ ؛ فتح الباري ٧١/١٢ ؛ سبل السلام ١٣١٣/٤
 المحلى بالآثار ٤٧٥/٩ وقال: لا يصح إسناده ، ثم ما فيه من عظيم المناقضة لأن فيه إيجاب الحد على الهاذي والهاذي لاحد عليه .

(٢) سبق غير مرة، وانظر: فتح الباري ٧٦،٧٣/١٢ ؛ مغني المحتاج ١٨٩/٤ ؛
 تلخيص الحبير ٧٨ /٤

(٣) أنظر: المغني ١٦١/٩

(٤) نيل الأوطار ١٤٢/٧ ؛ فتح الباري ٧٦/١٢

(٥) أنظر: فتح الباري ٧٦/١٢ ،

الترجيح

وبعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم ، ومناقشة أدلة القائلين بأن الحد ثمانين وسلامة أدلة القائلين بأن الحد أربعين ، يبدو لي والله أعلم أن قول القائلين بالأربعين أرجح ، وخاصة بأن هؤلاء يقولون إن الزيادة جائزة تعزيراً ، والدليل على ذلك قول علي رضي الله عنه: ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت فأجد في نفسي ، إلا صاحب الخمر فإنه لو مات وديته ، وذلك ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنه. أي لم يسن فيه عدداً معيناً (١)

وقيل لم يسن فيه فوق الأربعين ، أو لم يسنه بالسياط وقد سنه بالجريد والنعال وأطراف الثياب فهذا كله يدل على أن حد الخمر يجوز فيه الزيادة على الأربعين لأجل إختلاف الصحابة في تقديره فيما فوق الأربعين (٢)

وقد جمع القرطبي بين الأحاديث التي فيه العدد وبين هذا الحديث الذي قيل فيه أنه لم يسن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء بأنه لم يكن فيه الحد أولاً، ثم شرع فيه التخير وذلك بالأحاديث التي ليس فيه العدد، ثم شرع فيه الحد (٣)

(١) أنظر: فتح الباري ٦٧/١٢ ، ٧١ ، ٧٣ ؛ صحيح مسلم ٢٢٠/١١ ؛ نيل الأوطار

١٤٣/٧ ؛ فتح القدير ٣١٠/٥ ؛ المحلى بالآثار ٣٦٥/١٢

(٢) أنظر: فتح الباري ٧٣/١٢ ؛ معرفة السنن والآثار ٥٦/١٣

(٣) أنظر: فتح الباري ٧٤/١٢.

مسألة

التقيؤ بالخمر، يوجب الحد .

حدثنا عبد الله بن فيروز مولى ابن عامر الداناج (١) عن حزين بن المنذر أبي ساسان (٢) قال: شهدت عثمان بن عفان وأتي بالوليد (٣) قد صلى الصبح ركعتين، ثم قال: أزيدكم ، فشهد عليه رجلان: أحدهما حمران (٤) أنه شرب الخمر، وشهد آخر أنه رآه يتقيأ فقال عثمان: إنه لم يتقيأ حتى شربها فقال: يا علي قم فاجلده ، فقال علي: قم يا حسن فاجلده، فقال الحسن: ول حارها، من تولى قارها (٥)

فكأنه وجد عليه، فقال: يا عبد الله ابن جعفر قم فاجلده فجلده وعلي يعد حتى بلغ أربعين ، فقال: أمسك ثم قال: جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين وكل سنة وهذا (٦)

(١) عبد الله بن فيروز الداناج ، ثقة ، من الخامسة . تقريب التهذيب ٣١٨

(٢) هو حزين بن المنذر بن الحارث الرقاشي أبو ساسان البصري ، ثقة من الثانية توفي

على رأس المائة أنظر: تقريب التهذيب ص ١٧١

(٣) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط بن أبي عمرو بن أمية ، أخو أمير المؤمنين عثمان

ابن عفان لأمه، له صحبة ولي الكوفة ، لعثمان ، وجاهد بالشام ، كان سخيا ،

ممدحا، شاعرا ، عاش إلى خلافة معاوية ، أنظر: تقريب التهذيب ص ٥٨٣ ؛ سير

أعلام النبلاء ٤١٢/٣

(٤) هو حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان، إشتهر في زمن أبي بكر الصديق، ثقة من الثانية

تقريب التهذيب ١٧٩ .

(٥) الحار: الشديد المكروه ، والقار: الهنيء البارد ، معناه: ول شديد الولاية من تولى

هنيئها ولذاتها ، أنظر: النهاية في غريب الحديث ٣٦٤/١ ، ٣٨/٤ شرح النووي

على صحيح مسلم ٢١٩/١١

(٦) إشارة إلى الأربعين، شرح صحيح مسلم للنووي ٢١٧/١١ ؛ فتح الباري ٧٢/١٢ .

أحب إلي (١)

حالة الرواة في هذا السند: رجاله ثقات .

فقه الأثر:

يدل لأثر ، على وجوب الحد على من تقياً الخمر ، لأن القيء دليل على الشرب وأن عثمان رضي الله عنه جلد الوليد ، بمحضر من الصحابة فكان إجماعاً، كما يدل على جواز الحد أربعين إذا كان الشارب زل زلة، وثمانين إذا كان الشارب مستهتراً (٢)

الموافقون: روي ذلك عن عمر رضي الله عنه أيضاً، وهو مذهب المالكية والحنابلة ، لأن القيء يدل على الشرب (٣)

-
- (١) صحيح مسلم ٢١٦/١١-٢١٧ ؛ المصنف، لعبد الرزاق ٣٧٩/٧ ؛ المصنف، لابن أبي شيبة ٥٤٥/٩ ؛ شرح معاني الآثار، ١٥٣/٣ ؛ سنن أبي داود ٦٢٢/٤ - ٦٢٣ ؛ السنن الكبرى، للبيهقي ٣١٦/٨ ، ٣١٨ ؛ والحديث صحيح عند البيهقي انظر: معرفة السنن والآثار ٥١/١٣-٥٢ ؛ فتح الباري ٧٢/١٢ .
- (٢) أنظر: الإفصاح، لابن هبيرة ٢٣٥/١ ، ٢٨٨ نيل الأوطار، ١٤١/٧ ؛ المغني ١٦٣/٩
- (٣) أنظر: الشرح الكبير، للدردير مع حاشية الدسوقي ٣٥٣/٤ ؛ تبصرة الحكام لابن فرحون ١٦٥/١ ، ٨٢/٢ ، ٨٧ ؛ شرح الزرقاني، على الخليل ١١٣/٨ ؛ كشاف القناع ١١٩/٦ ؛ شرح منتهى الإرادات، ٣٥٨/٣ ؛ حاشية الروض المربع لعبد الرحمن النجدي ٣٤٣/٧ ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ٢١٩/١١ المغني ١٦٣/٩ .

الأدلة

إستدلوا لما ذهبوا إليه ، بالأثر ، والمعقول .

١- أما الأثر، فما رواه عبد الرزاق عن السائب بن يزيد (١) قال: شهدت عمر رضي الله عنه صلى على جنازة ، ثم أقبل علينا فقال: إني وجدت من عبید الله ریح الشراب ، وإني سألته عنها ، فزعم أنها الطلاء(٢) وإني سائل عن الشراب الذي شرب ، فإن كان مسكرا جلدته، قال: فشهدته ، بعد ذلك يجلده (٣) وجه الإستدلال:

يدل الأثر على أن عمر رضي الله عنه أقام الحد على عبید الله بريح الشراب لأنه دليل على الشرب فالقيء أولى بأن يقام الحد فيه .

٢- وماروي أن أبا هريرة ، شهد على قدامة بن مظعون(٤) أنه يقىء الخمر، فقال عمر: من قاءها فقد شربها ، فضربه الحد (٥) وجه الدلالة :

يدل الأثر على أن التقيؤ دليل على الشرب فهو نص في المدعى .

(١) تقدم ترجمته.

(٢) الطلاء : هو ماء عنب طبخ ، فذهب أقل من ثلثيه. التعريفات، للجرجاني ص ١٤٢

(٣) المصنف لعبد الرزاق ٢٢٨/٩ ؛ السنن الكبرى ٣١٥/٨ ؛ الموطأ مع تنوير

الحوالك ٥٥/٣ ؛ شرح معاني الآثار، ١٥٨/٣ ، ٢٢٢/٤

(٤) هو قدامة بن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح ، أبو عمرو الصحابي

البدرى ، ولي إمرة البحرين ، لعمر ، من أحوال أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها

أنظر: طبقات ابن سعد ٢٩١/٣ - ٢٩٢

(٥) السنن الكبرى ٣١٥/٨ - ٣١٦ ؛ المصنف لعبد الرزاق ٢٤٠/٩ ؛ الإستيعاب في

معرفة الصحابة، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر مطبوع بهامش الإصابة

لابن حجر ١٦٤/٩ ؛ وانظر: المغني ١٦٣/٩

أما المعقول: فلأن الريح والقيء لا يكونان إلا بعد الشرب (١)

المخالفون

وذهب الحنفية ، والشافعية ، والإمام أحمد في رواية عنه إلى أنه لاحد على من وجد منه رائحة الخمر ولاعلى من قاءها (٢)

الأدلة

إستدلوا لما ذهبوا إليه بالأثر ، والمعقول.

١- أما الأثر، فما رواه عبد الرزاق عن السائب بن يزيد قال: شهدت عمر رضي الله عنه صلى على جنازة ، ثم أقبل علينا فقال: إني وجدت من عبید الله ریح الشراب ، وإني سألته عنها ، فزعم أنها الطلاء وإني سائل عن الشراب الذي شرب ، فإن كان مسكرا جلدته، قال: فشهدته ، بعد ذلك يجلده (٣) وجه الإستدلال:

يدل الأثر على أن عمر رضي الله عنه لم يقم الحد على عبید الله بمجرد ریح الشراب، بل بإقراره بالشرب، وكان المشروب، مमाيسكر.

(١) أنظر: المغني ١٦٣/٩

(٢) أنظر: فتح القدير ٣٠٨/٥ ؛ بدائع الصنائع ٤٠/٧ ؛ مغني المحتاج ١٩٠/٤

الإقناع، للشربيني ٢٣١/٢ ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ٢١٩/١١

المغني ١٦٣/٩ ؛ الإفصاح، لابن هبيرة ٢٧٠/٢

(٣) تقدم تخريجه في ص ١٣٠

أما المعقول: فإلحتمال أنه شربها ، جاهلاً كونها خمراً ، أو شربها
مكرها عليها، أو غير ذلك من الأعذار المسقطة للحد، فيورث الشبهة (١)

المناقشة

نوقشت أدلة القائلين بوجوب الحد على من تقياً الخمر بما يلي:

- ١ - ما استدل به من أثر عمر رضي الله عنه أنه ضرب ابنه فلم يجلدته بالرائحة
وحدها بل بالإعتراف ولو كان بالرائحة لما سأل عما شرب (٢)
- وأيضاً أن قدامة بن مظعون حد بالشهادة ، لا بالتقيؤ.
- ٢- وأن جلد علي رضي الله عنه في الأثر المروي عن عثمان في جلد الوليد
فقال: ابن الهمام أنه لا يصح (٣)

الترجيح

بعد إستعراض آراء العلماء وأدلتهم ومناقشتها، يبدو لي أن قول من قال
بالحد في التقيؤ بالخمر، أولى ، إلا إذا ثبت أنه شربه معذوراً ، والله أعلم.

(١) أنظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٢١٩/١١ ؛ فتح القدير، ٣٠٨/٥ ؛ مغني

المحتاج، ١٩٠/٤ ؛ نيل الأوطار، ١٤١/٧-١٤٢

(٢) أنظر: المغني ١٦٣/٩

(٣) أنظر: فتح القدير، ٣١١/٥

مسألة

حد الشرب للرقيق:

روى عبد الرزاق عن معمر (١) ومالك (٢) عن ابن شهاب (٣) أن عمر
وعثمان، وعبد الله بن عمر، جلدوا عبيدهم في الخمر نصف حد الحر (٤)

وعن عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، في العبد يشرب الخمر، قال:
يضرب نصف حد الحر، وقد ضرب عثمان غلاماً له، نصف حد الحر، في
الخمر (٥)

حالة الرواة في الإسنادين :

رجالهما ثقات (٦)

فقه الأثرين: يدل الأثران، على أن حد العبد في الخمر نصف حد الحر
وهو أربعون جلدة (٧)

(١) هو معمر بن راشد ثقة، تقدم في ١٧٧

(٢) هو إمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي، الفقيه، رأس المتقين. أنظر: تقريب

التهذيب ص ٥١٦

(٣) هو الزهري، المتفق على جلالته وإتقانه، تقدم في ١٤

(٤) المصنف لعبد الرزاق ٣٨٣/٧؛ السنن الكبرى للبيهقي ٣٢١/٨؛ الموطأ مع

تنوير الحوالك ٥٥/٣

(٥) المصنف لعبد الرزاق ٣٨٢/٧ - ٣٨٣

(٦) وقال الشوكاني: (وأثر ابن شهاب فيه إنقطاع، لأنه لم يدرك عمر ولا عثمان
نيل الأوطار ١٤٥/٧؛ وانظر: إرواء الغليل ٤٨/٨ وعلله أيضاً بالإنقطاع.

(٧) أنظر: شرح الزرقاني على الموطأ ١٦٧/٤

من القائلين على أن حد العبد في الخمر نصف حد الحر ، هم أكثر العلم
ومنهم الحنفية، والمالكية، والشافعية(١) والحنابلة (٢)

الأدلة

إستدل الجمهور بالكتاب ، والمعقول .

أما الكتاب ، فقولته تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى
الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (٣)
وجه الدلالة :

هو أن عقوبة الأمة نصف عقوبة الحرة في الزنا والقذف، والعبد كالأمة
ويلحق سائر الحدود بحد الزنا(٤)
أما المعقول، فلأن الحرية ، نعمة وأن الرق منصف للنعمة ، فينصف به العقوبة
أيضاً(٥)

-
- (١) النصف عند الشافعية في حد الشرب هو: عشرون جلدة لأن حد الحر عندهم
أربعون فنصفه ، عشرون، للعبد. انظر: مغني المحتاج ١٨٩/٤؛ المجموع ١١٩/٢٠
(٢) أنظر: فتح القدير، ٣١١/٥ ؛ بدائع الصنائع ٤٠/٧ ؛ بداية المجتهد ٤٤٤/٢
حاشية الدسوقي ٣٥٣/٤ ؛ التاج والإكليل ٣١٧/٦ ؛ المجموع ١١٩/٢٠
الإقناع، للشربيني ٢٢٩/٢ ؛ كشف القناع ١١٨/٦ ؛ شرح منتهى
الإرادات ٣٥٨/٣ ؛ المغني ١٦٩/٩ ؛ نيل الأوطار ١٤٦/٧
(٣) سورة النساء الآية : ٢٥
(٤) أنظر: نيل الأوطار ١٤٦/٧
(٥) أنظر: فتح القدير ٣١١/٥

المخالفون

وذهب عبد الله بن مسعود ، والليث بن سعد ، والزهرري ، وعمربن عبد العزيز(١)والظاهرية(٢)إلى أن حد العبد والحر في الشرب سواء بسواء(٣)

الأدلة

استدل الظاهرية ومن معهم ، بعموم الأدلة ، منها:
قوله صلى الله عليه وسلم: وإذا شرب الخمر فاجلدوه (٤)
وجه الإستدلال:

هو أن الحديث لم يفرق بين الحر والعبد ، ولا حرة ولأمة ، وأما التنصيف ففي الإمامة في الزنا فقط فلم يخص العبيد كالإمام (٥)
رد على إستدلالهم، بأن القرآن صرح بالتنصيف في حد الزنا في الإمام فيلحق به سائر الحدود ، وأن العبيد تلحق بالإمام (٦)

الترجيح

وبعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم ومناقشتها ، يبدو لي أن قول القائلين بالتنصيف هو الراجح ، لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة وأن الإستدلال بعموم الأدلة ، إذا وجد مخصص غير مستقيم لإختلاف العلماء في العام المخصوص منه البعض ، وأيضا مر سابقا أن العبد بمنزلة الأمة في الحكم . والله أعلم.

(١) سبق تراجمهم .

(٢) حد الحر في الخمر عند الظاهرية أربعون جلدة. أنظر: المحلى بالآثار ٣٦٧/١٢

(٣) أنظر: نيل الأوطار، ١٤٦/٧ ؛ المحلى بالآثار، ٧٢/١٢

(٤) الجامع الصحيح للترمذي ٣٩/٤ ؛ سنن النسائي ٣١٣/٨ ؛ سنن أبي داود ٦٢٣/٤ - ٦٢٥

(٥) أنظر: المحلى بالآثار ٧١/١٢ - ٧٢

(٦) أنظر: نيل الأوطار ١٤٦/٧

المبحث الثاني

في النبيذ، وحكمه.

وفيه تمهيد، ومسألان.

أما التمهيد ففي تعريف النبيذ لغة، وإصطلاحاً .

النبيذ: لغة مشتق من نبذ الشيء من يده ، إذا طرحه ورماه (١) ومنه قوله

تعالى: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ (٢)

ومنه نبذ العهد : أي نقضه وألقاه إلى من كان بينه وبين غيره (٣)

ويعنى التمر المنبوذ ، والملقى ، وما نبذ من عصير ونحوه ، يقال نبذت التمر

والعنب : إذا تركت عليها الماء ، ليصير نبيذاً (٤)

وفي الإصطلاح: ما يعمل من الأشربة من التمر، والزبيب، والعسل، والحنطة والشعير

وغير ذلك، وهو إسم مشترك بين المسكر (٥) وغير المسكر، فإنه يقال له نبيذ (٦)

وهو ماء يلقى فيه تمر أو زبيب ، أو نحوهما ليحلوا به الماء وتذهب ملوحته (٧)

(١) أساس البلاغة ص ٦١٣

(٢) سورة آل عمران الآية: ١٨٧

(٣) أنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٧/٥

(٤) أنظر: أساس البلاغة، ٦١٣ ؛ قاموس المحيط ص ٤٣٢ ؛ لسان العرب ٥١١/٣

النهاية في غريب الحديث، ٧/٥

(٥) وهو الذي يجعل صاحبه يخلط في كلامه ولا يعرف ثوبه من ثوب غيره وأول السكر

أن يغلب على عقله في بعض ما لم يكن يغلب قبل الشرب ، وعند أبي حنيفة أن لا يعرف

الأرض من السماء ولا الأنتى من الذكر أنظر: المطلع على أبواب المقنع ٣٧٣ ، الإشراف

٦١/٣ المبسوط ٣٠/٢٤ ؛ وعند عمر رضي الله عنه هو إذا أستقرىء سورة لم يقرأها

المحلى بالآثار ٢١٥/٦ وهو ضد الصحو ، أنظر: القاموس المحيط ص ٥٢٤

(٦) النهاية في غريب الحديث ٧/٥ وانظر: المغرب في ترتيب المعرب ص ٤٤

(٧) كشف القناع، ١١٩/٦ ؛ المغني ١٧٠/٩

حكمه: إتفق الفقهاء على أن النبيذ إذا كان حلوا، ولم يشتمد، ولم يغل ولم يأت عليه ثلاثة أيام ، والذي لايسكر ، فشربه حلال(١)
 هذا حكم النبيذ الذي لايسكر، أما النبيذ الذي يسكر كثيره ولايسكر قليله ففيه خلاف مشهور سوف أبينه فيما بعد إن شاء الله .

مسألة

شرب النبيذ الحلال.

روى ابن حزم بسنده عن عفان بن مسلم(٢) عن عبد الواحد بن صفوان(٣) سمعت أبي يحدث عن أمه(٤) أنها قالت: كنت أمغث(٥) لعثمان رضي الله عنه الزبيب ، غدوة فيشربه عشية ، وأمغثه عشية فيشربه غدوة

-
- (١) أنظر: العناية، مع فتح القدير ٣٠٥/٥ ؛ المنتقى ١٥٣/٣ ؛ شرح صحيح مسلم للنووي ١٧٤/١٣ ؛ وحكى الإجماع على ذلك ؛ فتح الباري ١٠/٤٣، ٤٥، ٧١، كشف القناع، ١١٩/٦ ؛ شرح منتهى الإرادات ٣٦٠/٣ ؛ المغني ١٧٠/٩ ؛ المحلى بالآثار، ١٧٨/٦ ؛ نيل الأوطار ١٩١/٨
- (٢) هو: عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفارالبصري، ثقة ، ثبت أحد الأعلام، مات سنة ٢١٩هـ أنظر: تقريب التهذيب ٣٩٣ ؛ طبقات الحفاظ ١٦٧
- (٣) هو عبد الواحد بن صفوان بن أبي عياش، الأموي ، مولى عثمان ، مدني ، مقبول من السابعة ، تقريب التهذيب ص ٣٦٧ ؛ الثقات ، للإمام الحافظ محمد بن حبان التميمي(مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م حيدر آباد دكن الهند: ومؤسسة الكتب الثقافية) ١٢٤/٧ وسكت عليه.
- (٤) هي أم عياش مولاة رقية بنت النبي صلى الله عليه وسلم لها صحبة . أنظر: تقريب التهذيب ص ٧٥٨ ؛ أسد الغابة في معرفة الصحابة ٣٧٤/٧
- (٥) المغث:التغريق في الماء والضرب الخفيف ، أنظر: القاموس المحيط ص ٢٢٦ ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣٤٥/٤

قالت: فقال لي عثمان: لعلك تجعلين فيه زهوا (١) قلت: ربما فعلت، فقال:
لاتفعلي (٢)

حالة الرواة في هذا السند: فيه راو مقبول، وبقية رجاله ثقات.
فقه الأثر:

يدل الأثر على جواز شرب النبيذ، مادام حلوا ولم يتغير.

إتفق العلماء على جواز شرب هذا النوع من النبيذ الحلال (٣)

(١) الزهو: البسر إذا ظهر فيه الحمرة، قبل أن يترطب، أنظر: لسان العرب ٣٦٢/١٤
فتح الباري ٤١/١٠؛

(٢) المحلى بالآثار، ٢٢١/٦؛ النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٤٥/٤؛ أسد الغابة
في معرفة الصحابة ٣٧٤/٧؛ تاريخ المدينة المنورة، لأبي زيد عمر بن شبة النميري
البصري تحقيق فهيم محمد شلتوت (الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ دار الأصفهاني جدة)
٩٨٥/٣-٩٨٦

(٣) أنظر: العناية مع فتح القدير ٣٠٥/٥؛ المنتقى ١٥٣/٣؛ شرح صحيح مسلم
للنووي ١٧٤/١٣؛ وحكى الإجماع على ذلك؛ فتح الباري ٧١، ٤٥، ٤٣/١٠؛
كشاف القناع ١١٩/٦؛ شرح منتهى الإرادات، ٣٦٠/٣؛ المغني، ١٧٠/٩؛
المحلى بالآثار ١٧٨/٦؛ نيل الأوطار ١٩١/٨

الأدلة

إستدلوا بجملة أحاديث منها :

- ١- عن جابر بن عبد الله (١) رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستسقى فقال رجل: يا رسول الله ألا اسقيك نبیذا؟ قال: بلى. فخرج يسعى فجاء بقدر فيه نبیذ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا خمرته؟ (٢) ولو تعرض عليه عودا، قال: فشرب (٣)
- ٢- ومنها ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنا نبذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء يوكى (٤) أعلاه، وله غرلاء (٥) نبذه غدوة فيشربه عشاء، ونبذه عشاء فيشربه غدوة (٦)

وجه الإستدلال: الحديثان صريحان في جواز شرب النبيذ الحلو. ومنها: ما روي، أن أبا الساعدي (٧) دعا النبي صلى الله عليه وسلم لعرسه،

-
- (١) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري، صحابي ابن صحابي، المجتهد الحافظ، الفقيه، غزا تسعة عشرة غزوة، من أهل بيعة الرضوان، مات سنة ٧٨هـ وقيل غيره تقريبا التهذيب ص ١٣٦؛ سير أعلام النبلاء ١٨٩/٣؛ أسد الغابة ٣٠٧/١
 - (٢) خمرته: أي غطيته، القاموس المحيط ص ٤٩٥
 - (٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ٧٢/١٠؛ صحيح مسلم ١٨٢/١٣ واللفظ له.
 - (٤) يوكى: أي يسد بالوكاء وهو رباط القربة وغيرها. أنظر: القاموس المحيط ١٧٣٢
 - (٥) غرلاء: الثقب الذي في أسفل المزادة، أنظر: القاموس المحيط ص ١٣٤١
 - (٦) صحيح مسلم ١٧٦/١٣ واللفظ له؛ صحيح الترمذي ٢٦١/٤-٢٦٢
 - (٧) هو أبو أسيد الساعدي، وإسمه مالك بن ربيعة بن البدن، صحابي، من كبار الأنصار، شهد بدر والمشاهد، اختلف في وفاته فقيل: سنة ٦٠هـ وقيل: ٦٥ وقيل: ٣٠ أنظر: تقريبا التهذيب ص ٥١٧؛ طبقات ابن سعد ٥٥٧/٣-٥٥٨؛ سير أعلام النبلاء ٥٣٨/٢؛ أسد الغابة في معرفة الصحابة ٢٣/٥

فكانت إمرأته خادمتهم يومئذ، وهي العروس فقالت: هل تدرون ما أنقعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم؟ أنقعت له تمرات من الليل في تور(١)(٢) وجه الدلالة: يدل الحديث على جواز شرب النبيذ الحلال الذي لايسكر.

أما النبيذ الذي يسكر كثيره، ولايسكر قليله، ففيه مذهبان:

المذهب الأول

هو أنه يجوز شربه إلا القدر الأخير الذي يسكر، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف(٣) وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى(٤) وابن شبرمة(٥) وشريك(٦) وإبراهيم النخعي(٧) فإن سكر منه ففيه أيضا قولان في المذهب الحنفي:

القول الأول: أنه لايجد لأن القليل ليس بحرام عندهم.

والقول الثاني: أنه يجد وهو الأصح وهو قول محمد بن الحسن الشيباني(٨)

(١) تور: إناء صغير ، أنظر: أساس البلاغة ص ٦٥

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٠/٥٨، ٦٤ ؛ صحيح مسلم ١٣/١٧٦

(٣) و(٤) و(٥) تقدموا .

(٦) هو أبو عبد الله شريك بن عبد الله بن أبي شريك ، الكوفي، تولى القضاء بالكوفة أيام المهدي ، صدوق يخطيء كثيرا ، وكان علما ، فهيمًا ، مات سنة ١٧٧ أو ١٧٨ هـ أنظر: وفيات الأعيان ٢/٤٦٤ ؛ سيرأعلام النبلاء ٨/٢٠٠ ؛ تقريب التهذيب ٢٦٦

(٧) أنظر: بداية المجتهد ١/٤٧١

(٨) هو محمد بن حسن بن فرقد العلامة ، فقيه العراق ، أبو عبد الله الشيباني ، صاحب أبي حنيفة ، أخذ عن أبي حنيفة بعض الفقه ، وتممه على القاضي أبو يوسف ، وأخذ عنه

الشافعي ، توفي سنة ١٨٩ هـ أنظر: وفيات الأعيان ٤/١٨٤ ؛ ميزان الاعتدال ٣/٥١٣

سيرأعلام النبلاء ٩/١٣٤-١٣٦ .

وبه يفتى في زماننا (١) هذا الخلاف في الحد فيه فيما إذا قصد بشربه التقوي للعبادة أو العمل، وأما إذا قصد به التلهي والطرب فهو حرام بالإجماع (٢)

الأدلة

إستدلوا بالسنة، والمعقول.

أما السنة: فما رواه ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً: حرمت الخمر قليلها وكثيرها، والسكر من كل شراب (٣)
وجه الإستدلال:

يدل الحديث على أن الخمر حرام، والسكر من غيره، لعطف أحدهما على الآخر، والعطف يقتضي المغايرة، والمفسد هو القدح المسكر وهو حرام (٤)
أما المعقول فمن وجهين:

١- إختلاف الصحابة رضي الله عنهم في الذي لا يسكر قليله فلو كان

محراماً لما اختلفوا فيه، كما لم يختلفوا في الخمر (٥)

٢- أن بعض السلف كانوا يشربونه فيلزم من القول بتحريمه، أن شربوا خمراً وهذا تفسيق لهم (٦)

(١) أنظر: فتح القدير، ٣٠٨/٥، الهداية مع تكملة فتح القدير ٩٩/١٠ - ١٠٠؛ العناية

مع تكملة فتح القدير ١٠١/١٠؛ بدائع الصنائع ٤٠/٧؛ ملتقى الأبحر ٢٦٢/٢؛

البنية ٣٢٣/٤؛ إعلاء السنن ٩/١٨ - ٣٨؛ الموطأ برواية محمد بن الحسن الشسائي،

تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف (الطبعة الثانية المكتبة العلمية) ص ٢٥٠؛ الجامع

لأحكام القرآن للقرطبي ٥٢/٣؛

(٢) تبين الحقائق ٤٧/٦؛ ملتقى الأبحر ٢٦٣/٢

(٣) سنن النسائي ٢٨٧/٨؛ الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢٥١/٢

(٤) أنظر: الهداية مع تكملة فتح القدير ١٠٣/١٠؛ أحكام القرآن للحصاص ٤٦٣/٢

(٥) أحكام القرآن للحصاص ٤٦٥/٢؛ ٣٢٦/١، ٣٢٧

(٦) أنظر: أحكام القرآن للحصاص ٤٦٣/٢؛ حاشية رد المحتار ٤٥٣/٦

المذهب الثاني

هو أن قليل ما يسكر كثيره حرام ، يجد شاربه سواء سكر منه أم لم يسكر، روي ذلك عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عمر، وعائشة، وأنس وأبو هريرة (١) وعروة بن الزبير (٢) وأبي بن كعب (٣) وسعد بن أبي وقاص (٤) عطاء، وطاوس ، ومجاهد، والقاسم ،وبه قال الحسن البصري وعمر بن عبدالعزيز ، وقتادة ، والأوزاعي ، و اليه ذهب الجمهور، المالكية ، والشافعية، والحنابلة ، ومحمد بن الحسن الشيباني، من الحنفية، فالقليل منه والكثير سواء في الحكم، وهو الحرمة (٥)

(١) هو عبد الرحمن بن صخر ،الدوسي ، اليماني (أختلف في إسمه) الإمام الفقيه ، المجتهد ، الحافظ ، أبو هريرة ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم . أنظر: الإستيعاب لابن عبد البر ٢٠٠/٤ ؛ البداية والنهاية ١٠٧/٨ ؛ سير أعلام النبلاء ٥٧٨/٢

(٢) هو عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ، تقدم .

(٣) تقدم

(٤) هو سعد بن أبي وقاص [إسم أبي وقاص: مالك بن أهيب بن عبد مناف] أحد العشرة ، وأحد السابقين الأولين، وأحد من شهد بدر، والحديبية ، وأحد الستة أهل الشورى وأول من رمى بسهم في سبيل الله مات بالعقيق وهو آخر العشرة وفاتا سنة ٥٥ هـ على المشهور . تقريب التهذيب ص ٢٣٢ ؛ سير أعلام النبلاء ٩٢/١

(٥) أنظر: بداية المجتهد ٤٧١/١ ؛ حاشية الدسوقي ٣٥٢/٤ ؛ القرطي ٥٢/٣ حاشية الرهوني على شرح الزرقاني على الخليل (الطبعة الأولى ١٣٠٦ هـ بالمطبعة الأميرية ببولاق . تصوير: دار الفكر) ١٥٥/٨ ؛ مغني المحتاج ١٨٧/٤ ؛ المغني ١٥٩/٩ - ١٦٠ ؛ تكملة فتح القدير ١٠٢/١٠ ؛ الإشراف ٥٩/٣

الأدلة

إستدلوا بجملة أحاديث ، منها:

- ١- ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم : كل شراب أسكر فهو حرام (١)
- ٢- ما روي عنه صلى الله عليه وسلم: كل مسكر خمر وكل مسكر حرام (٢)
- ٣- ما روي أيضا : ما أسكر كثيره فقليله حرام (٣)

وجه الإستدلال:

تدل الأحاديث المذكورة بأن كل مسكر خمر وكل مسكر حرام ، لافرق بين قليله وكثيره فهي نص في المدعى .

الترجيح

بعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم يظهر لي أن ما ذهب إليه الجمهور هو
الراجح لما يلي:

- ١- أن الأحاديث الصحيحة ، تدل على كون كل مسكر حرام.
- ٢- أن الأحناف أنفسهم حرّموا النيذ المسكر إذا كان للتلهي ، من غير قصد التقوي للعبادة، فهو حرام عندهم في هذه الحالة (٤)

(١) صحيح البخاري، مع فتح الباري ٤٤/١٠ ؛ صحيح مسلم، ١٦٩/١٣ ؛ صحيح

الترمذي ٢٥٧/٤

(٢) صحيح مسلم، ١٧٢/١٣

(٣) الجامع الصحيح للترمذي، ٢٥٨/٤ وقال: حديث حسن غريب.

(٤) أنظر: تبين الحقائق، ٤٧/٦

المبحث الثالث

في الخليطين (١)

مسألة

روى ابن حزم بسنده عن عفان بن مسلم، عن عبد الواحد بن صفوان سمعت أبي يحدث عن أمه، أنها قالت: كنت أمغث، لعثمان رضي الله عنه الزبيب، غدوة فيشربه عشية، وأمغته عشية، فيشربه غدوة، قالت: فقال لي عثمان: لعلك تجعلين فيه زهوا؟ قلت: ربما فعلت، فقال: لاتفعلي (٢) فقه الأثر:

يدل الأثر على عدم جواز شرب الخليطين؛ لنهيه رضي الله عنه عن ذلك.

إنقسم العلماء في ذلك إلى ثلاثة مذاهب:

١- ذهب الظاهرية والإمام أحمد إلى تحريم الخليطين، إلا أن الظاهرية خصو التحريم بخلط الأشياء الخمسة، المنصوصة في الحديث فقط دون غيرها، وهي: التمر، والرطب، والزهو، والبسر، والزبيب إذا خلط مع نوع منها أو نوع من غيرها (٣)

(١) الخليطان: ماء التمر والزبيب إذا خلطا، فطبخا، بعد ذلك أدنى طبخة، أنظر: حاشية سعدي جلي مع تكملة فتح القدير ١٠/١٠٠؛ وقال ابن قدامة: هو أن ينبذ في الماء شيان، المغني ٩/١٧٢؛ وروى عن جابر رضي الله عنه أنه سأل الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله: ما الخليطان؟ قال: التمر والزبيب وكل مسكر حرام. المحلى بالآثار ٦/٢٢١

(٢) سبق تحريمه في صفحة رقم/١٣٨

(٣) أنظر: المحلى بالآثار، ٦/٢١٥؛ فتح الباري، ١٠/٧١

وأما الإمام أحمد فقد نقل عنه ابن قدامة ، أنه أراد الخليطين إذا إشتد وأسكر (١)
 ٢- وذهب الإمام مالك ، والشافعية ، والحنابلة ، إلى الحكم بالكراهة ما لم تصل
 إلى حد الإسكار والإشتداد، وحملوا النهي على كراهة التنزيه دون التحريم
 وقالو: إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه لعله إسراعه إلى السكر المحرم (٢)

الأدلة

إستدل القائلون بالتحريم والكراهة ، بمايلي:

- ١- ما رو أنه، نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخلط التمر والزبيب جميعا،
 وأن يخلط البسر والتمر جميعا (٣)
- ٢- ما رو من حديث: لاتنبذوا الزهو والرطب جميعا ، ولاتنبذوا الرطب
 والزبيب جميعا، ولكن إنتبذوا كل واحد على حدته (٤)
 وجه الإستدلال:

هو أنه إشتهل كل من الحديثين على النهي عن الخليطين والنهي يقتضي
 التحريم فالحديثان صريحان في المدعى.
 وأما القائلون بالكراهة ، فهم يقولون أن المراد بالنهي ، التنزيه ، لعله إسراعه
 إلى السكر المحرم كنهيه عن الإنباذ في الأوعية (٥) ولأنه روي عن

- (١) أنظر: المغني ١٧٢/٩ ؛ ولكن هذا لاخلاف في تحريمه أنظر: فتح الباري ٧١/١٠
- (٢) أنظر: الموطأ مع شرح الزرقاني ١٦٩/٤ ، ولكن حكى ابن حجر نقلا عن الخطابي
 القول بالتحريم ؟ أنظر: فتح الباري ٧١/١٠ ؛ شرح النووي على صحيح مسلم
 ١٥٤/١٣ ؛ فتح الباري ٦٩/١٠ ؛ كشف القناع، ١١٧/٦ ؛ المغني ١٧٢/٩ ؛
 الروض المربع بحاشية النجدي ٣٤٤/٧
- (٣) صحيح مسلم ١٥٧/١٣ واللفظ له ؛ صحيح البخاري مع فتح الباري ٦٩/١٠
- (٤) صحيح مسلم ١٥٦/١٣ ؛ صحيح البخاري مع الفتح ٦٩/١٠
- (٥) أنظر: فتح الباري ٧١/١٠ ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٤/١٣ ، ١٥٥
 المغني ١٧٢/٩ ؛ شرح الزرقاني، على الموطأ ١٦٩/٤

عائشة رضي الله عنها قالت: كنا ننبد لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنأخذ قبضة من تمر ، وقبضة من زبيب ، فنطرحها فيه ، ثم نصب عليه الماء فننبده غدوة، فيشربه عشية ونبذه عشية فيشربه غدوة(١) وجه الإستدلال:

لو كان مكروها لما فعل هذا في بيت النبي صلى الله عليه وسلم، فعلى هذا لا يكرهه فالنهي الوارد عن ذلك تنزيها.
٣- وذهب الحنفية، إلى جواز شرب الخليطين، ما لم يشتمد (٢)

الأدلة

إستدل الحنفية ، بما تقدم من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها المذكور في أدلة الجمهور.

ووجه إستدلالهم: لو كان محرما لما فعل في بيت النبوة .

وأیضا إستدلوا: بما رواه ابن زياد(٣) أنه أظفر عند عبد الله بن عمر شرابا فكأنه أخذ منه فلما أصبح، غدا إليه فقال له: ما هذا الشراب ؟ ما كدت أهتدي إلى منزلي ، فقال ابن عمر: ما زدناك على عجوة(٤) وزبيب (٥)

(١) السنن الكبرى ٣٠٨/٨ ؛ سنن أبي داود ١٠٢/٤ - ١٠٤ ؛ سنن ابن ماجه ١١٢٦/٢ ؛ المحلى بالآثار، ١١٧/٦ وقال الشوكاني: في سنده ضعيف أنظر: نيل الأوطار، ١٨٦/٨ الدراية ٢٥٠/٢

(٢) أنظر: تكملة فتح القدير ١٠٠/١٠ ؛ المبسوط ٥/٢٤ ؛ ملتي الأجر ٢٦٢/٢

(٣) هو الإمام الحافظ، العلامة شيخ الإسلام ن أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل النيسابوري ، مولى أمير المؤمنين عثمان بن عفان توفي سنة ٣٢٤ هـ

سير أعلام النبلاء ٦٥/١٥ ، طبقات الحفاظ ٣٤٣ ؛ البداية والنهاية ١١/١٩٩

(٤) هي التمر الذي يغيب فيه الضرس ، لجودته ، وهي ضرب من أجود التمر بالمدينة

وما يخلط من التمر بعضه ببعض ويركم . أنظر: المعجم الوسيط ٥٨٧/٢ =

وجه الإستدلال: يدل الأثر على أن هذا الشراب كان من الخليطين ، فلو كان حراما لما فعله ابن عمر، مع زهده وورعه ، وسقاه غيره (١)
أما المعقول، فلأنه لما جاز إتخاذ الشراب من كل واحد منهما بإنفراده ، جاز الجمع بينهما(٢)

المناقشة

أولاً: ناقش الحنفية ، أدلة الجمهور بما يلي:

- ١- أن هذه الأحاديث وإن إشتملت على النهي إلا أنه محمول على حالة الشدة ، والضيق ، وأنه كان في الإبتداء ، في وقت كان المسلمون في ضيق وشدة في أمر الطعام كى لا يجمع بين نعمتين ، وجاره جائع(٣)
- ٢- أو أن النهي لأجل أنه سبب في إسراع السكر المحرم (٤)

ثانياً : ناقش الجمهور أدلة الحنفية بمايلي :

- ١- بالنسبة للحديث المروي عن عائشة رضي الله عنها، فإنه ضعيف لأن فيه مجهول(٥)
- ٢- وبالنسبة للأثر المروي عن ابن عمر، فقد رجح عنه، وتركه بعد ذلك (٦)

= العناية مع تكملة فتح القدير ١٠٠/١٠ ؛

(٥) كتاب الآثار ، للطحاوي (الهند: مطبعة أموزي لكهنو) ١٤٠ ؛ وقال ابن حجر: إن في

سنده ابن زياد ولأعرفه ولم أر من سماه (الدراية، ٢٤٩/٢)

(١) أنظر: تكملة فتح القدير ١٠٠/١٠ ؛ المبسوط ٥/٢٤

(٢) أنظر: المبسوط ٥/٢٤

(٣) أنظر: تكملة فتح القدير ، والعناية معه ١٠٠/١٠ ؛ المبسوط ٥/٢٤

(٤) أنظر: المغني ١٧٢/٩ ؛ فتح الباري ٧٠/١٠ ؛ نيل الأوطار ١٨٧/٨

(٥) أنظر: المحلى بالآثار، ٢١٧/٦ ؛ نيل الأوطار، ١٨٦/٨

(٦) أنظر: المحلى بالآثار، ٢١٩/٦

٣- بالنسبة للمعقول : فمن وجهين:

- أ_ أن التعليل بضيق العيش والمنع من الإسراف لا يصح ، لأن هذه العلة موجودة في أكل الدجاج، والنقى (١) والسكر، ومع ذلك لم ينه عنه النبي صلى الله عليه وسلم، وما الفرق بين نصف رطل من تمر ونصف من زبيب حيث وقع الإذن في نبد كل واحد على حدة فلو كان لأجل الإسراف لما جاز ذلك ، وأن دعوى النسخ يحتاج إلى معرفة التاريخ وإلى عدم إمكانية الجمع وهذا لم يثبت (٢)
- ب_ وأن الإستدلال بما يحل بمفرده يحل جمعه فهو باطل لأنه قياس في مقابلة النص ، فلا عبرة به ، كما لا يجوز جمع الأختين ، ومع ذلك يجوز نكاح كل واحدة منهما على حدة، أي بعد انتهاء نكاح الأولى (٣)

الترجيح

بعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم ومناقشة أدلة الحنفية ، يبدو لي ترجيح قول الجمهور القائلين بالكراهة ، لقوة أدلتهم .
ولأن غير الخمر علة تحريمه الإسكار ، ومن غير الإسكار لا يوجد سبب للتحريم بدليل : كل مسكر خمر وكل مسكر حرام ، فيكون من باب النهي عن الإنتباز في بعض الأوعية ثم نسخ بعد ذلك ، ويحمل النهي على ما وصل حد الإسكار كما قاله إبن قدامة رحمه الله . والله أعلم.

(١) النبقى: المخ. انظر: القاموس المحيط ١٧٢٧.

(٢) فتح الباري، ٧٠/١٠ ؛ المحلى بالأثر، ٢١٩/٦

(٣) أنظر: المحلى بالأثر، ٢٢٠/٦ ؛ الإشراف، ٢٤٥/٣ ؛ فتح الباري ٧١/١٠

الفصل الخامس

في السرقة.

ويتضمن هذا الفصل ، تمهيدا ، وثلاثة مباحث .

التمهيد : في تعريف السرقة / لغة ، وإصطلاحا.

المبحث الأول : في عقوبة السرقة ، وفيه مسائل .

١ - ما يقطع من اليدين في المرة الأولى.

٢ - موضع القطع من اليد.

المبحث الثاني : في شروط القطع ، وفيه ثلاثة مطالب .

المطلب الأول : فيما يشترط في السارق .

أ_ يشترط في السارق ، أن يكون مكلفا.

إنبات العانة ، علامة على البلوغ .

ب_ أن لا يكون عبدا آبقا.

ج- عدم رجوعه عن الإقرار، لجواز [تلقين الرجوع للمقر بالسرقة].

المطلب الثاني : فيما يشترط في المسروق .

أ_ يشترط في المسروق أن يكون محرزا.

ب_ وأن يخرج من الحرز .

ج - وأن يكون نصابا - وبيان مقداره .

المطلب الثالث : فيما أختلف فيه وهي:

١ - سرقة الطير . ٢ - سرقة ما يتسارع إليه الفساد .

المبحث الثالث في : تكرار السرقة ، ورد العين المسروقة وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في تكرار السرقة ،

المطلب الثاني: في رد العين المسروقة .

التمهيد

في تعريف السرقة لغة واصطلاحاً:

السرقة في اللغة : بمعنى الخفاء والإستخفاء والإستتار .

من سرق الشيء سرقا: أي خفي (١)

واسترق السمع : أي إستمع مستخفيا(٢) وبمعنى أخذ المال خفية (٣)

واسترقه : جاء مستترا ، إلى حرز فأخذ مالا لغيره (٤)

وبمعنى أخذ الشيء على وجه الخفية والإستتار. ويقال: هو يسارق النظر إليه إذا

إهتبل غفلته لينظر إليه (٥)

ويقال: سرق منه مالا وسرقه مالا سرقا وسرقة ، إذا أخذه في خفاء أو حيلة (٦)

وأما السرقة في إصطلاح الفقهاء، فقد اختلفت عباراتهم على النحوالتالي:

١- فعند الحنفية ، هي : أخذ العاقل ، البالغ ، عشرة دراهم أو قدرها خفية

عمن هو متصد للحفاظ ، مما لا يتسارع إليه الفساد من المال المتمول للغير من

حرز بلاشبهة(٧)

(١) أنظر: لسان العرب، ١٥٦/١٠

(٢) أنظر: الصحاح، للجوهري (الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م بيروت: دار العلم

للملايين) ١٤٩٦/٤

(٣) أنظر: معجم الوسيط ٤٢٧/١

(٤) أنظر: القاموس المحيط ص ١١٥٣ ؛ لسان العرب، ١٥٦/١٠

(٥) أنظر: مختار الصحاح ، للرازي (دار القبلة للثقافة الإسلامية

(٦) أنظر: التعريفات، للجرجاني ص ١١٨ ؛ أنيس الفقهاء، للقونوي ص ١٧٦ ؛

المغرب في ترتيب المعرب، ٢٢٣

(٧) أنظر: فتح القدير ٣٥٤/٥ ؛ تبين الحقائق ٢١١/٣ ؛ التعريفات للجرجاني ١١٨

الفتاوى الهندية ، لمولانا شيخ النظام وجماعة من علماء الهند (الطبعة الثانية =

وعرفها المالكية ، بأنها: أخذ المال خفية من غير أن يؤتمن عليه(١)
وقيل هي : أخذ مكلف حرا لا يعقل لصغره، أو مالا محترما لغيره، نصابا أخرجته
من حرزه، بقصد واحد خفية لاشبهة له فيه (٢)

وعند الشافعية، هي: أخذ الشيء أو المال خفية ، من حرز مثله، بلاشبهة(٣)

وعند الحنابلة ، هي: أخذ مال محترم لغيره على وجه الإختفاء ، من مالكه أو
نائبه (٤)

وعند الظاهرية هي: الإختفاء بأخذ الشيء ليس له(٥)
الموازنة بين التعريفات : بالنظر إلى هذه التعريفات، نجد أنها متفقة في أن
بمجرد الأخذ لمال الغير لا يسمى سرقة ، وإنما يسمى بذلك إذا أخذه خفية وبذلك
يخرج الإختلاس والنهب ، والخيانة من أن تكون سرقة بإتفاق

= بالمطبعة الأميرية ببولاق ، مصر المحمية ١٣١٠هـ - ١٩٩١م) ١٧٠/٢ ؛ أنيس الفقهاء
للقونوي ص ١٧٦

-
- (١) أنظر: مواهب الجليل ٣٠٥/٦-٣٠٦ ؛
(٢) حاشية بناني على شرح الزرقاني على مختصر الخليل ٩٢/٨؛ وانظر: شرح الخرشي
٩١/٨ ؛ بداية المجتهد ٤٤٥/٢ ؛ أسهل المدارك ١٧٧/٣
(٣) حاشية قليوبي وعميرة (دار الفكر) ١٨٦/٤ ؛ نهاية المحتاج ٤٣٩/٧ ؛ مغني
المحتاج ١٥٨/٤ وزاد قوله: خفية ظلما بشروط.؛ كفاية الأختيار ١٨٨/٢
(٤) شرح منتهى الإرادات ، للنجار مع شرحه للبهوتي ٣٦٢/٣ ؛ كشف
القناع ١٢٩/٦ ؛ المقنع ٤٨٢/٣ ؛ حاشية روض المربع، ٣٥٣/٧
(٥) المحلى بالآثار، ٣١١/١٢

الفقهاء (١) كما تتفق أيضا في أن يكون المسروق مالا، إلا المالكية، حيث يعتبر أخذ الحر الصغير سرقة عندهم (٢)
 كما أن تعريف الحنفية يختلف عن سائر التعريفات حيث إشتراطوا عشرة دراهم وذلك لأن المراد من السرقة عندهم ما يناط بها الحكم الشرعي وهو القطع وذلك لأن أقل من ذلك لا يعتبر سرقة موجبة للقطع (٣)

المبحث الأول

في عقوبة السرقة.

مسألة

حدثنا أبو بكر قال: حدثنا ابن عيينة (٤) عن عبد الله بن أبي بكر (٥) عن عمرة (٦) قالت: قد علمت أن عثمان قطع

-
- (١) أنظر: بداية المجتهد ٤٤٥/٢ خالف الجمهور إياس بن معاوية : حيث قال بقطع اليد في الخلسة . إستدل الجمهور بعدم قطع اليد في الأمور المذكورة ، بحديث : ليس على خائن ، ولا منتهب ، ولا مختلس قطع ، أخرجه الترمذي في صحيحه ٤٢/٤ وقال: حديث حسن صحيح.
- (٢) أنظر: التاج والإكليل للمواق ٣٠٦/٦ ؛
- (٣) أنظر: فتح القدير ٣٥٤/٥
- حكم السرقة: السرقة محرمة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، والحكمة من مشروعيتها الحد عليها لأن به تحفظ أموال الناس من أن تصل إليها أيدي المعتدين، وبه يعيش الناس في طمأنينة وبه يستتب الأمن في البلاد ويدرؤ الشر قبل وقوعه.
- (٤) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران، ثقة، حافظ، فقيه، إمام ، حجة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، من رؤس الطبقة الثامنة ، مات سنة ١٩٨ هـ أنظر: تقريب التهذيب ص ٢٤٥ ؛ ميزان الإعتدال ١٧٠/٢ ؛ سير اعلام النبلاء ٤٥٤/٨
- (٥) هو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري ، ثقة ، تقدم.
- (٦) تقدم ترجمتها في الصفحة / ١٠١ .

في أترجة (١) قومت ثلاثة دراهم (٢)

حالة الرواة في هذا السند: رجاله ثقات.

فقه الأثر: يدل الأثر على أن عقوبة السارق، قطع اليد.

الموافقون: إتفق العلماء على أنه يجب قطع يد السارق إذا توفرت فيه الشروط.

الأدلة

إستدلوا بالكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب، فقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً

(١) الأترج والأترجة: حامضه مسكن غلظة النساء ويجلو اللون، والكلف، وقشره في

الثياب يمنع السوس، أنظر: القاموس المحيط ٢٣٢؛ قال مالك: وهي الأترجة التي

يأكلها الناس، أنظر: المدونة ٢٧٧/٦ - ٢٧٨؛ السنن الكبرى ٢٦٠/٨؛

المهذب للشرازي ٢١٦/٢ وترتيب مسند الشافعي ٨٣/٢

وقيل أن الأترجة: خرزة من ذهب تكون في عنق الصبي، أنظر: المصنف لعبد

الرزاق ٢٣٧/١٠؛ كنز العمال، ٥٤٧/٥؛ كشف الغمة، ١٣٦/٢ - ١٣٧

قال ابن حجر: لا يوجد في كلام العرب التفسير المتكأ به، للأترجة، أنظر: مقدمة

فتح الباري ٧٩؛ ولكن رجح الزرقاني المعنى الأول وقال: لو كانت من ذهب لما

قومها عثمان، لأن الذهب لا يقوم، وإنما يعتد وزنه، لأنه أصل الأثمان وقيم

المتلفات، أنظر: شرح الزرقاني على الموطأ، ١٥٥/٤

(٢) المصنف لابن أبي شيبة ٤٧١/٩ - ٤٧٢؛ المصنف لعبد الرزاق ٢٣٧/١٠؛ السنن

الكبرى ٢٦٠/٨؛ ترتيب مسند الشافعي ٨٣/٢؛ الموطأ ٨٣٢/٢؛ سنن أبي

داود ٥٤٧/٤؛ فتح الباري ١٠٧/١٢؛ تلخيص الحبير ٧٠/٤؛ كنز العمال

٥٤٦/٥؛ الدراية ١٠٧/٢؛ تفسير القرآن العظيم، لابن كثير ٥٥/٢

بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ .. الْآيَةَ ﴿١﴾

وجه الإستدلال: أن الله سبحانه وتعالى أمر بقطع يد السارق ، والأمر يدل على الوجوب .

أما السنة فما روته عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبي صلى الله عليه وسلم: وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها (٢)

وجه الدلالة: يدل الحديث أن جزاء السرقة ، هو قطع اليد.

أما الإجماع: فقد أجمعت الأمة على قطع يد السارق (٣)

مسألة

محل القطع: أي اليدين تقطع في المرة الأولى ؟

حدثنا أبو بكر قال: حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة

قالت: قد علمت أن عثمان قطع في أترجة قومت ثلاثة دراهم (٤)

وجه الإستدلال:

هو أن عثمان رضي الله عنه قطع يد السارق، ومعلوم أن المراد باليد هي

اليد اليمنى (٥) فيحمل على أنه قطع يده اليمنى.

(١) سورة المائدة الآية : ٣٨

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٢/٨٩ ؛

(٣) انظر: فتح القدير، ٥/٣٥٥ ؛ المبسوط، ٩/١٣٣ ؛ مواهب الجليل، ٦/٣٠٥ ؛

بداية المجتهد ٢/٤٥٢ ؛ مغني المحتاج ٤/١٥٨ ؛ المجموع ٢٠/٧٥ كشف القناع

٦/١٢٨ ؛ الإشراف ٢/٢٨٩ ؛ المحلى بالآثار، ١٢/٣٠٠ ؛ شرح صحيح مسلم

للنووي ١١/١٨١ ؛

(٤) تقدم تخريجه والحكم عليه في صفحة رقم/١٥٣

(٥) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم، ١١/١٨٥

الموافقون: إتفق العلماء على أن السارق يقطع منه يده اليمنى، في المرة الأولى.

الأدلة

إستدلوا بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والمعقول .

أما الكتاب فقولته تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا...الآية﴾
والمراد من اليد هي اليد اليمنى ، بدليل قراءة ابن مسعود رضي الله عنه وهي مشهورة ويمثلها تجوز الزيادة على الكتاب (١)

أما السنة: فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يمين السارق من الزند(٢)

وأما الإجماع : فقد أجمع العلماء على أن المراد باليد هي اليمنى (٣)
وأما المعقول، فلأن اليد اليمنى ، أنفع من اليسرى والبطش بها أقوى فيمكن
بها ما لا يمكن باليسرى ، [فقطعه أدعى لردعه] (٤)

(١) أنظر: فتح القدير ٣٩٣/٥ ؛ المبسوط ١٣٣/٩، ١٦٦، مواهب الجليل ٣٠٥/٦ ؛
أسهل المدارك، ١٧٧/٣ ؛ بداية المجتهد، ٤٥٢/٢ ؛ مغني المحتاج ١٧٧/٤ ؛
نهاية المحتاج، ٤٦٦/٧ ؛ المجموع، ٩٧/٢٠ ؛ فتح الباري ١٠١/١٢ ؛ كشف
القناع ١٤٦/٦ ؛ المغني ١٢٠/٩ ؛ المقنع ٤٩٨/٣ ؛ المحلى بالآثار ٣٥٦/١٢ ؛
شرح صحيح مسلم للنووي ١٨٥/١١ ؛

(٢) انظر: نصب الراية ٣٧٠/٣ ؛ الدراية ١١١/٢ ؛ الهداية مع فتح القدير ٣٩٤/٥

(٣) انظر: المبسوط ١٦٦/٩ ؛ القرطبي ١٧٢/٦ ؛ شرح صحيح مسلم للنووي

١٨٥/١١ ؛ سبل السلام، ١٣٠٩/٤

(٤) انظر: فتح القدير ٣٩٤/٥ ؛ المجموع ٩٧/٢٠

مسألة

موضع القطع من اليد.

قال ابن حجر: وفي كتاب الحدود لأبي الشيخ (١) من طريق نافع (٢)
عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم، وأبو بكر، وعمر، وعثمان كانوا
يقطعون السارق من المفصل (٣)
حالة الرواة في هذا السند: رجاله ثقات .
فقه الأثر:

يدل الأثر ، على أن عثمان رضي الله عنه كان يقطع اليد من المفصل .

إنقسم العلماء في موضع القطع من اليد، إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول للموافقين: ويرون قطع اليد من الكوع ، روي ذلك عن أبي بكر
وعمر، رضي الله عنهما وعن علي رضي الله عنه في رواية

- (١) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المشهور بأبي الشيخ الأصفهاني
ثقة ، متقن ، ولد سنة ٢٧٤هـ وتوفي ٣٦٩هـ أو بعده ، وهو صاحب مؤلفات
كثيرة ، منها كتاب في القطع في السرقة . أنظر: طبقات الحفاظ ٣٨٢ ؛ سير اعلام
النبلاء ٢٧٦/١٦ - ٢٨٠ ؛ مقدمة كتاب طبقات المحدثين بأصفهان والواردين عليها،
للإمام أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ تحقيق عبد
الغفار البندري وسيد كسروي حسن (الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ دار الكتب العلمية) ص ٩
(٢) هو أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر ، ثقة ، ثبت ، فقيه مشهور ، من الثالثة مات
سنة ١١٠هـ أو بعدها ، أنظر: تقريب التهذيب ص ٥٥٩ .

- (٣) تلخيص الحبير ٧١/٤ ، لم أعثر على كتاب أبي الشيخ ولا على سند الأثر إلا
المذكور ؛ فتح الباري ١٠١/١٢ الإشراف ٣٠٦/٢ قال فيه مؤلفه : واختلفوا
في اليد من أين تقطع ؟ قال : روينا عن عمر وعثمان رضي الله عنهما ، قالوا: من
المفصل ... وقال عثمان: اليد من المفصل.

وبه قال الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة والظاهرية وإسحاق (١)

الأدلة

إستدلوا بالكتاب، والسنة، والمعقول.

أما الكتاب، فقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا...﴾
وجه الإستدلال:

أن اليد تشمل الكف، إلى المنكب، ولكن بينت السنة أن المراد قطعها من مفصل الكف، لفعل الرسول صلى الله عليه وسلم.

وأما السنة، فقد روي عن عبد الله بن عمر قال: قطع النبي صلى الله عليه

وسلم سارقاً من المفصل (٢)

وجه الدلالة: يدل الحديث على المدعى نصاً.

وما روي عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما قالاً: إذا سرق السارق

فاقطعوا يمينه من الكوع (٣)

(١) أنظر: فتح القدير ٣٩٣/٥؛ المبسوط ١٣٣/٩، ١٣٤؛ بدائع الصنائع ٨٨/٧؛

التاج والإكليل ٣٠٥/٦؛ الشرح الكبير مع الدسوقي ٣٣٢/٤؛ شرح

الزرقاني على خليل ٩٢/٨؛ نهاية المحتاج ٤٦٧/٧؛ حاشية قليوبي وعميرة

١٩٨/٤؛ المجموع ٩٧/٢٠؛ مغني المحتاج ١٧٨/٤؛ شرح النووي على مسلم

١٨٥/١١؛ المغني ١٢٠/٩؛ المقنع ٤٩٨/٣؛ كشف القناع ١٤٦/٦؛

الحلى بالآثار ٣٥٥/١٢؛ نصب الراية ٣٧٠/٣؛ السنن الكبرى ٢٧١/٨؛

الدارقطني ٣٧٧/٢؛ فتح الباري ١٠١/١٢؛

(٢) المصنف، لابن أبي شيبة ٢٩/١٠-٣٠ السنن الكبرى، للبيهقي ٢٧١/٨؛ نصب

الراية ٣٧٠/٣؛ الدراية ١١١/٢؛ إرواء الغليل ٨٢/٨

(٣) أنظر: المجموع ٩٧/٢٠؛ إرواء الغليل ٨١/٨-٨٣؛ المهذب ٢٨٤/٢؛ شرح

منتهى الإرادات ٣٧٣/٣؛

أما المعقول، فمن وجهين :

الأول: أن هذا القدر متيقن به، وفي العقوبات، إنما يؤخذ بالمتيقن (١)

الثاني: أن عليه عمل الأمة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقل

بعضهم الإجماع على ذلك (٢)

المذهب الثاني للمخالفين: وقد إنقسموا إلى مذهبين:

الأول: ذهب الخوارج، إلى القول بقطع اليد من المرفق أو المنكب (٣)

وإستدلوا بقول تعالى: ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا...﴾

وجه الإستدلال: أن اليد، في لسان العرب تطلق على ما بين المنكب إلى طرف

الأصابع، فيجب قطعها (٤)

الرد

رد هذا الإستدلال بالآتي:

١- أن اليد تطلق على الكف أيضا، كما يطلق على جميع العضو، وأنها محرمة

قطعها قبل السرقة، فيلزمنا أقل ما يقع عليه إسم اليد والكف متيقن، وإطلاقه

على ما إلى الرسغ أشهر من المنكب (٥) ولا يصح الإستدلال بعموم الآية، لأن

الأحاديث الواردة في القطع خصصتها أو قيدتها (٦)

(١) المبسوط ١٣٤/٩ ؛ شرح منتهى الإرادات ٣٧٣/٣ ؛ المحلى بالآثار ٣٥٥/١٢

أنظر: فتح الباري ١٠١/١٢ ؛

(٢) فتح الباري ١٠١/١٢ ؛ المحلى بالآثار ٣٥٥/١٢ ؛ حاشية سعدي جلي مع فتح

القدر ٣٩٣/٥ ؛ بدائع الصنائع ٨٨/٧ ؛ الإختيار للموصلي ١٠٩/٤

(٣) أنظر: فتح القدير ٣٩٤/٥ ؛ بدائع الصنائع ٨٨/٧ ؛ فتح الباري ١٠١/١٢

شرح صحيح مسلم للنووي ١٨٥/١١ ؛ المحلى بالآثار ٣٥٤/١٢

(٤) فتح القدير ٣٩٤/٥ ؛ المحلى بالآثار ٣٥٥/١٢

(٥) أنظر: المحلى بالآثار ٣٥٥/١٢ ؛ المبسوط ١٣٤/٩

(٦) أنظر: تبين الحقائق ٩٢/٣ ؛ جواهر الإكليل للآبي (دار الفكر معلومات أخرى: بدون) ٢٨٩/٢

٢- أن هذا القول فيه خرق للإجماع (١)

المذهب الثاني: للمخالفين أيضا أنه يقطع الأصابع فقط ، ونقل هذا عن

علي رضي الله عنه في رواية (٢)

الدليل

إستدل لذلك بأن البطش يكون بالأصابع ، وقطعها يزيل البطش (٣)

الرد

رد هذا الإستدلال بمايلي:

١- أن هذه الرواية منقطعة (٤)

٢- وأنها مخالفة للنص ، لأن الآية نصت بقطع اليد وقطع الأصابع لا يسمى

قطعا لليد (٥)

٣- وأيضا مخالف لما روي عنه (رضي الله) في رواية أخرى، القطع من

المفصل، وأيضا مخالف للإجماع المنعقد على القطع من المفصل (٦)

الترجيح

وبعد عرض هذه المذاهب وأدلتها ومناقشة ما استدل به المخالفون يظهر

لي والله أعلم أن ما ذهب إليه الجمهور وهو قطع اليد من الكوع هو الراجح ،

لقوة أدلتهم وسلامتها من المعارضة. والله أعلم.

(١) أنظر: فتح القدير ٣٩٤/٥

(٢) أنظر: المصنف لعبد الرزاق ١٨٥/١٠ ؛ فتح الباري ١٠١/١٢ ؛ بداية المجتهد

٤٥٢/٢ ؛ المحلى بالآثار ٣٥٤/١٢

(٣) أنظر: العناية مع فتح القدير ٣٩٣/٥ .

(٤) أنظر: فتح الباري ١٠١/١٢

(٥) أنظر: العناية مع فتح القدير ٣٩٣/٥

(٦) يرجع : إلى فتح القدير ٣٩٤/٥ ؛ المحلى بالآثار ٧٠/١٢

المبحث الثاني

في شروط (١) القطع ، وفيها ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

فيما يشترط في السارق ، وفيه مسائل:

مسألة

١- أن يكون السارق مكلفا (عاقلا ، بالغا)

أخبرنا عبد الرزاق ، عن الثوري (٢) عن أبي حصين (٣) عن عبد الله بن عبيد بن عمير (٤) قال: أتني عثمان بسلام قد سرق فقال: أنظروا إلى مؤثره فنظروا فوجدوه لم يثبت، فلم يقطعه (٥)

(١) الشرط لغة: العلامة ، جمعه أشراط ، ومنه أشراط الساعة ، أي علاماتها ،

أنظر: أساس البلاغة ص ٣٢٦ ؛ القاموس المحيط ٨٦٩

وبمعنى إلزام الشيء وإلزامه ، في البيع ونحوه، القاموس المحيط ص ٨٦٩

- وفي الإصطلاح : ما لا يوجد المشروط مع عدمه ، ولا يلزم أن يوجد عند وجوده

أنظر: المطلع على أبواب المقنع ص ٥٤ ،

- وعرفه الجرجاني بعدة تعريفات ، منها : ما يتوقف عليه وجود الشيء ، ويكون

خارجا عن ماهيته ، ولا يكون مؤثرا في وجوده ، - وقيل: الشرط ما يتوقف

ثبوت الحكم عليه ، أنظر: التعريفات ص ١٢٥ ؛ أنيس الفقهاء ص ٨٤

(٢) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري تقدم. في ص ٣٩

(٣) هو عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي أبو حصين تقدم. في ص ٨٨

(٤) هو عبد الله بن عبيد بن عمير ، الليثي ، المكي ، ثقة ، من الثالثة، أستشهد غازيا سنة

١١٣هـ أنظر: تهذيب الكمال ٧٠٧/٢ ؛ تقريب التهذيب ص ٣١٢

(٥) المصنف، لعبد الرزاق ١٧٧/١٠ - ١٧٨ ؛ المصنف، لابن أبي شيبة ٤٨٥/٩ - ٤٨٦

السنن الكبرى، للبيهقي ٥٨/٦ ؛ شرح معاني الآثار ٢١٧/٣ ؛ الجامع لأحكام

القرآن، للقرطبي ٣٥/٥ ؛ تاريخ المدينة المنورة ٩٨٠/٣ ؛ كنز العمال ٥٤٦/٥

حالة الرواة في هذا السند : رجاله ثقات .
 فقه الأثر: يدل الأثر على أن التكليف شرط في السارق، لعدم قطع
 عثمان رضي الله عنه السارق الذي لم يثبت .

إتفق الفقهاء على إشتراط التكليف ، في إجراء حد السرقة وغيرها(١)
 واستدلوا لذلك بالسنة والمعقول .

أما السنة: فقوله صلى الله عليه وسلم، رفع القلم عن ثلاث، عن النائم حتى
 يستيقظ، وعن الصبي حتى يشب ، وعن المعتوه حتى يعقل(٢)
 وجه الإستدلال: يدل الحديث على رفع التكليف عن ثلاثة، النائم والصبي
 والمجنون وهذا دليل على أن التكليف شرط في المسؤولية الجنائية.
 وأما المعقول: فلأن الجناية لا تتحقق بدون العقل، والبلوغ(٣)(٤)

-
- (١) فتح القدير ٣٥٦/٥ ؛ التاج والإكليل ٣١٢/٦ ؛ مغني المحتاج ١٧٤/٤ ؛ معرفة
 السنن والآثار ، للبيهقي ، وثق أصوله وخرج أحاديثه / الدكتور عبد المعطي أمين
 قلعي (المنصورة: دار الوفاء الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م) ٣٩٥/١٢
 المغني ٦٦/٩ كشف القناع ١٢٩/٦ ؛ الإشراف ٣١٤/٢ .
- (٢) البخاري مع فتح الباري ١٢٣/١٢ باب لا يرحم المجنون والمجنونة - الحدود
 الجامع الصحيح للترمذي ٢٤/٤ واللفظ له كتاب الحدود وقال: حسن غريب من
 هذا الوجه، السنن الكبرى ٢٦٤/٨ ؛ سنن أبي داود ٥٥٨/٤ - ٥٦٠ .
- (٣) البلوغ لغة: بمعنى الوصول ، يقال: بلغ المكان بلوغاً أي وصل إليه ، وبلغ الصبي أي
 إحتلم وأدرك وقت التكليف ، أنظر: لسان العرب ٤١٩/٨ ؛ القاموس المحيط ص ١٠٠٧
 وشرعاً : هو بلوغ حد التكليف ، وإنتهاء حد الصغر ، وبمعنى الإشتداد والقوة، أنظر:
 المطلع على أبواب المقنع ص ٤١ ؛ حاشية رد المحتار ١٥٣/٦ ؛ الخرشني ٢٩١/٥ ؛
 الأشباه والنظائر ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ص ٣٩٤ =

مسألة

هل إنبات العانة يدل على البلوغ ؟

أخبرنا عبد الرزاق ، عن الثوري، عن أبي حصين ، عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال: أتني عثمان بسلام قد سرق فقال: أنظروا إلى مؤثره ، فنظروا فوجدوه لم ينبت، فلم يقطعه (١)

ونقل ابن حزم عن عمر وعثمان قولهما: من أشعر لزمته الحدود (٢)

فقه الأثر :

يدل الأثر على أن إنبات العانة علامة البلوغ وإنهاء الصغر ، فمن نبت الشعر الخشن حول قبله يلزمه الحدود.

الموافقون: وبه قال القاسم (٣) وسالم (٤) وإسحاق ، وأبو ثور ، والمالكية ، والحنابلة

= (٤) أنظر: فتح القدير ٣٥٦/٥

(١) سبق تخريجه والحكم عليه في الصفحة رقم /١٦٠

(٢) المحلى بالآثار ٧٠/٨

(٣) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي ، ثقة ، أحد الفقهاء ، بالمدينة ،

قال أيوب : ما رأيت أفضل منه ، من كبار الثالثة ، مات سنة ١٠٦ هـ على

الصحيح، أنظر: تقريب التهذيب ص ٤٥١ طبقات الحفاظ ص ٤٤ ؛ وفيات

الأعيان ٥٩/٤ ،

(٤) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، أحد الفقهاء السبعة ، وكان ثبتا ،

عابدا فاضلا ، يشبه بأبيه في الهدى والسمت ، من كبار الثالثة ، مات في آخر سنة

١٠٦ هـ على الأصح . تقريب التهذيب ٢٢٦ ؛ وفيات الأعيان ٣٤٩/٢

والظاهرية، وأبو يوسف من الحنفية، والشافعية في ولد الكافر(١)
الأدلة

إستدلوا بما رواه عطية القرظي(٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال:
عرضنا على النبي صلى الله عليه وسلم ، يوم قريظة ، فكان من أنبت قتل من ولم
ينبت خلى سبيله ، فكنت ممن لم ينبت ، فخلى سبيلي(٣)
وجه الإستدلال:

قال الصنعاني:(٤)الحديث دليل على أنه يحصل البلوغ بالإنبات ولعله إجماع(٥)
واستدل الشافعي في أن الإنبات علامة البلوغ في ولد الكافر دون المسلم بأنه
لا يمكن مراجعة آبائهم ، أما في ولد المسلم فلسهولة مراجعة آبائهم وأيضا أن ولد
المسلم متهم ، فرمما إستعجل الإنبات ، دفعا ، للحجر ، أو تشوقا للولاية(٦)

-
- (١) أنظر: حاشية الدسوقي ٢٩٣/٤ ؛ أسهل المدارك ٥/٣ ؛ حاشية البنانى، على الزرقانى
٢٩١/٥ ؛ شرح الخرشي ٢٩١/٥ ؛ كشف القناع ٤٤٤/٣ ؛ شرح منتهى الإرادات
٢٨٩/٢ - ٢٩٠ ؛ المحلى بالآثار ١٠٢/١ ؛ حاشية رد المختار ١٥٣/٦ ؛ درر الحكام
شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر (بيروت: دار الكتب العلمية) ٦٣٣/٩ ؛ المهذب ٣٣٧/١ -
٣٣٨ ؛ المجموع ٣٥٩/١٣ ؛ مغني المحتاج ١٦٧/٢ ؛ نهاية المحتاج ٣٥٨/٤ - ٣٥٩ ؛
الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٩٤ ؛ صحيح الترمذي ٦٤٢/٣ ، ١٢٣/٤ ؛ معالم
السنن للخطابي ٣١١/٣ ؛ الجامع لأحكام القرآن للقرظي ٣٥/٥ ؛ الإشراف ٣١٤/٣
(٢) صحابي صغير يقال سكن الكوفة، تقرب التهذيب ٣٩٣ ؛ أسد الغابة ٤٦/٤
(٣) صحيح الترمذي ١٢٣/٤ ؛ حسن صحيح ، سنن النسائي ٩٢/٨ ؛ سنن أبي
داود ٥٦١/٤ ؛ المستدرک ٣٥/٣ ، ٣٨٩/٤ - ٣٩٠ ؛ سنن ابن ماجه ٨٤٠/٢
(٤) هو محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني أبو إبراهيم المعروف بالأمر ، مجتهد من
بيت الإمامة باليمن، له مصنفات كثيرة منها: سبل السلام شرح بلوغ المرام ، ولد
سنة ١٠٩٩هـ و توفي ١١٨٢هـ أنظر: الأعلام لخير الدين الزركلي ٣٨/٦
(٥) أنظر: سبل السلام ٨٨١/٣

(٦) نهاية المحتاج ٣٥٩/٤ ؛ مغني المحتاج ١٦٧/٢

الرد

رد هذا الدليل ، بأن عطية القرظي مجهول لا يعرف إلا من هذا الخبر وأيضا
أختلفت ألفاظ الحديث ففي بعضها أنه أمر بقتل من جرت عليه المواسي، وفي
بعضها من إخضر إزاره ، ومعلوم أنه لا يبلغ هذا الحال إلا وقد تقدم بلوغه ،
ولا تجري المواسي، إلا وهو رجل كبير (١)

المخالفون

ذهب الحنفية ماعدى الإمام أبي يوسف والشافعية ، في ولد المسلم ، أنه
لا يعتبر بلوغا (٢)

الأدلة

إستدلوا: بأن هذا الشعر يعتبر كشعر سائر البدن ، فلا يدل على البلوغ
كاللحية (٣)

الرد

رد هذا الإستدلال بأن هذا قياس ولا قياس مع النص.

الترجيح

وبعد إستعراض أقوال الفقهاء ، وأدلتهم ، يبدو لي ترجيح قول الجمهور
لقوة أدلتهم وسلامتها من المعارضة، ولأن الصحابة إعتبروه بلوغا. والله أعلم.

(١) أنظر: أحكام القرآن للجصاص ٣٣٢/٣

(٢) أنظر: حاشية رد المختار ١٥٣/٦ ؛ أحكام القرآن للجصاص ٣٣٢/٣ ؛ حاشية

أحمد شلي على تبيين الحائق ٢٠٣/٥ ؛ البناية للعبني شرح الهداية ٢٥٣/٨ ؛

دررالحكام شرح مجلة الأحكام ٦٣٣/٩/٢ ؛ نهاية المحتاج ٣٥٩/٤ ؛ مغني

المحتاج ١٦٧/٢ ؛ المجموع ٣٥٩/١٣ - ٣٦٠

(٣) انظر: المراجع المذكورة في حاشية رقم ١/

مسألة

يشترط في السارق أن لا يكون عبداً آبقاً (١)

أخبرنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري (٢) قال: دخلت على عمر بن عبد العزيز، فسألني أيقطع العبد الآبق إذا سرق؟

قلت: لم أسمع فيه بشيء فقال لي عمر: فإن عثمان ومروان (٣) لا يقطعانه (٤) حالة الرواة في هذا السند: رجاله ثقات .
فقه الأثر:

يدل الأثر على أن عثمان رضي الله عنه كان لا يقطع العبد الآبق (٥)

الموافقون هم: إبن عباس، ومروان، وسعيد بن العاص، والليث بن سعد (٦)

- (١) الإباق: هرب العبيد وذهابهم من غير خوف ولاكد عمل، يقال: أبق إذا هرب.
أنظر: لسان العرب ٣/١٠؛ أساس البلاغة ص ١٠؛ القاموس المحيط ص ١١١٦
- (٢) سبق ترجمة: معمر وهو ثقة، والزهري وهو متفق على جلالته وإتقانه: تقدما
- (٣) هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، أبو عبد الملك الأموي، المدني، ولي الخلافة في آخر سنة ٦٤هـ ومات سنة ٦٥هـ في رمضان، لا تثبت له صحبة. أنظر: تقريب التهذيب ٥٢٥؛ ميزان الاعتدال ٨٩/٤؛ سير أعلام النبلاء ٤٧٦/٣
- (٤) المصنف، لعبد الرزاق ٢٤٠/١٠؛ المصنف لإبن أبي شيبة ٤٨٤/٩-٤٨٥؛
- المستدرک ٣٨٢/٤؛ كشف الغمة ١٣٧/٢؛ كنز العمال ٥٤٧/٥؛ القرطي ١٦٧/٦
- (٥) إتفق الفقهاء على أن العبد والأمة إذا سرقا من غير مال سيدهما أنهما يقطعان كالحر أما إذا سرقا من مال سيدهما فلا قطع عليهما بالإتفاق، انظر: بدائع الصنائع ٦٧/٧ الإقناع لإبن المنذر ٣٣٢/١؛ المغني ١٢٧/٩. أما إذا سرق من غير سيده وهو آبق فهذا محل الخلاف وإليك البيان المذكور في المتن.
- (٦) تقدم تراجمهم. وأنظر لمعرفة آرائهم: بداية المجتهد ٤٤٢/٢؛ المغني ١٢٧/٩؛ الإشراف ١٧١/٢.

الأدلة

واستدلوا لعدم القطع، بالسنة والمعقول .
 أما السنة ، فماروي عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم: ليس على العبد الآبق إذا سرق قطع ولا على ذمي (١)
 وجه الإستدلال: الحديث صريح في المدعى.

أما المعقول، فمن وجهين:

الأول: أن قطع العبد قضاء على سيده ، ولا يقضى على الغائب (٢)

الثاني: أن هذا حد لا يمكن تنصيفه ، فلا يجب في حقه كالرجم ، ولأنه حد

لايساوي العبد فيه الحر كسائر الحدود. (٣)

المخالفون

وخالفه ابن عمر، وعمر بن عبد العزيز، ويزيد بن عبد الملك (٤) والحسن
 البصري، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، والثوري، وأبو ثور، والحنفية

(١) المصنف لعبد الرزاق ٢٤٢/١٠ ؛ المصنف لابن أبي شيبة ٥٨/١١ ؛ سنن الدار

قطني ٨٦/٣ - ٨٧ موقوفا. المستدرک ٣٨٢/٤ ؛ وقال: صحيح الإسناد

(٢) أنظر: المغني ١٢٧/٩

(٣) أنظر: المرجع السابق .

(٤) هو يزيد بن عبد الملك ، الخليفة أبو خالد القرشي الأموي الدمشقي ، أستخلف

بعهد عقده له أخوه سليمان بعد عمر بن عبد العزيز . مات لخمس بقين من شعبان

سنة خمسة ومئة. أنظر: سير أعلام النبلاء ١٥٠/٥

والمالكية، والشافعية، والحنابلة(١)

الأدلة

استدلوا بالكتاب، والأثر، والمعقول.

أما الكتاب ، فقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

وجه الإستدلال: أن الآية تدل على وجوب قطع اليد ولم تشترط الذكورية

والاحرية(٢)

أما الأثر، فما رواه نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن عبدا لعبد الله

رضي الله عنهما سرق وهو آبق ، فأرسل به عبد الله بن عمر إلى سعيد بن

العاص رضي الله عنه وهو أمير المدينة ليقطع يده ، فأبى سعيد أن يقطع يده

وقال: لاتقطع يد الآبق إذا سرق ، فقال له عبد الله في أي كتاب الله

تعالى(عز شأنه)وجدت هذا ؟ ثم أمر به عبد الله رضي الله عنه فقطعت يده (٣)

وجه الدلالة : يدل الأثر على أن الآبق يجب قطعه كغيره من الناس.

(١) أنظر: بدائع الصنائع ٦٧/٧؛ البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، للعلامة زين الدين بن نجيم

الحنفي(بيروت: دار المعرفة الطبعة الثانية)٥/٥٤ ؛ اللباب، في شرح الكتاب ، لعبد الغني

الميداني ، تحقيق: محمود أمين النواوي(بيروت: دار الكتب العلمية) ٣/٢٠٢ ؛ بداية المجتهد

٢/٤٤٦ ؛ المنتقى ٧/١٦٢ ؛ شرح الزرقاني على الموطأ ٤/١٥٧ ؛ أحكام القرآن، لإبن

العربي ٢/٦١٤ ؛ الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي(الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ

١٩٧٣م بيروت: دار المعرفة) ٦/١٥٠ ؛ مختصر المزني مع الأم ٨/٢٦٤ ؛ السنن الكبرى

للبيهقي ٨/٢٦٨ ؛ المصنف لعبد الرزاق ١٠/٢٤١ ؛ المغني ٩/١٢٧ ؛

الإشراف ٢/١٧١، ١٧٣

(٢) أنظر: فتح القدير ٥/٣٦٠ ؛ بدائع الصنائع ٧/٦٧ ؛ بداية المجتهد ٢/٤٤٦ ؛ كشف

القناع ٦/١٤٥ .

(٣) المصنف لعبد الرزاق ١٠/٢٤١-٢٤٢ ؛ السنن الكبرى ٨/٢٦٨ ؛ التعليق المغني على

الدارقطني محمد شمس الحق العظيم آبادي) ٣/٨٧ ؛ الموطأ مع تنوير الحوالك ٣/٤٨

وأما المعقول، فلأن العبد مكلف، سرق نصاباً من حرز مثله، فيقطع كغيره وأن النص لم يفصل بين الحر والعبد، - وأيضاً هذا حد لا يمكن تنصيفه فيجب أن يكمل، ولا يمكن سقوطه أيضاً، لأن الجناية موجبة للحد ضرورة صيانة أموال الناس (١)

المناقشة

نوقشت أدلة القائلين بعدم القطع بمايلي:

١- أن حديث الذي رواه ابن عباس رضي الله عنه في عدم القطع، غير صالح للإستدلال، لأنه صححه البعض وضعفه بعض الآخر، فقال البيهقي: إنه رفعه بعض الضعفاء عن ابن عباس وليس بشيء، وأيضاً أن الكل قالوا بوقفه على ابن عباس فلا تقوم به حجة، لأن قول غيره من الصحابة أشبه بكتاب الله (٢)

٢- بالنسبة للقضاء على الغائب فإنه جائز بالبينة (٣)

٣- وأن تشبيه حد السرقة بحد الزنا غير صحيح لأن الزنا له حدان فيإسقاط الرجم لايتعطل الحد لأنه له حد الجلد، أما بإسقاط القطع يتعطل الحد ولايجوز تعطيل الحد بحال، فتشبيه حد السرقة بالزنا تشبيه ضعيف، وبناء على ذلك فيكمل الحد، لعدم إمكانية تنصيفه صونا لأموال الناس، وأن الإباق معصية، فلا تزيده معصية الله خيراً (٤)

الترجيح

وبعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم ومناقشة أدلة القائلين بعدم القطع يبدو لي أن ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح، وذلك لقوة أدلتهم وسلامتها من المعارضة، ولأنه سرق مالا محترماً محرزا لغيره فاستوى كونه حراً أو عبداً أبقاً أو غير أبق لعمو الآية الشريفة. والله أعلم.

(١) أنظر: فتح القدير ٣٦٠/٥ ؛ المغني ١٢٧/٩ ؛ الإشراف على مسائل الخلاف ،

للقاضي عبد الوهاب البغدادي (مطبعة الإدارة، معلومات أخرى بدون) ٢٧٣/٢

(٢) أنظر: السنن الكبرى ٢٦٨/٨، ٢٦٩ ؛

(٣) أنظر: المغني ١٢٨/٩

(٤) أنظر: فتح القدير ٣٦٠/٥ ؛ بداية المجتهد ٤٤٦/٢ ؛ المغني ١٢٧/٩ ؛ الأم ١٥٠/٦

مسألة

تلقين السارق الرجوع عن إقراره.

عن حمران (١) قال: أتى عثمان بسارق فقال: أراك جميلاً ما مثلك يسرق
فهل تقرأ من القرآن شيئاً؟ قال: نعم. سورة البقرة (٢)
حالة الرواة في هذا السند:

رواه حمران وهو ثقة (٣)

فقه الأئمة: يدل الأثر على جواز التلقين، للسارق ليرجع عن إقراره.

الموافقون: زوي ذلك عن أبي بكر، وعمر، وعلي، وإبنة الحسن، وأبي هريرة،
وعمر بن العاص (٤) وأبي الدرداء (٥) وأبي مسعود (٦) وأبي واقد

(١) هو حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان، تقدم.

(٢) كنز العمال ٥٥٩/٥

(٣) ولم أجد سنده كاملاً.

(٤) هو عمرو بن العاص بن وائل السهمي الصحابي، المشهور، أسلم عام الحديبية
وولي مصر مرتين، مات سنة نيف وأربعين وقيل خمسين، تقريب التهذيب ص
٤٢٣؛ سير أعلام النبلاء ٥٤/٣

(٥) أبو الدرداء هو عويمر بن زيد الأنصاري الخزرجي، وكان يقال: هو حكيم هذه
الامة شهد أحداً، وأبلى يومئذ بلاءاً حسناً، مات سنة ٣٢هـ طبقات الحفاظ ١٦
تقريب التهذيب ٤٣٤

(٦) هو من علماء الصحابة، نزل الكوفة، وإسمه عقبة بن عمرو بن ثعلب، الأنصاري
وأشتهر بالبدرى، أنظر: تقريب التهذيب ص ٣٩٥؛ سير أعلام النبلاء
٤٩٣/٢-٤٩٤

الليثي (١) وإسحاق ، وأبو ثور ، وبه قال الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ،
والحنابلة (٢)

الأدلة

استدلوا بما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم: أتني بلص قد إعتزف
إعتزفا، ولم يوجد معه متاع، فقال صلى الله عليه وسلم: ما أخالك سرقت؟
قال: بلى. فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا ، فأمر به فقطع (٣)
وجه الإستدلال:

يدل الحديث على جواز تلقين الرجوع عن إقراره .

-
- (١) هو صحابي مشهور ، قيل إسمه الحارث بن مالك ، وقيل ابن عوف وقيل إسمه
عوف بن الحارث ، مات سنة ٦٨ هـ أنظر: تقريب التهذيب ص ٦٨٢
- (٢) أنظر: المبسوط ١٤١/٩ ، ١٨٥ ؛ فتح القدير ٢٢٣/٥ ؛ الفتاوى الهندية، لشيخ
نظام ١٧١/٢ ؛ بدائع الصنائع ٢٣٣/٧ ؛
حاشية رد المحتار ١٠/٤ ؛ المنتقى ١٣٨/٧-١٣٩ ؛ مغني المحتاج ١٧٥/٤ -
١٧٦ ؛ نهاية المحتاج ٤٦٣/٧-٤٦٤ ؛ المجموع ٣٠٢/٢٠-٣٠٣ ؛ شرح
النووي على صحيح مسلم ١٩٥/١١ ؛ المغني ١٣٩/٩ ، ٨٠/٩ ؛ المقنع ٤٩٧/٣
كشاف القناع ١٤٥/٦ ؛ الإشراف ٣١٥/٢ ؛ سنن أبي داود ٥٤٣/٤ ؛ نصب
الراية ٧٧/٤ ؛ فتح الباري ١٢٩/١٢ ؛ نيل الأوطار ١٣٤/٧ ؛ سبل السلام
١٢٧٤/٤
- (٣) سنن أبي داود ٥٤٣/٤ ؛ سنن النسائي ٦٧/٨ ؛ نصب الراية ٧٦/٤ ؛ سنن
ابن ماجة ٨٦٦/٢ ؛ المستدرک ٣٨١/٤ ؛ شرح معاني الآثار ١٦٨/٣ ؛
تلخيص الحبير ٦٦/٤ قال: وصله البعض وأرسله البعض. سبل السلام ١٣٠٢/٤
نيل الأوطار ١٣٤/٧

المخالفون

وذهب الظاهرية والإمام سحنون (١) من المالكية ، إلى عدم جواز تلقين المقر الرجوع ، عن الإقرار (٢)

الأدلة

إستدلوا بأن في تلقين الرجوع ، تعطيل الفرض وهو الحد، أو ظلم عليه بتغريمه لأن من أقر بالسرقه ثم رجع يصح رجوعه في سقوط الحد عندهم ، لكن يلزمه غرامة السرقة ، فنحن نقول : أن المقر لا يخلو عن أحد وجهين لاثالث لهما فهو إما أن يكون صادقا، فقد عطلوا الفرض برجوعه إذا لم ينفذوا عليه ما أمر الله تعالى به ، وإن كان كاذبا فقد ظلموه بتغريمه ، فهم بين تعطيل الفرض أو ظلم وكلاهما حرام. (٣)

المناقشة

ناقش الظاهرية، أدلة الجمهور بالآتي:

وهو أن حديث ما أخالك سرقته؟ فيه مجهولان ، وهو مرسل فلا تقوم به الحجة وعلى فرض صحته ، فليس فيه دليل على جواز التلقين لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يقول إلا الحق، وأنه صادق في أنه يظن حقيقة أنه لم يسرق ، فبطل تعلقهم بهذا الحديث (٤)

- (١) هو أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب بن حسان بن هلال بن بكار بن ربيعة التنوخي الملقب بسحنون الفقيه المالكي قرأ على ابن القاسم وابن وهب وأشهب ثم إنتهت إليه الرياسة في العلم بالمغرب . أنظر: شجرة النور الزكية ص ٦٩ ؛ وفيات الأعيان ١٨٠/٣ ؛ سير أعلام النبلاء ٦٣/١٢
- (٢) أنظر: المحلى بالآثار ٥١/١٢ - ٥٢ ، ٣٣٠ ؛ المدونة ٢٩٣/٦
- (٣) أنظر: المحلى بالآثار ٣٣٠/١٢
- (٤) أنظر: المحلى بالآثار ٥١/١٢ - ٥٢ ؛ تلخيص الحبير ٦٦/٤ ؛ إرواء الغليل ٧٩/٨

الرد

- رد هذه المناقشة بما يلي : ١ - أن الحديث صححه الحاكم وغيره (١)
- ٢- وأن العلماء متفقون على جواز تلقين السارق ، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين (٢)
- وأيضاً أن هناك فرق بين حقوق الله وحقوق الآدميين ، فحقوق الآدميين مبنية على المشاحة وحقوق الله مبنية على المساحة فيصح فيها الرجوع إذا رجع قبل القطع ويسقط الحد بذلك، دون حقوق الآدميين فيجب تغريم السارق وإعادة المال المسروق لصاحبه، بعينه إن كان باقياً وضمانه إن كان تالفاً (٣)
- ٣- وأنه روي موقوفاً على أبي الدرداء أنه أتى بجارية سرقته ، فقال لها: أسرقت؟ قولي: لا، فقالت: لا، فخلى سبيلها. وكذلك روي عن إبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه بزيادة: فقالوا له أتلقتها؟ قال جئتموني بأعجمية لاتدري ما يراد بها حين تفسر فأقطعها؟ (٤)
- ٤- وأيضاً قد روي تلقين السارق عن جماعة من الصحابة، وأتى عمر رضي الله عنه برجل فسأله أسرقت؟ قل: لا، قال: فقال: لا، فتركه ولم يقطعه (٥)

الترجيح

فهذه الأحاديث والآثار كلها تؤيد بعضها البعض، وتدل على جواز التلقين صراحة، وأن الذي جاء مقراً بالسرقة قد أظهر توبة صادقة ففي تلقينه والتعريض له مخرج من إقامة الحد، ودرأاً للقطع عنه وستر فيما ارتكبه وإقالة لعثرته، لذا يبدو لي أن ما ذهب إليه الجمهور من جواز التلقين هو الراجح. والله أعلم.

(١) أنظر: المستدرک ٣٨١/٤ ؛ تلخیص الحیبر ٦٦/٤

(٢) أنظر: سبيل السلام ١٣٠٢/٤ ؛ شرح صحيح مسلم للنووي ١٩٥/١١ ؛ معالم السنن للخطابي، مع أبي داود ٥٤٣/٤

(٣) انظر: فتح القدير ٣٦١/٥ - ٣٦٢ ؛ المغني ١٣٩/٩

(٤) أنظر: عبدالرزاق ٢٢٥/١٠ ؛ تلخیص الحیبر ٦٧/٤ ؛ السنن الكبرى، للبيهقي ٢٧٦/٨

سبيل السلام ١٣٠٢/٤ ؛ إرواء الغليل ٨٠/٨ وقال: إسناده جيد؛ كنز العمال ٥٤٤/٥

عن أبي الدرداء بلفظ جئتموني بإنسان لا يدري؛ نيل الأوطار ١٣٤/٧.

(٥) معالم السنن للخطابي مع أبي داود ٥٤٣/٤.

المطلب الثاني

فيما يشترط في المسروق.

يشترط في المسروق أن يكون محرزا.

(تمهيد في تعريف الحرز)

الحرز لغة:

الموضع الحصين، وهو ما أحرزك من موضع وغيره.

يقال: أحرزت الشيء أحرزته إحرازاً، إذا حفظته، وضممته إليك وصنته من

الأخذ (١)

والحرز بالكسر: العودة، والموضع الحصين، وحرزه: حفظه (٢)

وأحرز الشيء في وعائه، وأحرز فلان نصيبه، ومكان حرز: أي حصين (٣)

واصطلاحاً: اختلف العلماء في تعريفه كما يلي:

فعند علماء الحنفية ينقسم الحرز إلى قسمين:

القسم الأول: حرز بنفسه وهو كل بقعة معدة للإحراز ممنوعة من الدخول فيها

إلا بإذن، كاللدور، والحوانيت، والخيم والخزائن والصناديق.

القسم الثاني: حرز بغيره وهو كل مكان غير معد للإحراز، وفيه حافظ

كالمساجد، والطرق، والصحراء (٤)

ولكن هناك تعريف جامع للحرز عندهم وهو: أن الحرز ما يعد عرفاً حرزاً

للأشياء (٥)

(١) أنظر: لسان العرب ٣٣٣/٥ ؛ النهاية، في غريب الحديث ٣٦٦/١

(٢) القاموس المحيط ص ٦٥٣

(٣) أساس البلاغة ص ١٢١

(٤) أنظر: حاشية رد المحتار ٨٥/٤ ؛ الهداية مع فتح القدير ٣٨٤/٥

(٥) أنظر: فتح القدير ٣٨٠/٥

وأما عند الجمهور: المالكية، والشافعية، والحنابلة، فهو كل ما لا يعد صاحب المال في العادة مضيعا لماله بوضعه فيه، وأن يكون من شأنه أن تحفظ به الأموال، كي يعسر أخذها، مثل الأغلاق والحظائر، وما أشبه ذلك، وهو كل شيء جرت العادة بحفظ ذلك الشيء فيه. فمرجع الحرز عندهم العرف، فكل ما يعد حرزا في العرف فهو حرز ذلك الشيء ويختلف باختلاف الأموال والأحوال، فمما يعرفه الناس حرزا لشيء ويحفظ فيه المال فهو حرز له (١)

المقارنة بين التعريفات

بالنظر إلى هذه التعريفات لا يوجد خلاف يعتد به لأن الأحناف أيضا قالوا: بأن مرد الحرز إلى العرف إلا أن هناك خلاف بسيط وهو أن عند الأحناف ما كان حرزا لنوع، فهو حرز لجميع الأنواع، في المذهب وبناء على هذا يقطع بسرقة لؤلؤة من إصطبل، بينما الجمهور لا يرون ذلك لأن الإصطبل ليس حرزا لها عندهم، ولكن قال السرخسي: إن الحرز المعتاد هو الذي يتم فيه إحراز المال على وجه لا يبقى فيه شبهة (٢) فيدل هذا القول بأن ما لا يتم حرز المال فيه يورث الشبهة فلا يعتبر حرزا، والله أعلم.

(١) انظر: التاج والإكليل ٣٠٨/٦؛ الشرح الكبير، للدردير مع حاشية الدسوقي ٣٣٨/٤

بداية المجتهد ٤٤٩/٢-٤٥٠؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦٢/٦؛

المجموع ٨٣/٢٠؛ فتح الوهاب، لذكريا الأنصاري (دار إحياء الكتب العربية لعيسى

البابي الحلبي) ١٦٢/٢؛ مغني المحتاج ١٦٤/٤؛ كفاية الأختيار ١٨٨/٢؛ المغني ١١١/٩

كشاف القناع ١٣٦/٦؛ روض المربع مع حاشيته ٣٦٢/٧؛ حيايا الزوايا،

للزركشي (وزارة الأوقاف دولة الكويت) ٤٣٠

(٢) انظر: حاشية رد المحتار ٩٨/٤؛ فتح القدير ٣٨٦/٥؛ المبسوط ١٥٣/٩

مسألة

اشتراط الحرز في المسروق.

أخبرنا عبد الرزاق ، عن ابن جريج (١) عن سليمان بن موسى (٢) أن عثمان
قضى أنه لاقطع عليه وإن كان قد جمع المتاع فأراد أن يسرق حتى يحوله ويخرج
به (٣)

حالة الرواة في هذا السند :
رجاله ثقات.

والأثر مرسل ، لأن سليمان بن موسى لم يلق أحدا من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم (٤)

فقه الأثر: يدل الأثر على أن الحرز شرط للقطع .

الموافقون: وافقه علي بن أبي طالب، وابن عمر، وعمر بن عبد العزيز
وعطاء ، وعمرو بن دينار، والزهري ، واسحاق ، وأبو ثور، وبه قال

(١) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي تقدم.

(٢) هو سليمان بن موسى الأموي صدوق، فقيه أهل الشام في زمانه، في حديثه بعض
لين، وخولط قبل موته ، بقليل ، من الخامسة . أنظر: تقريب التهذيب ص ٢٥٥

(٣) المصنف، لعبد الرزاق ١٠/١٩٦ ؛ ورواه ابن أبي شيبة : عن وكيع، وهو وكيع

ابن الجراح بن مليح ، ثقة تقدم ، أنظر: المصنف ٩/٤٧٧

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، للعلاني، تحقيق حميدي عبد المجيد السلفي،

(بيروت: الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م عالم الكتب مكتبة النهضة العربية) ص ١٩٠

الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة(١)

الأدلة

واستدلوا بالسنة، والمعقول.

أما السنة: فما رواه الإمام مالك: أخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لاقطع في ثمر معلق، ولا في حريسة جبل(٢) فإذا آواه المراح(٣) أو الجرين(٤) فالقطع فيما بلغ ثمن المجن(٥)(٦)

- (١) انظر: فتح القدير ٣٨٤/٥؛ أحكام القرآن، للجصاص ٤١٨/٢؛ الموطأ برواية الإمام محمد بن الحسن الشيباني ٢٣٦؛ بداية المجتهد ٤٤٩/٢؛ وقال: إتفق جميع العلماء .؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١٦٢/٦؛ المجموع ٩٩/٢٠؛ مغني المحتاج ١٦٤/٤؛ نهاية المحتاج ٤٤٨/٧؛ وحكيا الإجماع؛ الأم ١٣٣/٦؛ المغني ١١١-١١٠/٩؛ وقال: هذا قول أكثر أهل العلم.؛ الإشراف ٢٩٨/٢؛ المصنف لعبد الرزاق ١٩٦-١٩٧/٩؛ المصنف لابن أبي شيبة ٤٧٧/٩
- (٢) الحريسة: المسروقة. انظر: القاموس المحيط ص ٦٩٢؛ أساس البلاغة ص ١٢١، الجمع حرائس و جدار من حجارة يعمل للغنم. وهي التي ترعى وعليها حرس. وقيل: السيارة التي يدركها الليل قبل أن تصل إلى مأواها. نيل الأوطار ١٢٨/٧.
- (٣) المراح: بضم الميم الموضع الذي تروح إليه الماشية، أو تأوي إليه ليلا، وبالفتح المكان الذي يروح منه القوم أو إليه. انظر: لسان العرب ٤٦٥/٢؛ القاموس المحيط ٢٨٢، ٢٨٣
- (٤) الجرين: المربد، انظر: أساس البلاغة ص ٩١، هو موضع لتجفيف التمر وهو كالبيدر للحنطة. النهاية ٢٦٢/١
- (٥) المجن: الترس، وهو آلة تلبس في الحرب لإتقاء سهام الأعداء، وأنه يوارى حامله أي يستره انظر: القاموس المحيط ص ١٥٩١؛ النهاية في غريب الحديث ٣٠٨/١ و ٣٠١/٤
- (٦) الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني ص ٢٣٦؛ تلخيص الحبير ٦٥/٤ وقال: وهو معضل وروي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أيضاً. انظر: النصب الراية ٣٦٢/٣؛ السنن الكبرى للبيهقي ٢٦٣/٨؛ وقال الألباني: إن هذا سند مرسل صحيح، فإن عبد الله هذا ثقة، محتج به، في الصحيحين، وهو تابعي صغير، ارواء الغليل ٧٢/٨؛ وقال القرطبي: إن عبد الله ثقة، عند الجميع وكان أحمد يثني عليه ١٦٢/٦

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم نفي القطع عن حريسة الجبل،
وعن الثمر المعلق إلا بسرقتها من الحرز فالحديث نص في المدعى .
وما رواه عمرو بن شعيب (١) عن أبيه عن جده (٢) أن رجلا من مزينة سأل النبي
صلى الله عليه وسلم عن الثمار فقال: ما أخذ في غير أكمامه (٣) فاحتمل ففيه
قيمه ومثله معه، وما كان في الخزائن ففيه القطع إذا بلغ ثمن المجن (٤)
وجه الإستدلال: أشار هذا الحديث إلى ما أشار إليه الحديث السابق وهو أنه
يشترط لوجوب القطع في السرقة أن تكون من حرز، إذن فهو نص في المدعى .

وأما المعقول، فلأن آية السرقة نفسها توجب الحرز، إذ معنى السرقة: أخذ
الشيء خفية، ولا يتحقق الإختفاء إلا إذا كان هناك حافظ فيخفي الأخذ منه، أو
البناء، فيخفي دخوله بيت غيره من الناس (٥) ولأن غير المحرز ضائع، بتقصير
مالكه (٦)

وذهب الظاهرية وطائفة من أهل الحديث، والحسن البصري في قول إلى

-
- (١) هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، من
الخامسة، مات سنة ١١٨ هـ. أنظر: تقريب التهذيب ص ٤٢٣
- (٢) جده: عبد الله بن عمرو بن العاص. انظر: سنن أبي داود ٥٥٠/٤
- (٣) الأكمام: جمع كم بالكسر، وهو غلاف الثمر والحب قبل أن يظهر. انظر: النهاية
في غريب الحديث ٢٠٠/٤
- (٤) سنن أبي داود ٥٥٠-٥٥١/٤، ٣٣٥/٢؛ سنن النسائي ٨٤/٨-٨٥؛ السنن الكبرى
للنسائي ٣٤٣-٣٤٤/٤؛ صحيح الترمذي ٥٨٤/٣؛ وقال: حديث حسن.
- وقال الألباني: طرق هذا الحديث كلها صحيحة سوى طريقة. ارواء الغليل ٧٢/٨
- (٥) انظر: فتح القدير ٣٨٠/٥؛ المحلى بالآثار ٣١١/١٢
- (٦) نهاية المحتاج ٤٤٨/٧

عدم اشتراط الحرز فتقطع اليد في السرقة مطلقا سواء سرق من حرز أو غيره (١)

الأدلة

استدل أصحاب هذا القول لمذهبهم بعموم الكتاب، والسنة .

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ... الآية﴾

وجه الاستدلال: أن من إكتسب سرقة ، فقد إستحق بنص كلام الله قطع يده،

جزاء لكسبه ولايجل أن يخص القرآن بالظن الكاذب، فإشتراط

الحرز ، فيها باطل بيقين لاشك فيه (٢)

وأما السنة: فقوله صلى الله عليه وسلم: لعن الله السارق يسرق البيضة

فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده (٣)

وجه الاستدلال: أن الحديث لم يذكر إشتراط الحرز وعدمه.

المناقشة

ناقش الظاهرية ، حديث عمرو بن شعيب بأنه لا يصح الإستدلال به

لوجهين :

١- أنه مرسل ولا حجة في مرسل ، فهو ضعيف .

٢- وأنه إنفرد به عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وهي صحيفة لا يحتج بها (٤)

(١) انظر: المحلى بالآثار ٣٠٩/١٢ - ٣١١، ٣١٧ ؛ بداية المجتهد ٤٤٢/٢؛ الجامع

لأحكام القرآن، للقرطبي ١٦٢/٦ ؛ الإشراف ٢٩٨/٢

(٢) انظر: المحلى بالآثار ٣٠٩/١٢

(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ٨٣/١٢؛ صحيح مسلم ١٨٥/١١

(٤) المحلى بالآثار ٣٦٠/١٢ ؛ بداية المجتهد ٤٤٩/٢

الرد

رد هذه المناقشة بمايلي :

- ١- أن العلماء تلقى متنه بالقبول (١)
- ٢- أن أحاديث عمرو بن شعيب يجب العمل بها إذا رواها الثقات (٢)

الترجيح

وبعد إستعراض لأقوال الطرفين، وأدلتها ومناقشتها يظهر والله أعلم أن ماذهب إليه جمهور الفقهاء وهو إشتراط الحرز هو الراجح لمايلي:

- ١- لقوة أدلتهم .

- ٢- أن الإستدلال بعموم الكتاب، والسنة، لا يستقيم إذا وجد هناك مخصص أو مقيد. وقال ابن المنذر: (ليس في عدم إشتراط الحرز خبر ثابت فإلقول بإشتراطه يكاد يكون مجمعا عليه لعدم الإعتبار بأدلة المخالف)(٣)

وبعد كل، ففيه الإحتياط وهو مطلوب في الحدود .

(١) الجواهر النقي، للعلامة علاء الدين المعروف بابن التركماني، مطبوع مع السنن

الكبرى للبيهقي ٢٦٣/٨ .

(٢) بداية المجتهد ٤٤٩/٢

(٣) الإجماع ص ١١٠ .

مسألة

يشترط في المسروق أن يخرج السارق من الحرز .

أخبرنا عبد الرزاق ، عن ابن جريج (١) عن سليمان بن موسى (٢) أن عثمان قضى أنه لا قطع عليه وإن كان قد جمع المتاع فأراد أن يسرق ، حتى يجوله ويخرج به (٣)

الرواية الثانية :

أخبرنا أبو الحسين بن بشران (٤) أنبأ إسماعيل بن محمد الصفار (٥) ثنا سعدان بن نصر (٦) ثنا معاذ بن معاذ (٧) عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال: كان عثمان بن عفان رضي الله عنه يقول: ليس على سارق

(١) ، (٢) تقدما في المسألة قبل هذه.

(٣) سبق تخريجه والحكم عليه .

(٤) هو علي بن محمد بن عبد الله بن بشران الأموي ، البغدادي ، روى شيئا كثيرا ، علي

سداد ، وصدق ، وصحة ، كان عدلا ، وقورا . انظر: سير أعلام النبلاء ٣١٢/١٧

(٥) هو أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح البغدادي ، الملحّي ، الصفار ،

قال: الذهبي: وثقه الدار قطني ، توفي سنة ٣٤١ هـ أنظر: سير أعلام النبلاء

٤٤٠/١٥ - ٤٤١

(٦) هو أبو عثمان سعدان بن نصر بن منصور الثقفي ، البغدادي ، إسمه سعيد ملقب

بسعدان ، الصدوق ، مات سنة ٢٦٥ هـ أنظر: سير أعلام النبلاء ٣٥٧/١٢

(٧) هو معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري أبو المثني البصري ، ثقة ، متقن ، من

كبار التاسعة ، مات سنة ١٩٦ هـ أنظر: تقريب التهذيب ص ٣٦٣ ؛ طبقات

الحفاظ ص ١٤١ .

قطع حتى يخرج المتاع من البيت(١)

حالة الرواة في هذا السند : فيه سعدان بن نصر وهو صدوق وبقيتهم ثقات.

فقه الأثر:

يدل هذا الأثر بروايته على أن السارق لا يقطع حتى يخرج المتاع من الحرز
وأن مجرد الدخول إلى الحرز وجمع المتاع فيه لا يوجب القطع .

الموافقون: وهم : عطاء ، والشعبي ، وعمر بن عبد العزيز ، والزهرري
وعمر بن دينار ، وأبو الأسود الدؤلي(٢) والثوري ، والحسن البصري في
قول ، وبه قال الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة(٣)

الأدلة

استدل هؤلاء بالسنة ، والإجماع .

أما السنة، فما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله

(١) السنن الكبرى، للبيهقي ٢٦٥/٨ ؛ المصنف، لعبد الرزاق ١٩٦/١٠ ؛ المصنف لابن

أبي شيبة ٤٧٧/٩ ؛ المحلى بالآثار ٣٠٠/١٢ ؛ كنز العمال ٥٤٥/٥ - ٥٤٧

(٢) هو ظالم بن عمرو بن سفيان، ويقال: عمرو بن ظالم الدؤلي، البصري، العلامة

الفاضل، قاضي البصرة، توفي سنة ٦٩ هـ - أنظر: تقريب التهذيب ص ٦١٩

سير أعلام النبلاء ٨١/٤ .

(٣) انظر: فتح القدير ٣٨٠/٥ ؛ المبسوط ١٤٧/٩ ؛ بدائع الصنائع ٦٦/٧ ؛ أحكام

القرآن للحصاص ٤٣١/٢ ؛ بداية المجتهد ٤٥٠/٢ ؛ شرح الخرشبي ٩٧/٨ ؛ حاشية

الدسوقي ٣٤٣/٤ ؛ التاج والإكليل ٣١٠/٦ ؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي

١٦٢/٦ ؛ المجموع ٨٩/٢٠ - ٩٠ ؛ مغني محتاج ١٧٤/٤ ؛ كشف القناع ١٣٤/٦

المغني ١١٠/٩ ، ١١٧ ،

عليه وسلم ، سئل عن الثمر المعلق فقال: (من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبنة (١) فلا شيء عليه ، ومن سرق منه شيئاً ، بعد أن يؤويه الجرين ، فبلغ ثمن الجبن فعليه القطع) (٢) وجه الاستدلال:

يدل هذا الحديث: على أن اليد لا تقطع بمجرد الأخذ بل بالأخذ من الجرين ولا يتحقق الأخذ من الجرين إلا بإخراج منه ، لأن الأخذ سبب لإزالة يد مالكة، وهذا لا يتصور إلا بإخراجه من الحرز ، ومادام في الحرز فيد مالكة قائم فلا يقطع ما دام في ملك صاحبه (٣) وأما الإجماع :

فقد قال ابن المنذر: (ليس في هذا الباب خير ثابت لامقال فيه لأهل العلم، وبقول عوام أهل العلم نقول، وهو كالإجماع من أهل العلم) (٤)

المخالفون

وذهبت السيدة عائشة رضي الله عنها ، والحسن البصري، في قول آخر وابراهيم النخعي، والظاهرية، إلى القول بالقطع ، إذا جمع المتاع في الحرز، وإن لم يخرج به (٥)

(١) الخبنة : ما يحمل في الحظن، وهو معطف الإزار وطرف الثوب، أي لا يأخذ منه في

ثوبه انظر: القاموس المحيط ص ١٥٣٩؛ النهاية ٩/٢

(٢) صحيح الترمذي ٥٨٤/٣ ؛ المستدرک ٣٨١/٤ ؛ نصب الراية ٣٦٣/٣ ،

(٣) انظر: فتح القدير ٣٨٥/٥ .

(٤) الإشراف ٢٩٨/٢ ؛ وانظر: الإجماع لابن المنذر ص ١١٠ ؛ فتح القدير ٣٨٠/٥ ؛

المغني ١١١/٩ ؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦٢/٦

(٥) انظر: فتح القدير ٣٨٠/٥ ؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١٦٢/٦ ؛ المغني

١١٠/٩ - ١١١ ؛ المحلى بالآثار ٣٠٢/١٢ - ٣٠٣

الأدلة

واستدلوا بنفس أدلة عدم اشتراط الحرز عندهم من عموم آية السرقة وعموم حديث : لعن الله السارق يسرق البيضة ، فتقطع يده... الحديث.

الرد

رد إستدلّاهم بالآية بما يأتي:

- ١_ أن الآية مخصوصة بالأحايث الواردة في اعتبار الحرز.
- ٢_ وأن المراد من الحديث ، هو بيان تقليل أمر السرقة وتهجين فعله ، لأنه وإن لم يقطع في هذا القدر، جرت عادته إلى ما هو أكثر منه ، فيقطع فيكون القليل هذا مفضيا إلى سرقة الكثير الذي تقطع فيه اليد (١)
- ثم إن الحرز جزء من مفهوم السرقة ، كما أسلفت في تعريف الحرز (٢)

الترجيح

بعد بيان أقوال العلماء وأدلتهم، يظهر لي والله أعلم أن ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح، لقوة أدلتهم ، وكما قال ابن الهمام أن ما روي من الأقوال التي استدل بها البعض، فإنها لم تثبت عن أصحابها (٣)

ثم إن الداخل في الحرز مثله كمثل من وضع الخمر أمامه ليشربه ، أو امرأة ليصيبها فلم يصبها (٤) فلا يلزم الحد في تلك الحالة بل يعزر، فكذلك هنا ، فباب التعزير واسع ، وترك الحد أولى من إقامته بالشبهة.

(١) فتح الباري ١٢/٨٥ ؛ مغني المحتاج ٤/١٥٨ ؛ شرح صحيح مسلم للنووي

١١/١٨٣ ؛ نيل الأوطار ٧/١٢٦ ،

(٢) نيل الأوطار ٧/١٣٠ ؛ فتح القدير ٥/٣٨٤ ،

(٣) انظر: فتح القدير ٥/٣٨٠ ؛ المغني ٩/١١١ ،

(٤) الموطأ مع تنوير الحوالك ٣/٥٤

مسألة

من شروط المسروق أن يبلغ نصاباً (١)

روى الإمام مالك بسنده عن عمرة بنت عبد الرحمن: أن سارقاً سرق في زمن عثمان، أترجة فأمر بها عثمان بن عفان، أن تقوم فقومت بثلاثة دراهم (٢) من صرف إثني عشر درهماً بدينار، فقطع عثمان يده (٣)

فقه الأثر:

يدل الأثر على أن النصاب شرط في القطع، فلا تقطع في مطلق السرقة بل لا بد أن يكون نصاباً، والدليل على ذلك أمر عثمان رضي الله عنه بتقويم الأترجة، فلو لم يشترط عنده النصاب لما أمر بتقويم الأترجة.

الموافقون: هم الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة (٤)

-
- (١) ونصاب المال: القدر الذي تجب، فيه الزكاة إذا بلغه، أنظر: قاموس المحيط ص ١١٧، أنيس الفقهاء ١٣٢، المطلع على أبواب المقنع ١٢٢، ونصاب السرقة هو القدر الذي تقطع فيه اليد وهو مختلف فيه، فيرون البعض أنه عشرة دراهم من الفضة أو دينار من الذهب والبعض الآخر أنه ربع دينار أو ثلاثة دراهم.
- (٢) الدرهم عملة فضية تساوي ٢/٩٧٥ غراماً فضة وسيأتي في ص ١٨٩ هامش ٤، ٣
- (٣) الموطأ مع تنوير الحوالك ٤٧/٣؛ المصنف لعبد الرزاق ٢٣٧/١٠؛ بقية المراجع في صفحة رقم/١٥٣، أيضاً تخريج الأثر والحكم على سنده.
- (٤) أنظر: فتح القدير ٣٥٦/٥؛ بدائع الصنائع ٧٧/٧؛ التاج والإكليل ٣٠٦/٦
- القوانين الفقهية، لابن جزي (دار الفكر معلومات أخرى بدون) ص ٣٠٨؛ أسهل المدارك ١٧٧/٣-١٧٨؛ المهذب ٢٧٧/٢؛ مغني المحتاج ١٥٨/٤؛ معرفة السنن والآثار ٣٥٥/١٢؛ المغني ١٠٥/٩؛ كشف القناع ١٣١/٦.

الأدلة

واستدلوا بالكتاب ، والسنة ، واجماع الصحابة.

أما الكتاب ، فقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ...الآية﴾

وجه الإستدلال: أن الله سبحانه وتعالى أوجب القطع على السارق وهو مشتق من السرقة والسرقة أخذ الشيء بالإستخفاء ومسارقة الأعين ومعلوم أن أخذ الشيء خفية ، لا يحتاج إليه إلا إذا كان له خطر ، والحبة والحبتان ليس لها خطر فأخذهما لا يسمى سرقة ، فتدل الآية على أن النصاب شرط لإيجاب القطع بدلالة النص (١)

أما السنة : فما رواه الشيخان ، عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا(٢) وجه الدلالة:

هو أنه صلى الله عليه وسلم صرح بأن المقدار الذي تقطع فيه اليد هو ربع دينار ، فهذا دليل على وجوب إشتراط النصاب. وما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم(٣)

(١) انظر: بدائع الصنائع ٧٧/٧ ؛ نيل الأوطار ١٣٠/٧

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ٩٩/١٢ ؛ صحيح مسلم ١٨١/١١

(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ٩٩/١٢ ؛ صحيح مسلم ١٨٤/١١ ؛ سنن أبي

داود ٥٤٧/٤ ؛ الفتح الرباني ، لأحمد عبد الرحمن البناء (ط: الأولى ١٣٥٧ هـ

مطبعة أحمد البناء المشهور بالساعاتي) ١١٠/١٦

قال ابن عبد البر: أنه أثبت ما روي في ذلك . أنظر: فتح الباري ١٠٧/١٢ ؛

الإستذكار لإبن عبد البر ١٥٤/٢٤

وما روته عائشة رضي الله عنها قالت: كانت اليد لا تقطع في الشيء

التافه (١)

وجه الإستدلال: يدل هذا الحديث والذي قبله على أن القطع لا يكون إلا في مقدار معين لا مطلق السرقة .

وأما اجماع الصحابة، فقد أجمع الصحابة على إشتراط النصاب وإنما الخلاف في مقداره ، والإختلاف في تقديره إجماع منهم على أن أصل النصاب شرط في

القطع (٢)

المخالفون

وذهب الحسن البصري، والخوارج (٣) وابن بنت الشافعي (٤)

والظاهرية إلى القول بعدم اشتراط النصاب ، إلا أن الظاهرية يشترطون النصاب في الذهب فقط ، وهو ربع دينار دون ما سواه فيقطعون في كل ماله قيمة قليلا كان أو كثيرا إلا التافه (٥)

(١) المصنف لإبن أبي شيبة ٤٧٥/٩، ٤٧٦-٤٧٧؛ المحلى بالآثار ٣٤٧/١٢ وقال: حديث

صحيح. السنن الكبرى، للبيهقي ٢٥٥/٨ ؛ نصب الراية ٣/٣٦٠؛

(٢) أنظر: بدائع الصنائع ٧٧/٧؛ المغني ١٠٥/٩؛ شرح صحيح مسلم للنووي ١٨٢/١١

(٣) الخوارج: فرقة خرجت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وسبق

ترجمتهم في الصفحة ٥٨ من هذا البحث وانظر: الملل والنحل للشهرستاني ص

١١٤-١١٥ ؛ البداية والنهاية، لإبن كثير ٢٨٩/٧-٣٢١ .

(٤) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب الإمام أبو

محمد، ويقال أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي، أنظر: طبقات الشافعية الكبرى ،

لتاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (الطبعة الأولى

١٣٨٤هـ ١٩٦٥م مطبعة عيسى البابي الحلبي) ١٨٦/٢ ؛ تهذيب الأسماء واللغات ،

للنووي (إدارة الطباعة المنيرية بمصر) ٢٩٦/٢

(٥) أنظر: المحلى بالآثار ٣٤٧/١٢، ٣٦٣؛ بدائع الصنائع ٧٧/٧ ؛ المغني ١٠٥/٩ ؛ بداية المجتهد

٤٤٧/٢ ؛ حواشي تحفة المحتاج ١٢٤/٩ .

الأدلة

واستدلوا بعموم الكتاب، والسنة .

أما الكتاب، فقوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ...الآية﴾

وجه الإستدلال: أن الآية لم تذكر النصاب ، فلو كان شرطا لبيته .

وأما السنة: فحديث: لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق

الحبل فتقطع يده (١)

وجه الإستدلال: ان الحديث يدل على وجوب قطع يد السارق في الشيء

القليل كالبيض والحبل فدل على عدم اشتراط النصاب .

المناقشة

نوقش إستدلالهم بما يلي:

١- أن الآية مخصوصة بالأحاديث الواردة في مقدار النصاب .

٢- أما بالنسبة للسنة فقد قيل فيها :

أ- أنه متروك الظاهر ، وأن المراد منه إما بيض الحديد ، وحبل السفينة .

ب- وقيل إن المراد به ذم السرقة وتهجين أمرها ، وتنبه على ما خسر وهو يده في

مقابلة حقير من المال .

ج- أو أن ذلك يكون سببا وتدريجا من هذا القليل إلى ما تقطع فيه يده .

د- أو أن يقطعه بعض الولاة سياسة ، لاحدا شرعيا ، كما أن فيه احتمال

النسخ ، أي أنه كان ابتداءا ثم نسخ (٢)

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٠

(٢) انظر: فتح القدير ٣٥٦/٥ ؛ بدائع الصنائع ٧٧/٧ ؛ الميسوط ١٣٦/٩-١٣٧ ؛

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦١/٦ ؛ مغني المحتاج ١٥٨/٤ ؛ حواشي شرواني

وابن القاسم ١٢٤/٩ ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ١٨١/١١-١٨٣ ؛ فتح

الباري ٨٢/١٢-٨٣ ؛ المغني ١٠٥/٩ .

الترجيح

وبعد إستعراض مذاهب العلماء وأدلتهم ومناقشتها أرى أن ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح ، لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة .
 وأن حديث القطع في البيضة ، والحبل مؤل كما ذكرت من وجوه
 ويؤيد التأويل المذكور من تحقير أمر السرقة ، والترهيب لفاعله قوله صلى الله
 عليه وسلم: من بنى لله مسجدا ولو كمفحص (١) قطة. (٢)

وحديث: تصدقي ولو بظلف (٣) محرق (٤) ومعلوم أن مفحص القطا لا يصح
 تسييله ولا التصدق بظلف، وأن المراد به المبالغة في الترغيب، فكذا هذا (٥)

-
- (١) مفحص: محلها ومبيضا الذي فحصته ، وكشفته، يقال: فحص القطا التراب إتخذ
 فيه أفحوصا . أنظر: القاموس المحيط ص ٨٠٧ ،
 (٢) نيل الأوطار ١٢٧/٧ ؛ سبل السلام ١٢٩٤/٤
 (٣) الظلف: بالكسر للبقر والشاة والظلي ، وشبهها ، كالقدم للإنسان . أنظر: القاموس
 المحيط ص ١٠٧٨ .
 (٤) نيل الأوطار ١٢٧/٧ ؛ سبل السلام ١٢٩٤/٤ ؛
 (٥) انظر: المرجعين السابقين.

مسألة

مقدار النصاب الذي تقطع فيه اليد عند من يقول بإشتراطه.

عن عمرة بنت عبد الرحمن أن سارقا سرق في زمن عثمان أترجة فأمر بها عثمان بن عفان أن تقوم فقومت بثلاثة دراهم من صرف إثني عشر درهما بدينار ، فقطع عثمان يده (١) وروي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن النصاب عنده ربع دينار (٢)

فقه الأثر: يدل الأثر على أن النصاب الذي تقطع فيه اليد ثلاثة دراهم (٣)

التوفيق بين الروایتين:

إن صحت الرواية الثانية، فلا منافاة بينهما، لأن ربع دينار (٤) كان يساوي ثلاثة

دراهم، كما تدل عليه الرواية الأولى (٥)

أخبرنا عبد الرزاق عن يحيى بن يزيد وغيره عن الثوري عن عطية بن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن قال: أتى عمر برجل سرق ثوبا، فقال لعثمان: قومه فقومه ثمانية دراهم فلم يقطعه (٦)

فقه الأثر: يدل الأثر بأن مقدار النصاب عشرة دراهم عندهما. ففيهما تعارض ظاهرا.

وقد أوجب بأن هذه الرواية غير صحيحة وقال أحمد: إنها منقطعة (٧)

ذكر ابن حجر أن أقوال العلماء في مقدار النصاب تصل إلى عشرين قولاً (٨) ولكن

مردّها في الغالب إلى قولين (٩)

(١) سبق تخريجه ، وانظر: الموطأ للإمام مالك ٨٣٣/٢ ؛ السنن الكبرى للبيهقي ٢٦٠/٨

(٢) أنظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١٦٠/٦ ؛ صحيح الترمذي ٤١/٤ .

(٣) الدرهم عملة فضية تساوي ٢،٩٧٥ غراما من الفضة. انظر: معرفة السنن ٣٦٠/١٢ هامش

(٤) الدينار عملة ذهبية تساوي ٤/٢٥ غراما من الذهب. انظر: معرفة السنن ٣٦٠/١٢ أيضا.

(٥) أنظر: الإستذكار ١٦٠،١٥٩/٢٤

(٦) عبد الرزاق ٢٣٣-٢٣٤/١٠ ؛ السنن الكبرى ٢٦٠/٨ ؛ كنز العمال ٥٤٥/٥.

(٧) انظر: معرفة السنن والآثار ٣٩١-٣٩٢.

(٨) أنظر: فتح الباري ١١٠-١٠٩/١٢

(٩) أنظر: بداية المجتهد ٤٤٧/٢ ؛ سبل السلام ١٢٩٤/٤.

والأوزاعي، والليث بن سعد، وأبو ثور، وابن المنذر وبه قال المالكية في الجملة،
والشافعية، والحنابلة، والظاهرية في الذهب فقط دون غيره (١)
وتفصيل المذاهب المذكورة كما يلي:

١_ عند المالكية مقدار النصاب ربع دينار من ذهب أو ثلاثة دراهم من الفضة
أي لا قطع على من سرق أقل من ربع دينار من الذهب وإن كان أكثر
من ثلاثة دراهم. ولا من سرق أقل من ثلاثة دراهم وإن كان ذلك
أكثر من ربع دينار، هذا في الذهب والفضة فقط.

أما بالنسبة لغير الذهب والفضة فالنصاب عندهم ثلاثة دراهم أي يقوم
ما سوى الذهب والفضة من العروض بالدرهم دون غيرها، فمن سرق
من العروض ما قيمته ثلاثة دراهم قطع، وإن لم يساو من الذهب ربع
دينار، وإن ساوى ربع دينار ولكن لم يساو ثلاثة دراهم لم يقطع (٢)
٢_ وعند الشافعية: مقدار النصاب ربع دينار من الذهب أو ما قيمته ربع
دينار من غيره، فإن سرق غير الذهب، قوم بالذهب، فما وصل قيمته
ربع دينار يقطع فيه سواء كانت قيمته ثلاثة دراهم أو أقل أو أكثر فلا
عبء للقيمة بالدرهم بل المعتمد القيمة بالذهب (٣)

(١) انظر: التاج والإكليل ٣٠٦/٦؛ بداية المجتهد ٤٤٧/٢؛ المهذب ٢٧٧/٢؛ المجموع
٧٩/٢٠؛ شرح منتهى الإرادات ٣٦٤/٣؛ المغني ١٠٥/٩-١٠٦؛ المحلى بالآثار
٢٨٩/٢؛ الإشراف ٣٦٣، ٣٤٧/١٢.

(٢) انظر: التاج والإكليل ٣٠٦/٦؛ حاشية الدسوقي ٣٣٣-٣٣٤؛ بداية
المجتهد ٤٤٧/٢؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١٦٠/٦.

(٣) انظر: المهذب ٢٧٧/٢؛ المجموع ٧٩/٢٠؛ شرح صحيح مسلم للنووي ١٨٢/١١
الأحكام السلطانية، للماوردي ٣٧٢-٣٧٣؛ نيل الأوطار ١٢٥/٧.

٣- وعند الحنابلة ، مقدار النصاب ربع دينار من الذهب، أو ثلاثة دراهم من الفضة، أو ما قيمته ثلاثة دراهم من غيرهما، فتقوم العروض بالدراهم في رواية كالمالكية .

وفي الرواية الثانية عن الإمام أحمد أن غير الذهب يقوم بأدنى الأمرين من ربع دينار أو ثلاثة دراهم، ويكمل أحدهما بالآخر بأن سرق من الذهب والفضة ما مجموعهما نصاب قطع (١)

٤- وأما الظاهرية، والخوارج، والحسن البصري، فلا يشترطون النصاب أصلاً بل يقطعون في كل قليل وكثير إلا إذا كان شيئاً تافهاً لا قيمة له ، وهذا القول في غير الذهب، وأما في الذهب فقال الظاهرية بأن نصابه ربع دينار (٢) كالشافعية.

الأدلة

واستدلوا بأحاديث منها:

١- ما روته عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: تقطع

اليد في ربع دينار فصاعداً (٣)

٢- وما رواه ابن عمر رضي الله عنهما، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قطع في

مجن (٤) ثمنه ثلاثة دراهم (٥)

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات ٣/٣٦٤-٣٦٥؛ المغني ٩/١٠٤-١٠٦؛ الإنصاف

١٠/٢٦٢؛ حاشية المقنع للشيخ سليمان ٣/٤٨٧؛

(٢) أنظر: المحلى بالآثار ١٢/٣٤٧، ٣٦٣؛ المجموع ٢٠/٨٢،

(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٢/٩٩؛ صحيح مسلم ١١/١٨١؛ بلفظ لا تقطع

يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً.

(٤) المجن: الترس، أنظر: القاموس المحيط ص ١٥٩١؛ لسان العرب ١٣/٤٠٠،

(٥) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٢/٩٩-١٠٠؛ صحيح مسلم ١١/١٨٤

وجه الإستدلال: الحديثان يدلان على أن النصاب ثلاثة دراهم أو ربع دينار فهما نصابان في الموضوع .

واستدل الظاهرية في إشتراط النصاب في الذهب، بأن التحديد في الذهب منصوص ولم يوجد في غيره، فيكون داخلا في عموم الآية (١)

المناقشة

نوقشت أدلة هذا القول بأن الحديث الذي روته عائشة رضي الله عنها فيه إضطراب وروي موقوفا عنها.

والحديث الذي رواه ابن عمر رضي الله عنهما لادلالة فيه على موضع الخلاف ، لأنه قومه ثلاثة دراهم وغيره قومه عشرة (٢)

وأما دليل الظاهرية فإنه مردود لأن الأحاديث الصحيحة في مقدار النصاب تعارضه.

المخالفون

وذهب الحنفية، إلى أن مقدار النصاب، في قطع السرقة، عشرة دراهم أو دينار (٣)

الأدلة

واستدلوا بالسنة، والمعقول.

أما السنة، فما يلي: ١_ ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: لا قطع إلا في دينار أو عشرة دراهم (٤)

(١) انظر: المجموع ٨٢/٢٠ ؛ فتح الباري ١١٠/١٢

(٢) أنظر: أحكام القرآن، للجصاص ٤١٧/٢ ؛ المبسوط ١٣٨/٩

(٣) أنظر: فتح القدير ٣٥٥/٥ ؛ المبسوط ١٣٧/٩

(٤) الدار قطني ١٩٣/٣ ؛ شرح معاني الآثار ٩٣/٢ ، ١٦٣/٣ ؛ نصب الراية ٣٥٥/٣

مسند الإمام أحمد ٢٠٤/٢ بلفظ لا قطع فيما دون عشرة دراهم؛ الدراية ١٠٧/٢ ؛

الفتح الرباني ١١١/١٦

٢_ وما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

لا تقطع اليد إلا في دينار أو في عشرة دراهم (١)

٣_ وما روي عن مجاهد قال: لم تقطع اليد على عهد رسول الله صلى الله

عليه وسلم، إلا في ثمن المجن، وثمنه يومئذ دينار (٢)

٤_ وما رواه ابن عباس قال: كان ثمن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه

وسلم، عشرة دراهم (٣)

٥- ورواه أيضا قال: قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يد رجل في مجن قيمته

دينار أو عشرة دراهم (٤)

وجه الاستدلال:

هذه الأحاديث والآثار صريحة في أن النصاب هو عشرة دراهم أو دينار.

أما المعقول ، فمن وجهين:

١_ أنه إنعقد الإجماع على وجوب القطع في العشرة، واختلف فيما دونها،

لإختلاف الأحاديث، فوقع الإحتمال في وجوب القطع فسقط الاستدلال (٥)

٢_ ولأن الأخذ على الأكثر في الحدود أولى وأحوط ، إحتيالا للدرء،

وأن الأحاديث التي رويناها تعارض التي رووها ، وروايتنا فيها حظر للقطع ، وخبرهم

مبيح للقطع ، وخبر الحظر أولى من خبر الإباحة وما فيه إحتياط

(١) التعليق المغني على الدار قطني ١٩٣/٣؛ السنن الكبرى ٢٦١/٨؛ الأم ١٣١/٦

(٢) المستدرک ٣٧٩/٤؛ الدراية ١٠٨/٢؛ سنن النسائي ٨٣/٨

(٣) المصنف لعبدالرزاق ٢٣٤/١٠؛ المصنف لابن أبي شيبة ٤٧٤/٩؛ السنن الكبرى

للبيهقي ٢٥٧/٨؛ شرح معاني الآثار ١٦٣/٣؛ سنن الدار قطني ١٩٠/٣، ١٩١

نيل الأوطار ١٢٥/٧؛ سنن النسائي ٨٣/٨؛ المستدرک ٣٧٨-٣٧٩/٤؛ الدراية

١٠٨/٢؛ سنن أبي داود ٥٤٨/٤؛ مسند الإمام أحمد ١٨٠/٢

(٤) أبو داود ٥٤٩/٤

(٥) انظر: بدائع الصنائع ٧٧/٧؛ أحكام القرآن، للحصص ٤١٧/٢

يقدم على غيره، لأن قطع اليد محرمة بالإجماع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه
والعشرة متفق عليه عند الجميع (١)

الترجيح

وبعد إستعراض لأقوال العلماء وأدلتهم ومناقشتها أرى أن ما ذهب إليه الحنفية
أولى. لما يأتي:

١_ أن أدلة الجمهور وإن كانت قوية وصحيحة ولكن لم تسلم من المعارضة فهذا
يورث الشبهة، والحدود تدرأ بالشبهات، لحديث: إدروا الحدود عن المسلمين ما
استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطيء في العفو خير من أن
يخطيء في العقوبة (٢) والجميع متفقون على أن الحدود تدرأ بالشبهات.

٢_ ولقول عمر رضي الله عنه: لأن أخطيء في الحدود بالشبهات أحب إليّ
من أن أقيمها بالشبهات (٣)

٣- وأن أحاديث التي إستدل بها الجمهور قد تطرق إليها الإحتمال فسقط
الإستدلال ولأجل الإختلاف في ثمن الجن الذي قطعت فيه اليد في زمنه صلى الله عليه
وسلم، فيجب الأخذ بالأكثر لإيجاب الشرع درء الحد ما أمكن، وأن عشرة دراهم
فيه الأخذ بالمتيقن مع الإحتيال للدرء فيجب العمل به (٤)

٤- وأن أدلة الأحناف وإن كانت ضعيفة إلا أن كثرة طرقها تجبر ضعفها.

والله أعلم.

(١) انظر: المبسوط ١٣٨/٩؛ فتح القدير ٣٥٧/٥-٣٥٨؛ فتح الباري ١٠٨/١٢

سبل السلام ١٢٩٥/٤؛ اللمع في أصول الفقه ص ٢٤٢.

(٢) سنن الدار قطني ٨٤/٣؛ السنن الكبرى للبيهقي ٢٣٨/٨؛ سنن الترمذي ٢٥/٤

المستدرک ٣٨٤/٤؛ نيل الأوطار ١٠٤/٧؛ وانظر: المجموع ٨١/٢٠

(٣) المصنف، لابن أبي شيبة ٥٦٦/٩؛ نيل الأوطار ١٠٥/٧

(٤) انظر: العناية مع فتح القدير ٣٥٨/٥.

المطلب الثالث

فيما اختلف في القطع فيه وهي أمران:

١_ سرقة الطير. ٢_ ما يتسارع إليه الفساد .

مسألة

سرقة الطير.

أخبرنا عبد الرزاق عن ابن المبارك (١) عن الثوري، عن جابر الجعفي (٢) عن عبد الله بن كيسان (٣) قال: أراد عمر بن عبد العزيز أن يقطع رجلا سرق دجاجة ، فقال له أبو سلمة (٤) بن عبد الرحمن: إن عثمان بن عفان كان لا يقطع في الطير (٥) حالة الرواة في هذا السند :

في سنده جابر الجعفي وهو ضعيف، رمي بالرفض، من أكابر علماء الشيعة (٦)

(١) هو عبد الله ابن المبارك المروزي ثقة، ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، مات سنة ١٨١هـ أنظر: تقريب التهذيب ٣٢٠؛ سير أعلام النبلاء ٣٧٨/٨.

(٢) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي تقدم. في ٨٩

(٣) لم أجد له ترجمة .

(٤) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن الزهري المدني، قيل: اسمه عبد الله وقيل: اسماعيل، ثقة

مكثر من الثالثة، مات سنة ٩٤ أو ١٠٤هـ أنظر: تقريب التهذيب ٦٤٥

(٥) المصنف لعبد الرزاق ٢٢٠/١٠؛ المصنف لابن أبي شيبة ٣٢/١٠؛ المحلى

بالآثار ٣١٩/١٢؛ السنن الكبرى للبيهقي ٢٦٣/٨؛ وقال: في سنده مجهول؛ كشف

الغمة ١٣٧/٢؛ كنز العمال ٥٤٨/٥،

(٦) أنظر: تقريب التهذيب ص ١٣٧؛ فتح القدير ٣٦٥/٥ .

فقه الأثر : يدل الأثر على أنه لا قطع في سرقة الطير .

الموافقون: وافقه في ذلك علي بن أبي طالب ، وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما، وبه قالت الحنفية ، والإمام أحمد، وإسحاق(١)

الأدلة

استدلوا: بالسنة، وإجماع الصحابة، والمعقول.

أما السنة: فما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا قطع في الطير(٢) وجه الاستدلال: يدل الحديث على أن سارق الطير لا قطع عليه. وبما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها، قالت: لم تكن يد السارق تقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، في الشيء التافه(٣) وجه الاستدلال:

هو أن الطير يعد تافها لعدم رغبة الناس فيها ولأنها تطير(٤)

-
- (١) انظر: فتح القدير ٣٦٥/٥ ؛ حاشية رد المختار ٩١/٤ ؛ المبسوط ١٥٤/٩
 أحكام القرآن، للحصاص ٤٢٦/٢ ؛ الخراج ، لأبي يوسف(القاهرة: الطبعة الرابعة ١٣٩٢هـ المطبعة السلفية ومكبتها) ١٨٨ ؛ الإنصاف ١٠ / ٢٥٦ ؛ الفروع ١٢٤/٦ ؛ المبدع ١١٧/٩ ؛ المحلى بالآثار ٣١٩/١٢ ؛ الإشراف ٣٩٦/٢ .
 (٢) نصب الراية ٣/٣٦٠ ؛ وقال: غريب مرفوعا.
 (٣) المصنف، لابن أبي شيبة ٤٧٥/٩، ٤٧٦ ؛ السنن الكبرى، للبيهقي ٢٥٥/٨ ؛
 نصب الراية ٣/٣٦٠ ،
 (٤) أنظر: فتح القدير ٣٦٥/٥ .

أما إجماع الصحابة ، فلأنه روي عن عثمان ، وعلي رضي الله عنهما ولم ينقل عن غيرهما خلاف ذلك فيكون إجماعاً (١)
أما المعقول:

فلأن جنسها يوجد مباحاً في دار الإسلام، وتقل الرغبات فيها، والحرص فيها ناقص، لأنها تطير ولا يتم إحرازها عادة بين الناس (٢)

المخالفون

وخالفه في ذلك الإمام مالك ، والشافعي، وأبو ثور ، وابن المنذر ، وأصحاب الظاهر، وأبو يوسف من الحنفية ، وابن قدامة من الحنابلة ، وقال الجميع بالقطع، في سرقة الطير (٣)

الأدلة

استدلوا بعموم الأدلة ، من الكتاب ، والسنة ، والمعقول.
أما الكتاب: والسنة فما ذكرناهما في أدلة القائلين بالقطع ، والنصاب ، ومقداره (٤)

و أما المعقول: فلأن الطير مال من الأموال، يحل بيعه ، وثمنه، ولم يفرق

- (١) أنظر: بدائع الصنائع ٦٨/٧ ؛ إعلاء السنن ٧٣٤/١١ ؛ المحلى بالآثار ٣١٩/١٢
(٢) أنظر: فتح القدير ٣٦٥/٥ ؛ بدائع الصنائع ٦٨/٧ ؛ المبسوط ١٥٤/٩ ؛
(٣) أنظر: التاج والاكلیل ٣٠٦/٦ ؛ ٣٠٧ ؛ حاشية الدسوقي ٣٣٤/٤ ؛ حاشية الزرقاني على تخريل ٩٥/٨ ؛ شرح الخرشبي ٩٤/٨ - ٩٥ ؛ إذا كان للعب فلا يقطع إذا لم يكن لحمه يساوي ثلاثة دراهم ؛ الأم ١٤٧/٦ ؛ الإقناع، للشريبي ١٩٣/٢ ؛ الأحكام السلطانية، للماوردي ص ٣٧٣ ؛ الإشراف ٢٩٦/٢ ؛ المحلى بالآثار ٣١٩/١٢ - ٣٢٠ ؛ فتح القدير ٣٦٦/٥ ؛ المغني ١٠٩/٩ ؛
(٤) أنظر: المحلى بالآثار ٣٢٠/١٢ ؛ بداية المجتهد ٤٥٠/٢ .

في السرقة ، بين مال وآخر، فيجب فيها القطع ، والإباحة الأصلية قد زالت بالتملك ، مثله مثل الذهب ، والفضة ، قبل التملك، لأنهما أيضا أجسام مباحة في الأصل كالصيد. (١)

الترجيح

بعد استعراض أقوال العلماء وأدلتهم، يبدو لي أن القول بالقطع أرجح ، لقوة أدلة القائلين بالقطع ، وأن الطير مال ، وأن الإباحة الأصلية ، قد زالت بالتملك كما في سائر المباحات بعد التملك .
ثم يمكن أن يحمل عدم القطع على الطير غير المحرزة ، كما قال البيهقي: بأن المراد بالطير المرسل (٢) دون المحرزة ، لعدم إكتمال الحرز، كما علل بذلك الحنفية أيضا، والله أعلم.

(١) أنظر: المحلى بالآثار ٣٢٠/١٢ ؛ بداية المجتهد ٤٥٠/٢ ؛ المغني ١٠٩/٩-١١٠ لم يصرح في المغني بإسم الطير ، ولكن يفهم من الأدلة أن الطير تدخل في الأموال التي تقطع فيها .

(٢) انظر: السنن الكبرى، للبيهقي ٢٦٣/٨-٢٦٤ ؛ والجواهر النقي معه .

مسألة

القطع فيما يتسارع إليه الفساد .

عن عمرة بنت عبد الرحمن: أن سارقا سرق في زمن عثمان أترجة فأمر بها عثمان بن عثمان أن تقوم فقومت بثلاثة دراهم من صرف إثني عشر درهما بدينار ، فقطع عثمان يده (١)

فقه الأثر: يدل الأثر ، على أن ما يتسارع إليه الفساد كالفاكهة مثلا ، يقطع فيها إذا توفرت شروط القطع ، لأن الأترجة من الفواكه التي لا تيبس.

الموافقون: وبه قال المالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية، وأبو ثور وأبو يوسف من الحنفية (٢)

الأدلة

استدلوا بالكتاب، والسنة.

أما الكتاب، فقوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا...الآية﴾

وجه الاستدلال: أن الآية لم تفرق بين ما يتسارع إليه الفساد، وما لا يتسارع إليه.

(١) سبق تخريجه ، والحكم عليه في ١٨٤

(٢) انظر: حاشية الدسوقي ٣٤٤/٤؛ شرح الخرشي ١٠٠/٨-١٠١؛ التاج

والإكليل ٣١٠/٦؛ بداية المجتهد ٤٥٠/٢؛ الأم ١٣٣/٦، ١٤٧، ١٤٨؛ المهذب

٢/٢٧٨-٢٧٩؛ كشف القناع ١٤٠/٦؛ المغني ١١٩/٩؛ المحلى بالآثار

١٢/٣١٧، ٣١٨؛ الإشراف ٢/٢٩٥؛ فتح القدير ٣٦٦/٥؛ المبسوط ٩/١٥٣؛

بدائع الصنائع ٦٩/٧ .

وأما السنة: ١_ فما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه سئل عن الثمر المعلق، فقال: من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبئة فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه، والعقوبة، ومن سرق شيئاً ، بعد أن يؤويه الجرين ، فبلغ ثمن المجن ، فعليه القطع (١) وجه الإستدلال:

يدل الحديث على وجوب القطع بعد إخراجه من الجرين من غير تفريق بين ما يتسارع إليه الفساد وما لا يتسارع إليه ذلك .
٢_ ومحدث: لا قطع في ثمر ولاكثر فإذا آواه الجرين أو الجران قطع (٢) وجه الإستدلال: يدل الحديث على أن القطع في الثمر إنما هو بعد أن يؤويه الجرين .

المناقشة

نوقشت هذه الأدلة كما يلي:

١_ لا يستقيم الإستدلال بعموم الآية لما سبق من إشتراط الحرز وإشتراط النصاب فيها (٣)

٢_ وأما الحديث فيجاء عنه بأنه ضعيف، ومتروك الظاهر ، لأنه لا يضمن المسروق بمثلي قيمته، لأن علماء الأمة على خلافه، بدليل قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَنْ عَتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا عَتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ (٤)

(١) تقدم تخريج الحديث ، وشرح مفرداته ، وانظر: سنن أبي داود ٤/٥٥٠-٥٥١

السنن الكبرى للبيهقي ٨/٢٦٣؛ المستدرک ٤/٣١٨؛ سنن ابن ماجه ٢/٨٦٥

(٢) نصب الراية ٣/٣٦٢؛ وقال غريب بهذا اللفظ.

(٣) أنظر: سبل السلام ٤/١٣٠٢

(٤) سورة البقرة الآية: ١٩٤

وجه الاستدلال: أن الله سبحانه وتعالى، أوجب جزاء الإعتداء بمثله فقط. أو أنه منسوخ، والناسخ قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، على أهل المشية بإفساد الزرع بالليل بضمان القيمة، ثم إن حديث لاقطع في ثمر ولاكثر بغير التفصيل المذكور يعارضه، فيجب تقديم ما يمنع الحد درءاً له (١)

المخالفون

وذهب الحنفية ما عدا أبي يوسف، والثوري، إلى عدم القطع، فيما يتسارع إليه الفساد، وما يفسد من يومه كاللبن والفواكه الرطبة (٢)

الأدلة

استدلوا: بالسنة، والمعقول.

أما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم، لاقطع في ثمر ولاكثر (٣)(٤) وجه الاستدلال:

يدل الحديث على أنه لاقطع في الثمر وجمار النخل.

(١) أنظر: سنن الترمذي ٤٣/٤؛ فتح القدير ٣٦٧/٥؛ بدائع الصنائع ٦٩/٧؛ السنن الكبرى للبيهقي ٢٧٥، ٢٧٩/٨؛ سبل السلام ١٣٠٥/٤؛

(٢) انظر: فتح القدير ٣٦٦/٥؛ المبسوط ١٥٣/٩؛ بدائع الصنائع ٦٩/٧؛ الإشراف ٢٩٥/٢

(٣) كثر: جمار النخل، أو طلعتها، كرمان شحم النخل، انظر: لسان العرب ١٣٤/٥؛ نيل الأوطار ١٢٨/٧؛ المبسوط ١٥٥/٩؛ شرح الزرقاني على الموطأ ١٦٣/٤.

(٤) صحيح سنن الترمذي ٤٣/٤؛ المصنف لعبد الرزاق ٢٢٣/١٠؛ إرواء الغليل ٧٢، ٧٠/٨؛ تلخيص الحبير ٦٥/٤؛ سنن النسائي ٨٠/٨؛ السنن الكبرى للبيهقي ٢٦٢/٨؛ نيل الأوطار ١٢٨/٧؛ قال الطحاوي: تلقته العلماء بالقبول أنظر: فتح القدير ٣٦٧/٥؛ سبل السلام ١٣٠١/٤،

وما روي عن عائشة [رضي الله عنها] قالت: لم تكن الأيدي ، تقطع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، في الشيء التافه (١) وجه الإستدلال:

يدل الحديث على أن اليد لا تقطع في الشيء التافه ، وأن ما يتسارع إليه الفساد يعتبر تافها ولاقطع في التافه.

وبما روي عنه صلى الله عليه وسلم: لاقطع في الطعام (٢) وجه الإستدلال:

يدل الحديث على أن الطعام المعد للأكل يتسارع إليه الفساد فلاقطع فيه. وأما المعقول: فلأن في مالية ما يتسارع إليه الفساد نقصانا ، لأن المالية بالتمول وذلك بالصيانة والإدخار لوقت الحاجة ولايتأتى ذلك فيه، فيتمكن النقصان في ماليته ، وفي النقصان شبهة العدم ، وأن الناس يتساهلون فيه فيما بينهم فيلتحق بالتافه قدرا. (٣)

المناقشة

نوقشت أدلة هذا القول بمايلي:

١_ أن حديث لاقطع في ثمر ولاكثر، خرج مخرج العادة لأن أهل المدينة ماكانوا يجرزون حوائطهم ، فعدم القطع لعدم الحرز، لالكونه يتسارع إليه الفساد (٤)

-
- (١) سبق تخريجه ، وانظر: المصنف لابن أبي شيبة ٤٧٦-٤٧٧ ؛ المصنف لعبد الرزاق ٢٣٤-٢٣٥ ؛ السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٥/٨ ؛ نصب الراية ٣/٣٦٠
- (٢) نصب الراية ٣/٣٦٢ ؛ وقال غريب بهذا اللفظ .
- (٣) أنظر: المبسوط ٩/١٥٣ ؛ بدائع الصنائع ٧/٦٩ ،
- (٤) معرفة السنن والآثار ١٢/٣٩٨ ؛ نيل الأوطار ٧/١٢٨ ؛ سبل السلام ٤/١٣٠١ .

٢_ وأما المعقول، فقد نوقش بأن قياس ما يتسارع إليه الفساد على التافه غير صحيح ، لأن عدم القطع في التافه ليس لتفاهته بل لكونه دون النصاب (١)

الرد

رد هذه المناقشة، بأن الرسول صلى الله عليه وسلم نص على المعنى المانع من القطع، وهو كون المسروق ثمرا، وفي الحمل على ما قلتم تعطيل هذا السبب (٢) وبالنسبة للمعقول ، بأن عدم القطع لأجل عدم رغبة الناس فيه لا لكونه دون النصاب.

الترجيح

وبعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم ومناقشتها ، يبدو لي ان ما ذهب إليه الأحناف هو الراجح لأن الإحتياط في إجراء العقوبة أمر مطلوب ، وأن حديث لا قطع في ثمر ولاكثر يعد شبهة ، ولاتقام الحدود بالشبهة ، وأن الحديث الذي إستدل به الجمهور، يحتمل أن يراد به الثمرة اليابسة دون الرطبة وفي اليابسة ، تقطع بالإتفاق ، وأيضا قيل أنه منسوخ (٣) والإحتمال يسقط به الإستدلال ، والله أعلم.

(١) أنظر: كتاب: عقوبة السارق بين القطع وضمان المسروق، للدكتور أحمد توفيق

الأحول (الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م الرياض: دار الهدى للنشر والتوزيع)

ص ١٨٢

(٢) أنظر: المبسوط ١٣٩/٩

(٣) انظر: سبل السلام ١٣٠٥/٤

المبحث الثالث

في تكرار السرقة ورد العين المسروقة وفيه مطلبان:

المطلب الأول

في تكرار السرقة:

مسألة

إذا عاد السارق إلى السرقة مرة ثانية،

روي أن عثمان رضي الله عنه، كان يقطع منه رجله اليسرى (١)

الموافقون : وبهذا قال أبو بكر، وعمر، وعلي رضي الله عنهم، وجمهور

العلماء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة (٢)

الأدلة

إستدلوا بالسنة، والأثر، والإجماع، والمعقول .

أما السنة : فماروي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال في السارق : إن سرق

فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله (٣)

(١) أنظر : المغني ١٢٥/٩ ذكره من غير سند. قال ابن حزم: أن الرواية عن عثمان

لا تصح . أنظر: المحلى بالآثار ٣٥٣/١٢

(٢) أنظر: المغني ١٢٥/٩ ؛ فتح القدير ٣٩٥/٥ ؛ المبسوط ١٦٧/٩ ؛ مواهب

الجليل ٣٠٦/٦ ؛ حاشية الدسوقي ٣٣٢/٤ ؛ مختصر خليل ص ٣٢٨ ؛ مغني

المحتاج ١٧٨/٤ ؛ نهاية المحتاج ٤٦٦/٧ ؛ الأم ، للإمام أبي عبد الله محمد بن

إدريس الشافعي (الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م لبنان: دارالمعرفة للنشر

والطباعة) ١٥٠/٦ ؛ المهذب ٢٨٣/٢ ؛ كشاف القناع ١٤٧/٦ ؛ المغني

١٢٥ ، ١٢٠/٩

(٣) الدار قطني ١٨١/٣ ؛ وقال: ابن حجر إسناده ضعيف. انظر: تلخيص الحبير ٦٨/٤

وجه الإستدلال : أن الرسول صلى الله أمر بقطع الرجل بعد اليد في السرقة الثانية، فالحديث نص في الموضوع .

وأما الأثر:

فقد روي قطع الرجل عن أبي بكر، وعمر، (١)

وأما الإجماع:

فقد قطع أبو بكر وعمر رجل السارق في المرة الثانية ولم ينكر عليهما أحد

من الصحابة فكان كالإجماع، (٢)

وأما المعقول فمن وجهين :

الأول: أن اليد والرجل، آلة السرقة ، بالأخذ والنقل ، (٣) واليد تقطع في

المرة الأولى إتفاقاً للنص، فكذلك الرجل في المرة الثانية للحديث.

الثاني: فلأن قطع الرجل اليسرى أرفق بالجاني ، لأن المشي على الرجل اليمنى

أسهل فوجب قطع اليسرى، لئلا تتعطل منه منفعة بلا ضرورة، (٤)

المخالفون

وخالفهم عطاء وأهل الظاهر، وقالوا بعدم قطع الرجل في المرة الثانية فعند

عطاء لا يقطع منه شئ بعد قطع اليد اليمنى ، وأما عند الظاهرية فيقطع منه اليد

اليسرى بعد اليمنى في السرقة الثانية (٥)

(١) أنظر: المحلى بالآثار ٣٥٣/١٢

(٢) أنظر: كشاف القناع ١٤٧/٦ ؛ المسبوط ١٦٧/٩ ؛ فتح القدير ٣٩٥/٥-٣٩٦

(٣) أنظر: نهاية المحتاج ٤٦٦/٧

(٤) أنظر: كشاف القناع ١٤٧/٦

(٥) أنظر: أحكام القرآن، لابن العربي ٦١٣/٢ ؛ المحلى بالآثار ٣٥٣/١٢-٣٥٤.

الأدلة

إستدلوا: بالكتاب ، والسنة ، والمعقول .

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا...﴾ الآية (١)

وجه الإستدلال : أن الآية بينت محل القطع، وهو اليد، ولم تتعرض لقطع الرجل (٢) فوجب الإقتصار على موضع النص.

أما السنة : فقوله صلى الله عليه وسلم: وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها (٣)

وجه الإستدلال: أن الحديث حدد محل القطع كما أشارت إليه الآية ولم يتعرض لذكر الرجل .

وحديث:

لعن الله السارق يسرق البيضة، فتقطع يده ويسرق الحبل فنقطع يده (٤)

وجه الدلالة: أن الحديث، لم يذكر الرجل، فوجب الإقتصار على موضع النص. وأما المعقول: فلأن القطع في الثانية تقويت منفعة الجنس وإهلاك للمقطوع معنى والحد زاجر لا متلف فتعين عدم القطع،

ولأنه لم يرد عن الرسول صلى الله عليه وسلم، في قطع الرجل شيء أصلا

ولو صح لقلنا به وما تعدينا (٥)

(١) سورة المائدة الآية : ٣٨

(٢) المحلى بالآثار ٣٥٢/١٢

(٣) البخاري مع فتح الباري ٨٩/١٢ في طرف الحديث ؛ صحيح مسلم ١١/١٨٦،

١٨٧ ؛ صحيح الترمذي ٢٩/٤

(٤) البخاري مع فتح الباري ٨٣/١٢ ؛ صحيح مسلم ١١/١٨٥

(٥) أنظر: المحلى بالآثار ٣٥٣/١٢

المناقشة

نوقش ما استدل به الظاهرية و من معهم من وجهين وهما كما الآتي:
 أولا : بالنسبة للكتاب، فالإستدلال به غير صحيح لأن الآية لم تشمل اليد
 اليسرى لأن المراد من اليد هو اليمنى لأجل قراءة ابن مسعود حيث
 روي عنه "أيمانها" (١) وهذه القراءة بمنزلة المقيد للمطلق (٢)

ثانيا :

بالنسبة للسنة ، أن قطع الرجل في المرة الثانية ثبت بالسنة والإجماع ومع بقاء
 المنصوص لا يجوز العدول عنه إلى غيره (٣)

أما بالنسبة لقول عطاء: فقال فيه ابن العربي: (وأما قول عطاء فليس على
 غلظه غطاء، فإن الصحابة قبله، قالوا خلافة) (٤)

الترجيح

وبعد إستعراض ما إستدل به أصحاب هذه الأقوال ، ومناقشة أدلة
 الظاهرية ومن معهم، أرى أن ماذهب إليه الجمهور وهو قطع الرجل اليسرى في
 المرة الثانية هو الراجح لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة .
 والله أعلم

(١) أنظر: أحكام القرآن، للجصاص ٤٢٣/٢

(٢) أنظر: المبسوط ١٦٧/٩ ؛ فتح القدير ٣٩٧/٥ ؛ الجصاص ٤٢٣/٢

(٣) أنظر: فتح القدير ٣٩٧/٥-٣٩٨ ؛ المبسوط ١٦٧/٩

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ٦١٣/٢

مسألة

السرقه مرة ثالثة، ورابعة.

فروي عن عثمان رضي الله عنه، إذا سرق السارق مرة ثالثة، تقطع يده اليسرى،
فإذا سرق رابعة تقطع رجله اليسرى (١)

الموافقون : وبهذا قال المالكية ، والشافعية ، والإمام أحمد في رواية (٢)

الأدلة.

إستدلوا لما ذهبوا إليه بالسنة، والأثر، والمعقول.

فالسنة: ما رواه الشافعي رضي الله عنه؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال في السارق: إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله ثم إن سرق
فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله (٣)

(١) نقل ذلك ابن قدامة عن عثمان رضي الله عنه أنظر: المغني ١٢٥/٩ من غير ذكر سند.

(٢) أنظر: المدونة للإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة ٢٨٢/٦ ؛ التاج والإكليل

للمواق ٣٠٦/٦ ؛ الفواكه الدواني، على رسالة بن أبي زيد القيرواني لأحمد بن

غنيم النفراوي ٢٣٤/٢ - ٢٣٥ ؛

بداية المجتهد ٤٥٣/٢ ؛ الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٣٣٢/٤ - ٣٣٣ ؛

مغني المحتاج ١٧٨/٤ ؛ نهاية المحتاج ٤٦٦/٧ ؛ المهذب ٢٨٤/٢ ؛ حواشي

شرواني وابن القاسم ١٥٥/٩ ؛ الأوزاعي وتعاليمه الإنسانية والقانونية ص ١١٣

المغني ١٢٥/٩

(٣) الدار قطني ١٨١/٣ ؛ التلخيص الحبير ٦٨/٤ وقال: إسناده ضعيف.؛ الأم ٢٦٤/٦

وجه الإستدلال:

الحديث صرح على موضع القطع في الثالثة والرابعة فهونص في المدعى.

أما الأثر: فقد روي عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما فعلا ذلك من غير مخالف (١)

وأما المعقول: فلأن السرقة الثالثة مثل الأولى في كونها جنائية وكذلك الرابعة فتكون أدعى إلى شرعية الحد، وأنها تعدل الحراية (٢)

المناقشة

نوقش أدلة هذا القول بمايلي :

أولا: بالنسبة للسنة؛

١- أن هذا الحديث لا أصل له لأن حفاظ الحديث ينكرونه وإلا لإحتج به بعضهم في مشاورة علي.

٢- و على فرض صحته فهو محمول على السياسة بدليل ما ورد في ذلك الحديث من الأمر بالقتل في المرة الخامسة.

٣- ولأن في قطع الأطراف إهلاك معنى والحدود زاجرة لامتلفة (٣)
ثانيا: بالنسبة للأثر ؛ إن دعوى عدم وجود مخالف لقول أبي بكر وعمر
فغير صحيح، لأنه معارض بقول علي رضي الله عنه حيث قال لعمر

(١) أنظر: نهاية المحتاج ٤٦٦/٧

(٢) أنظر: فتح القدير ٣٩٥/٥ ؛ نهاية المحتاج ٤٦٦/٧

(٣) أنظر: العناية شرح الهداية مع فتح القدير ٣٩٧/٥ ؛ فتح القدير ٣٩٥/٥ ؛

المبسوط ١٦٧/٩ ؛ المغني ١٢٦/٩

فتدعه ليس له قائمة يمشي عليها، إما أن تعزره أو تستودعه السجن فاستودعه

السجن (١)

ثالثا : بالنسبة للمعقول، فلأن اليد اليسرى ليست محلا للقطع لإرادة اليمنى بناءا على حمل المطلق على المقيد، فانتفى محلقتها للقطع، وأن سرقة الإنسان في المرة الثالثة نادرة الوجود والحد لا يشرع إلا فيما يغلب وجوده (٢)

المخالفون

وخالفهم الحنفية والحنابلة في المشهور عنهم، والظاهرية والأوزاعي، حيث قالوا: بعدم القطع في المرة الثالثة والرابعة، بل يعزر ويحبس حتى يتوب (٣)

الأدلة

واستدلوا لما ذهبوا إليه بالأثر، والمعقول .

أما الأثر: فما روي عن علي رضي الله عنه قال: إذا سرق السارق قطعت يده اليمنى، فإن عاد قطعت رجله اليسرى فإن عاد ضمنته السجن حتى يحدث خيرا، إني لأستحيي من الله أن أدعه ليس له يد يأكل بها أو يستنجي بها ورجل يمشي عليها (٤) وجه الإستدلال: يدل الأثر على عدم القطع في المرة الثالثة، فهو نص في المدعى. وأيضا، ما رو عنه : أنه أتى إليه برجل مقطوع اليد والرجل قد سرق فقال لأصحابه ما ترون في هذا ؟ قالوا: إقطعه يا أمير المؤمنين قال: فقتلته إذا وما عليه القتل بأ شيء

- (١) السنن الكبرى ٢٧٥/٨ ؛ المصنف، لعبد الرزاق ١٨٦/١٠ ؛ مصنف أبي شيبة ٥١٢/٩ ؛ سنن الدار قطني ١٠٣/٣، ١٨٠ ؛ الدراية ١١٣/٢ وأنظر في الإستدلال عليه فتح القدير ٣٩٧/٥ ؛ المغني ١٢٦/٩ ؛
- (٢) أنظر: المبسوط ١٦٧/٩ ؛ فتح القدير ٣٩٧/٥
- (٣) أنظر: فتح القدير ٣٩٥/٥ ؛ المبسوط ١٦٦/٩ ؛ كشف القناع ١٤٧/٦-١٤٨
- (٤) المغني ١٢٥/٩ ؛ المحلى بالآثار ٣٥٤/١٢ ؛ الأوزاعي وتعاليمه ص ١١٣
- (٤) الدار قطني ١٠٣/٣، ١٨٠؛ السنن الكبرى ٢٧٥/٨؛ المصنف لعبد الرزاق ١٨٦/١٠، ١٨٧ ؛ المصنف لابن أبي شيبة ٥٠٩/٩، ٥١٢، وأنظر: في الإستدلال عليه الهداية مع فتح القدير ٣٩٦/٥-٣٩٧ ؛ المغني ١٢٥/٩-١٢٦؛ المحلى ٣٥٨/١٢

يأكل الطعام ، وبأ شيء يتوضا للصلاة وبأ شيء يغتسل من جنابته؟ (١)
وجه الإستدلال: يدل الأثر على عدم القطع نصا.

وأما المعقول: فلأن في قطعه في المرة الثالثة والرابعة، تفويت منفعة الجنس على الكمال
ولم يشرع ذلك في حد ، وأيضا إنه إهلاك معنى والحد زاجر لامهلك كما تقدم (٢)
الترجيح

وبعد إستعراض أقوال الفقهاء وأدلتهم ، ومناقشة أدلة القائلين بالقطع في المرة
الثالثة والرابعة يظهر لي أن ما ذهب إليه القائلون بعدم القطع في المرة الثالثة والرابعة هو
الراجح لما يلي:

- ١- لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة.
- ٢- ولأجل إنعقاد الإجماع على قول علي كرم الله وجهه: (بأ شيء يأكل الطعام...)
وموافقة عمر رضي الله عنه معه (٣)
- والقول بأن أبا بكر قطع اليد بعد الرجل، الصحيح هو: أنه أراد أن يقطع فقال له عمر:
السنة في اليد (٤) كما رجع عمر إلى قول علي رضي الله عنهما، للإجماع المذكور.
- ٣- والحديث الذي ذكر فيه القتل في المرة الخامسة فقد قال العلماء أنه منكر (٥)
والحديث الذي ذكرته في الإستدلال لهم فقد ضعفه العلماء أيضا (٦)
- والقياس على القصاص غير صحيح؛ لأن الحد زاجر لا يشترط فيه المساواة، وليس
القصاص هكذا بل يجب فيه المساواة بالنص (٧) والله أعلم .

(١) نصب الراية ٣/٣٧٥ نقل عن سنن سعيد بن منصور، ولم أجده فيه؛ الدراية ٢/١١٣ وقال:
إسناده ضعيف.

(٢) أنظر: فتح القدير ٥/٣٩٧؛ المبسوط ٩/١٦٨؛ المغني ٩/١٢١، ١٢٥-١٢٦

(٣) أنظر: التعليق المغني على الدار قطني ٣/١٨٢، ١٨٥؛ فتح القدير ٥/٣٩٧؛ المغني ٩/١٢٦

(٤) المحلى با ثار ١٢/٣٥٣

(٥) انظر: سنن النسائي ٨/٩٠-٩١؛ تلخيص الحبير ٤/٦٩ سبل السلام ٤/١٣٠٨.

(٦) فقال أحمد: فيه محمد بن عمر بن واقد الأسلمي وهو كذاب، وقال البخار: هو متروك الحديث

انظر: التعليق المغني على الدار قطني ٣/١٨١؛ تلخيص الحبير ٤/٦٨؛ سبل السلام ٤/١٣٠٩

(٧) انظر: العناية مع فتح القدير ٥/٣٩٧.

مسألة

السرقه للمرة الخامسة.

روي أن عثمان رضي الله عنه كان يقول بقتل السارق إذا سرق مرة

خامسة (١)

حالة الرواة في هذا السند :

نقل ابن حجر: نقلا عن ابن عبد البر (٢) أن ما حكاه أبو مصعب (٣) عن

عثمان وعمر بن عبد العزيز من القتل في الخامسة، لا أصل له . (٤)

وروي عنه رضي الله عنه أنه ضرب عنق قاس [هكذا] (٥) بعد أن قطعت

أربعته (٦)

فقه الأثر: يدل الأثر على أن عثمان رضي الله عنه كان يقتل السارق في المرة

الخامسة، لأن مقطوع الأربعة، ربما هو من سرق أربع مرات فقطع عند البعض.

(١) أنظر: المغني ١٢٥/٩ من غير ذكر سند ولم أجده عند عبد البر عليه .

(٢) هو الإمام العلامة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام، أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن

محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، الأندلسي، القرطبي، المالكي، ولد سنة ٣٦٨هـ

له تصانيف مفيدة منها (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) وأثنى عليه

العلماء توفي سنة ٤٦٣هـ أنظر ترجمته في شجرة النور الزكية ص ١١٩ ؛ سير

أعلام النبلاء ١٥٣/١٨ وما بعدها .

(٣) هو أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زرارة ، أبو مصعب الزهري، المدني، الفقيه،

قاضي المدينة ولد سنة ١٥٠هـ ولازم مالك بن أنس، وتفقه عليه، وسمع منه الموطأ

توفي سنة ٢٤٢هـ أنظر: تقريب التهذيب ص ٧٨ ؛ سير أعلام النبلاء ٤٣٦/١١

(٤) أنظر: تلخيص الحبير ٦٩/٤

(٥) أنظر: المصنف لابن أبي شيبة ٤٨٠/٩

(٦) أنظر: أحكام القرآن للحصص ٤٢٣/٢ بلفظ عنق رجل؛ ابن أبي شيبة ٤٨٠/٩

الموافقون : وبهذا قال عمرو بن العاص (١) وعمر بن عبد العزيز، وعطاء (٢)

الأدلة

إستدل هؤلاء لمذهبهم بما روي عن جابر رضي الله عنه، أنه قال:
جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم، بسارق فقال: أقتلوه، فقالوا: يا رسول الله
إنما سرق، فقال: إقطعوه، فقطع، ثم جاء به الثانية فقال: أقتلوه، قالوا يا رسول
الله: إنما سرق قال: إقطعوه فقطع، ثم جاء به الثالثة فقال أقتلوه: قالوا: يا رسول
الله إنما سرق قال: إقطعوه فقطع ثم أتى به الرابعة فقال: إقتلوه، قالوا: يا رسول
الله إنما سرق قال: إقطعوه ثم أتى به الخامسة فقال: أقتلوه قال جابر: فانطلقنا به
إلى مبرد النعم، فقتلناه ثم أجزرناه فألقيناه في بئر (٣)
وجه الدلالة :

يدل هذا الحديث على قتل السارق في المرة الخامسة فهو نص في الموضوع.

المناقشة

نوقش ما إستدل به القائلون بقتل السارق في المرة الخامسة بما يلي:
١- بأن هذا الحديث ضعيف لأن فيه مصعب بن ثابت (٤) وقد ضعفه غير

(١) هو عمرو بن العاص بن وائل الإمام أبو عبد الله ، تقدم.

(٢) أنظر: فتح القدير ٣٩٦/٥ ؛ المغني ١٢٥/٩

(٣) سنن النسائي ٩٠/٨- ٩١ وقال: منسوخ بلاخلاف ؛ سنن أبي دواد ٥٦٥/٤-

٥٦٦ ؛ تلخيص الحبير ٦٨/٤ ؛ إرواء الغليل ٢٧٥/٨

(٤) هو مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي، لين الحديث وكان

عابداً مات سنة سبع وخمسين ومائة أنظر: تقريب التهذيب ص ٥٣٣ ؛ سير

أعلام النبلاء ٢٩/٧

- واحد من الأئمة (١)
- ٢- وقيل إن هذا الحديث لا أصل له (٢)
- ٣- وعلى فرض صحته فإنه منسوخ، والناسخ حديث لا يحل دم إمرء مسلم إلا بإحدى ثلاث (٣)
- ٤- ويحتمل أن يكون هذا الحكم خاصا بهذا الشخص بوحى من الله، إذن فهو واقعة عين فليس حجة (٤)
- ٥- أو أنه محمول على التغليظ أو الإستحلال (٥)

المخالفون

وذهب الإمام علي، والحسن، والشعبي، والنخعي، والزهري، وحماد، والثوري، والحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، إلى عدم قتل السارق في المرة الخامسة بل يعزر ويجبس (٦)

-
- (١) أنظر: سنن أبي داود ٥٦٥/٤ ؛ سنن النسائي ٩١/٨ ؛ تلخيص الحبير ٦٩/٤ ؛ وانظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٧٢/٦ ؛ بداية المجتهد ٤٥٣/٢ ؛ فتح القدير ٣٩٥/٥ ؛ نهاية المحتاج ٤٦٧/٧
- (٢) أنظر: تلخيص الحبير ٦٩/٤ ؛ سبل السلام ١٣٠٨/٤
- (٣) أنظر: سبل السلام ١٣٠٨/٤ ؛ السنن للنسائي ٩١/٨ وسيأتي تخريج الحديث
- (٤) معالم السنن، للخطابي مع أبي داود ٥٦٦-٥٦٧/٤
- (٥) أنظر: نهاية المحتاج ٤٦٧/٧ ؛ كشف الغمة عن جميع الأمة، ١٣٥/٢ ؛ أحكام القرآن للجصاص ٤٢٤/٢
- (٦) أنظر: فتح القدير ٣٩٥/٥ ؛ المبسوط ١٦٧/٩-١٦٨ ؛ التاج والإكليل ٣٠٦/٦ ؛ حاشية الدسوقي ٣٣٣/٤ ؛ بداية المجتهد ٤٥٣/٢ ؛ القرطبي ١٧٢/٦ ؛ مغني المحتاج ١٧٨/٤ ؛ نهاية المحتاج ٤٦٧/٧ ؛ كشاف القناع ١٤٨/٦ ؛ المغني ١٢٥/٩ ؛ حاشية المقنع ٤٩٩/٣

الأدلة

إستدل هؤلاء لمذهبهم بما رواه الشيخان أنه قال صلى الله عليه وسلم : لا يجل دم إمريء مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنني رسول الله إلا بإحدى ثلاث، النفس بالنفس والثيب الزاني والمفارق لدينه التارك للجماعة (١)

وجه الدلالة : يدل الحديث على أن السارق لا يجل قتله، لأنه صلى الله عليه وسلم حصر جواز قتل المسلم في ثلاث خصال والسارق ليس واحدا منهم فلا يجوز قتله.

إعتراض

فإن قيل: أن عثمان رضي الله عنه ضرب عنق رجل بعد أن قطعت أربعته وهذا يدل على جواز قتله ؟

الجواب

يجاب بأن هذا لا يدل على مذهب المخالف، لأنه لم يذكر أنه قطعه في السرقة، لإحتمال أن قطعه من قصاص (٢) ويمكن أن يكون قد قتله سياسة، كما قال بذلك الحنفية حيث يجوز عندهم قتل السارق إن عاد، سياسة، لسعيه في الأرض بالفساد (٣)

(١) صحيح البخاري، مع فتح الباري ٢٠٩/١٢ ؛ صحيح مسلم ١٦٤/١١

(٢) أحكام القرآن للخصاص ٤٢٣/٢

(٣) أنظر: حاشية ابن عابدين ٦٣/٤، ١٠٣ ؛ الجصاص ٤٢٤/٢ ؛ فتح القدير ٣٩٦/٥ -

الترجيح

وبعد أن تعرضنا لأقوال العلماء وأدلتهم ومناقشة ما استدل به القائلون بقتل السارق في المرة الخامسة يبدو لي والله أعلم أن ما ذهب إليه القائلون بعدم القتل هو الراجح [إلا أن يقتله تعزيراً وسياسة فإنه جائز عند الحنفية] وذلك لوجهين :

أولاً: أن ما استدل به القائلون بالقتل ضعيف للإحتمالات المذكورة في المناقشة.

أو أن هذا الحكم خاص بذلك الرجل ويؤيد ذلك إلقاءه في البئر

وإجتراره لأن المحدود لا يلقي في البئر ولا يجتر.

ثانياً: يشهد لذلك قول أبي بكر رضي الله عنه حيث قال: كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم أعلم بهذا حين قال: أقتلوه (١)

المطلب الثاني

في رد العين المسروقة .

مسألة

روى عبد الرزاق بسنده قال: ولقد أخبرني عكرمة بن خالد (١) أن أسيد بن ظهير الأنصاري (٢) أخبره أنه كان عاملا على اليمامة وأن مروان كتب إليه أن معاوية كتب إليّ: أيما رجل سرق منه سرقة فهو أحق بها حيث وجدها. قال: وكتب بذلك مروان إليّ فكتبت إلى مروان: أن النبي صلى الله عليه وسلم، قضى بأنه إذا كان الذي إبتاعها من الذي سرقها غير متهم، يخير سيدها فإن شاء أخذ الذي سرق منه بثمنه وإن شاء، إتبع سارقه ثم قضى بذلك بعده أبو بكر، وعمر، وعثمان، قال: فبعث مروان بكتابي إلى معاوية قال: فكتب معاوية إلى مروان: إنك لست أنت، ولأسيد بن ظهير بقاضين عليّ، ولكني أقضي فيما وليت عليكما، فأنفذ لما أمرتك به، فبعث مروان إليّ بكتاب معاوية فقلت: لا أقضي به، ما وليت، يعني بقول معاوية. (٣)

حالة الرواة في هذا السند :

عكرمة بن خالد ثقة .

وأسيد بن ظهير صحابي، فرجاله رجال الصحيح .

فقه الأثر:

يدل الأثر، على وجوب رد المسروق إذا كان باقيا وأن ملك صاحبه

(١) هو عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي ثقة من الثالثة. أنظر: تقريب

التهذيب ص ٣٩٦

(٢) هو أسيد بن ظهير بن رافع الأنصاري الأوسي، له ولأبيه صحبة مات في خلافة

مروان. أنظر: تقريب التهذيب ص ١١٢

(٣) المصنف لعبد الرزاق ٢٠١/١٠ ؛ كنز العمال ٥٦٠/٥

لم يزل عنه، لأن ثبوت الخيار له، دليل على بقاء ملكيته وما دام ملكه باق للمالكه فعلى السارق رده إليه.

لاخلاف بين أهل العلم، في أن المسروق يجب رده إلى صاحبه إذا كان باقيا، سواء قبل القطع أو بعده (١)

الأدلة

إستدلوا لذلك بالسنة والمعقول.

أما السنة، فقوله صلى الله عليه وسلم: على اليد ما أخذت حتى تؤديه (٢) وجه الإستدلال:

يدل الحديث على وجوب رد مال الغير إلى مالكة سواء أخذه بالرضا أو القهر ما لم يتملكه بأسبابه .

وأما المعقول: فهو أن صاحب المال، واجد للملكه فهو أحق به (٣)

(١) أنظر: أحكام القرآن، للحصاص ٤٣١/٢ ؛ بدائع الصنائع ٨٥/٧ ؛ فتح القدير ٤١٣/٥ ؛ شرح الخرشي ١٠٣/٨ ؛ حاشية الدسوقي ٣٤٦/٤ - ٣٤٧ ؛ أحكام القرآن لابن العربي ٦٠٨/٢ ؛ تحفة الحكام ٢٦٨/٢ ؛ القوانين الفقهية ٣٠٩ ؛ الأم ١٥١/٦ مغني المحتاج ١٧٧/٤ ؛ نهاية المحتاج ٤٦٥/٧ - ٤٦٦ ؛ كشف القناع ١٤٩/٦ ؛ المغني ١٢٩/٩ - ١٣٠ ؛ الإجماع، لابن المنذر ١١١ ؛ الإشراف له ٣١١/٢

(٢) الجامع الصحيح للترمذي ٥٦٦/٣ ؛ وقال: حديث حسن صحيح . سنن ابن ماجه ٨٠٢/٢ كتاب الصدقات ؛ سنن أبي داود ٨٢٢/٣ ؛ المستدرک للحاكم ٤٧/٢

(٣) أنظر: المبسوط ١٥٦/٩ ؛ فتح القدير ٤١٣/٥

حكم ما إذا قطع اليد، وتلف المال المسروق

أما إذا قطع اليد، واستهلك المال في يد السارق ففيه ثلاثة أقوال .

القول الأول

هو أنه لاغرم على السارق إذا قطعت يده والمال مستهلك وبه أخذ عطاء بن

أبي رباح وإبن سيرين ، والشعبي ومكحول (١) والحنفية (٢)

الأدلة

إستدلوا لمذهبهم بالكتاب ، والسنة والمعقول.

أما الكتاب، فقوله تعالى:

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا...الآية﴾ (٣)

وجه الدلالة: أن الله تعالى ذكر القطع بأنه كل الجزاء، فلو أوجبنا الضمان،

يصير القطع بعض الجزاء، وهذا يعد نسخا للآية ولا يجوز نسخ القرآن إلا

بما يصلح أن يكون ناسخا كالقرآن، أو السنة المتواترة (٤)

وأما السنة: فقوله صلى الله عليه وسلم: لا يغرم صاحب سرقة إذا أقيم عليه الحد (٥)

(١) هو أبو عبد الله مكحول بن عبد الله الشامي، من سبي كابل، ولم يكن في زمنه

أبصر بالفتيا، وكان في لسانه عجمة أنظر: وفيات الأعيان ٢٨٠/٥ سير أعلام

النبلاء ١٥٥/٥

(٢) أنظر: فتح القدير ٤١٣/٥ ؛ بدائع الصنائع ٨٤/٧ ؛ الإشراف ٣١١/٢

(٣) سورة المائدة الآية : ٣٨

(٤) أنظر: أحكام القرآن، للجصاص ٤٣١/٢-٤٣٢ ؛ أحكام القرآن، لإبن العربي ٦٠٩/ ٢

(٥) الدار قطني ١٨٢/٣ ؛ السنن الكبرى ٢٧٧/٨ ؛ سنن النسائي ٨٥/٨ نصب

الراية ٣٧٥/٣ ؛ سبل السلام ١٣٠٣/٤-١٣٠٤ قال النسائي أنه ليس بثابت

وقال غيره أنه مرسل أو منقطع . أنظر: المراجع المذكورة. وقال ابن حجر: لم

أجده بهذا اللفظ، أنظر: الدراية ١١٣/٢

وجه الإستدلال: يدل الحديث على أن السارق لا يطالب بضمان المال المسروق إذا قطع فيه اليد وكان المال قد تلف.

أما المعقول، فمن وجهين :

الأول: أن المسروق مع قطع اليد لا يبقى ملكا معصوما للعبد بل هو حق خالص لله بسبب وجوب القطع، فينتفي الضمان،

وأیضا أن المسروق بأداء ضمانه يدخل في ملك السارق من حين أخذه ولا يقطع في ملكه لأنه أخذ ملكه، ولكن القطع ثابت فينتفي

الضمان (١)

الثاني: أنه لا يجتمع الحد والمال بفعل واحد، كما لا يجتمع الحد والمهر والقود والمال، فوجب أن يكون وجوب القطع نافيا لضمان المال (٢)

المناقشة

نوقش أدلة هذا القول بما يلي :

أولا : بالنسبة للآية بأنه لا نسلم أن الزيادة على النص نسخ ،

وقد قال الله تعالى :

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ (٣)

مطلقا، وقال أبو حنيفة: يعطى لذوي القربى إلا أن يكونوا فقراء ، فزاد على

النص بغير نص مثله من قرآن أو خبر متواتر (٤)

(١) أنظر: فتح القدير ٤١٤/٥ ؛ بدائع الصنائع ٨٤/٧ - ٨٥ ؛ الجصاص ٤٣٢/٢

(٢) أنظر: أحكام القرآن للجصاص ٤٣٢/٢

(٣) سورة الأنفال الآية : ٤١

(٤) أحكام القرآن، لابن العربي ٦٠٩/٢

ثانيا: بالنسبة للحديث ؛

فقد نوقش بأنه مرسل أو منقطع ويمثله لا تترك أموال المسلمين تذهب

باطلا، وقيل إنه حديث باطل (١)

وعلى فرض صحته يحمل على أنه ليس عليه أجره القطع،

أو يحمل على المعسر (٢)

ثالثا: بالنسبة للمعقول:

فقد نوقش بأن ما ذكرتموه فهو بناء على أصولكم ، ولانسلمها لكم (٣)

وأن ما ذكروه من عدم الجمع بين الحد والمال والقود والمال، منتقض

بجمع جزاء الصيد المملوك مع القيمة، (٤)

القول الثاني

هو أنه يضمن السارق المسروق مطلقا، سواء كان قطع فيه أم لا موجودا

كان أو مستهلكا، فيرد مثله إن كان مثليا (٥) وقيمه إن كان قيميا (٦) وبه أخذ

النخعي، وحماد بن أبي سليمان، والليث بن سعد، وإسحاق، وإبن المنذر، وبه

(١) أنظر: نصب الراية ٣/٣٧٥ ؛ سبل السلام ٤/١٣٠٤ ؛ أحكام القرآن، لإبن

العربي ٢/٦٠٩ سنن النسائي ٨/٨٥

(٢) أنظر: المغني ٩/١٣٠ ؛ أحكام القرآن، لإبن العربي ٢/٦١٠

(٣) أنظر: المغني ٩/١٣٠

(٤) أنظر: أحكام القرآن، لإبن العربي ٢/٦٠٩

(٥) المثلي ما يوجد مثله في السوق بدون تفاوت يعتد به، كما المكيل والموزون

والعدديات المتقاربة كالجوز والبيض ، أنظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلي

حيدر، ١/١٠٥ المادة ١٤٥، ٣/١٠٨ المادة ١١١٩

(٦) القيمي عكس المثلي أنظر: درر الحكام ١/١٠٥ المادة ١٤٦

قال الشافعية، والحنابلة، والظاهرية (١)

الأدلة

إستدلوا لما ذهبوا إليه بالكتاب ، والسنة ، والمعقول .

أما الكتاب ، فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ (٢)

وجه الإستدلال : تدل الآية على تحريم أكل أموال الناس بالباطل، من غير

رضا مالكة ، لإشتماله على النهي وهو للتحريم .

وأما السنة، فقوله صلى الله عليه وسلم، لايجل مال إمريء مسلم إلا بطيب

نفس منه (٣) وقوله صلى الله عليه وسلم: لايجل لإمريء أن يأخذ عصا أخيه

بغير طيب نفس منه وذلك لشدة ما حرم الله عزوجل مال المسلم على

المسلم (٤)

وأیضا قوله صلى الله عليه وسلم: على اليد ما أخذت حتى تؤديه (٥) وجه

الإستدلال : تدل هذه الأحاديث دلالة صريحة بأن مال المسلم حرام على الغير

إلا برضاه .

(١) أنظر: الإشراف ٣١١/٢ ؛ مغني المحتاج ١٧٧/٤ ؛ نهاية المحتاج ٤٦٥/٧ - ٤٦٦

الأم ١٥١/٦ ؛ الإقناع للشريبي ١٩٦/٢ ؛ كشف القناع ١٤٩/٦ ؛

شرح منتهى الإرادات ٣٧٤/٣ ؛ المغني ١٢٩/٩ - ١٣٠ ؛ المحلى بالآثار ٣٢٨/١٢

(٢) سورة البقرة الآية : ١٨٨

(٣) السنن الكبرى ١٨٢/٨ ؛ مسند الإمام أحمد ٧٢/٥ ؛ معرفة السنن والآثار

للبهقي ٢١٦/١٢

(٤) مسند الإمام أحمد ٤٢٥/٥ ؛ مشكل الآثار للطحاوي (الطبعة الأولى مطبعة دائرة

المعارف النظامية حيدر آباد دكن - الهند، تصوير دار صادر) ٤١/٤ - ٤٢ ؛ مجمع

الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي ١٧١/٤ وقال: ورجاله رجال الصحيح .

(٥) سبق تخريجه في ٢١٨

وأما المعقول: فلأن القطع حق الله والغرم حق الآدمي فلا يسقط أحدهما الآخر، فالحقان مختلفان فإن القطع لحكمة الزجر في البدن، والتغريم لتفويت حق الآدمي في المال، وأيضا أن سائر الأموال يجب ردها فكذا هذا(١)

القول الثالث

وهو إن كان السارق متصل اليسر من حين أخذه المال إلى حين القطع لزمه الضمان، وإن كان عديما(أي عديم اليسر) أو عدم في بعض المدة، فلا غرم عليه، وبهذا أخذ المالكية(٢)

الأدلة

إستدل المالكية لمذهبهم بالمعقول وذلك من وجهين :

الأول: بالإثبات وهو أن اليسار المتصل كالمال القائم فما دام المال قائما يجب رده فكذا هذا(٣)

الثاني: بالنفي وهو أن في وجوب الضمان حالة عسره، يجتمع عليه عقوبتان إتباع ذمته وقطع يده وهذا لا يجوز(٤)

(١) أنظر: بدائع الصنائع ٨٤/٧ ؛ بداية المجتهد ٤٥٢/٢ ؛ أحكام القرآن لابن العربي

٦٠٩/٢ ؛ نهاية المحتاج ٤٦٥/٧ ؛ المهذب ٢٨٤/٢ ؛ المجموع ١٠٣/٢٠ ؛

الإشراف ٣١١/٢ ؛ كشف القناع ١٤٩/٦ ؛ سبل السلام ١٣٠٤/٤

(٢) أنظر: التاج والإكليل ٣١٣/٦ ؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١٦٥/٦

الإشراف ٣١١/٢

(٣) أنظر: الشرح الكبير، للدردير مع حاشية الدسوقي ٣٤٧/٤

(٤) أنظر: التاج والإكليل ٣١٣/٦ ؛ والشرح الكبير، للدردير ٣٤٧/٤

المناقشة

نوقش ما استدل به المالكية بأن هذه التفرقة لاتصح بل هو إستحسان
بغير قياس ، وأن هذين حقان مختلفان فلايسقط أحدهما الآخر كما الدية
والكفارة(١)

الترجيح

وبعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم ومناقشة ما استدل به أصحاب القول
الأول والثالث ، يبدو لي والله أعلم أن الراجح هو قول الجمهور القائلين
بالضمان مطلقا ، لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة، كما رجح ذلك الإمام
القرطبي حيث قال: والأصح قول الشافعي ومن وافقه (٢)
وليس من القسط والعدل تملك السارق المال المسروق بغير وجه حق يقتضيه،
ولم يقيم القضاء إلا لإعادة ما سرق منه فكيف يحكم به للسارق.
ويترتب على هذا إحجام الناس من الترافع إلى القضاء لأنه لا يحكم له بضمان ماله
ممن سرق منه.

كما أن في عدم الضمان فرصة للمشككين في عدالة شرع الله بأن عدم تضمين
السارق مع قطعه هو إرضاء له وتأسف له على قطع يده فينال تعويضا عن فقد
يده بتملكه للمال المسروق، وهذا لايقبل في شرع الله عزوجل.

(١) أنظر: المجموع ١٠٣/٢٠ ؛ بداية المجتهد ٤٥٢/٢

(٢) أنظر: الجامع لأحكام القرآن ١٦٥/٦

الفصل السادس

في حد الردة

وفيه تمهيد، ومسائل.

أما التمهيد ففي تعريف الردة لغة وشرعا.

للردة ، لغة عدة معان، منها: الرجوع (١)

ومنها : صرف الشيء ورجعه يقال رده عن الأمر ولده: أي صرفه عنه برفق

ويعنى التحول عن الشيء ، يقال إرتد وإرتد عنه: أي تحول (٢) ومنه قوله

تعالى:

﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيُوتَ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ...﴾ (٣)

وشرعا :

الردة: بمعنى الرجوع عن الدين الحق إلى الباطل ، أو هي بمعنى الرجوع عن

الإيمان (٤)

أما المسائل فهي كالاتي :

(١) أنظر: أساس البلاغة ص ٢٢٧ ؛ قاموس المحيط ص ٣٦٠

(٢) أنظر: لسان العرب ١٧٢٢/٣، ١٧٣،

(٣) سورة البقرة الآية: ٢١٧

(٤) أنظر: تبين الحقائق، للزيلعي ٢٨٤/٣ ؛ بدائع الصنائع ١٣٤/٧ ؛ شرح

الخرشي ٦٢/٨ ؛ منهاج الطالبين، مع مغني المحتاج ١٣٣/٤-١٣٤ ؛ المحرر

١٦٧/٢ ؛ شرح منتهى الإرادات ٣٨٦/٣ ؛ المقنع ٥١٤/٣ ؛ الإشراف ١٥٥/٣

أنيس الفقهاء، ص ١٨٧ ؛

مسألة

عقوبة المرتد.

حدثنا عبد الله بن وهب (١) أخبرني يونس (٢) عن ابن شهاب (٣) أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يقول ذلك في من كفر بعد إيمانه (أي من كفر بعد إيمانه طائعا فإنه يقتل) (٤)

حالة الرواة في هذا السند : رجاله ثقات .

فقه الأثر :

يدل الأثر على أن عقوبة المرتد الطائع، القتل .

دليله: ما رواه عثمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: لا يجل دم المسلم إلا بثلاث إلا أن يزني وقد أحسن فيرجم، أو يقتل إنسانا فيقتل، أو يكفر بعد إسلامه فيقتل (٥)
وجه الدلالة : يدل الحديث على وجوب قتل المرتد .

(١) هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو أحمد المصري الفقيه ، ثقة،

حافظ ، عابد ، مات سنة ١٩٧ هـ أنظر: تقريب التهذيب ص ٣٢٨ -

(٢) هو يونس بن يزيد بن أبي النجاد أبو زيد مولى معاوية بن أبي سفيان، ثقة ، مات

سنة ١٥٩ هـ أنظر: تقريب التهذيب ص ٦١٤ تهذيب التهذيب ٣٩٥/١١

(٣) هو الزهري تقدم.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٤/٨ ؛ كنز العمال ٣١٣/١ واللفظ له .

(٥) المصنف، لعبد الرزاق ١٦٧/١٠ ؛ المستدرک ٣٥٠/٤ ؛ المحلى بالآثار ١٢٧/١١ -

١٢٨ ؛ مسند الإمام أحمد ٦٥،٦١/١ ؛ البداية والنهاية ٢١٠،١٨١/٧ ؛

تاريخ المدينة المنورة لابن شبة ١١٨٧/٤ ؛ السنن الكبرى ١٩٤/٨ ؛ وله شواهد

في البخاري مع فتح الباري ٢٠٩/١٢ ؛ مسلم ١٦٥،١٦٤/١١ عن الأعمش .

الموافقون: قال ابن قدامة: (أجمع أهل العلم على وجوب قتل المرتد وروي ذلك عن أبي بكر، وعمر، عثمان، وعلي، ومعاذ، وأبي موسى وإبن عباس، وخالد، وغيرهم ولم ينكر ذلك أحد فكان إجماعاً) (١)

الأدلة

واستدلوا، بالسنة، والإجماع، والمعقول .

أما السنة، فما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: من بدل دينه فاقتلوه (٢)

وحديث: لا يجلب دم إمريء مسلم إلا بإحدى ثلاث، الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة (٣)

وجه الدلالة: يدل الحديث على أن المرتد حده القتل .

أما الإجماع: فقد أجمع الصحابة على قتله (٤)

وأما المعقول: فلأن المرتد بمنزلة مشركي العرب أو أغلظ منهم جنانية، وأنه عرف محاسن الإسلام، وكان من أهل دين رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومشركي العرب لا يقبل منهم إلا الإسلام، أو السيف فكذلك المرتد (٥)

(١) المغني ٣/٩ ؛ وأنظر: فتح القدير ٦٨/٦ ؛ بدائع الصنائع ١٣٤/٧ ؛ بداية المجتهد

٤٥٩/٢ ؛ حاشية الدسوقي ٣٠٤/٤ ؛ المهذب ٢٢٢/٢ ؛ مغني المحتاج ١٤٠/٤

المقنع ٥١٥/٣ ؛ كشف القناع ١٧٤/٦ ؛ سبل السلام ١٢٣٩/٣

(٢) البخاري مع فتح الباري ١٢/٢٧٩، ٢٨١ ؛ صحيح الترمذي ٤٨/٤ ؛ السنن

الكبرى للبيهقي ١٩٥/٨

(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٢/٢٠٩ ؛ صحيح مسلم ١١/١٦٤

(٤) أنظر: بدائع الصنائع ١٣٤/٧ المغني ٣/٩ ؛ شرح النووي على مسلم ١٢/٢٠٨

(٥) أنظر: المبسوط ٩٨/١٠

مسألة

استتابة المرتد.

أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو (١) ثنا أبو العباس الأصم (٢) ثنا بحر بن نصر (٣) ثنا عبد الله بن وهب (٤) أخبرني يونس (٥) عن ابن شهاب (٦) عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة (٧) أن عبد الله بن مسعود أخذ بالكوفة رجالا ينعشون [هكذا] حديث مسيلمة الكذاب يدعون لهم فكتب فيهم إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه فكتب عثمان، أن أعرض عليهم دين الحق وشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فمن قبلها وبريء من مسيلمة، فلا تقتله ومن لزم دين مسيلمة فاقتله فقبلها رجال منهم فتركوا ولزم دين مسيلمة رجال فقتلوا (٨)

حالة الرواة في هذا السند : لم أجد ترجمة أبو سعيد وبقية رجاله ثقات .
فقه الأثر: يدل الأثر على أن المرتد لا يقتل حتى يستتاب .

(١) لم أجد له ترجمة.

(٢) هو محمد بن يعقوب بن يوسف، أبو العباس الأصم، الإمام المحدث، مسند العصر،
أنظر: تقريب التهذيب ٣٤٦ ؛ سير أعلام النبلاء، ٤٥٢/١٥

(٣) هو بحر بن نصر بن سابق الخولاني مولا هم المصري، ثقة، روى له النسائي مات
سنة ٢٦٧هـ أنظر: تقريب التهذيب ١٢٠ ؛ تهذيب التهذيب ٣٦٨/١

(٤) و(٥) و(٦) تقدموا وهم ثقات.

(٧) هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني، ثقة، فقيه

ثبت ، مات سنة ٩٤ ، وقيل ٩٨ أنظر: تقريب التهذيب ص ٣٧٢

(٨) السنن الكبرى، للبيهقي ٢٠١/٨ ؛ شرح معاني الآثار للطحاوي ٢١١/٣ بلفظ يفشون

المحلى بالآثار ١١١/١٢ نقلا عن عبد الرزاق بلفظ قوما ارتدوا عن الإسلام من أهل

العراق، دون ذكر مسيلمة الكذاب ولكن في المصنف لعبد الرزاق ١٦٩/١٠ روي عن

عمر دون عثمان ؛ كنز العمال ٣١٣/١

الموافقون: روي ذلك عن عمر، وعثمان وعلى، وبه قال أكثر أهل العلم، منهم: عطاء بن أبي رباح، والنخعي، والثوري، والأوزاعي، وإسحاق، ومالك، والشافعي وأصحاب الرأي، والحنابلة في المشهور عنهم (١)

الأدلة

إستدلوا بالكتاب، والسنة، والإجماع .

أما الكتاب، فقوله تعالى:

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (٢)

وجه الإستدلال: أشارت الآية إلى الإستتابة، والنهي عن الكفر والوعد بالغفران، ولم تفرق بين كافر أصلي أو مرتد، فلزم إستتابته .

وأما السنة:

١- فما روي، أن امرأة يقال لها أم رومان (٣) إرتدت فأمر النبي صلى الله

عليه وسلم أن يعرض عليها الإسلام، فإن تابت وإلا قتل (٤)

وجه الإستدلال: يدل الحديث على أن المرتد لا يقتل حتى يستتاب

(١) أنظر: العناية مع فتح القدير ٦/٦٨؛ المبسوط ١٠/٩٩؛ حاشية الدسوقي ٤/٣٠٤ بداية المجتهد ٢/٤٥٩ مغني المحتاج ٤/١٣٩-١٤٠؛ الإقناع للشريبي ٢/٢٤٧؛ كشف القناع ٦/١٧٣-١٧٤ المغني ٩/٣-٤؛ شرح منتهى الإرادات ٣/٣٨٨؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣/٤٧؛ الإشراف ٣/١٥٦؛ نيل الأوطار ٧/١٩٥؛ سبل السلام ٣/١٢٣٩؛

(٢) سورة الأنفال الآية: ٣٨

(٣) لم أجد لها ترجمة وقال الشوكاني نقلا عن التلخيص أن الصواب هي أم مروان،

أنظر: نيل الأوطار ٧/١٩١-١٩٢؛ المغني ٩/٥

(٤) الدار قطني ٣/١١٨-١١٩؛ نيل الأوطار ٧/١٩١-١٩٢

فهو نص في المدعى .

٢- وما روي عنه صلى الله عليه وسلم، أنه أرسل معاذا إلى اليمن وقال له:
أيما رجل إرتد عن الإسلام فادعه فإن عاد، وإلا فاضرب عنقه، وأيما امرأة
إرتدت عن الإسلام فادعها فإن عادت وإلا فاضرب عنقها(١)
وجه الدلالة :

يدل الحديث دلالة واضحة على الإستتابة فهو نص في الموضوع.

وأما الإجماع: فلأن عمر رضي الله عنه، عاتب من قتل المرتد، قبل الإستتابة
وقبل الإمهال ثلاثة أيام وتبرأ من فعله وقال: هلا حبستموه ثلاثا وأطعمتموه كل
يوم رغيفا... ولم ينكر عليه أحد من الصحابة، كأنهم فهموا من قوله صلى الله
عليه وسلم: من بدل دينه فاقتلوه أي إن لم يرجع(٢)

وخالف البعض الآخر، فقالوا: بعدم إستتابة المرتد وهم: الحسن، وعبيد بن

عمير(٣) ومعاذ، وطاوس(٤)

وقال الظاهرية: بعدم وجوب الإستتابة ولا منعها(٥)

وقال عطاء: إن كان مسلما أصليا لم يستتب، وإن كان أسلم ثم ارتد أستتيب(٦)

(١) فتح الباري ٢٨٤/١٢ ؛ سبل السلام ١٢٤٠/٣ وقال: سنده حسن .

(٢) فتح الباري ٢٨٢/١٢ ؛ نيل الأوطار ١٩٥ /٧ وقال: المراد بالإجماع السكوتي .

(٣) هو عبيد بن عمير بن قتادة الليثي الجندعي المكي، كان من ثقات التابعين وأئمتهم
بمكة، وكان يذكر الناس، توفي قبل ابن عمر بأيام، وقيل: في سنة ٧٤ هـ سير أعلام

النبلاء ١٥٦/٤

(٤) أنظر: المغني ٥/٩ ؛ سبل السلام ١٢٣٩/٣ ؛ الإشراف ١٥٦/٣ ؛ نيل الأوطار ١٩٥/٧

(٥) أنظر: المحلى بالآثار ١١٥/١٢

(٦) انظر: المغني ٥/٩

الأدلة

إستدلوا بالسنة ، والمعقول . أما السنة فأحاديث ، منها:

١- ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من بدل دينه فاقتلوه (١)
وجه الدلالة :

يدل الحديث على عدم وجوب إستتابة المرتد لأنها لو كانت واجبة لذكرها ولكنه تركها فليست بواجبة فلو كانت واجبة لما تركها.

٢- ما رواه أبو موسى الأشعري (٢) لما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن ثم أتبعه معاذ بن جبل فلما قدم عليه قال أنزل، وألقى له وسادة وإذا رجل عنده موثق قال: ما هذا؟ قال: هذا كان يهوديا فأسلم ثم راجع دينه دين السوء فتهود، قال: لا أجلس حتى يقتل، قضاء الله ورسوله فقال: أجلس قال: لأجلس حتى يقتل، قضاء الله ورسوله ثلاث مرات فأمر به فقتل ثم تذاكر القيام من الليل فقال أحدهما معاذ، أما أنا فأنام وأقوم وأرجو في نومي ما أرجو في قومتي (٣)

وجه الإستدلال:

هو أن الحديث صريح في أن معاذا أمر بقتل المرتد من غير أن يذكر الإستتابة وعدمها وقال: قضاء الله، فلو كانت لإستتابة واجبة لأمر بها، قبل أن يقتله ولكنه لم يأمر بها فليست بواجبة.

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٧٣/٦ ، ٢٧٩/١٢ ؛ صحيح الترمذي ٤٨/٤

(٢) هو عبد الله بن قيس بن سليم، الإمام الكبير، أبو موسى الأشعري التميمي الصحابي ،
الفقيه المقرئ أنظر: سير أعلام النبلاء ٣٨٠/٢ وما بعدها .

(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ٢٨٠/١٢ ؛ صحيح مسلم ٢٠٨/١٢-٢٠٩

المصنف لابن أبي شيبة ٢٧١/١٥ ؛ السنن الكبرى للبيهقي ١٩٥/٨ ؛ المحلى

بالآثار ١١٠/١٢ ؛ نيل الأوطار ١٩١/٧

وأما المعقول: فلأن من قتل المرتد قبل الإستتابة لم يضمن ، فلو كانت واجبة

ضمن القاتل (١)

المناقشة

نوقش ما استدل به أصحاب هذا القول بمايلي:

أولاً: بالنسبة لحديث: من بدل دينه فاقتلوه، المراد بالأمر بقتله بعد الإستتابة (٢)
ثانياً: بالنسبة لحديث معاذ رضي الله عنه، فقد ورد في رواية أخرى أنه كان قد
أستتيب قبل قدوم معاذ عشرين يوماً أو قريباً منها (٣)

ثالثاً: بالنسبة للمعقول:

أن عدم وجوب الضمان، لا يدل على إباحة القتل ، ولا يلزم من تحريم القتل
وجوب الضمان ، بدليل نساء أهل الحرب وصبيانهم وشيوخهم فإنهم لا يجوز
قتلهم ولكن إن قتلهم لا يلزمه الضمان (٤)

الترجيح

وبعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم يبدو لي أن القول بالإستتابة هو
الراجح، لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة والله أعلم .

(١) أنظر: المغني ٥/٩ ؛ المهذب ٢/٢٢٢

(٢) أنظر: المغني ٥/٩ ؛ وانظر: الجوهر النقي مع البيهقي ٢٠٥/٨ نقلا عن الإستذكار.

(٣) أنظر: فتح الباري ٢٨٧/١٢ نقلا عن أبي داود ٥٢٥/٤ ؛ السنن الكبرى،

للبيهقي ٢٠٦/٨ ؛ نيل الأوطار ١٩١/٧ ؛ المغني ٥/٩ وفيه أنه دعاه عشرين ليلة

أو شهرين . وأيضاً الحديث الذي رواه معاذ بعرض التوبة على أم رومان التي

إرتدت يؤيد هذا المعنى.

(٤) أنظر: المغني ٥/٩

مسألة

الوصف الشرعي لإستتابة المرتد .

هل الإستتابة على جهة الوجوب أم الندب ؟

روى ابن حزم عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه (١) قال: أخذ ابن مسعود قوما إرتدوا عن الإسلام من أهل العراق، فكتب فيهم إلى عثمان، فرد إليه عثمان: أن أعرض عليهم دين الحق وشهادة أن لا إله إلا الله فإن قبلوه ، فخل عنهم وإن لم يقبلوه فاقتلهم، فقبلها بعضهم فتركه ولم يقبلها بعضهم فقتله (٢)

حالة الرواة في هذا السند: رجاله ثقات (٣)

فقه الأثر: يدل الأثر، على أن الإستتابة واجبة ، لأن الأمر للوجوب إذا لم يصرفه صارف عنه، كما هو موضح في الأصول.

ذهب المالكية، والشافعية ، في المشهور عنهم والحنابلة، إلى القول بوجوب إستتابة المرتد ولذا ، فلا يجوز قتله قبل الإستتابة (٤)

(١) هو عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي وثقه العجلي وجماعة، تقريب التهذيب ٣١٣
 (٢) المحلى بالآثار ١١١/١٢ ؛ المصنف، لعبد الرزاق ١٦٩/١٠ ولكن ذكر ذلك عن عمر وليس عن عثمان رضي الله عنهما ؛ السنن الكبرى للبيهقي ٢٠١/٨ ؛ شرح معاني الآثار للطحاوي ٢١١/٣ (بلفظ رجالا يفشون حديث مسيلمة) ؛ كنز العمال ٣١٣/١
 (٣) سبق تراجمهم.

(٤) انظر: الخرشني ٦٥/٨ ؛ مواهب الجليل ٢٨١/٦ ؛ حاشية الدسوقي ٣٠٤/٤
 المهذب ٢٢٢/٢ ؛ المجموع ٢٢٩/١٩ ؛ نهاية المحتاج ٤١٩/٧ ؛ شرح صحيح مسلم ٢٠٨/١٢ ؛ كشف القناع ١٧٤/٦ ؛ شرح منتهى الإرادات ٣٨٨/٣ ؛ الكافي في فقه الإمام أحمد، لابن قدامة (بيروت: الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ

وروي الوجوب عن عمر رضي الله عنه أيضا (١)

الأدلة

إستدلوا، بالكتاب، والسنة، والإجماع، والمعقول .

أما الكتاب، فقوله تعالى:

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (٢)

وجه الإستدلال : تدل الآية على أن الإستغفار مطلوب من الكفار من غير

تفرقة بين كافر أصلي ومرتد، والطلب يدل على الوجوب.

وأما السنة:

فما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، من حديث: أن أم رومان إرتدت ،

فأمر بها أن تستتاب ، فإن تابت وإلا قتل. (٣)

وجه الإستدلال: يدل الحديث على وجوب الإستتابة نصا.

وما روي عنه صلى الله عليه وسلم: أنه أرسل معاذا إلى اليمن وقال له: أيما

رجل إرتد عن الإسلام فادعه فإن عاد، وإلا فاضرب عنقه، وأيما امرأة إرتدت

عن الإسلام فادعها فإن عادت وإلا فاضرب عنقها (٤)

وجه الدلالة : يدل الحديث على وجوب الإستتابة نصا كسابقه.

وما روي أنه قدم على عمر بن الخطاب رجل من قبل أبي موسى الأشعري

فسأله عن الناس فأخبره ثم قال له عمر: هل كان فيكم من مُغْرِبَةٍ خَيْر؟ (٥) فقال

(١) أنظر: المغني ٥/٩

(٢) سورة الأنفال الآية: ٣٨

(٣) سبق تخريجه، وانظر: الدار قطني ٣/١١٨ - ١١٩ ؛ السنن الكبرى، للبيهقي

٢٠٣/٨ ؛ نيل الأوطار ٧/١٩١ - ١٩٢

(٤) فتح الباري ١٢/٢٨٤ وقال: سنده حسن؛ سبل السلام ٣/١٢٤٠

(٥) أي هل من خير جديد جاء من بلد بعيد؟

نعم، رجل كفر بعد إسلامه قال: فما فعلتم به؟ قال قربناه فضربنا عنقه، فقال عمر: أفلا حبستموه ثلاثاً وأطعمتموه كل يوم رغيفا واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله ثم قال عمر: اللهم إني لم أحضر، ولم أمر، ولم أرض، إذ بلغني (١)

وجه الإستدلال :

هو أن عمر رضي الله عنه تبرأ عن فعل من قتل المرتد قبل الإستتابه، ولو لم تجب لما برىء من فعلهم (٢)

وأما الإجماع : فلأن الصحابة لم ينكروا ذلك على عمر رضي الله عنه (٣)

وأما المعقول : فلأنه يمكن إستصلاحه فلم يجز إتلافه ، كالثوب النجس ،

ولأن الغالب في الردة أنها إنما تكون لشبهة عرضت للمرتد، فإذا كشفت

رجع إلى الإسلام (٤)

المخالفون

وخالفهم الحنفية ، والشافعية في قول، والإمام أحمد في رواية ، حيث

-
- (١) الموطأ مع تنوير الحوالك ٢/٢١١ ؛ قيل إن هذا الأثر عن عمر غير متصل أنظر المجموع ١٩/٢٢٧ ؛ المصنف، لعبد الرزاق ١٠/١٦٤ ؛ المصنف لابن أبي شيبة ١٢/٢٧٣ ؛ السنن الكبرى، للبيهقي ٨/٢٠٦-٢٠٧ وقال: إنه غير ثابت عن عمر. إرواء الغليل ٨/١٣٠ ؛ نيل الأوطار ٧/١٩١
- (٢) أنظر: المغني ٩/٥ ؛ المجموع ١٩/٢٢٦
- (٣) أنظر: نيل الأوطار ٧/١٩٥ (والمراد بالإجماع هو السكوتي)
- (٤) أنظر: المبسوط ١٠/٩٩ ؛ فتح القدير ٦/٦٩ ؛ مواهب الجليل ٦/٢٨١
- المجموع ١٩/٢٢٦ ؛ المغني ٩/٥ ؛ الكافي، لابن قدامة ٤/١٥٨ .

قالوا بعدم وجوب الإستتابة، بل قالوا: إنها مستحبة (١)

الأدلة

إستدلوا بالكتاب ، والسنة ، والمعقول.

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ (٢)

وجه الإستدلال:

تدل الآية : بأنه يجب قتل الكافر ، من غير إمهال .

وأما السنة:

فما تقدم من حديث أبو موسى الأشعري المتقدم لما بعثه إلى اليمن ثم أتبعه

معاذ بن جبل فلما قدم عليه قال أنزل، وألقى له وسادة وإذا رجل عنده موثق

قال: ما هذا ؟ قال: هذا كان يهوديا فأسلم ثم راجع دينه دين السوء فتهود،

قال: لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله فقال: أجلس قال: لا أجلس

حتى يقتل قضاء الله ورسوله ثلاث مرات فأمر به فقتل... الحديث (٣)

وحديث : من بدل دينه فاقتلوه (٤)

وجه الإستدلال : أنه صلى الله عليه وسلم لم يذكر الإستتابة .

(١) أنظر: فتح القدير ٦٨/٦ ؛ بدائع الصنائع ١٣٤/٧ ؛ بحر الرائق ١٣٥/٥

المبسوط ٩٩/١٠ ؛ المهذب ٢٢٢/٢ ؛ مغني المحتاج ١٤٠/٤ ؛ حواشي

شرواني وابن القاسم على تحفة المحتاج ٩٦/٩ ؛ روضة الطالبين ٧٦/١٠ ؛ المغني

٤/٩ ؛ المحرر ١٦٧/٢

(٢) سورة التوبة الآية: ٥

(٣) سبق تخريجه في صفحة ٢٣١

(٤) سبق تخريجه ٢٢٧ وأنظر: البخاري مع فتح الباري ١٧٣/٦ والترمذي ٤٨/٤

وأما المعقول، فمن وجهين:

- ١- لأنه كافر حربي بلغته الدعوة، فيقتل، في الحال من غير إمهال (١)
- ٢- ولأن من قتل المرتد قبل الإستتابة لم يضمه ولو وجبت الإستتابة لضمه (٢)

المناقشة

ناقش الجمهور أدلة القائلين بالإستتباب بمايلي: رواياته

- ١- أن حديث معاذ رضي الله عنه فقد ورد في بعض رواياته أنه كان قد إستتابه عشرين يوماً (٣)
- وحديث من بدل دينه فاقتلوه، المراد به قتله بعد الإستتابة (٤)
- ٢- أن قياس المرتد على الكافر الحربي غير صحيح لأنه في مقابلة النص لورود الأدلة على الإستتابة من الكتاب والسنة وهو ما استدللنا به ولا قياس مع النص.
- ٣- إن عدم الضمان لا يدل على عدم وجوب الإستتابة بدليل أن نساء الكفار وصبيانهم وشيوخهم لا يجوز قتلهم مع ذلك لا يضمن (٥)

الترجيح

بعد إستعراض أقوال العلماء، وأدلتهم ومناقشة أدلة القائلين بالإستتباب يبدو لي أن قول القائلين بالوجوب هو الراجح لقوة أدلتهم، ولمناقشة أدلة الطرف الآخر، وأيضاً أن في أدلة القائلين بالوجوب إحتياط في صيانة الدماء، والله أعلم.

(١) أنظر: الهداية مع فتح القدير ٦٩/٦

(٢) أنظر: المجموع ١٩/٢٢٦، ٢٢٩، المهذب ٢/٢٢٢؛ المغني ٥/٩؛

(٣) أنظر: المغني ٥/٩

(٤) أنظر: المرجع السابق.

(٥) أنظر: المغني ٥/٩.

مسألة

مدة الإستتابة، وعدد مراتها.

أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج (١) قال: أخبرني سليمان بن موسى (٢) أنه بلغه عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه كفر إنسان بعد إيمانه فدعاه إلى الإسلام ثلاثاً، فأبى فقتله (٣)

حالة الرواة في هذا السند: فيه سليمان بن موسى وهو صدوق فالإسناد حسن. فقه الأئمة: يدل الأثر على أن المرتد يستتاب ثلاثاً فإن تاب وإلا قتل مكانه.

الموافقون: قال الزهري يدعى إلى الإسلام ثلاث مرات (٤) وقال الحنفية والشافعية في الأظهر عندهم إنه يستتاب في الحال فإن تاب وإلا قتل ساعته، إلا إذا طلب التأجيل أو طمع الإمام في توبته فيستحب أن يهمل له ثلاثة أيام (٥)

(١) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ثقة، تقدم.

(٢) هو سليمان بن موسى الأموي صدوق في حديثه بعض لين، تقدم.

(٣) المصنف، لعبد الرزاق ١٦٤/١٠؛ السنن الكبرى ٢٠٦/٨ وفيه كان عثمان بن

عفان يدعو المرتد ثلاث مرات ثم يقتله، وفي سننه سعدان بن نصر وهو صدوق؛

المحلى بالآثار ١١٢/١٢، كنز العمال ٣١٣/١ وانظر: الخراج لأبي يوسف ص

١٩٥؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٤٧/٣؛ فقه الملوك ومفتاح الرجاج، لعبد

العزيز بن محمد الرحي الحنفي، تحقيق: الدكتور أحمد عبيد الكبيسي (مطبعة الإرشاد

بيغداد ١٩٧٥م) ٣٩٠/٢

(٤) أنظر: الإشراف ١٥٦/٣

(٥) أنظر: بدائع الصنائع ١٣٤/٧؛ الهداية مع فتح القدير ٦٨/٦-٦٩؛ الإختيار لتعليل

المختار ١٤٥-١٤٦؛ مغني المحتاج ١٤٠/٤؛ المهذب ٢٢٢/٢؛ نهاية المحتاج ٤١٩/٧

الأدلة

وإستدلوا بالمعقول، وهو أن قتل المرتد حد فيقام عليه دون تأجيل إلا
الحامل فيؤجل حدها (١)

وروي عن عمر رضي الله عنه أنه يجبس ثلاثة أيام ويستتاب في هذه المدة
وبه أخذ المالكية والشافعية في قول والحنابلة وإسحاق، فإن تاب وإلا قتل
بغروب شمس اليوم الثالث (٢)

الأدلة

واستدلوا بالأثر، والمعقول.

أما الأثر : فما روي عن عمر رضي الله عنه، فهلا حبستموه ثلاثا فأطعمتموه
كل يوم رغيفا، واستبتموه، لعله يتوب أو يراجع (٣)
وجه الإستدلال : أن عمر رضي الله عنه أنكر القتل وعدم الإمهال فلو لم
تجب الإستتابة لما تبرأ من فعلهم.

-
- (١) أنظر: فتح القدير ٦/٦٩ ؛ الإختيار في تعليل المختار ٤/١٤٦
(٢) أنظر: التاج والإكليل ٦/٢٨١ ؛ الخرشني ٨/٦٥ ؛ الفواكه الدواني ٢/٢١٩
حاشية الدسوقي ٤/٣٠٤ ؛ قوانين الأحكام الشرعية، لمحمد بن أحمد بن جزى
المالكي (بيروت: دار العلم للملايين) ص ٣٩٤ ؛ المهذب ٢/٢٢٢ ؛ مغني
المحتاج ٤/١٤٠ ؛ حواشي تحفة المحتاج ٩/٩٦ ؛ شرح النووي على صحيح
مسلم ١٢/٢٠٨ ؛ كشف القناع ٦/١٧٤ ؛ الكافي لابن قدامة ٤/١٥٧ ؛ شرح منتهى
الإرادات ٣/٣٨٨ ؛ المغني ٩/٥ ؛ الإشراف ٣/١٥٦
(٣) سبق تحريجه^{٢٣٥}، وانظر: السنن الكبرى، للبيهقي ٨/٢٠٦-٢٠٧

أما المعقول ، فلأن الله سبحانه وتعالى أمهل قوم صالح عليه السلام ثلاثة أيام، وأن هذه المدة قريبة يصلح للتفكير، والمراجعة، كمدة الخيار في البيع (١) وروي عن علي رضي الله عنه أنه إستتاب رجلا كفر بعد إيمانه شهرا فأبى فقتله (٢)

وقال النخعي يستتاب أبدا وبه قال الثوري (٣)

الترجيح

وبعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم يظهر أن قول من قال بالإمهال ثلاثة أيام هو الراجح لقول عمر رضي الله عنه ، وأيضا أن الأمر لا يقتضي الفورية عند البعض على ما عرف (٤)

(١) أنظر: فتح القدير ٦/٦٩ ؛ حاشية الدسوقي ٤/٣٠٤ ؛ المهذب ٢/٢٢٢ ؛

معني المحتاج ٤/١٤٠

(٢) أنظر: الإشراف ٣/١٥٦

(٣) أنظر: الإشراف ٣/١٥٦ ؛ القوانين الفقهية ص ٣١٣

(٤) أنظر: فتح القدير ٦/٦٩

مسألة

قبول توبة المرتد.

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ (١) إملاء ثنا بكر بن محمد الصيرفي (٢) بمرو، ثنا إبراهيم بن هلال (٣) ثنا علي بن الحسن بن شقيق (٤) ثنا الحسين بن واقد (٥) عن يزيد النحوي (٦) عن عكرمة (٧) عن ابن عباس (٨) قال كان عبد الله بن أبي سرح (٩) يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأزله الشيطان فلحق بالكفار فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتل فاستجار، له عثمان

-
- (١) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحافظ، إمام أهل الحديث في عصره المعروف بالحاكم النيسابوري، صاحب المستدرک، مات سنة ٤٠٥ هـ انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي ٦٠٨/٣؛ وفيات الأعيان ٢٨٠/٤؛ سير أعلام النبلاء ١٦٢/١٧
- (٢) هو بكر بن محمد بن حمدان، أبو أحمد المروزي، الصيرفي، الإمام المحدث الرحال، قال السمعاني: توفي سنة ٣٤٨ هـ وما علمت به بأسا. انظر: سير أعلام النبلاء ١٥/٥٥٤ - ٥٥٥؛ الأنساب ٣٢٤/٥ - ٣٢٦؛ الوافي بالوفيات ١٠/٢١٦ - ٢١٧
- (٣) لم أجد له ترجمة.
- (٤) هو علي بن الحسن بن شقيق المروزي، مولى عبد القيس ويقال مولى الجارود، ثقة، حافظ، انظر: الجرح والتعديل ١٨٠/٦؛ تقريب التهذيب ٣٩٩؛ تهذيب الكمال ٩٦٠/٢
- (٥) هو الحسين بن واقد المروزي أبو عبد الله القاضي، ثقة له أوهام، من السابعة مات سنة ١٥٧ هـ تقريب التهذيب ص ١٦٩؛ سير أعلام النبلاء ١٠٤/٧ - ١٠٥
- (٦) هو يزيد بن أبي سعيد النحوي، أبو الحسن القرشي، مولاهم، المروزي، ثقة عابد من السادسة قتل ظلما سنة ١٣١ هـ تقريب التهذيب ص ٦٠١
- (٧) هو عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس أصله بربري، ثقة، ثبت، عالم بالتفسير، مات ١٠٤ هـ وقيل بعدها. تقريب التهذيب ص ٣٩٧
- (٨) ضحابي مشهور، سبق ترجمته
- (٩) سبق ترجمته ^{في ص ١٨٨} وانظر: البداية والنهاية ١٥٧/٧

رضي الله عنه، فأجاره رسول الله صلى الله عليه وسلم (١)
حالة الرواة في هذا السند: لم أقف على ترجمة ابراهيم بن هلال، وبقية رواه ثقات.
فقه الأثر: يدل الأثر على أن المرتد تقبل توبته .

إتفق القائلون بإستتابة المرتد، على قبول توبته، فلا يجوز قتله بعد ما تاب (٢)

الأدلة

إستدلوا بالكتاب، والسنة.

أما الكتاب، فقوله تعالى:

﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَعَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ... الآية﴾ (٣)

وجه الإستدلال: تدل الآية على أن الكافر تقبل توبته ولم تفرق بين أصلي ومرتد.

أما السنة: فماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله (٤)
وجه الإستدلال :

يدل الحديث على أن المرتدين تقبل توبتهم إذا رجعوا إلى الإسلام بأداء الصلاة وإيتاء الزكاة فضلا عن أن سيدنا أبو بكر رضي الله عنه قد استدل بنفس الحديث عند ما قاتل مانعي الزكاة ، إذن فالحديث نص في الموضوع .

(١) السنن الكبرى ١٩٦/٨-١٩٧، ٢٠٥ ؛ سنن النسائي ١٠٧/٨ في أحكام المرتد ؛

سنن أبي داود ٥٢٧/٤ ؛

(٢) أنظر: بدائع الصنائع ١٣٤/٧؛ المبسوط ٩٩/١٠؛ الهداية مع فتح القدير ٦٨/٦؛ مواهب

الجليل ٢٨١/٦؛ حاشية الدسوقي ٣٠٤/٤؛ المهذب ٢٢٢/٢؛ مغني المحتاج ١٤٠/٤؛

نهاية المحتاج ٤١٩/٧؛ كشف القناع ١٧٤/٦، ١٧٥، ١٧٦ المغني ٦/٩

(٣) سورة التوبة الآية : ٥

(٤) صحيح البخاري مع فتح الباري ٢٨٨/١٢؛ صحيح مسلم ٢١٢/١؛ صحيح الترمذي ٥/٥

الباب الثاني

في الجنايات

ويشتمل على تمهيد، وثلاثة فصول، وتحت كل فصل مطالب .

أما التمهيد : ففي تعريف الجناية ، لغة ، وإصطلاحاً .

الفصل الأول : في القصاص في النفس، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : في قتل المسلم بالذمي .

المطلب الثاني : في قتل الذمي غيلة .

الفصل الثاني : في القصاص فيما دون النفس، وفيه مبحثان:

المبحث الأول : في الجناية على البصر، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : في جناية الأعور على مثله وغيره وبالعكس، كالتالي:

١_ جناية الأعور على صحيح العينين .

٢_ جناية الصحيح على عين الأعور الصحيحة .

٣_ جناية الأعور على أعور مثله .

المطلب الثاني : في جناية صحيح العينين على مثله .

المبحث الثاني : في القصاص من الضرب، والتأليم ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : في القصاص من الضرب، حتى أحدث .

المطلب الثاني : في القصاص من اللطمة ، والوكزة .

المطلب الثالث : في القصاص من السلطان .

الفصل الثالث : في العفو عن القصاص، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في عفو الولي عن القصاص .

المطلب الثاني : في عفو السلطان من الجناية على من لاولي له .

التمهيد

في تعريف الجناية لغة، وإصطلاحاً.

الجناية: لغة، من جنى يجني جناية، أي جره إليه، ويقال تجنى عليه: أي إدعى عليه ما لم يفعله، فهي الذنب والجرم وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص، في الدنيا والآخرة (١)

والمسؤولية الجنائية: أن يتحمل الإنسان نتائج الأفعال المحرمة التي يأتيها مختاراً وهو مدرك لمعانيتها ونتائجها (٢)
وفي الإصطلاح: هي كل فعل محظور يتضمن ضرراً على النفس أو غيرها (٣)
وفي عرف الفقهاء:

عرفها الحنفية: بأنها إسم لفعل محرم سواء كان في مال أو نفس (٤)

وعند المالكية: المراد بها فعل الجاني الموجب للقصاص (٥)

وعند الشافعية: المراد بها الجناية على البدن، بالقطع أو القتل ونحوهما (٦)

وعرفها البهوتي: بأنها التعدي على البدن بما يوجب قصاصاً أو غيره (٧)

(١) انظر: القاموس المحيط ص ١٦٤١ ؛ لسان العرب ١٤/١٥٤؛ أساس البلاغة ١٠٣

المطلع على أبواب المقنع ٣٥٦

(٢) التشريع الجنائي الإسلامي ٣٩٢/١

(٣) التعريفات ص ٧٩ ؛ وانظر: أنيس الفقهاء ص ١٩١

(٤) تبيين الحقايق ٩٧/٦

(٥) الشرح الكبير، للدردير مع حاشية الدسوقي ٢٤٢/٤

(٦) أنظر: الإقناع، للشريبي ١٩٧/٢

(٧) كشف القناع ٥٠٣/٥؛ الروض المربع، مع حاشيته لعبد الرحمن النجدي ١٦٤/٧

الفصل الأول

في القصاص (١) في النفس، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في قتل المسلم بالذمي.

مسألة

لا يقتل مسلم بكافر .

روى عبد الرزاق عن معمر ، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه: أن رجلا مسلما ، قتل رجلا من أهل الذمة عمدا ، فرفع إلى عثمان بن عفان فلم يقتله به ، وغلظ عليه الدية ، مثل دية المسلم (٢) حالة الرواة في هذا السند: قال ابن حزم: وهذا في غاية الصحة عن عثمان (٣) فقه الأثر: يدل الأثر على أن عثمان رضي الله عنه لا يرى قتل المسلم بالكافر ولو قتله عمدا.

الموافقون: روي ذلك عن عمر، وعلي، وزيد بن ثابت ، وعمر بن عبد العزيز، وبه قال الزهري، وعطاء، والحسن، وعكرمة، وابن شبرمة، وأبو ثور، والثوري، والأوزاعي، وإسحاق ، وابن المنذر، وهو قول المالكية

(١) القصاص لغة: من قص أثره قصا ، وقصيصا: أي تتبعه . ومنه قوله تعالى: ﴿فَارْتَدًّا

عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ أي رجعا من الطريق الذي كان سلكاه يقصان الأثر، ومعنى

القيود أنظر: القاموس المحيط ص ٨٠٩ ؛ وشرعا : أن يفعل بالفاعل مثل ما فعل،

التعريفات ص ١٧٦ ؛ وانظر: أنيس الفقهاء ص ٢٩٢ ؛

(٢) عبد الرزاق ٩٦/١٠ ؛ المصنف، لابن أبي شيبة ٢٩٤/٩ - ٢٩٥ ؛ بلفظ لا يقتل مسلم

بكافر وإن قتله عمدا ؛ سنن الدار قطني ١٤٦/٣ ؛ المحلى بالآثار ٢٢٣/١٠ ؛ بلفظ :

قضى عثمان في قتل المسلم النصراني ، أنه لا يقتل به ، وأن يعاقب عليه ؛ السنن

الكبرى للبيهقي ٣٣/٨ وقال: سنده موصول .

(٣) المحلى بالآثار ٢٢٣/١٠ ؛ تلخيص الحبير ١٦/٤ ؛ التعليق المغني على الدار قطني ١٤٦/٣ ،

والشافعية، والحنابلة، والظاهرية. (١)

الأدلة

استدلوا بالكتاب، والسنة، والمعقول.

أما الكتاب ، فقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ (٢) وجه الاستدلال: أن الله سبحانه وتعالى، نفى المساواة بين المسلم والكافر، وهي شرط لوجوب القصاص فإذا فات الشرط فات المشروط.

أما السنة ، فقوله صلى الله عليه وسلم: المسلمون تتكافأ دماؤهم ، وهم يد على من سواهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذوعهد في عهده، من أحدث حدثا، أو آوى محدثا ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين (٣)

وجه الاستدلال: يدل الحديث بمفهومه على أن غير المسلمين لا تتكافأ دماؤهم مع المسلمين، فلا يجب القصاص . ويدل بمنطوقه أن المسلم لا يقتل بالكافر، فالحديث نص في المدعى .

(١) أنظر: أحكام القرآن للخصاص ١/١٤٠ ؛ بداية المجتهد ٢/٣٩٩ ؛ الشرح الكبير للدردير ٤/٢٣٨ ؛ شرح الزرقاني على الموطأ ٤/١٩٢ ؛ مواهب الجليل ٦/٢٣٣ ؛ أحكام القرآن لابن العربي ٢/٦٢٢، إلا أن يقتله غيلة فيقتل عند المالكية أيضا ؛ مغني المحتاج ٤/١٦ ؛ الأم ٦/٣٨ ؛ المهذب ٢/١٧٣ ؛ أحكام القرآن، للشافعي (بيروت: دار الكتب العلمية) ١/٢٨٤ ؛ أحكام السلطانية للماوردي ص ٣٨٠ ؛ الإشراف ٣/٦٦ ؛ شرح منتهى الإرادات ٣/٢٧٩ ؛ كشف القناع ٥/٥٢٣ ؛ المغني ٨/٢٧٣ ؛ المحلى بالآثار ١٠/٢٢٠، ٢٣٠ ورجع الإمام زفر من الحنفية إلى قول الجمهور أيضا ، أنظر: المحلى بالآثار ١٠/٢٢٤ ؛ فتح الباري ١٢/٢٧٣.

(٢) سورة الحشر الآية : ٢٠

(٣) سنن أبي داود ٤/٦٦٧-٦٦٩ ؛ سنن النسائي ٨/٢٤ ؛ وروى البخاري (لا يقتل

مسلم بكافر) أنظر: البخاري مع الفتح ١٢/٢٧٢ ؛ الترمذي ٤/١٨،

و أما المعقول، فلأن الكفر مبيح للقتل ، فيورث الشبهة (١)

المناقشة

نوقشت أدلة هذا القول بمايلي:

١_ أن المراد بعدم المساواة ، بين المسلم والكافر ، في الآخرة وليست في الدنيا(٢)
٢_ وأما بالنسبة للحديث ، فإن تخصيص الشيء بالذكر لاينفي ماعداه فلا ينفي
مكافأة دماء غير المسلمين.(٣)

٣_ وأما حديث لا يقتل مسلم بكافر ، إن صح فالمراد به الكافر الحربي، ثم إن
آخر الحديث(ولاذو عهد في عهده)معطوف على المسلم ، لأنه لو كان معطوفا
على الكافر لقال : ولاذو عهد في عهده ، فيكون تقديره: ولا يقتل ذو عهد في
عهده ، بكافر(٤) أو هو محمول على المستأمن (٥)

أما بالنسبة للمعقول:

فنوقش بأن الكفر المبيح للقتل ، هو كفر المحارب الباعث على الحراب دون
المسلم، لأنه ليس باعثا على الحراب.(٦)

المخالفون

وذهب الشعبي، والنخعي، وابن أبي ليلى ، وعثمان البيهقي(٧) والحنفية

(١) أي شبهة الإباحة لدمه انظر: تكملة فتح القدير ٢١٧/١٠

(٢) أنظر: المبسوط ١٣٤/٢٦ ،

(٣) أنظر: المبسوط ١٣٤/٢٦ ؛ أحكام القرآن للحصاص ١٤٣/١

(٤) أنظر: تكملة فتح القدير ٢١٨/١٠

(٥) أنظر: المبسوط ١٣٥/٢٦ ؛ بدائع الصنائع ٢٣٧/٧

(٦) أنظر: تكملة فتح القدير ٢١٧/١٠ ؛ بدائع الصنائع ٢٣٧/٧ .

(٧) هو عثمان بن مسلم البيهقي (أختلف في إسم أبيه)أبو عمرو البصري، أصله =

إلى أن المسلم يقتل بالذمي إذا قتله عمدا. (١)

الأدلة

استدلوا بالكتاب ، والسنة ، والآثار.

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ (٢)

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ (٣)

وجه الإستدلال:

أن الله سبحانه وتعالى، لم يفرق بين مسلم وكافر، فوجب إجراء حكمه

عليهما.

أما السنة، فما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال: قتل رسول الله صلى

الله عليه وسلم مسلما بكافر: وقال: أنا أولى من وفى بدمته (٤)

وجه الإستدلال:

يدل الحديث على أن المسلم يقتل بالكافر فالحديث نص في المدعى .

= من الكوفة ، فقيه البصرة كان صاحب رأي، وفقه، صدوق، عابوا عليه الفتوى بالرأي.

أنظر: تقريب التهذيب ٣٨٦ ؛ ميزان الإعتدال ٥٩/٣-٦٠ ؛ سير أعلام النبلاء ١٤٨/٦

(١) أنظر: المبسوط ١٣١/٢٦ ؛ تكملة فتح القدير ٢١٧/١٠ ؛ أحكام القرآن

للجصاص ١٤٠/١-١٤٣ ؛ بدائع الصنائع ٢٣٧/٧ ؛ الإشراف ٦٦/٣

(٢) سورة المائدة الآية : ٤٥

(٣) سورة الإسراء الآية : ٣٣

(٤) شرح معاني الآثار ١١١ / ٢ ؛ نصب الراية ٣٣٦/٤ وقال إنه مرسل ؛ فتح الباري

٢٧٣/١٢ ؛ المحلى بالآثار ٢٢٥/١٠ ؛ الدار قطني ١٣٥/٣ بعبارة أنا أكرم من وفى ،

وفي رواية: أنا أحق ...

المناقشة

نوقش هذا الإستدلال: بأن هذا الحديث ضعيف، وأيضا في سنده إنقطاع (١) ولو ثبت ، فإنه منسوخ بحديث لا يقتل مسلم بكافر، فإنه كان يوم الفتح ، أو أنه كان في قصة قتل المستأمن (٢)
الرد

رد هذه المناقشة، بأن الطعن بالإرسال، والطعن المبهم من أئمة الحديث غير مقبول (٣)

وأما الآثار ، فمنها :

١- ما روي أن عمر رضي الله عنه أمر بقتل رجل مسلم برجل ذمي من أهل الحيرة ، ثم بلغه أنه فارس من فرسان العرب ، فكتب فيه أن لا يقتل يعني يسترضوا الأولياء ، فيصالحوا على الدية (٤)
وجه الدلالة:

هو أن عمر رضي الله عنه قضى بالقصاص، إلا أنه طلب من أولياء المقتول أن لا يقتلوه ولهم الدية .

٢- وما روي: أن عليا رضي الله عنه قضى بالقصاص على مسلم بقتل ذمي، ثم رأى الولي بعد ذلك أن يأخذ الدية ، فقال له علي: ماذا صنعت؟ قال: إني رأيت أن أقتل أباه ، لا يرد أخي ، وقد أعطوني المال، فقال: فلعلهم خوفوك ، فقال: لا. فقال علي رضي الله عنه: إنما أعطيناكم الدية، وتبدلون الجزية ، لتكون دماؤكم كدمائنا، وأموالكم كأموالنا (٥)

(١) أنظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٢/٢٧٣-٢٧٤ ؛ نيل الأوطار ٧/١١
(٢) أنظر: فتح الباري ١٢/٢٧٤ ؛ نيل الأوطار ٧/١١ ؛ سبيل السلام ٣/١١٩٠
الإعتبار في الناسخ والمنسوخ، لابن حازم الهمداني، تحقيق وتعليق، راتب حاكمي (حمص: مطبعة الأندلس، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م)

(٣) أنظر: العناية مع تكملة فتح القدير ١٠/٢١٧ =

وجه الإستدلال: أن دم الذمي مضمون بالقصاص كدمائنا.
 ٣- وروي عن عمر بن عبد العزيز، أنه قتل مسلما بدمي (١)

الترجيح

وبعد إستعراض أدلة الطرفين ومناقشة أدلة الجمهور ، يظهر لي والله أعلم أن ما ذهب إليه الحنفية هو الراجح لما يلي:

- ١- لأن الآيات التي وردت في القصاص تعم المسلم والذمي، بدون تفرقة.
- ٢- أن تحقيق معنى الحياة في قتل المسلم بالذمي، أبلغ منه في قتل المسلم بالمسلم لأن العداوة الدينية تحمله على القتل ، خصوصا عند الغضب.
- وأن المسلم يقطع بسرقة الذمي بالإتفاق ، فكذلك في النفس .
- ٣- وأن في القصاص بين المسلم والذمي، صيانة الأدلة عن التناقض ، بأن المراد من الكافر الحربي دون المعاهد (٢)
- ٤- ثم إن المالكية يقتلون المسلم بالذمي إذا قتله غيلة، وبهذا إستثنوا من حديث لا يقتل المسلم بالكافر مع أن الحديث عام، فكذلك كان لغيرهم إستثناء الذمي، فيقتل به (٣) والله أعلم.

= (٤) أنظر: الجصاص ١/١٤١؛ المحلى بالآثار ١٠/٢٢٣؛ نصب الرأية ٤/٣٣٧
 (٥) أنظر: نصب الرأية ٤/٣٣٧ ؛ أحكام القرآن للجصاص ١/١٤١؛ البيهقي ٨/٣٤

(١) أنظر: المحلى بالآثار ١٠/٢٢١ ؛ أحكام القرآن للجصاص ١/١٤١-١٤٢

(٢) وانظر: بدائع الصنائع ٧/٢٣٧-٢٣٨ لمزيد من الأدلة حول الموضوع .

(٣) أنظر: اللباب في الجمع بين الكتاب والسنة ٢/٧٣٢

المطلب الثاني

في قتل الذمي غيلة (١)

مسألة

حدثنا أحمد بن عمر (٢) نا الحسين بن يعقوب (٣) نا سعد بن فلحون (٤) نا يوسف بن يحيى المعافري (٥) نا عبد الملك بن حبيب (٦) عن مطرف (٧) عن ابن أبي ذئب (٨) عن مسلم بن حبيب الهذلي (٩) أن عبد الله بن

-
- (١) قتل الغيلة: قال الدردير: هو القتل لأجل المال . وقال ابن رشد: وهو أن يضجعه فيذبحه، وبخاصة على ماله. وقال الزرقاني: هو القتل خديعة بأن يخدعه حتى ذهب به إلى موضع فقتله ١٩٢/٤. أنظر: الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ٢٣٨/٤ ؛ بداية المجتهد ٣٩٩ /٢ ؛ شرح الزرقاني على الموطأ ١٩٢/٤
- (٢) لم أجد له ترجمة.
- (٣) لم أجد له ترجمة .
- (٤) هو سعيد بن فلحون الأندلسي الشيخ الثقة، الإمام أبو عثمان، أنظر: سير أعلام النبلاء ٥١/١٦
- (٥) هو العلامة ، المفتي، شيخ المالكية ، أبو عمرو يوسف بن يحيى المغامي أحد الأعلام أنظر: سير أعلام النبلاء ٣٣٦/١٣.
- (٦) هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان الأندلسي، الفقيه ، أبو مروان ، السلمي، الفقيه المشهور، صدوق، ضعيف الحفظ ، كثير الغلط ، من كبار العاشرة، أنظر: تقريب التهذيب ص ٣٦٢ ؛ تهذيب التهذيب ٣٤٧/٦
- (٧) هو مطرف بن عبد الله بن مطرف، أبو مصعب المدني، ثقة ، أنظر: تقريب التهذيب ص ٥٣٤ ؛ تهذيب التهذيب ١٥٨/١٠.
- (٨) هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب ، ثقة ، فقيه ، فاضل ، أنظر: تهذيب التهذيب ٢٧٠/٩ ؛ تقريب التهذيب ص ٤٩٣
- (٩) لعل هو مسلم بن جندب الهذلي، أبو عبد الله القاضي، الثقة، بدليل الرواية الثانية في المحلى ٢٢٢/١٠، ولم أجد من إسمه مسلم بن حبيب الهذلي، أنظر: تقريب التهذيب ٥٢٩

عامر(١) كتب إلى عثمان بن عفان، أن رجلا من المسلمين عدا على دهقان(٢) فقتله على ماله ، فكتب إليه عثمان ، أن اقتله به فإن هذا قتل غيلة على الحراية(٣)
حالة الرواة في هذا السند :

قال ابن حزم في المحلى بالآثار: إن هذه الرواية ساقطة ، لأنها عن عبد الملك بن حبيب وهو ساقط الرواية جدا ، ثم عن مسلم بن جندب ولم يدرك عثمان.(٤)
فقه الأثر :

يدل الأثر على أن المسلم إذا قتل ذميا غيلة ، يقتل عليه حراية(٥) دفعا للفساد ، لاقصاصا ، كما هو مذهب المالكية (٦)

الموافقون: يرى المالكية ، والإمام ابن تيمية وابن القيم: أن قتل الغيلة يعاقب عليه السلطان، وليس لولي المقتول حق في العفو، ولا يشترط فيه

(١) الظاهر أنه عبد الله بن عامر بن كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي الأمير، أبو عبد الرحمن القرشي، ابن خال عثمان وأبوه عامر بن عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولي البصرة، لعثمان ، وافتتح خراسان، أنظر: سير أعلام النبلاء ١٨/٣ .

(٢) دهقان: بكسر الدال وضمها رئيس القرية ، وهو لفظ أعجمي معرب، أنظر: النهاية في غريب الحديث ١٤٥/٢ ،

(٣) المحلى بالآثار ١٨١/١١ ، وانظر: أيضا ٢٢٢/١٠

(٤) أنظر: المحلى ١٨٣/١١ ،

(٥) إشتقاقها من الحَرْب بفتح الراء وهو مصدر حرب ماله، أي سلبه. المطلع ٣٧٦

(٦) أنظر: الشرح الكبير للدردير ٢٣٨/٤ .

شروط القصاص، من التكافؤ، والحرية، والإسلام، فيقتل الحر بالعبد
والمسلم بالكافر، ولاصلح فيه ولاعفو، وعفو الولي مردود(١)

الأدلة

واستدلوا بالسنة، والأثر، والمعقول.

١_ أما السنة فما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه، ((أن يهوديا رض رأس جارية
بين حجرين، فقبل لها من فعل بك هذا؟ أفلان أو فلان حتى سمي اليهودي،
فأتي به النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يزل به حتى أقر، فرض رأسه
بالحجارة)) (٢)

٢_ وبما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قتل يوم حنين مسلما بكافر،
قتله غيلة، وقال: أنا أولى أو أحق من وفي بدمته. (٣)
وجه الإستدلال:

يدل الحديثان بأن الرسول صلى الله عليه وسلم، قتل القاتل غيلة، ولم
يسلمه إلى أولياء المقتول، ولا إلى أولياء الجارية.

وأما الأثر، فما روي عن عمر رضي الله عنه:

أنه قتل نفرا خمسة، أو سبعة، برجل قتلوه قتل غيلة وقال: لو تمالأ عليه

(١) أنظر: الشرح الكبير ٢٣٨/٤، ٣٥٠؛ مواهب الجليل ٢٣٣/٦؛ شرح
الزرقاني على الموطأ ١٩٢/٤؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١٥٦/٦؛ حاشية
الروض المربع ٢٠٦/٧، ٢٠٧؛ حاشية المقنع ٣/٣٦٢؛ فتح الباري ٢١٨/١٢
الإشراف ٧٤/٣.

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ٢٠٦/١٢، ٢٠٨، ٢١٣، ٢٢٢؛ نيل الأوطار ١٦/٧

(٣) نصب الراية ٣٣٦/٤، نقلا عن مراسيل أبي داود وقال: ضعيف، لأن فيه مجهولان.

أهل صنعاء لقتلتهم عليه (١)

وجه الإستدلال: أن عمر رضي الله عنه لم يشاور أولياء المقتول.
وأيضاً بما روي عن عثمان رضي الله عنه أنه قتل المسلم بالكافر إذ قتله غيلة ولم
يجعل في ذلك خياراً لوليه، ولا يعرف له مخالف من الصحابة (٢)

أما المعقول: فهو قياس القاتل قتل غيلة، على المحارب، بجماع الإفساد في كل
ولا خيار في الحراية لولي المقتول فكذا هنا (٣)

المخالفون

ذهب جمهور الفقهاء: الحنفية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية وابن
المنذر، إلى أن حكم القتل الغيلة، كسائر أنواع القتل، بحيث أن لولي المقتول حق
في إستيفاء القصاص، أو الدية، أو العفو مجاناً (٤)

الأدلة

واستدلوا: بالكتاب، والسنة، والمعقول.

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ٢٣٦/١٢ ؛ المصنف، لعبد الرزاق ٤٧٥/٩ ؛

السنن الكبرى ٤١/٨ ؛ الموطأ ٨٧١ /٢

(٢) أنظر: المحلى بالآثار ١٨١/١١

(٣) أنظر: المغني ٢٧٠/٨

(٤) أنظر: كتاب الحجّة على أهل المدينة، لمحمد بن الحسن الشيباني (مطبعة المعارف

الشرقية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م حيدر آباد دكن - الهند) ٣٨٢/٤ ؛

المغني ٢٧٠/٨، المحلى بالآثار ١٨٤/١١ ؛ الإشراف ٧٤/٣ ؛ الفقه الإسلامي

وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي ٢٧٢/٦

أما الكتاب ، فقوله تعالى :

﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيِّهِ سُلْطَانًا﴾ (١)

وجه الإستدلال :

هو أن الآية لم تفصل بين الغيلة وغيرها .

وأما السنة ، فقوله صلى الله عليه وسلم: من قتل له قتيل، فأهله بخير

النظرين، إما أن يؤدي وإما أن يقاد. (٢)

وجه الدلالة: هو أن الحديث لم يفرق بين الغيلة وغيرها.

وأما المعقول، فلأنه قتيل في غير الحراة فكان أمره إلى وليه، كسائر

القتلى. (٣)

المناقشة

ناقش الجمهور ، ما استدل به المالكية ومن معهم، بما يلي :

١_ أن حديث رض رأس الجارية ، لا يدل على المدعى لأنه لا يدل على عدم

مشاورة الرسول صلى الله عليه وسلم أوليائها، أو مشاورته وتخييره لهم

فلا ينبغي للمسلم أن ينسب إليه ما لم يقله. (٤)

٢_ أن حديث: أنا أولى بدمته ، ضعيف ، لأن فيه مجهولان (٥)

٣_ وأن أثر عمر [رضي الله عنه] فمعناه: لأمكنك الولي من إستيفاء

(١) سورة الإسراء الآية : ٣٣

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ٢١٣/١٢ ؛ صحيح مسلم ١٢٩/٩، ١٣٠،

كتاب الحج ؛ الجامع الصحيح للترمذي ١٤/٤ بلفظ: بين خيرتين إما أن يقتلوا

أو يأخذوا الدية ، وقال: حديث حسن صحيح. نصب الراية ٣٥١/٤

(٣) أنظر: المغني ٢٧٠/٨

(٤) أنظر: المحلى بالآثار ١٨٢/١١

(٥) أنظر: نصب الراية ٣٣٦/٤

القودمنهم(١) وأن أثر عثمان رضي الله عنه فهو ضعيف أيضا(٢)
وأما بالنسبة للمعقول:

فإن قياسه على المحارب لا يصح ، لأن المالكية أنفسهم لا يختلفون في أن
قاتل الغيلة أو الحراية ، لا يقتل رضخا بالحجارة ولا رجما ، فدل أن قتل الغيلة
وغيره سواء في الحكم.(٣)

الترجيح

وبعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم ، ومناقشة أدلة المالكية ، يبدو أن
ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح ، لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة .
والله أعلم.

(١) أنظر: المغني ٢٧٠/٨

(٢) أنظر: المحلى بالآثار ١٨١/١١ لأنها عن عبد الملك بن حبيب وهو ساقط الرواية .

(٣) أنظر: المحلى بالآثار ١٨٢/١١

الفصل الثاني

في القصاص فيما دون النفس، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في الجناية على البصر وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في جناية الأعور على مثله وغيره وبالعكس وفيه مسائل:

مسألة

جناية الأعور على صحيح العينين.

روى عبد الرزاق عن عثمان (١) عن سعيد (٢) عن قتادة (٣) عن أبي عياض (٤) أن عثمان [قضى] في رجل أعور فقاً (٥) عين صحيح، فقال: عليه دية عينه ولا قود عليه، قال قتادة: وقال ابن المسيب: لا يستقاد من الأعور وعليه الدية كاملة، إذا كان عمداً (٦)

وفي رواية عن أبي عياض: أن عثمان بن عفان رضي الله عنه رفع إليه أعور فقاً عين صحيح، فلم يقتص منه، وقضى فيه بالدية كاملة (٧)

(١) هو عثمان بن مطر الشيباني، ويقال: إسم أبيه عبد الله، ضعيف من الثامنة. أنظر:

تقريب التهذيب ٣٨٦

(٢) هو أبو النضر البصري سعيد بن أبي عروبة، ثقة، حافظ، كثير التدليس، واختلط

وكان أثبت الناس في قتادة. أنظر: تقريب التهذيب ص ٢٣٩

(٣) هو قتادة بن دعامة السدوسي، ثقة، تقدم في ص ٩١

(٤) هو عمرو بن الأسود العنسي يكنى أبا عياض، حمصي سكن داريا مخضرم ثقة، عابد

من كبار التابعين أنظر: تقريب التهذيب ٤١٨ وقال الزيلعي أنه ثقة، إحتج به

البخاري. نصب الراية ٣٥٦/٤

(٥) فقاً العين: كسرهما، أو قلعها، أو بحقها، وأيضاً بمعنى الشق والبخص، أنظر: لسان

العرب ١/١٢٣؛ القاموس المحيط ص ٦١

(٦) المصنف لعبد الرزاق [في ض زيادة عينيه] ٣٣٣/٩؛ المحلى بالآثار ١١/٣٣ =

حالة الرواة في هذا السند : إسناده ضعيف لأن عثمان بن مطر ضعيف.

فقه الأثرين:

يدل الأثران على أن الأعور إذا فقأ عين صحيح العين أنه لا يستقاد منه بل عليه دية كاملة.

الموافقون: وبه قال: عمر، وعلي، وسعيد بن المسيب، وعطاء وأحمد بن حنبل (١) وذهب المالكية إلى أن الأعور إذا فقأ عين سالم العينين المماثلة لعينه الصحيحة، فالجني عليه بالخيار، إن شاء إقتص من الأعور ويتركه أعمى ، أو يأخذ منه ألف دينار [دية كاملة] وأما إن فقأ عينه الأخرى يعني المماثلة لعينه العوراء ، فللمجني عليه نصف الدية فقط. (٢)

الأدلة

استدل القائلون بالدية الكاملة ، بالإجماع ، والمعقول.

أما الإجماع، فلأن عمر وعثمان، رضي الله عنهما قضيا بالدية كاملة في مثل ذلك وليس لهما مخالف من الصحابة فكان إجماعاً (٣)

= (٧) السنن الكبرى ٩٤/٨ قال رحمه الله ظاهر الكتاب يدل على أن العين بالعين، وظاهر السنة يدل على أن في أحدها نصف الدية ولم يفرق بين صحيح العين والأعور ، فهو أولى ؛ المحلى بالآثار ٣٠/١١ ؛ كنز العمال ١١٣/١٥ وانظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩٤/٦ أحكام القرآن، لابن العربي ٦٢٥/٢ ؛ البيهقي ٩٤/٨ ؛ المغني ٣٣٠/٨ ؛ الإشراف ١٠٠/٣

(١) انظر: كشف القناع ٣٧/٦ ؛ المغني ٣٣٠/٨ ، ٤٣٨ ؛ القرطبي ١٩٤/٦ ؛

المحلى بالآثار ٣٣/١١ ؛ الإشراف ١٠٠/٣ ،

(٢) انظر: الشرح الكبير للدردير ٢٥٥-٢٥٦/٤ ؛ بداية المجتهد ٤٠٨/٢ ؛ أحكام

القرآن لابن العربي ٦٢٥/٢ ؛ شرح الزرقاني على الخليل ٢٠/٨ ؛ التاج والإكليل

٢٤٩/٦ ، ٢٦٦ ؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩٤/٦ =

أما المعقول، فمن وجهين:

- ١_ لأن عين الأعور بمنزلة العينين فإذا تركها له ولم يقتص منه مع إمكانه وجبت ديته، وضوعفت عليه كما المسلم يقتل ذمياً عمداً (١)
- ٢_ أن القود من الأعور يؤدي إلى إذهاب جميع بصره وهو لم يذهب جميع بصر المجني عليه لأن عينه بمنزلة العينين (٢)

المخالفون

وذهب ابن مغفل (٣) ومسروق (٤) والشعبي، وابن سيرين، والثوري والحنفية والشافعية، إلى القول بالقصاص وتركه أعمى، أو نصف الدية إن عفى عن القصاص (٥)

الأدلة

واستدلوا بالكتاب والسنة .

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ (٦)

= (٣) أنظر: المغني ٣٣٠/٨، ٤٣٩

(١) أنظر: بداية المجتهد ٤٢٤/٢ ؛ المغني ٣٣٠/٨

(٢) المغني ٣٣٠/٨

(٣) هو عبد الله بن مغفل بن نهم بن عفيف المزني، صحابي جليل من أهل بيعة الرضوان، سكن المدينة، ثم البصرة. أنظر: تقريب التهذيب ص ٣٢٥ ؛ سير أعلام النبلاء ٤٨٣/٢ ؛

(٤) هو مسروق بن الأجدع، أبو عائشة الهمداني الكوفي، ثقة، فقيه، عابد، أنظر:

تقريب التهذيب ٥٢٨ ؛ طبقات الحفاظ ص ٢١ ؛ سير أعلام النبلاء ٦٣/٤

(٥) أنظر: كتاب الحجة على أهل المدينة ٣٠٢/٤ ؛ الفتاوى الهندية ٩/٦ ؛ المجموع

٧٧/١٩ ؛ أحكام القرآن لابن العربي ٦٢٥/٢ ؛ الجامع لأحكام القرآن =

وجه الإستدلال: هو أن الله فرض القصاص مطلقا من غير تقييد .
وأما السنة: فقوله صلى الله عليه وسلم: وفي العينين الدية (١)
وجه الإستدلال:

يدل الحديث على أن في العين الواحدة النصف.

الترجيح

وبعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم يبدو لي أن قول القائلين بالقصاص
أو نصف الدية عند العفو هو الراجح لقوة أدلتهم.
قال ابن العربي: والأخذ بعموم القرآن أولى، فإنه أسلم عند الله تعالى (٢)

= للقرطبي ١٩٤/٦ ؛ الإشراف ١٠٠/٣

(٦) سورة المائدة الآية : ٤٥

(١) السنن الكبرى ٨٠/٨ - ٨١ ، ٩٣ ؛ سبل السلام ١٢٠٥/٣

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ٦٢٥/٢.

مسألة

الجناية على عين الأعور الصحيحة.

عبد الرزاق عن ابن جريج قال: حدثت عن ابن المسيب أن عمر، وعثمان قضيا في عين الأعور بالدية تامة.

وأیضا عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني محمد (١) بن أبي عياض أن عمر وعثمان إجتمعا على أن في عين الأعور الدية كاملة (٢)
حدثنا أبو بكر قال: حدثنا أبو أسامة (٣) عن سعيد (٤) عن قتادة (٥) عن عبد ربه (٦) عن أبي عياض (٧) أن عثمان قضى في أعور أصيبت عينه الصحيحة الدية كاملة (٨)

حالة الرواة في هذه الأسانيد : السند الأول لعبد الرزاق رجاله ثقات، وسنده الثاني ^{أما} فلم أجد ترجمة محمد بن أبي عياض، وسند أبي شيبه ضعيف، لأجل عبد ربه لأنه مستور (٩)

فقه الآثار: تدل الآثار، على أن الجناية على عين الأعور الصحيحة، توجب على الجاني الدية كاملة.

(١) لم أقف على ترجمته.

(٢) المصنف لعبد الرزاق ٣٣٠/٩ - ٣٣١ ؛ كنز العمال ١٠٨/١٥

(٣) أبو أسامة: هو حماد بن أسامة بن زيد القرشي أبو أسامة الكوفي، ثقة ، ثبت ، ربما دلس ، انظر: تقريب التهذيب ص ١٧٧

(٤) ، (٥) تقدما .

(٦) عبد ربه: هو بن أبي يزيد ويقال: بن يزيد ، مستور ، من الرابعة . انظر: تقريب التهذيب ص ٣٣٥

(٧) تقدم. و قال الزيلعي: أنه ثقة إحتج به البخاري. نصب الراية ٣٥٦/٤

(٨) المصنف لابن أبي شيبه ١٩٦/٩ - ١٩٧ ؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩٣/٦

(٩) انظر: إرواء الغليل ٣١٦/٧

الموافقون: وروي ذلك عن عمر، وابن عمر، وعلي، وابن عباس
والزهري، والحسن البصري، والليث بن سعد، وإسحاق، وقتادة، وبه قال
المالكية، والحنابلة (١)

الأدلة

استدلوا بالأثر، والإجماع، والمعقول.

أما الأثر، فما رواه ابن حزم بسنده قال: إن رجلاً سأل ابن عمر عن أعور فقئت
عينه خطأ؟ فقال: عبد الله ابن صفوان (٢) قضى فيها عمر بالدية كاملة، فقال
الرجل: إني لست إياك أسأل، إنما أسأل ابن عمر، فقال ابن عمر: يحدثك عن
عمر وتسألني؟ (٣)

أما الإجماع: فقد قضى عمر، وعثمان، وعلي، وابن عمر، بالدية كاملة ولم
نعلم لهم مخالفاً من الصحابة، فكان إجماعاً. (٤)
وأما المعقول: فلأن عين الأعور بمنزلة العينين (٥)

- (١) أنظر: بداية المجتهد ٢/٤٠٨، ٤٢٤؛ أحكام القرآن لابن العربي ٢/٦٢٥؛
الشرح الكبير، للدردير ٤/٢٥٥، ٢٧٢-٢٧٣؛ شرح الزرقاني على الخليل ٨/٢٠
التاج والإكليل ٦/٢٤٩؛ كشف القناع ٦/٣٦؛ المغني ٨/٣٣١، ٤٣٨؛
الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦/١٩٣؛ المحلى بالآثار ١١/٣١؛ نيل الأوطار
٧/٥٩؛ الإشراف ٣/١٠٠-١٠١.
(٢) هو عبد الله بن صفوان بن أمية الجمحي المكي، من أشرف قريش، لاصحبه له
وكان سيد أهل مكة، قتل مع ابن الزبير وهو متعلق بأستار الكعبة، سير أعلام
النبلاء ٤/١٥٠.
(٣) المحلى بالآثار ١١/٣٠ وله إسنادان كلاهما صحيحة أنظر: إرواء الغليل ٧/٣١٦
(٤) أنظر: المغني ٨/٤٣٨ =

المناقشة

نوقشت هذه الأدلة بما يلي:

- ١_ أن دعوى الإجماع لا يصح ، لأنه ورد عن بعض الصحابة خلافه، وهو نصف الدية. (١)
- ٢_ الإستدلال، بأن عين الأعور بمنزلة العينين غير صحيح، لأنه يلزم منه أن تقيدوه من عيني الصحيح معا لأنه بصر ببصر وأنتم لاتقولون به (٢)

المخالفون

وخالفه ابن مغفل ومسروق، والشعبي، وابن سيرين ، والثوري ، وابن المنذر، وبه قال الحنفية ، والشافعية (٣) وقالوا بالقصاص ، أونصف الدية إذا عفى المجني عليه عن القصاص.

الأدلة

استدلوا بالسنة ، والمعقول.

= (٥) أنظر: بداية المجتهد ٤٠٨/٢ ، ٤٢٤ ؛ المغني ٣٣٠/٨ - ٤٣٨ ؛ سبل السلام ١٢١٠/٣

(١) أنظر: المحلى بالآثار ٣١/١١

(٢) أنظر: المحلى بالآثار ٣٣/١١

(٣) أنظر: الفتاوى الهندية ٢٥/٦ ، وبهامشه البرازية ٣٩١/٦ ؛ كتاب الحجة على

أهل المدينة ٣٠٣/٤ معنى المحتاج ٦١/٤ ؛ المهذب ٢٠٠/٢ ؛ المجموع ٧٧/١٩

الأحكام السلطانية، للماوردي ص ٣٨٣ ؛ المغني ٣٣٠/٨ ، ٤٣٨ ؛ المحلى بالآثار

٣١/١١ ؛ الإشراف ١٠٠/٣-١٠١ ؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩٣/٦-

١٩٤ ؛ نيل الأوطار ٥٩/٧ ؛ التشريع الجنائي الإسلامي، لعبد القادر عودة

أما السنة: فهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: في العين خمسون من الإبل. (١)

وجه الإستدلال: يدل الحديث أن دية العين خمسون من الإبل من غير تفرقة بين الأعور وغيره.

وأما المعقول: فهو أن الأعور، بمنزلة من له يد واحدة، فإذا قطعت لا يلزم أكثر من نصف الدية، فكذلك هنا (٢)

المناقشة

نوقش ما استدل به أصحاب هذا القول بما يلي:

١_ أن الحديث اختلف في صحته (٣)

٢_ وأما القياس على اليد، فلا يصح لأن العين واليد تختلفان حيث إن يد الأقطع لا تقوم مقام اليدين في النفع الحاصل بها بخلاف عين الأعور، فإن النفع الحاصل بالعينين حاصل بها، فلذا يصح عتقه في الكفارة بخلاف الأقطع (٤)

الرد

رد المناقشة، بأن الحديث تلقته العلماء بالقبول، وصححه الحاكم وابن حبان، وقال أحمد: أرجو أن يكون صحيحا، وأن أئمة الإسلام قديما يعتمدون عليه، ويفزعون في مهمات هذا الباب إليه وأنه قد وصل حد الشهرة إلى درجة يستغنى عن إسناده فأشبهه المتواتر (٥)

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٨/٨٠ - ٨١ ؛ تلخيص الحبير ٤/٢٧ ؛ الدراية في

تخریج أحاديث الهداية ٢/٢٧٦، ٢٧٧ بمعناه ؛ الأم ٦/١٠٥

(٢) أنظر: سبل السلام ٣/١٢١٠

(٣) أنظر: المحلى بالآثار ١١/٢١-٢٢، ٣٢، وقال: لا يصح منه شيء، وإنه صحيفة

ولاخير في سنده، لأن فيه سليمان بن الجزري وسليمان بن قرم وهما لا شيء.

(٤) أنظر: المغني ٨/٣٣٠

(٥) أنظر: سبل السلام ٣/١٢٠٧؛ المغني ٨/٣٦٧؛ معرفة السنن والآثار للبيهقي ١٢/١١٧

ورد إستدلالهم بالمعقول بأنه اذا كان عين الأعور بمنزلة العينين كمال
تقولون فيلزم منه التناقضات التالية:

١- يلزم فيها دية كاملة عند الجناية بها كما يلزم منه أن تقيدوه من عيني

صحيح العين لأنه بصر ببصر وأنتم لاتقولون به،

٢- وكذلك يجب عليكم في صاحب الأذن الواحدة الدية كاملة وأنتم لاتفعلونه،

كما يلزم منه أن لاتقيدوا ذا عينين فقاء إحداهما أعور، وأنتم تقيدون منه فقد

أقدم بصرا كاملا بنصف بصر(١)

الترجيح

يبدو مما ذكرنا من أقوال العلماء وأدلتهم ومناقشة أدلة القائلين بكمال

الدية، أن ما ذهب إليه الحنفية والشافعية، من القصاص أو نصف الدية هو

الراجح، لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة ، والله أعلم.

مسألة

جناية الأعور على أعور مثله.

أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن جريج عن محمد بن أبي عياض (١) أن عمر وعثمان [رضي الله عنهما] إجتمعا على أن الأعور إن فقأ عين آخر فعليه مثل دية عينه (٢) وفي رواية مثل دية عينه (٣)

حالة الرواة في هذا السند :

محمد بن أبي عياض لم أجده، وابن جريج ثقة.

فقه الأثر: يدل الأثر على أن الأعور إذا فقأ عين أعور مثله فعليه الدية كاملة. الموافقون: وبه قال المالكية والحنابلة، ونقل عن علي رضي الله عنه أيضا، هذا إن عفى الجني عليه عن القصاص. (٤)

واستدلوا بأن هذا فعل عمر وعثمان وعلي وابن عمر ولم نعلم لهم مخالفا فكان إجماعا. وأيضا استدلوا بأن عين الأعور بمنزلة العينين (٥)

المخالفون: وذهب الحنفية والشافعية إلى القول بالقصاص ونقل عن علي رضي الله عنه، وكذلك المالكية والحنابلة إن لم يعف الجني عليه عن القصاص لتساويهما من كل وجه وإن عفى عن القصاص فله نصف الدية عند الحنفية والشافعية وكامل الدية عند المالكية والحنابلة وعلي رضي الله عنه كما ذكرت في أدلة المخالفين. (٦)

واستدلوا على ذلك بعموم الآية : وقالوا: أقام الله القصاص في كتابه العين بالعين . وقد علم هذا ، فعليه القصاص ، فإن الله لم يكن لينسى شيئا (٧)

(١) لم أجده له ترجمة.

(٢) المصنف لعبد الرزاق ٣٣٣/٩

(٣) المحلى بالآثار ٣٣/١١ نقلا عن عبد الرزاق .

(٤) انظر: بداية المجتهد ٤٢٤/٢؛ كشف القناع ٣٧/٦، المغني ٣٣١/٨؛ المحلى بالآثار ٣٣/١١.

(٥) انظر: بداية المجتهد ٤٢٤/٢؛ المغني ٣٣١/٨، ٤٣٨.

(٦) انظر: الفتاوى الهندية ٢٥/٦؛ الفتاوى البزازية مع الهندية ٣٩١/٦؛ مغني المحتاج ١٩١-١٩٢/٤؛

التشريع الجنائي الإسلامي، لعبد القادر عودة ٢/٢٢٥؛ المحلى بالآثار ٣٣/١١

(٧) انظر: المحلى بالآثار ٣٣/١١

المطلب الثاني

في جناية صحيح العينين على مثله.

مسألة

القصاص في ذهاب ضوء العين، بالضرب.

روى ابن قدامة عن يحيى بن جعدة (١) أن أعرابيا قدم مجلوبة له إلى المدينة المنورة ، فساومه فيها مولى لعثمان بن عفان [رضي الله عنه] فنازعه فلطمه ففقأ عينه ، فقال له عثمان: هل لك أن أضعف لك الدية وتعفو عنه؟ فأبى ، فرفعهما إلى علي رضي الله عنه ، فدعا علي بمرآة فأحماها ، ثم وضع القطن على عينه الأخرى ، ثم أخذ المرآة بكلبتين (٢) ، فأدناها من عينه حتى سال إنسان (٣) عينه. (٤)

حالة الرواة في هذا السند :

يحيى بن جعدة، ثقة ولم أجد سنده كاملا.

فقه الأثر: يدل الأثر، على أن ذهاب ضوء العين يجري فيه القصاص إذا أمكن بالوسائل التي يمكن إستيفائه بها، من غير حيف.

(١) هو يحيى بن جعدة بن هبيرة بن أبي وهب المخزومي، ثقة ، وقد أرسل عن ابن

مسعود ونحوه من الثالثة . أنظر: تقريب التهذيب ص ٥٨٨.

(٢) كلبتان : ما يأخذ به الحداد الحديد المحمي . أنظر: القاموس المحيط ص ١٦٩

(٣) إنسان العين: ناظرها ، ومنه قول الشاعر :

[أشارت لإنسان بإنسان كفها * لتقتل إنسانا بإنسان عينها.]

ويعنى المثال الذي يرى في سواد العين . أنظر: لسان العرب ١٣/٦ ؛ القاموس

المحيط ص ٦٨٣

(٤) المغني ٣٢٩/٨ ؛ وانظر: بدائع الصنائع ٣٠٨/٧ ؛ العناية مع تكملة فتح

القدير ٢٣٤/١٠ ؛ المجموع ٤٦٤/١٨

إففق الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، و الخنابلة ، والظاهرية

على جواز القصاص في ضوء العين، بما أمكن من غير حيف. (١)

الأدلة

استدلوا لما ذهبوا إليه بقوله تعالى:

﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ...الآية ﴾ (٢)

المبحث الثاني

في القصاص من الضرب ، والتأليم، وفيه ثلاث مطالب.

المطلب الأول : في القصاص من الضرب حتى أحدث .

مسألة

إذا ضرب إنسان إنسانا حتى أحدث .

عبد الرزاق عن معمر ومحمد بن يحيى (٣) عن عبد الرحمن بن حرملة (٤) أن

رجلا ضرب رجلا حتى سلح (٥) فخاصمه إلى عمر بن عبد

(١) أنظر: تكملة فتح القدير ١٠/٢٣٤، ٢٩٤ ؛ بدائع الصنائع ٧/٣٠٨ ؛ المبسوط

١٥٢/٢٦ ؛ الفتاوى الهندية ٦/٩ ؛ شرح الزرقاني على الخليل ٨/١٨ ؛ بداية

المجتهد ٢/٤٠٧ ؛ حاشية الدسوقي ٤/٢٥٤ ؛ المهذب ٢/١٧٩ ؛

المجموع ١٨/٤٠٧، ٤٦٢-٤٦٤ ؛ مغني المحتاج ٤/٢٧ ؛ نهاية المحتاج ٧/٢٨٤ ؛

كشف القناع ٦/٥٥٣ ؛ شرح منتهى الإرادات ٣/٢٩٢ ؛ المحلى بالآثار ١١/٤٢

(٢) سورة المائدة الآية: ٤٥

(٣) لم أجد له ترجمة .

(٤) هو عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو بن سنة الأسلمي ، أبو حرملة ، صدوق ربما =

العزیز، فأرسل عمر إلى سعید بن المسیب ، يسأله عن ذلك هل كان في هذا سنة ماضية ؟ فقال ابن المسیب: أخبره أن ذلك قد كان في زمان عثمان فأغرمه عثمان أربعين قلو صا(١)(٢)

حالة الرواة في هذا السند : إسناده حسن، لأن فيه عبدالرحمن بن حرملة وهو صدوق ومحمد بن يحيى لم أجده ترجمته ولكنه لا يضر لأنه متابع. وقال ابن قدامة: لأعرف شيئاً يدفعه(٣)

وفي رواية عن عبد الرزاق عن الثوري عن يحيى بن سعید(٤) عن ابن المسیب أن عثمان قضى في الذي يضرب حتى يحدث بثلاث الدية(٥)

= أخطأ ، من السادسة ، أنظر: تقريب التهذيب ص ٣٣٩
 (٥) السلاح: اسم لذي البطن ، يقال: سلاح سلاحا ، وسلاحا : بمعنى راث. فهو سلاح، وأسلحه الدواء : جعله يسلاح، ويقال: سلاح العشب الماشية . أنظر: لسان العرب ٤٨٧/٢ ؛ المعجم الوسيط ٤٤١/١ ؛ مصباح المنير، في غريب شرح الكبير للرافعي للعلامة أحمد بن محمد الفيومي (مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر) ٣٨٦/١

(١) القلو ص : من الإبل الشابة أو الباقية على السير ، أو أول ما يركب من إنائها ، إلى أن تنثى ، وجمعه قلائص ، وقلص . أنظر: القاموس المحيط ص ٨١٠ - ٨١١
 (٢) المصنف لعبد الرزاق ٢٤/١٠ ، وفي رواية أربعين فريضة ؛ المصنف لابن أبي شيبة ٣٣٨/٩ وقال فيه الألباني: لم أره . أنظر: إرواء الغليل ٣٢٣/٧ ؛ المحلى بالآثار ٩٤/١١ - ٩٥ بلفظ دينار ، ولفظ أربعين فريضة ؛ كنز العمال ١١٣/١٥
 (٣) المغني ٤٣٣/٨

(٤) هو يحيى بن سعید بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعید القاضي ، ثقة ثبت، من

الخامسة مات ١٤٤ هـ تقريب التهذيب ٥٩١

(٥) المصنف لعبد الرزاق ٢٤/١٠ قال سفيان : وليس على العاقلة.

حالة الرواة في هذا السند: رجاله ثقات.

فقه الأثار:

تدل الأثار على أن من ضرب آخر حتى أحدث (١) فعليه أربعون من الإبل وهي قريب من ثلث الدية إن صحت الرواية الأولى، ولكن صرح في الرواية الثانية وهي الصحيحة بأنه قضى بثلث الدية، فهي ثلث الدية.

الموافقون: وبه قال مروان بن الحكم، والإمام أحمد، وإسحاق (٢)
الأدلة

استدل هؤلاء بالإجماع والمعقول.

أما الإجماع، فلقضاء عثمان، لأنها في مظنة الشهرة، ولم ينقل خلافها فيكون إجماعاً (٣)

أما المعقول: فلأن قضاء الصحابي بما يخالف القياس، يدل على أنها توقيف (٤)

المخالفون

ذهب الجمهور: الإمام أبو حنيفة، والمالكية، والشافعية، إلى أنه لا يجب فيه شيء (٥) واستدلوا بالمعقول وهو: أن الدية تجب في إتلاف المنفعة، أو العضو أو إزالة الجمال، وليس في ذلك شيء منها (٦)

وذهب الظاهرية، إلى ضرورة القصاص في الضرب فقط، ضرب كضرب لامزيد (٧)

(١) قال ابن قدامة: سواء كان الحدث رجلاً، أو غائطاً، أو بولاً.

(٢) أنظر: كشف القناع ١٥/٦؛ المغني ٤٣٣/٨؛ المقنع ٣٨٤/٣؛ الإشراف ١٢٦/٣

أعلام الموقعين ١/٣٢٠؛

(٣) المغني ٤٣٣/٨؛ المحلى بالآثار ١١/١٨٣

(٤) المغني ٤٣٣/٨.

(٥) أنظر: الفتاوى الهندية ٢٧/٦، ٢٩؛ بدائع الصنائع ٣١٦/٧-٣١٧؛ وعند =

واستدلوا بالمعقول أيضا: لأن الحدث ليس من فعل الضارب ، لأن الطبايع
تختلف في الشدة والليونة فلا يجري فيه القصاص (١)

الترجيح

بعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم، يبدو لي أن قول من قال بثلث الدية
هو الراجح لقضية عثمان رضي الله عنه ، ولأن فيه صون لعزة الإنسان
وكرامته كى لا يقدم سفهاء الناس ، على إهدار كرامة الإنسان خاصة أنه لا يجوز
الضرب أكثر من عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله.
والله أعلم .

= الإمام يوسف أبي يجب أرش الألم ، وعند محمد أجرة الطبيب ، الفتاوى الهندية ٢٧/٦
مغني المحتاج ٨١/٤ ؛ نهاية المحتاج ٣٥١/٧ ؛ المهذب ٢٠٩/٢ ؛ الأم ٧٩/٦
المجموع ١٣١/١٩ ؛ الإشراف ١٢٦/٣

(٦) المغني ٤٣٣/٨

(٧) أنظر: المحلى بالآثار ٩٥/١١ .

(١) أنظر: المحلى بالآثار ٩٥/١١

المطلب الثاني

في القصاص من اللطمة والوكزة.

مسألة

قال ابن حزم: لقد روي عن عمر، وعثمان القصاص في اللطمة والوكزة (١)

حالة رواة هذه الرواية:

لم يذكر سنده ولم أجد له سنداً في كتب أخرى.

فقه الرواية: تدل هذه الرواية على جواز القصاص، في اللطمة والوكزة.

الموافقون: روي فيها القصاص عن أبي بكر، وعلي، وخالد بن الوليد،

وشريح (٢) والمغيرة بن عبد الله (٣) وابن شبرمة، والحكم، وحماد، والشعبي،

وابن الزبير، والإمام أحمد، وابن القيم، والظاهرية (٤)

الأدلة

استدلوا لما ذهبوا إليه بالكتاب، والسنة، وإجماع الصحابة، والمعقول.

(١) أنظر: المحلى بالآثار ٧/١٨٠، ٨/٧٠، ١٢/٣٥٤؛ الجامع لأحكام القرآن

للقرطبي ٦/٢٠٦؛ فتح الباري ١٢/٢٣٨؛ الإشراف ٣/١١٩

(٢) هو شريح القاضي الفقيه، أبو أمية، قاضي الكوفة، اختلف في إسم أبيه، أنظر:

سير أعلام النبلاء ٤/١٠٠؛ طبقات الحفاظ ص ٢٧

(٣) هو المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد، القرشي، الأسدي، الفقيه، ويعرف

بالنسابة، كان شريفاً، وافر الحرمة. أنظر: سير أعلام النبلاء ٨/١٦٦.

(٤) أنظر: تلخيص الحبير ٤/٢٠؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦/٢٠٦؛ فتح

الباري ١٢/٢٣٨؛ أعلام الموقعين ١/٣١٨، ٣١٩؛ الإشراف ٣/١١٩؛

المحلى بالآثار ١١/٩٦، ١٢/٣٥٤

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ (١)

وقوله عز وجل:

﴿فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ (٢)

وجه الاستدلال: أن الله سبحانه وتعالى أمر برد الإعتداء بالمثل ، فكان الواجب ما هو الأقرب ، والأمثل ، وسقط ما عجز عنه العبد من المساواة من كل وجه ، وبه نص الإمام أحمد (٣)

وأما السنة: فما رواه أبو داود بسنده عن أبي سعيد الخدري (٤) قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقسم قسما أقبل رجل فأكب عليه ، فطعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرجون كان معه ، فجرح وجهه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تعال فاستقد فقال : بل عفوت يا رسول الله (٥) وجه الاستدلال:

أن الرسول صلى الله عليه وسلم، أمر بالقود من نفسه، من طعنة الخشب. أما إجماع الصحابة:

فقد أمر أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي بالقصاص في اللطمة (٦) أما المعقول، فلأن المائلة ، مطلوبة ، وأن نظر الصحابة أكمل وأصح (٧)

(١) سورة الشورى الآية : ٤٠

(٢) سورة البقرة الآية : ١٩٤

(٣) أنظر: أعلام الموقعين ١/٣١٨ - ٣١٩

(٤) تقدم في ص ٤٤

(٥) سنن أبي داود ٤/٦٧٤ ؛ سنن النسائي ٨/٢٩ ؛ السنن الكبرى للبيهقي ٨/٤٨

(٦) أنظر: أعلام الموقعين ١/٣١٩ ؛ المحلى بالآثار ١٢/٣٥٤

(٧) أنظر: أعلام الموقعين ١/٣٢١ ،

المخالفون

وخالفه الحسن ، وقتادة ، والحنفية ، والمالكية ، والشافعية ومتأخروا أصحاب الإمام أحمد ، بالقول بعدم القصاص في اللطمة والوكزة (١) واستدلوا لما ذهبوا إليه ، بالمعقول . وهو: أنه لا يمكن التماثل في اللطمة، فلا يخلو من الحيف ، وإذا إنتفت المماثلة إنتفى القصاص لأنها من شروطه.

نوقش :

هذا الدليل بأن المماثلة من كل وجه متعذر ، وأن الزيادة القليلة أو النقص القليل عفو حيث لا يدخل تحت التكليف (٢)

الترجيح

يبدو لي بعد ذكر أقوال العلماء وأدلتهم أن قول من قال بالقصاص هو الراجح لأن النصوص تؤيده . والله أعلم .

-
- (١) أنظر: بدائع الصنائع ٢٩٩/٧ ؛ حاشية رد المحتار ٥٨٣/٦ ؛ الفتاوى البزازية بهامش الفتاوى الهندية ٣٨٢/٦ ؛ مواهب الجليل ٢٤٧/٦ ، ٢٦٦ ؛ حاشية الدسوقي ٢٥١/٤ - ٢٥٢ ؛ شرح الزرقاني على الخليل ١٧ ، ١٥/٨ ؛ حاشية الرهوني ٢٧/٨ ؛ المجموع ٤٦٢/١٨ - ٤٦٣ ؛ مغني المحتاج ٢٩٤ ؛ نهاية المحتاج ٢٨٦/٧ ؛ كشاف القناع ، ٥٤٨/٥ ، ٥٥٣ ؛ شرح منتهى الإرادات ٢٩٢/٣ ؛ المغني ٣٢٩/٨ ؛ الإشراف ١١٩/٣ .
- (٢) أنظر: أعلام الموقعين ٣٢١/١

المطلب الثالث

في القصاص من السلطان.

مسألة

أخبرنا أبو سعيد (١) ثنا أبو العباس (٢) ثنا بجر (٣) ثنا عبد الله بن وهب (٤) أخبرني ابن أبي ذئب (٥) عن ابن شهاب (٦) أن أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، أعطوا القود من أنفسهم فلم يستقد منهم وهم سلاطين (٧)

حالة الرواة في هذا السند : لم أجد ترجمة أبو سعيد وبقيه رجاله ثقات (٨)

(١) لم أقف على ترجمته .

(٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦) تقدموا جميعا .

(٧) السنن الكبرى للبيهقي ٥٠/٨ ؛ كنز العمال ٧١/١٥ ؛ وأنظر: أعلام الموقعين ٣١٩/١ عن أبي بكر بن عياش وهو ثقة ، عابد ، أنظر: تقريب التهذيب ٦٢٤ والأعمش وهو سليمان بن مهران الأعمش ، ثقة ، حافظ، تقريب التهذيب ٢٥٤ وكميل بن زياد وهو النخعي الكوفي سكت عليه البخاري في تاريخه ٢٤٣/٧ ووثقه ابن معين على ما في الجرح والتعديل ١٧٥/٧ ؛ ورواه ابن شبة في تاريخ المدينة المنورة بسنده: حدثنا هارون بن عمر الدمشقي، قال حدثنا عبد الله بن كريم، قال حدثنا أبو الفتح، عن حبيب بن أبي مرزوق، قال: دخل عثمان بن عفان رضي الله عنه، على غلام لم يعلف ناقة، فرأى في علفها ماكره فأخذ بأذن غلامه ، فعركها ثم ندم فقال لغلامه: إقتص فأبى الغلام ، فلم يدع حتى أخذ بأذنه فجعل يعركه فقال له عثمان : شد حتى ظن أنه قد بلغ منه، مثل ما بلغ منه، ثم قال عثمان رضي الله عنه : واهما لقصاص قبل قصاص الآخرة . تاريخ المدينة المنورة ١٠١٨/٣

(٨) ممن ورد ذكرهم في سند البيهقي، وابن القيم.

فقه الأثر: يدل الأثر: بأن الأمير كغيره من الرعية ، ملزم ، ومطالب بالقصاص ، كسائر الناس العاديين .

الموافقون: إتفق العلماء ، من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة بضرورة أخذ القود من السلطان ، بل هو معاقب بجميع ما ارتكبه من مسيئات الحدود والجنايات وغيرهما (١)

الأدلة

استدلوا بالكتاب، والسنة، والآثار، والمعقول.

أما الكتاب ، فقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ (٢)

وجه الدلالة : أن الله سبحانه وتعالى لم يخص شخصا عن آخر.

وأما السنة فما رواه أبو سعيد الخدري قال: بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم شيئا أقبل رجل ، فأكب عليه فطعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرجون كان معه فخرج الرجل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: تعال، واستقد، فقال : بل عفوت يا رسول الله (٣)

(١) أنظر: فتح القدير ٢٧٧/٥ ؛ تبين الحقائق ١٨٧/٣ ؛ بحر الرائق ٢١/٥

واستثنى الحنفية: وقالوا إن الإمام الذي ليس فوقه إمام بأنه لا تجري عليه الحدود أما

القصاص والأموال فهو مطالب كسائر الناس، أنظر: المراجع السابقة.

المدونة الكبرى ٥٧/١٦ ؛ مواهب الجليل ٢٤٢/٦، ٢٩٦، ٢٩٧ ؛ الجامع لأحكام

القرآن للقرطبي ٢٥٦/٢ ونقل الإجماع على ذلك ؛ مغني المحتاج ١٥٢/٤ ؛ المهذب

١٧٧/٢ ؛ الأم ٤١/٦ ؛ الإقناع، للشربيني ١٧٢/٢ ؛ كشف القناع ٥١٨/٥ ؛

المغني ٢٨٣/٨ ؛ أعلام الموقعين ٣١٩/١ ؛ التشريع الجنائي الإسلامي ٣١٩-٣٢٣.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٧٨

(٣) سبق تخريجه. وانظر: السنن الكبرى، لليهقي ٤٨/٨ ؛ سنن أبي داود ٦٧٤/٤ ؛

وجه الإستدلال: الحديث صريح في أخذ القود من ولي الأمر .
أما الآثار، فمنها:

١_ ما رواه الإمام الشافعي، قال: بلغنا أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه
ولى رجلا، على اليمن فأتاه رجل أقطع اليد والرجل، فذكر أن والي
اليمن ظلمه ، فقال: لئن كان ظلمك، لأقيد لك منه (١)
وجه الإستدلال: يدل الأثر على أن الوالي مسئول عما ارتكبه من
الظلم فيستقاد منه .

٢_ وما روي : أن عاملا لعمر ضرب رجلا فأقاده منه، فقال عمرو بن
العاص: يا أمير المؤمنين ! أتقيد من عمالك ؟ قال: نعم . قال: إذن ،
لانعمل لك ، قال: وإن لم تعملوا قال: أوترضيه ، قال: أو أرضيه(٢)
وجه الإستدلال:

تدل الآثار على أن القود يجري بين السلطان ورعيته.

أما المعقول: فلأنهما حران مسلمان ليس بينهما إيلاء فيجري بينهما القصاص
كسائر الرعية(٣)

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٤٩/٨ ؛ وانظر: القرطبي ٢٥٦/٢ ؛ الإشراف ٧٧/٣ ؛ الأم ٤١/٦

(٢) المصنف لعبد الرزاق ٤٦٤/٩-٤٦٥ ؛ سنن أبي داود ٦٧٤/٤ ؛ وانظر: الجامع لأحكام

للقرطبي ٢٥٧/٢ ؛ الكامل في التاريخ لابن الأثير ٢٠٨/٣ ؛ المغني ٢٨٣/٨ وقال : إن

أبابكر وعمر كانا يقيدان من نفسيهما انظر: اعلام الموقعين ٣١٩/١

(٣) أنظر: المغني ٢٨٣/٨

الفصل الثالث

في العفو عن القصاص، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: وفيه مسألتان: المسألة الأولى، في عفو الولي عن القصاص.
المسألة الثانية، في أن السلطان ولي من لاولي له، كما أنه ولي من لاوارث له أيضا.
المطلب الثاني: وفيه مسألة، وهي في عفو السلطان عن الجناية على من لاولي له.

أما المسألة الأولى

فهي

أخبرنا أبو الحسين بن بشران (١) أنبأ أبو الحسن علي بن محمد المصري (٢)
ثنا مالك بن يحيى أبو غسان (٣) ثنا علي بن عاصم (٤) عن حميد (٥) عن عبد
الله بن عبيد بن عمير (٦) قال : لما طعن عمر رضي الله عنه، وثب عبيد الله بن

(١) هو علي بن محمد بن عبد الله بن بشران ، كان عدلا ، وقورا ، تقدم ، سير اعلام

النبلاء ٣١١/١٧

(٢) هو الإمام المحدث، أبو الحسن، علي بن محمد بن أحمد بن الحسن، المشهور بالمصري،

قال أبو بكر الخطيب: كان ثقة، عارفا. أنظر: سير أعلام النبلاء ٣٨١/١٥

(٣) هو مالك بن يحيى بن عمرو بن مالك ، أبو غسان النكري ، تكلم فيه ابن حبان ،

وقال البخاري : في حديثه نظر. أنظر: ميزان الاعتدال ٤٢٩/٣

(٤) هو علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، التيمي ، مولاهم، صدوق يخطيء ويصر، ورمي

بالتشيع من التاسعة ، مات سنة ٢٠١ هـ أنظر: تقريب التهذيب ص ٤٠٣ ؛ ميزان

الإعتدال ١٣٥/٣

(٥) لم أجد له ترجمة.

(٦) تقدم في الصفحة / ١٦٠

عمر على الهرمزان (١) فقتله، فقيل لعمر: إن عبيد الله بن عمر قتل الهرمزان قال: ولم قتله؟ قال: إنه قتل أبي. قيل: وكيف ذاك؟ قال: رأيتُه قبل ذلك مستخليا بأبي لؤلؤة (٢) وهو أمره بقتل أبي، قال عمر: ما أدري ما هذا؟ انظروا إذا أنا ميتٌ فاسئلوا عبيد الله البينة على الهرمزان، هو قتلني فإن أقام البينة قدمه بدمي، وإن لم يقم البينة، فأقيدوا عبيد الله من الهرمزان، فلما ولي عثمان رضي الله عنه، قيل له: ألا تمض وصية عمر رضي الله عنه في عبيد الله؟ قال: ومن ولي الهرمزان؟ قالوا: أنت يا أمير المؤمنين، فقال: قد عفوت عن عبيد الله بن عمر (٣)

حالة الرواة في هذا السند: فيه مالك بن يحيى وفي حديثه نظر (٤)
فقه الأثر: يدل الأثر على أمرين هما:

- ١- جواز عفو الولي عن القصاص، وهي المسألة التي معنا.
- ٢- أن السلطان ولي من لا ولي له ولا وارث له وهو المسألة الثانية.

الموافقون: اتفق الفقهاء على جواز العفو عن القصاص.

واستدلوا بالكتاب، والسنة، والإجماع. أما الكتاب فقوله تعالى:

﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ (٥)

(١) هو من أهل فارس أسر بيد المسلمين مع أصحابه ثم بعث بهم أبو موسى إلى عمر، وعددهم إثنا عشر أسيرا فدعاهم عمر إلى الإسلام فأبوا فقال علي: فرق بينهم وبين إخوانهم فحمل عمر الهرمزان إلى جفينة في البحر إلى الشام وقال: اللهم أكسر بهم، فكسر بهم ولم يغرقوا ووصلوا إلى الشام ثم أسلم ورجع وفرض له عمر في ألفين الفين. انظر: طبقات ابن سعد ٨٩/٥

(٢) أبو لؤلؤة: اسمه فيروز، وهو غلام المغيرة بن شعبة. طبقات ابن سعد ٣٥٠/٣

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٦١/٨ - ٦٢ ؛ وانظر: المحلى بالآثار ١١/٣٥٨

(٤) أنظر: ميزان الاعتدال ٤٢٩/٣

(٥) سورة البقرة الآية : ١٧٨

وجه الدلالة: تدل الآية على جواز العفو، فهي نص في المدعى.
 أما السنة، فما روي أنه: مرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر فيه
 القصاص إلا أمر فيه بالعفو، رواه الخمسة إلا الترمذي (١)
 وجه الإستدلال:
 يدل الحديث على أن العفو جائز وهو أمر مطلوب من الشارع فالحديث نص
 في المدعى.
 وأما الإجماع: فقد أجمع العلماء على جواز العفو عن القصاص (٢)

المسألة الثانية

وهي في الأمر الثاني الذي يدل عليه الأثر السابق وهو أن السلطان ولي من
 لاولي له، كما يدل على أنه ولي من لاوارث له، لأن الهرمزان، وجفينة
 والجارية كانوا من الفرس وليس لهم أقرباء في الجزيرة العربية.

الموافقون: اتفق الفقهاء على أن السلطان ولي من لاولي له (٣)
 واستدلوا، بحديث: السلطان ولي من لاولي له (٤)

(١) سنن النسائي ٣٨/٨؛ سنن أبي داود ٦٣٧/٤ باب الديات؛ نيل الأوطار
 ٢٩/٧-٣٠ وقال: لا بأس بإسناده.

(٢) أنظر: كشف القناع ٥٤٢/٥؛ المحلى بالآثار ١١/١٢٧، ١٢٨

(٣) أنظر: بدائع الصنائع ٧/٢٤٥؛ المبسوط ٢١/١٦؛ مواهب الجليل ٦/٢٥٠؛

المهذب ٢/١٨٨-١٨٩؛ المغني ٨/٣٦٢-٣٦٣؛

(٤) مسند الإمام أحمد ١/٢٥٠، ٦/٤٧، ٦٦، ١٦٥، ٢٦٠؛ إرواء الغليل ٦/٢٤٣، ٢٥٢

المطلب الثاني

في عفو السلطان عن الجناية على من لاولي له وفيه:

مسألة

روى ابن حزم بسنده قال معمر: قال غير الزهري: قال عثمان: أنا ولي

الهرمزان ، وجفينة والجارية ، وإنني جعلتها دية (١)

حالة الرواة في هذا السند: السند ضعيف لأن فيه مجهول.

فقه الأثر: يدل الأثر على أنه يصح عفو السلطان ، لأنه ولي من لاولي له

وعفو الولي جائز ، فكذلك السلطان؛ لأنه ولي من لاولي له.

يرى العلماء، أن عفو السلطان على الدية لمن لاولي له صحيح كما ذكرت،

أما عفو مجانا فلا يصح بالإتفاق بخلاف الولي نفسه فعفو مجانا أولى وأفضل (٢)

(١) المحلى بالآثار ٣٥٨/١١

(٢) أنظر: المبسوط ١٦/٢١ ؛ بدائع الصنائع ٢٤٥/٧ ؛ مواهب الجليل ٢٥٠/٦ ؛

المهذب ١٨٨/٢ - ١٨٩ ؛ كشفاف القناع ٥٤٣/٥ ؛ المغني ٣٦٢/٨ - ٣٦٣

يرى بعض المالكية ، وبعض الحنابلة أن السلطان لا يملك إلا القصاص . واستدلوا لذلك:

بأن عفو السلطان ربما كان سببا في تشجيع الجاني إلى قتل من لاولي له. أنظر: مواهب

الجليل ٢٥٠/٦ ؛ الإنصاف ٤٨٤/٩

الباب الثالث

{ في الدييات

- ويشتمل على تمهيد وثلاثة فصول، وفي كل فصل مطالب:
- أما التمهيد : ففي مشروعية الدية .
- الفصل الأول** : في دية النفس ، ويشتمل على خمسة مطالب:
- المطلب الأول : في أنواع الدية .
- وهي نوعان :
- النوع الأول : الدية المخففة ، والنوع الثاني - الدية المغلظة.
- المطلب الثاني : في دية المرأة ، وجراحها.
- المطلب الثالث : في الجناية على الجنين.
- المطلب الرابع : في دية أهل الكتاب.
- المطلب الخامس : في تضمين الجناية على الحيوان.
- الفصل الثاني** : في دية ما دون النفس ، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول : في دية الجروح .
- المطلب الثاني : في دية الأصابع.
- الفصل الثالث** : في القسامة . وفيه تمهيد ، وثلاثة مطالب:
- التمهيد : في تعريف القسامة.
- المطلب الأول : في مشروعية القسامة .
- المطلب الثاني : في كيفية القسامة.
- المطلب الثالث : في ما يجب في القسامة . (موجبُ القسامة)

تمهيد

في مشروعية الدية (١)

الدية: مشروعة بالكتاب ، والسنة ، والإجماع .

أما الكتاب ، فقوله تعالى:

﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ..الآية﴾ (٢)

وجه الاستدلال: الآية صريحة في مشروعية الدية.

أما السنة ، فقوله صلى الله عليه وسلم: إن في النفس المؤمنة مائة من

الإبل (٣) وجه الاستدلال: يدل الحديث على المدعى صراحة.

أما الإجماع: فقد أجمع أهل العلم على وجوب الدية في الجملة (٤)

(١) الدية لغة: قال ابن منظور: الدية: حق القتل ، وقد وديته وديا. أنظر: لسان

العرب ٣٨٣/١٥ .

وفي الشرع: هي: المال الواجب بالجناية في نفس ، أو طرف. أنظر: حاشية سعدي

جلي مع تكملة فتح القدير ١٠/٢٧٠-٢٧١ ؛ التعريفات ص ١٠٦ ؛ المغرب في ترتيب

المغرب ص ٤٧٩ ؛ أنيس الفقهاء ص ٢٩٢-٢٩٣ . وقال القرطبي: هو ما يعطى

عوضا عن دم المقتول إلى وليه . الجامع لأحكام القرآن ٥/٣١٥ وقال الشريبي: هو (إسم

للمال الواجب بجناية على الحر في نفس أو فيما دونها) الإقناع ٢/٢٠٤

(٢) سورة النساء الآية: ٩٢

(٣) سنن النسائي ٨/٦٠ ؛ وانظر: الموطأ مع تنوير الحوالك ٣/٥٨

(٤) أنظر: المغني ٨/٣٦٧ .

الفصل الأول

في دية النفس، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: في أنواع الدية: وهي نوعان: مخففة ومغلظة.

النوع الأول: الدية المخففة ومقدارها.

مسألة

عن قتادة، عن سعيد بن المسيب وعن عبدربه، عن أبي عياض عن عثمان وزيد [رضي الله عنهما] أنهما قالوا: في الخطأ ثلاثون حقة (١) وثلاثون بنت لبون (٢) وعشرون بنو لبون، وعشرون بنت مخاض (٣) (٤)

حالة الرواة في هذا السند:

سنده ليس بقوي لأن فيه عبد ربه وهو مستور (٥)

فقه الأثر: يدل الأثر، على أن الدية، مائة من الإبل، على إختلاف أسنانها.

(١) الحقة: هي الأنثى من الإبل والتي أتمت ثلاث سنوات، ودخلت في الرابعة، وسميت

بذلك، لأنها استحقت أن يطرقها الفحل. أنظر: المطلع على أبواب المقنع/ ١٢٣

(٢) بنت لبون: هي الأنثى من الإبل التي تمت لها ستان ودخلت في الثالثة، وسميت

بذلك، لأن أمها وضعت وصارت ذات لبن. أنظر: المطلع على أبواب المقنع/ ١٢٤

(٣) بنت مخاض: هي الأنثى من الإبل التي تمت لها سنة ودخلت في السنة الثانية، وسميت

بذلك، لأن أمها تكون مخاضاً، أي حاملاً بأخرى، المطلع على أبواب المقنع/ ١٢٤

(٤) المصنف لإبن أبي شيبة ١٣٥/٩؛ سنن الدارقطني ١٧٧/٣؛ السنن الكبرى

للبيهقي ٧٤/٨؛ كنز العمال ١١٣/١٥؛ نيل الأوطار ٢٢/٧، ٧٨

(٥) تقدم وانظر: تقريب التهذيب ٣٣٥

الموافقون: إتفق العلماء على أن مقدار الدية مائة من الإبل بلاخلاف (١)

الأدلة

استدلوا بالسنة ، والإجماع .

أما السنة: فما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: إن في النفس

مائة من الإبل (٢)

وأما الإجماع: فقد أجمع أهل العلم على أن الإبل أصل في الدية وأنها مائة ،

وذلك في دية المسلم (٣)

(١) أنظر: تكملة فتح القدير ٢٧٣/١٠ ، العناية مع تكملة فتح القدير ٢٧٤/١٠ ؛ بداية

المجتهد ٤٠٩/٢ ؛ تفسير القرطبي ٣١٦/٥ ؛ مغني المحتاج ٥٣/٤ ؛ المجموع

٤٤/١٩ ؛ الإشراف ٨٨/٣ ؛ كشاف القناع ١٨/٦ ؛ المغني ٣٦٧/٨ ؛ المحلى

بالآثار ٢٨٣ ، ٢٨٢/١٠

(٢) الموطأ مع تنوير الحوالك ٥٨/٣ ؛ وانظر: سنن أبي داود ٦٧٧/٤-٦٧٨ باب ما

جاء في حكم الدية ، سنن النسائي ٦٠ / ٨ ، باب القسامة والديات .

(٣) أنظر: المغني ٣٦٧/٨ ؛ المحلى بالآثار ٢٨٣/١٠

مسألة

القتل الخطأ (١) وديته.

عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب وعن عبدربه ، عن أبي عياض عن عثمان
وزيد [رضي الله عنهما] أنهما قالا: في الخطأ ثلاثون حقة ، وثلاثون بنات لبون ،
وعشرون بنو لبون ، وعشرون بنات مخاض (٢)

فقه الأثر:

يدل الأثر، على أن دية قتل الخطأ مائة من الإبل ، وأنها تؤدي أرباعا.

الموافقون : روي ذلك عن علي، وزيد بن ثابت ، والحسن البصري
والشعبي ، والنخعي، والحارث العكلي (٣) وإسحاق (٤)

الأدلة

استدلوا بما روي عن علي [رضي الله عنه] قال: في الخطأ أرباعا. خمس
وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة (٥) وخمس وعشرون بنات لبون،

(١) وهو : كما إذا رمى شخصا ظنه صيدا ، أو حربيا فإذا هو مسلم أو غرضا فأصاب
آدميا ، وما جرى مجراه ، كنائم إنقلب على رجل فقتله ، أنظر: التعريفات / ١٠٠
وأنظر: المحلى بالآثار ٢٧٧/١٠ .

(٢) سبق تخريجه والحكم عليه في ص / ٢٨٤ من هذا البحث.

(٣) هو الحارث بن يزيد العكلي الكوفي ثقة فقيه، تقريب التهذيب ١٤٨

(٤) أنظر: المغني ٣٧٧/٨ ؛ نيل الأوطار ٧٧/٧ ؛ مع إختلافهم في أسنان الإبل، أنظر: بداية
المجتهد ٤١٠/٢

(٥) الجذعة: هي الأنثى من الإبل التي تمت أربع سنوات ودخلت في الخامسة ، أنظر: المطلاع
على أبواب المقنع / ١٢٤

وخمس وعشرون بنات مخاض (١)

وجه الإستدلال: الأثر نص في أن الدية في قتل الخطأ تكون أرباعاً.

نوقش هذا الأثر، بأنه ضعيف (٢)

المخالفون

وخالفه، ابن مسعود ، والزهرى، وعكرمة، والليث والثوري، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان بن يسار (٣) حيث قالوا: إن الدية في الخطأ مخففة وتكون أثماناً لا أرباعاً.

وبه قال الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية (٤)

(١) سنن أبي داود ٦٨٦/٤ ؛ السنن الكبرى للبيهقي ٧٤/٨ ؛ سنن الدارقطني ١٧٧/٣ ؛

الخراج لأبي يوسف ص ١٦٨

(٢) أنظر: أبو داود ٦٨٦/٤ ؛ وقال البيهقي: روي في هذا حديث منقطع، وآخر لا يحتج به ،

أنظر: السنن الكبرى ٧٤/٨ ؛ نيل الأوطار ٧٨، ٢٢/٧ ؛ وفيه عاصم بن ضمرة تكلم فيه؛

وقال ابن رشد: (لاحديث في ذلك مسند، فدل على الإباحة) بداية المجتهد ٤١٠/٢

(٣) هو سليمان بن يسار، الفقيه، الإمام ؛ عالم المدينة ومفتيها، (أختلف في كنيته)

فقيل أبو عبد الرحمن ، وقيل عبد الملك وقيل عبد الله . كان من أوعية العلم، وثقه

العلماء. أحد الفقهاء السبعة. أنظر: وفيات الأعيان ٣٩٩/٢ ؛ سير أعلام النبلاء ٤٤٤/٤

(٤) أنظر: تكملة فتح القدير ٢٧٤/١٠ ؛ الشرح الكبير للدردير ٢٦٦/٤ ، بداية

المجتهد ٤١٠/٢ ؛ مغني المحتاج ٥٤/٤ ؛ المجموع ٤٤/١٩ - ٤٥ ؛ المغني ٣٧٧/٨ ؛

المحلى بالآثار ٢٨٢/١٠ ؛

ملحوظة: يرى المالكية ، والشافعية ، أنه تجب عشرون بني لبون بدل بني مخاض ،

والحنفية والحنابلة يرون عشرون ، بني مخاض بدل بني لبون. انظر: تكملة فتح

القدير ٢٧٤/١٠ - ٢٧٥ ؛ شرح الكبير للدردير ٢٦٦/٤ ؛ معرفة السنن والآثار ٩٩/١٢ .

الأدلة

واستدلوا، بما روي عن ابن مسعود [رضي الله عنه] قال: دية الخطأ خمسة
أخماس، عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنات مخاض، وعشرون
بنات لبون، وعشرون بنو لبون ذكورا (١)

الترجيح

بعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم، يبدو لي أن ما ذهب إليه الجمهور
هو الراجح، لأن الإخماس أليق بالتخفيف (٢)

(١) سنن الدار قطني ١٧٢/٣ وقال: وهذا اسناد حسن ورواته ثقات؛ الموطأ مع
تنوير الحوالك ٦٠/٣ وقال الصنعاني: إن إسناد هذا الحديث أقوى عند الدار قطني
ورواية الأربعة التي ذكر فيها بني مخاض بدل بني لبون، فيه خشف بن مالك وهو
مجهول. أنظر: سبل السلام ١٢١١/٣ وقال الدار قطني: إن هذا الحديث ضعيف
من وجوه:

١_ أنه مخالف لرواية أخرى عن ابن مسعود وهو صحيح.
٢_ أن فيه خشف بن مالك وهو مجهول. ٣_ أنه رواه حجاج بن أرطاة وهو
مشهور بالتدليس. أنظر: نصب الراية ٣٥٧/٤-٣٥٨؛ وانظر: بداية المجتهد ٤١٠/٢

(٢) تكملة فتح القدير ٢٧٤/١٠

مسألة

مقدار الدية بالدراهم.

روى البيهقي: قال: وقيل لشريك بن عبد الله (١) إن رجلا من المسلمين عانق رجلا من العدو فضربه فأصاب رجلا من المسلمين فقال شريك: قال ابن إسحاق (٢) عانق رجل منا رجلا من العدو فضربه، فأصاب رجلا منا فسلت (٣) وجهه، حتى وقع ذلك على حاجبيه، وأنفه، ولحيته، وصدره فقضى فيه عثمان بن عفان [رضي الله عنه] بالدية إثني عشر ألفا، وكانت الدراهم يومئذ وزن ستة (٤)

حالة الرواة في هذا السند: كلا الراويين صدوقان فيصير الأثر حسنا.

وقال البيهقي: فيه إنقطاع (٥)

فقه الأثر:

يدل الأثر على أن مقدار الدية بالدراهم هو إثني عشر ألف درهم.

الموافقون: روي مثل ذلك عن عمر، وعائشة، وابن عباس، وأبو هريرة

(١) تقدم في ص ١٤

(٢) هو محمد بن إسحاق بن يسار صاحب السيرة النبوية، صدوق، يدلس ورمي بالتشيع والقدر تهذيب التهذيب ٣٤/٩؛ تقريب التهذيب ص ٤٦٧؛ تاريخ بغداد ٢١٤/١.

(٣) أصل السلت: القطع. ومنه حديث: فينخذ الحميم إلى جوفه فيسلت ما فيها. أي يقطعه ويستأصله. أنظر: النهاية في غريب الحديث ٣٨٨/٢

(٤) أنظر: السنن الكبرى للبيهقي ٨٠/٨ وقال: الرواية عن عمر وكذلك عن عثمان منقطعة؛ معرفة السنن والآثار للبيهقي ١٢/١٠٩-١١٠؛ نصب الراية ٣٦٢/٤

(٥) أنظر: الهامش رقم ٤ في هذه الصفحة.

وعروة بن الزبير ، والحسن البصري ، وإسحاق ، وبه قال الجمهور المالكية ،
والحنابلة ، والشافعية في القديم (١)
واستدلوا ، بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه كتب إلى أهل
اليمن في النفس مائة من الإبل ، وعلى أهل الذهب ألف مثقال، وعلى أهل
الورق ، إثني عشر ألف درهم(٢)
وبما روي عن ابن عباس[رضي الله عنه] موصولاً أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم، جعل الدية اثني عشر ألفاً(٣)
وجه الاستدلال:

يدل الحديث على أن الدية اثني عشر ألف درهم فهونص في المدعى.

المخالفون

إنقسم المخالفون إلى مذهبين :

ذهب الحنفية، والثوري، وأبو ثور، إلى أن الدية من الورق عشر آلاف درهم(٤)
واستدلوا بالسنة والإجماع.
أما السنة: فما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم: قضى بالدية في القتل
بعشرة آلاف درهم(٥)

(١) أنظر: بداية المجتهد ٤١١/٢ ؛ المهذب ١٩٦/٢ ؛ المجموع ٤٧/١٩-٤٨ مغني

المحتاج ٥٦/٤ ؛ كشف القناع ١٨/٦ ؛ المغني ٣٦٨/٨ ؛ السنن الكبرى

للبیهقي ٨٠/٨ ؛ المحلى بالآثار ٢٨٦/١٠

(٢) سنن النسائي ٦٠/٨ وصححه الحاكم، وانظر: في الاستدلال عليه مغني المحتاج ٥٦/٤

(٣) نصب الراية ٣٦١/٤ ؛ معرفة السنن والآثار ١١٠/١٢

(٤) أنظر: تكملة فتح القدير ٢٧٥/١٠ ؛ الجصاص ٢٣٧/٢ ؛ المحلى بالآثار ٢٨٦/١٠

(٥) نصب الراية ٣٦٢/٤ ، وقال: غريب.

وجه الإستدلال: يدل الحديث على أن الدية عشرة آلاف درهم فهو نص في المدعى.

وأما الإجماع: فقد قالوا: إن عشرة آلاف درهم ، مجمع عليه ، لأن الدين قالوا: بإثنى عشر يقولون بعشرة ضمنا(١)

نوقش هذا الإستدلال: بأن هذا معارض بما روي من أن الدية كانت ثمانية آلاف درهم فكيف يجمع على عشرة (٢)

وذهب الشافعية في الجديد ، والظاهرية ، إلى أن الدية مائة من الإبل فإن عدت فقيمتها بالغة ما بلغت، وليس هناك تحديدا بالدينار أو الدرهم(٣)

الأدلة

واستدلوا بالسنة ، والأثر ، والإجماع.

أما السنة فما رواه مسلم بسنده ، أنه: خرج عبد الله بن سهل بن زيد، ومحبيصة بن مسعود بن زيد ، حتى إذا كانا بخيبر تفرقا في بعض ما هنالك، ثم إذا محبيصة يجد عبد الله بن سهل قتيلا، فدفنه ، ثم أقبل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، هو وحوبيصة بن مسعود وعبد الرحمن بن سهل وكان أصغر القوم، فذهب عبد الرحمن ليتكلم قبل صاحبه، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: كبير((الكبير في السن)) فصمت فتكلم صاحبه وتكلم معهما فذكروا لرسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) أنظر: المحلى بالآثار ٢٩٥/١٠ وقال الحنفية: في وجه آخر أنه ليس هناك تعارض بين رواية إثنى عشر ألف وبين عشرة لأن من قال بعشرة آلاف فذاك وزن سبعة ، ومن قال إثنى عشر كان وزن ستة ، فلا تعارض. أنظر: العناية مع تكملة فتح القدير ٢٧٥/١٠ ؛ أحكام القرآن للحصاص ٢٣٧/٢ ؛ السنن الكبرى للبيهقي ٨٠/٨

(٢) أنظر: السنن الكبرى ٧٧/٨ ؛ سنن أبي داود ٦٧٩/٤

(٣) أنظر: مغني المحتاج ٥٦/٤ ؛ المهذب ١٩٦/٢ ؛ المحلى بالآثار ٢٨٢/١٠ ، ٢٨٣

مقتل عبد الله بن سهل فقال لهم: أتخلفون خمسين يمينا فتستحقون صاحبكم
 "أوقاتلكم" قالوا: وكيف نخلف ولم نشهد؟ قال: فتبرئكم يهود
 بخمسين يمينا ، قالوا: وكيف نقبل إيمان قوم كفار؟ فلما رأى ذلك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أعطى عقله، (١)

وفي رواية أخرى، فوداه مائة من إبل الصدقة (٢)
 وجه الإستدلال: أن الدية التي أداها صلى الله عليه وسلم، لورثة المقتول
 مائة إبل، فدل هذا على أن الدية مائة من الإبل.

وأما الأثر، فلأن ذلك روي عن زيد بن ثابت ، وعلي بن أبي طالب ،
 وعبد الله بن مسعود ، حيث قالوا: بأن الدية مائة من الإبل (٣)
 وأما الإجماع:

فقد صح الإجماع على أن الدية، تكون من الإبل، واختلف في غيرها (٤)

الترجيح

بعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم يظهر لي أن القول بمائة من الإبل قول
 مجمع عليه بين الجميع. وأن القول بإثنى عشر ألف درهم يساوي عشرة آلاف
 درهم لأن الحنفية أولوا بأن عشرة آلاف كان وزن سبعة ، إذن لاتعارض بين
 الروایتين لأن من قال بإثنى عشر ألف كان ذلك وزن ستة (٥)

(١) صحيح مسلم ١٤٣/١١ - ١٤٧

(٢) صحيح مسلم ١٥١/١١ ؛ وانظر: الموطأ مع تنوير الحوالك ٧٧/٣ - ٧٨؛ المحلى

بالآثار ٢٨٣/١٠

(٣) أنظر: المحلى بالآثار ٢٨٤/١٠

(٤) أنظر: المغني ٣٦٧/٨ ؛ المحلى بالآثار ٢٨٣/١٠

(٥) أنظر: العناية مع تكملة فتح القدير ٢٧٥/١٠؛ الجصاص ٢٣٧/٢؛ البيهقي ٨٠/٨

الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢٧٢/٢

النوع الثاني

الدية المغلظة، وكيفية تغليظها.

مسألة

حدثنا أبو بكر، حدثنا عبد الأعلى ، عن سعيد[بن أبي عروبة] عن قتادة ،
عن سعيد بن المسيب ، وعن عبد ربه ، عن أبي عياض: أن عثمان، وزيد بن
ثابت، قالوا: في المغلظة أربعون جذعة خلفه(١) وثلاثون حقة، وثلاثون بنات
لبون(٢)

حالة الرواة في هذا السند : في سنده عبد ربه وهو مستور(٣)

فقه الأثر: يدل الأثر على جواز التغليظ ، ويكون بأمرين :

١_ التغليظ بأسنان الإبل. ٢_ كيفية الأداء بحيث تكون أثلاثا.

الموافقون: يرى الإمام محمد بن الحسن من الحنفية، والإمام أحمد في رواية أن
الدية المغلظة تكون أثلاثا وبه قال الشافعية، والمالكية في قتل الوالد ولده فقط(٤)

(١) خلفه: واحدة المخاض ، وهي الحامل ، في بطونها أولادها. أنظر: المطلع على

أبواب المقنع ص ١٢٣ ؛ المغني ٣٧٤/٨

(٢) المصنف لابن أبي شيبة ١٣٧/٩ ؛ السنن الكبرى للبيهقي ٦٩/٨ ؛ سنن أبي داود

٦٨٦/٤ ؛ نصب الراية ٣٥٦/٤ ؛ الدراية ٢٧١/٢ ؛ كنز العمال

١١١/١٥-١١٣ ؛ نيل الأوطار ٢٢/٧ ؛ الخراج لأبي يوسف ١٦٨

(٣) تقدم . أنظر: تقريب التهذيب ٣٣٥.

(٤) أنظر: الشرح الكبير للدردير ٢٦٦/٤ ، ٢٨٢ ؛ بداية المجتهد ٤٠٩/٢ ، ٤١٠

؛ شرح الزرقاني على الخليل ٣٠/٨ ؛ مغني المحتاج ٥٥/٤ ؛ المهذب ١٩٥/٢ ؛

المغني ٣٧٣/٨ ؛ العناية مع تكملة فتح القدير ٢٧٢/١٠ ؛ الإشراف ٩٠/٣

الأدلة

استدلوا لما ذهبوا إليه ، بما رواه عبد الله بن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: من قتل مؤمنا متعمدا دفع إلى أولياء المقتول، فإن شاءوا قتلوه وإن شاءوا أخذوا الدية، وهي ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفه وما صلحوا عليه، فهو لهم ، وذلك لتشديد العقل (١) وجه الاستدلال: الحديث نص في المدعى.

المخالفون

وذهب الحنفية، والمالكية في غير قتل الوالد ولده والحنابلة، إلى التغليظ أرباعا (٢)

الأدلة

استدلوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، في نفس المؤمن مائة من الإبل (٣) وجه الاستدلال: (أن الثابت منه عليه الصلاة والسلام وليس فيه دلالة على صفة من التغليظ ولا بد منه بالإجماع) (٤)

وما روي عن عبد الله بن مسعود قال: في شبه العمد خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة، وخمس وعشرون بنات لبون، وخمس وعشرون بنات مخاض (٥) وأن هذا قول ابن مسعود ، [رضي الله عنه] فهو يدل على التوقيف (٦)

(١) سنن الترمذي ٦/٤ ؛ حديث حسن صحيح ؛ سنن أبي داود ٦٤٦/٤ ؛ مسند الإمام

أحمد ١٨٣/٢ ، ٢١٧ ؛ السنن الكبرى للبيهقي ٧١-٧٠/٨ ؛ سنن الدارقطني ١٧٧/٣

وقال المعلق عليه: إن في إسناده محمد بن راشد وهو ضعيف. انظر: تلخيص الحبير ٢٢/٤

(٢) أنظر: تكملة فتح القدير ٢٧٢/١٠-٢٧٣ ؛ الشرح الكبير للدردير ٢٨٣، ٢٦٦/٤

كشاف القناع ١٩/٦ ؛ المغني ٣٧٢/٨ ، ٣٧٤

(٣) سبق تخريجه ، وانظر: الدراية ٢٧١/٢

(٤) العناية مع تكملة فتح القدير ٢٧٣/١٠

(٥) سنن أبي داود ٦٨٦/٤ ؛ سنن الدارقطني ١٧٧/٣ ؛ الدراية ٢٧١/٢ ؛ نصب الرأية ٣٥٦/٤

وقال: وسكت عنه أبو داؤد والمنذري بعده.

(٦) أنظر: تكملة فتح القدير ٢٧٣/١٠ ؛ المغني ٣٧٤/٨

المعاني الموجبة للتغليظ

١- القتل شبه العمد (١)

مسألة

عبدالرزاق عن عثمان بن مطر عن سعيد عن قتادة عن ابن المسيب: أن عثمان وزيدا قالا: في شبه العمد ، أربعون جذعة خلفه ، إلى بازل عامها (٢) وثلاثون حقة، وثلاثون بنت لبون (٣)

حالة الرواة في هذا السند :

قال ابن حزم: إن الأثر ضعيف، لأن فيه عثمان بن مطر وهو ضعيف (٤)
فقه الأثر:

يدل الأثر، على أن عثمان رضي الله عنه يقول بشبه العمد ، وأنه تغلظ به الدية، أثلاثا (٥)

الموافقون: روي ذلك عن طاوس، وعطاء، والحسن البصري والزهري

(١) القتل شبه العمد: هو أن يتعمد ضربه بما لا يقتل غالبا ، كالحجر الصغير ، والعصا والسوط ، والدفعة ، وكل الأعمال التي يقصد منها الجاني العدوان ولم يقصد منها القتل ولكنها أدت إلى موت المجني عليه ، أنظر: التعريفات ص ١٢٥ ؛ المحلى بالآثار ٢٧٧/١٠ ؛ التشريع الجنائي الإسلامي ، ٩٤/٢

(٢) بازل عام: الذي تم له ثماني سنوات ، ودخل التاسع. أنظر: المطلع ص ١٢٤

(٣) المصنف لعبد الرزاق ٢٨٥/٩ ؛ السنن الكبرى للبيهقي ٦٩/٨ ؛ كنز العمال ١١٢/١٥

(٤) أنظر: المحلى بالآثار ٢٧٦/١٠

(٥) أنظر: المبسوط ٧٦/٢٦ ؛ بداية المجتهد ٣٩٧/٢ ؛ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي

٣٣١/٥ ؛ الإشراف ٩٠/٣ ؛ المحلى بالآثار ٢٧٥/١٠ ، ٢٧٨

وبه قال الشافعية، ومحمد بن الحسن من الحنفية، والمالكية في رواية والإمام أحمد في رواية عنه (١)

الأدلة

استدلوا بما روي عنه صلى الله عليه وسلم، أنه قال: ألا إن قتيلاً خطأ العمدة قتيلاً السوط والعصا، وفيه مائة من الإبل، أربعون منها في بطونها أولادها (٢)

وجه الاستدلال: يدل الحديث على أن الدية المغلظة تكون أثلاثاً. نوقش، بأن هذه الرواية غير ثابتة لإختلاف الصحابة، فإذا تعارضت الرواية مع قول ابن مسعود، فالأخذ بقوله أولى لأنه كما المرفوع، ولأن الأخذ بالمتيقن أولى لأجل عدم المدخل للرأي (٣)

المخالفون

وذهب الإمام أبو حنيفة، والإمام أبو يوسف، والحنابلة إلى أن دية شبه العمدة، تجب أرباعاً (٤)

-
- (١) أنظر: المهذب ١٩٥/٢؛ تكملة فتح القدير ٢٧٢/١٠؛ أسهل المدارك ١٢٨/٣؛ المدونة ٣٠٦/٦؛ وإن كان المالكية لا يقولون بشبه العمدة، إلا الخطاب فإنه قال: بالتغليظ في شبه العمدة، ٢٦٦/٦؛ القرطبي ٣٢٩/٥؛ المغني ٣٧٣/٨
- (٢) السنن الكبرى للبيهقي ٦٨/٨؛ سنن أبي داود ٦٨٣/٤؛ سنن الدارقطني ١٠٥/٣؛ مسند الشافعي ١٠٨/٢؛ مسند أحمد ١١/٢؛ صححه ابن حبان في صححه انظر: الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان لعلاء الدين الفارسي (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) ٦٠١/٧ - ٦٠٢
- (٣) أنظر: تكملة فتح القدير ٢٧٣/١٠
- (٤) أنظر: تكملة فتح القدير ٢٧٢/١٠؛ كشف القناع ١٩/٦ - ٢٠؛ المغني ٣٧٥/٨
- وتحملها العاقلة: قال ابن رشد: وهي القرابة من قبل الأب وهم العصبة، وقال الجرجاني: هي أهل ديوان لمن هو منهم، وقبيلة يحميه ممن ليس منهم، وإن لم يكن =

الأدلة

استدلوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، في نفس المؤمن مائة من

الإبل (١)

وجه الإستدلال: أن النبي صلى الله لم يبين صفة التخليط ولا بد منه

بالإجماع (٢)

وما روي عن عبد الله بن مسعود قال: في شبه العمد خمس وعشرون حقة ،

وخمس وعشرون جذعة، وخمس وعشرون بنات لبون، وخمس وعشرون بنات

لبون (٣)

وأن هذا قول ابن مسعود، رضي الله عنه فهو يدل على التوقيف (٤)

الترجيح

بعد استعراض أقوال العلماء وأدلتهم ، يبدو لي أن قول من قال بالتخليط

أثلاثاً، هو الراجح ، لقوة أدلتهم ، لأن الحديث الأول بين صفة التخليط ، فيكون

الأخذ به أولى وأسلم ، والله أعلم.

= له ديوان فقيبلته من النسب ، وقال ابن قدامة : هي العمومة ، وأولادهم وإن سفلوا وفي

رواية : الأب والإبن والإخوة ، وكل العصابة من العاقلة . وعند الظاهرية : الأولياء وهم

العصابة . أنظر: بدائع الصنائع ٢٥٦/٧ ؛ التعريفات ص ١٤٦ ؛ بداية المجتهد ٤١٣/٢ ؛

شرح الدردير ٢٨٢/٤ ؛ مغني المحتاج ٩٥ ؛ المهذب ٢١٢/٢ ؛ المغني ٣٩٠/٨ ؛ المحلى

بالأنار ٢٦٤/١١

(١) سبق تخريجه ، وانظر: الدراية ٢٧١/٢

(٢) أنظر: العناية مع تكملة فتح القدير ٢٧٣/١٠

(٣) سنن أبي داود ٦٨٦/٤ ؛ سنن الدار قطني ١٧٧/٣ ؛ السنن الكبرى للبيهقي

٧٤/٨ ؛ الدراية ٢٧١/٢

(٤) أنظر: تكملة فتح القدير ٢٧٣/١٠ ؛ المغني ٣٧٤/٨

السبب الثاني لتغليظ الدية

هو القتل في الحرم والشهر الحرام.

مسألة

حدثنا أبو بكر ، قال حدثنا ابن عيينة (١) عن ابن أبي نجيح (٢) عن أبيه (٣) أن
عثمان قضى في امرأة ، قتلت في الحرم ، بدية وثلاث دية (٤)
حالة الرواة في هذا السند :
رجاله ثقات (٥)

فقه الأثر: يدل الأثر ، على أن القتل في الحرم ، تغلظ فيه الدية ، وكذلك في
الشهر الحرام ، لأنه كان في ذي القعدة ، كما في رواية البيهقي .

الموافقون: روي ذلك عن ابن عباس ، وسعيد بن جبير (٦) وسعيد بن
المسيب ، والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله ، وعطاء ، وطاوس ، والشعبي

(١) هو سفيان بن عيينة ، ثقة ، تقدم.

(٢) هو عبد الله بن أبي نجيح الثقفي مولاهم ، ثقة ، أنظر: تقريب التهذيب ٣٢٦

(٣) هو يسار المكي ، أبو نجيح مولى ثقيف ، مشهور بكنيته ثقة ، تقريب التهذيب ٦٠٧

(٤) المصنف لإبن أبي شيبة ٣٢٦/٩ ؛ المصنف لعبد الرزاق ٢٩٨/٩ ؛ السنن الكبرى

للبيهقي ٧١/٨ ؛ المحلى بالآثار ٢٩٣/١٠ ؛ تلخيص الحبير ٣٣/٤ ؛ كنز العمال ١١٢/١٥

(٥) قال ابن المنذر: ليس يثبت ما روي عن عمر ، وعثمان ، وابن عباس ، أنظر: الإشراف

٩٢/٣ ؛ المغني ٣٨١/٨ ؛ المجموع ٤٣/١٩ ؛ ولكن قال البيهقي في معرفة

السنن والآثار ٩٧/١٢ ، أن حديث عثمان أصح .

(٦) هو سعيد بن جبير الأسدي ، مولاهم ، الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ، أنظر:

ومجاهد، وسليمان بن يسار، وجابر بن زيد، وقتادة، والأوزاعي، وإسحاق (١) وبه قال الشافعية، والحنابلة (٢)

الأدلة

واستدلوا بالأثر، والإجماع.

أما الأثر:

- ١- فما روي عن ابن عباس: أن رجلا قتل في البلد الحرام في الشهر الحرام، فقال ابن عباس: ديته اثنا عشر ألفا، وللشهر الحرام أربعة آلاف وللبلد الحرام أربعة آلاف، فكملها عشرين ألفا (٣)
- ٢- وما رواه مجاهد عن عمر رضي الله عنه "قضى فيمن قتل في الحرم، أو في الأشهر الحرم، أو محرما، بالدية وثلاث الدية" (٤) وجه الاستدلال: الأثران نصان في الموضوع.
- وأما الإجماع: فإن تغليظ الدية في الحرم والشهر الحرام (مما يظهر وينشر ولم ينكر فيثبت إجماعا) (٥)

(١) أنظر: المغني ٣٨٠/٨ ؛ أحكام القرآن للحصاص ٢٣٧/٢ ؛ المصنف لعبد الرزاق ٢٩٩/٩ ؛ المصنف لابن أبي شيبة ٣٢٦/٩

(٢) أنظر: المهذب ١٩٦/٢ ؛ الإقناع للشرييني ٢٠٥/٢ ؛ الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٦٠ ؛ القرطبي ١٣٥/٥ ؛ الأوزاعي وتعاليمه الإنسانية والقانونية ص ١٣٨ ؛ المغني ٣٨٠/٨

(٣) تلخيص الحبير ٣٤/٤ ؛ وانظر: السنن الكبرى للبيهقي ٧١/٨ ؛ نيل الأوطار ٨٠/٧

(٤) تلخيص الحبير ٣٣/٤ وقال: إنه منقطع، وانظر: المهذب ١٩٦/٢، المجموع ٤٢/١٩.

(٥) المغني ٣٨١/٨ ؛ وانظر: نيل الأوطار ٨٠/٧

المخالفون

وذهب الحسن، والشعبي، والنخعي، والفقهاء السبعة، وعمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير، والحنفية، والمالكية، إلى عدم تغليظ الدية في الحرم ولا الشهر الحرام (١)

الأدلة

واستدلوا بالكتاب، والسنة، والأثر، والمعقول.

أما الكتاب، فقوله تعالى:

﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ (٢)

وجه الإستدلال: أن الآية لم تفرق بين الحل والحرم، بل هو عام فيهما (٣)

أما السنة فما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: وأنتم ياخزاعة قد قتلتم هذا القتيل من هذيل وأنا والله عاقله من قتل له قتيل بعد ذلك فأهله بين خيرتين، إن أحبوا قتلوا، وإن أحبوا أخذوا الدية (٤)

وجه الإستدلال: أن هذا القتل كان بمحكمة، فلم يزد النبي صلى الله عليه وسلم على الدية ولم يفرق بين الحرم وغيره (٥)

وأما الأثر: فما روي عن عمر رضي الله عنه أن رجلا أصيب عند البيت فسأل عمر عليا، فقال له علي: ديته من بيت المال، فلم ير فيه علي أكثر من دية ولم يخالفه عمر (٦)

(١) أنظر: الجصاص ٢٣٦/٢-٢٣٧؛ بداية المجتهد ٤١٨/٢؛ المغني ٣٨١/٨

(٢) سورة النساء الآية: ٩٢

(٣) أنظر: أحكام القرآن للجصاص ٢٣٦/٢

(٤) سبق تخريجه أنظر: تلخيص الحبير ٢١/٤

(٥) أنظر: المغني ٣٨١/٨.

(٦) أحكام القرآن للجصاص ٢٣٦/٢

وأما المعقول، فلأن الكفارة ، لاتغلب بالقتل في الحرم ، مع أن الكفارة وحرمة الحرم كلاهما حقان لله تعالى فيكونان أولى بالزام الغرم فيلزم منه أن تكون الدية كذلك، أي في عدم التغليظ ، مع أن الدية حق لآدمي لاتعلق لها بالحرم ولا بالشهر الحرام(١)

الترجيح

بعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم ، يبدو لي أن القول بعدم التغليظ هو الراجح، لأن ابن المنذر قال: إن ما روي عن الصحابة في التغليظ غير ثابت ، وأن عمر بن عبد العزيز ألغى التغليظ الذي كان الناس يقولون به ، وأيضا لو صح التغليظ فقول عمر يخالفه ، وقوله أولى ، لأنه موافق للكتاب ، والسنة(٢)

(١) أنظر: أحكام القرآن للحصاص ٢/٢٣٦ ؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي

١٣٥/٨ ؛ بداية المجتهد ٢/٤١٨ ؛ الجوهر النقي مع سنن البيهقي ٨/٧١

(٢) أنظر: الإشراف ٣/٩٢ ؛ المغني ٨/٣٨١

مسألة

تغليظ الدية بالإحرام.

قال ابن قدامة: (ومن روي عنه التغليظ ، عثمان ، وابن عباس وسعيد بن جبير، وسعيد بن المسيب، وعطاء ، وطاوس ، والشعبي ، ومجاهد وسليمان بن يسار، وجابر بن زيد، وقتادة، والأوزاعي ومالك والشافعي، وإسحاق) (١) واستدلوا بالأثر ، والإجماع ، والمعقول.

أما الأثر: فما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: من قتل في الحرم أو قتل محرما ، أو قتل في الشهر الحرام فعليه الدية وثلث الدية. (٢) وجه الدلالة: يدل الأثر على أن الدية تغلظ بالإحرام.

أما الإجماع: فلأن الصحابة رضي الله عنهم غلظوا في هذه الأحوال وإن اختلفوا في كيفية التغليظ، ولم ينكر عليهم أحد ، فكان إجماعا. (٣) أما المعقول: فلأن الإحرام، يتعلق به ضمان الصيد، فغلظت به الدية، كالحرم (٤)

المخالفون

وذهب الحنفية، إلى عدم التغليظ فيما ذكر، وكذلك الشافعية في وجه والإمام أحمد في وجه عنده أيضا (٥) واستدلوا بالكتاب ، والسنة ، والمعقول.

فأما الكتاب، والسنة: فقد تقدم ذكرهما في المسألة السابقة.

(١) المغني ٣٨٠/٨ ؛ وزاد الشوكاني: عمر، والزهرري، وداود ، والنخعي وأحمد

أنظر: نيل الأوطار ٨٠/٧ ؛ الإشراف ٩١/٣ - ٩٢

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٧١/٨ ؛ ؛ نيل الأوطار ٨٠/٧ ؛ الإشراف ٩١/٣

(٣) أنظر: نيل الأوطار ٨٠/٧ ؛ سبل السلام ١٢١٣/٣

(٤) أنظر: المجموع ٤٦/١٩

(٥) أنظر: المجموع ٤٦/١٩ ؛ المغني ٣٨٠/٨

وأما المعقول: فهو أن الشرع لم يرد بتغليظ الدية بالإحرام (١)

المناقشة

نوقش أدلة القائلين بالتغليظ بما يلي:

- ١- إن ما روي عن عمر رضي الله عنه فإنه منقطع (٢)
- ٢- وأما الإجماع ، فإن ما روي عن الصحابة ، غير ثابت عنهم (٣)

الترجيح

بعد استعراض أقوال العلماء وأدلتهم ومناقشة أدلة القائلين بالتغليظ ، يبدو لي أن ما ذهب إليه القائلون بعدم التغليظ ، هو الراجح ، لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة، والله أعلم .

(١) أنظر: المغني ٣٨٠/٨ ؛ المجموع ٤٦/١٩

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٧١/٨ وأنظر: نيل الأوطار ٨٠/٧ نقلا عن البيهقي.

(٣) أنظر: المغني ٣٨١/٨

مسألة

تغليظ الدية من غير الإبل.

عبدالرزاق عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب قال: قضى عثمان في تغليظ الدية بأربعة آلاف درهم (١)
حالة الرواة في هذا السند: رجاله ثقات.

فقه الأثر: يدل الأثر على أن الدية تغلظ بالدرهم أيضا كتغليظها في الإبل.

الموافقون: روي مثل ذلك عن عمر، وابن عباس، رضي الله عنهما (٢) وبه قال المالكية، ووجه في القديم للشافعية (٣)

الأدلة

واستدلوا بالمعقول، وهو أن الدية بدل متلف فإذا انتفى الأصل وهو الإبل انتقل إلى القيمة فتقوم الإبل مغلظة (٤)

المخالفون

وذهب الحنفية، والحنابلة، ووجه آخر في القديم، للشافعية

(١) المصنف لعبد الرزاق ٢٩٧/٩؛ المحلى بالآثار ٢٩٨/١٠؛ كنز العمال ١١٢/١٥

عن عمر بن عبدالعزيز وعمرو بن شعيب.

(٢) أنظر: نيل الأوطار ٨٠/٧

(٣) أنظر: التاج والإكليل ٣٥٧/٦؛ شرح الكبير للدردير ٢٦٧/٤؛ أسهل المدارك

١٢٧/٣؛ شرح الخرشي ٣١/٨؛ الأحكام السلطانية للماوردي ص ٣٨٢؛

المجموع ٥٠/١٩؛ الإقناع ٢٠٦/٢؛

(٤) أنظر: المجموع ٥٠/١٩

وهو الأصح عندهم أنه لا تغلظ في غير الإبل (١)
واستدلوا بأن هذا الأمر توقيف، فلا تغلظ في غير الإبل (٢)

مسألة

الخيار في دفع أنواع الدية للمعطي دون ولي الدم.
حدثنا أبوبكر، قال حدثنا حفص (٣) عن أشعث (٤) عن الحسن (٥) أن عمر،
وعثمان قوما الدية وجعلا ذلك للمعطي إن شاء فالإبل، وإن شاء فالقيمة (٦)

حالة الرواة في هذا السند : في سنده أشعث وهو ضعيف.

فقه الأثر: يدل الأثر على أن الخيار في دفع أنواع الدية لمؤدي الدية (القاتل
أو العاقلة) فلزم ولي الدم قبول أي شيء شاءه المعطي، وليس لولي الدم حق
المطالبة بغير ما أحضره الدافع للدية.

الموافقون : يرى الحنفية، والحنابلة، أن الخيار للمعطي في دفع أي نوع من

(١) أنظر: تكملة فتح القدير ٢٧٣/١٠ ؛ كشاف القناع ١٩/٦ ؛ شرح منتهى

الإرادات ٣٠٧/٣ ؛ الإقناع، للشريبي ٢٠٦/٢ ؛ المجموع ٥٠/١٩

(٢) أنظر: المراجع السابقة في رقم ١/

(٣) هو حفص ابن غياث بن طلق النخعي أبو عمر الكوفي وقاضيه وقاضي بغداد ، ثقة

فقيه، تغير قليلا في آخر عمره ، أنظر: تقريب التهذيب ص ١٧٣

(٤) أشعث: هو ابن سوار الكندي ، ضعيف ، انظر: تقريب التهذيب ص ١١٣

الجوهر النقي مع البيهقي ١٠٣/٨

(٥) هو الحسن البصري ثقة ، تقدم.

(٦) المصنف لابن أبي شيبة ١٣١/٩ ؛ الخراج لأبي يوسف ١٦٧.

أصول الدية ، ويلزم المستحق قبوله من غير خيار، إلا أن الإمام أبو حنيفة ، يقول: بإثبات الخيار في ثلاثة أشياء وهي: الإبل ، والذهب، والورق أما الصحابان ، فيقولان: بإثبات الخيار في هذه الثلاثة وفي البقر ، والغنم، والحلل، وكذا في رواية عن الإمام أحمد(١)

الأدلة

استدلوا لذلك بالسنة والمعقول.

أما السنة، فعدة أحاديث منها:

١_ ما رواه ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه قضى في الدية من الورق إثني عشر ألفاً.(٢)

٢_ وما روي عنه صلى الله عليه وسلم: في النفس المؤمنة مائة من الإبل(٣)

٣_ وماروي: أن النبي صلى الله عليه وسلم: جعل دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار (٤)

والتقدير في حق الذمي تقدير في حق المسلم من طريق أولى(٥)

وجه الاستدلال: تدل الأحاديث بأن قضاء الرسول صلى الله عليه وسلم مرة بالدرهم، ومرة بالدنانير، ومرة بالإبل ، يدل دلالة واضحة، على أن المؤدي للدية بالخيار، فأى شيء أداه يجزىء عنه(٦)

(١) أنظر: تكملة فتح القدير ٢٧٦/١٠ ؛ بدائع الصنائع ٢٥٣/٧-٢٥٤ ؛ لجمم الرائق

٣٧٤/٨ ؛ المغني ٣٦٩/٨ ، ٣٧١ ؛ كشف القناع ١٩/٦

(٢) نصب الراية ٣٦١/٤ ؛ المحلى بالآثار ٢٨٩/١٠ وضعفه بمسلم الطائفي بأنه ساقط لا يحتج به

(٣) تقدم تخريجه في ص ٢٨٣

(٤) نصب الراية ٣٦٦/٤ ؛ الدراية ٢٧٥/٢ .

(٥) أنظر: بدائع الصنائع ٢٥٤/٧

(٦) انظر: سبل السلام ١٢٠٨/٣

وأما المعقول: فلأن الدية تجب على غير الجاني على سبيل المواساة، فاقتضت
الحكمة تخفيفها، عليهم (١) [ومن التخفيف كونها غير معين بنوع]

المخالفون

وذهب المالكية، والشافعية إلى عدم الخيار بل المؤدي إن كان من أهل
الإبل تجب الإبل، وإن كان من أهل الذهب يجب الذهب، وإن كان من أهل
الورق يجب الورق هذا عند المالكية والشافعية في القديم، أما في القول الجديد
للشافعية فلا تجب إلا الإبل، أوقيمتها إن انعدمت حسا أو شرعا (٢)

الأدلة

استدلوا أيضا بالسنة، والمعقول.

أما السنة، فقوله صلى الله عليه وسلم: ألا إن قتيل خطأ العمد قتيل السوط
والعصا، وفيه مائة من الإبل أربعون منها في بطونها أولادها (٣)

وجه الدلالة: يدل الحديث على أن الواجب في الدية الإبل لعدم ذكر غيرها
فالحديث نص في المدعى.

وأما المعقول: فلأنه بدل متلف، حقا لآدمي، فكان متعينا، كعوض الأموال (٤)

(١) انظر: المغني ٣٧٥/٨

(٢) أنظر: شرح الخرشي ٣١/٨؛ شرح الزرقاني على الموطأ ١٧٦/٤؛ بداية المجتهد

٤١١/٢؛ الفواكه الدواني ٢٥٨/٢-٢٥٩؛ الإقناع، للشربيني ٢٠٦/٢؛

روضة الطالبين ٢٦٠/٩؛ المغني ٣٦٧/٨، ٣٦٩؛ سبل السلام ١٢٠٧/٣

(٣) مسند الشافعي ١٠٨/٢؛ سنن أبي داود ٦٨٣/٤؛ ابن ماجه ٨٧٨/٢؛ سنن

الدارقطني ١٠٥/٣؛ الدراية ٢٦١/٢، ٢٧١.

(٤) المغني ٣٦٨/٨؛ وانظر: المجموع ٤٩/١٩

الترجيح

بعد استعراض أقوال العلماء وأدلتهم، يبدو لي أن ماذهب إليه المالكية والشافعية، من عدم التخيير هو الراجح لأن الدية حق المقتول فيلزم فيها قضاء ولي المقتول ، وأن قضاء النبي صلى الله عليه وسلم، بالورق يجتمل أن يكون بدلا من الإبل(١) والله أعلم.

(١) أنظر: المغني ٣٦٨/٨ .

المطلب الثاني

في دية المرأة وجراحها.

مسألة

عبد الرزاق عن معمر، عن ابن أبي نجيح عن أبيه قال: أوطأ رجل
إمراة (١) فرسا، في الموسم فكسر ضلعا من أضلاعها فماتت ، فقضى عثمان فيها
بثمانية آلاف درهم، دية وثلاث، لأنها كانت في الحرم، جعلها الدية وثلاث
الدية (٢)

حالة الرواة في هذا السند : رجاله ثقات (٣)

فقه الأثر: يدل الأثر على أن دية المرأة نصف دية الرجل، لأن دية
الرجل إثني عشر ألف درهم ونصفها ستة آلاف ، وثلاث ديتها ألفان ، فمعناه أن
ديتها ستة آلاف وهو نصف دية الرجل، لأن الألفين كان تغليظا لأجل الحرم (٤)

اتفق العلماء بأن دية المرأة في النفس نصف دية الرجل، وروي ذلك عن عمر،
وعثمان، وعلي، والعبادلة: عبد الله بن مسعود، وابن عمر، وعبد الله بن عباس (٥)

(١) كانت مولاة للعبلات. أنظر: السنن الكبرى للبيهقي ٧١/٨

(٢) المصنف، لعبد الرزاق ٢٩٨/٩ ؛ المصنف، لابن أبي شيبة ٣٢٦/٩ ؛ المحلى

بالآثار ٢٩٣/١٠ ؛ السنن الكبرى للبيهقي ٧٠-٧١/٨ ؛ كنز العمال ١١٢/١٥

(٣) قال ابن حجر: وأما أثر عثمان فلم أجده أنظر: تلخيص الحبير ٢٤/٤ ، ٣٤ ، وأما

رجالهم فمعمر هو بن راشد ثقة، تقدم. ابن أبي نجيح ثقة ، تقدم . وأبوه : يسار

المكي أبو نجيح مولى ثقيف ثقة ، أنظر: تقريب التهذيب ص ٦٠٧

(٤) أنظر: المغني ٣٨٠/٨ ؛ المحلى بالآثار ٢٩٣/١٠

(٥) أنظر: تلخيص الحبير ٣٤/٤ ؛ وانظر: تكملة فتح القدير ٢٧٧/١٠ ؛ شرح الكبير

للدردير ٢٦٨/٤ ؛ التاج والإكليل ٢٥٧/٦ ؛ المهذب ١٩٧/٢ ؛ كفاية الأختيار

١٦٧/٢ ؛ الأحكام السلطانية للماوردي ٣٨٢ ؛ الإشراف ٩٢/٣ ؛ المغني ٤٠٢/٨

الأدلة

واستدلوا بالسنة، والأثر، والإجماع، والمعقول.

- أما السنة، فقولہ صلى الله عليه وسلم: دية المرأة نصف دية الرجل (١)
 وأما الأثر، فما روي عن علي رضي الله عنه قال: عقل المرأة على النصف من
 عقل الرجل في النفس ومادونها (٢)
 وأما الإجماع: فقد أجمع أهل العلم بأن ديتها نصف دية الرجل (٣)
 وأما المعقول: فلأن المرأة على النصف من الرجل في الميراث، والشهادة، فينبغي
 أن تكون في الدية كذلك (٤)

المخالفون

وذهب ابن عليه (٥) وأبو بكر الأصم (٦) إلى أن ديتها مثل دية الرجل (٧)

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٩٦/٨ وقال فيه عبادة بن نسي وهو ضعيف. ؛ نصب
 الراية ٣٦٣/٤ ؛ نيل الأوطار ٦٧/٧ وقال: فيه إنقطاع .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٩٥/٨ قيل فيه إنه منقطع ؛ نصب الراية ٣٦٣/٤

(٣) أنظر: بدائع الصنائع ٢٥٤/٧ ؛ كشاف القناع ٢٠/٦ ؛ المغني ٤٠٢/٨ ؛

المقنع ٣٩٠/٣ ؛ نيل الأوطار ٦٨/٧ ؛ سبل السلام ١٢١٨/٣ ؛ وانظر: بداية

المجتهد ٤١٣/٢ - ٤١٤

(٤) بدائع الصنائع ٢٥٤/٧ .

(٥) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف

بابن عليه، ثقة حافظ. أنظر: تقريب التهذيب ص ١٠٥

(٦) أبو بكر الأصم هو شيخ المعتزلة، كان دينا وقورا، صبورا على الفقر، كان فيه

ميل عن الإمام علي، مات سنة ٢٠١هـ أنظر: سير أعلام النبلاء ٤٠٢/٩

(٧) أنظر: المغني ٤٠٢/٨

دليلهم

استدلوا لمذهبهم بعموم السنة وهو قوله صلى الله عليه وسلم: في النفس المؤمنة
مائة من الإبل (١)
وجه الإستدلال: الحديث نص في المدعى.

المناقشة

نوقش ما استدل به أصحاب القول الثاني بأن الحديث مخصص بما ورد في
آخره (ودية المرأة على النصف من دية الرجل) (٢) فضلا على أن هذا قول شاذ
مخالف للإجماع (٣)

الترجيح

بعد أن ذكرت أقوال الفقهاء وأدلتهم على ذلك ومناقشتها تبين أن الراجح
هو ما ذهب إليه الجمهور، لقوة أدلتهم وسلامتها من المعارضة والله أعلم.

(١) سبق تخرجه .

(٢) أنظر: المغني ٤٠٢/٨

(٣) المرجع السابق.

مسألة

جراح المرأة.

روي عن عثمان رضي الله عنه أن دية جراح المرأة، مثل دية جراح الرجل، إلا الموضحة فإنها على النصف وهو أشهر قولي ابن مسعود (١)
فقه الرواية، تدل الرواية على أن جراح المرأة مثل جراح الرجل فيما دون الموضحة، وفيها على النصف.

الموافقون : روي عن عمر، وزيد بن ثابت ، وابن المسيب ، وعمر ابن عبد العزيز ، وعروة بن الزبير، والزهري، وقتادة، والمالكية، والحنابلة والشافعية في القديم أن دية جراح المرأة مثل دية جراح الرجل، إلى مادون الثلث فإذا وصلت ثلث دية الرجل، تنصف، أي نصف دية الرجل (٢)

الأدلة

واستدلوا بالسنة، والأثر، والإجماع، والمعقول.

أما السنة ، فقوله صلى الله عليه ، وسلم: عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث، من ديتها (٣)

(١) أنظر: بداية المجتهد ٤٢٦/٢ ؛ نيل الأوطار ٦٨/٧ ؛ المجموع ٥٢/١٩ ، ١٢٠ ؛ ذكره بدون ذكر سند .

(٢) أنظر: بداية المجتهد ٤٢٦/٢ ؛ القوانين الفقهية ٣٠١ ؛ اسهل المدارك ١٤٢/٣ ؛ المهذب ٢٠٧/٢ ؛ المجموع ١١٨/١٩ - ١١٩ ؛ كشف القناع ٢٠/٦ ؛ المغني ٤٠٢/٨ - ٤٠٣ ؛ الإشراف ٩٢/٣ .

(٣) نصب الراية ٣٦٤/٤ ، وقال: إن إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن الحجازيين نقلا عن صاحب التنقيح. وانظر: سنن النسائي ٤٥/٨ ؛ سنن الدارقطني ٩١/٣ ؛

وجه الإستدلال: الحديث نص في الموضوع .

وأما الأثر: فما روي عن ربيعة أنه سأل سعيد بن المسيب كم في إصبع المرأة؟ قال: عشر . قال كم في اثنتين؟ قال: عشرون . قال: كم في ثلاث؟ قال: ثلاثون قال: كم في أربع؟ قال: عشرون قال ربيعة: حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها؟ قال: أعراقي أنت؟ قال ربيعة: عالم مثبت، أو جاهل متعلم؟ قال: يا ابن أخي إنها السنة (١)

وأما الإجماع: فلأنه إجماع الصحابة رضي الله عنهم، إذ لم ينقل عنهم خلاف ذلك (٢)

أما المعقول، فلأن ما دون الثلث يستوي فيه الذكر والأنثى، بدليل الجنين فإنه يستوي فيه الذكر والأنثى (٣)

المخالفون

وروي عن علي، وابن مسعود، وشريح، وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى وابن شبرمة، والليث، وابن المنذر، والحنفية، والشافعية في الجديد أن دية جراحها على النصف من دية الرجل فيما قل وأكثر (٤)

الأدلة

واستدلوا: بالسنة، والمعقول.

أما السنة: فما رواه عمرو بن حزم، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: دية

(١) السنن الكبرى ٩٦/٨ ؛ نصب الراية ٣٦٤/٤ ؛ وانظر: المغني ٤٠٢/٨ - ٤٠٣

(٢) المغني ٤٠٣/٨ ؛ نيل الأوطار ٦٨/٧ .

(٣) المغني ٤٠٣/٨

(٤) انظر: بدائع الصنائع ٣٢٢/٧ ؛ تكملة فتح القدير ٢٧٧/١٠ ؛ بداية المجتهد ٤٢٦/٢

نهاية المحتاج ٣١٩/٧ ؛ مغني المحتاج ٥٦/٤ - ٥٧- الإقناع، للشريبي ٢٠٧/٢ ؛

المهذب ٢٠٧/٢ ؛ الإشراف ٩٢/٣ ؛ نيل الأوطار ٦٨/٧

المرأة على النصف من دية الرجل (١)

وجه الدلالة : أن الحديث لم يفرق بين القليل والكثير فهو نص في المدعى (٢)
 أما المعقول: فهو أن دية المرأة في النفس نصف دية الرجل إجماعاً، فكذلك
 في الأطراف، لأن المنصف موجود فيهما وهو الأنوثة، فئلاً يلزم مخالفة الفرع
 الأصل، وأيضاً فإنهما شخصان مختلفان فتختلف ديتهما كما في المسلم
 والكافر (٣) ولأنه جرح له أرش مقدر فوجب أن يكون في أرشه على النصف من
 أرش الرجل (٤)

المناقشة

ناقش الحنفية ومن معهم، أدلة المالكية وموافقيهم بما يلي.

١- بالنسبة للحديث فإنه مرسل، وأيضاً فإنه نادر ولا يمكن إثبات حكم يحيله

العقل بالشاذ النادر (٥)

أما الأثر: فيعارضه أثران آخران، وهما:

أ- قول علي كرم الله وجهه: جراحات النساء على النصف من دية الرجل

فيما قل وكثر (٦)

ب- ما روي عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب: عقل المرأة على

(١) سبق تخريجه . وانظر: السنن الكبرى للبيهقي ٩٥/٨ ؛ نيل الأوطار ٦٧/٧

(٢) انظر: المجموع ١٢٠/١٩

(٣) أنظر: تكملة فتح القدير ٢٧٧/١٠-٢٧٨ ؛ بدائع الصنائع ٣٢٢/٧ ؛ المهذب ٢٠٧/٢

(٤) أنظر: المجموع ١٢٠/١٩

(٥) أنظر: المجموع ١٢٠/١٩ ؛ نيل الأوطار ٦٧/٧ ؛ تكملة فتح القدير ٢٧٨/١٠ ؛

بدائع الصنائع ٣٢٢/٧

(٦) السنن الكبرى ٩٦/٨ ؛ وانظر: المهذب ٢٠٧/٢

نصف من دية الرجل في النفس وما دونها (١)

٢- وأما بالنسبة للإجماع، فلا يثبت الإجماع مع الخلاف، لأن الصحابة أفتوا

بخلافه (٢)

٣- وبالنسبة للمعقول: فقد نوقش بأنه يحتفل أن لا يختلف الحكم في الجنين بالذكورة والأنوثة، أو لأجل تعذر الفصل بين الذكر والأنثى لعدم تمام الخلقة،

ولا يثبت الحكم مع الإحتمال (٣)

الترجيح

وبعد استعراض أقوال العلماء وأدلتهم ومناقشة أدلة القول الثاني، أرى أن ما

ذهب إليه القائلون بالتنصيف في القليل والكثير هو الراجح لقوة أدلتهم وسلامتها

من المناقشة. والله أعلم.

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٩٦/٨

(٢) تكملة فتح القدير ٢٧٨/١٠

(٣) أنظر: بدائع الصنائع ٣٢٢/٧

المطلب الثالث

في الجناية على ما هو نفس من وجه دون وجه أي الجناية على (الجنين).

مسألة

عبد الرزاق عن معمر عن مطر الوراق (١) وغيره عن الحسن (٢) قال: أرسل عمر بن الخطاب إلى امرأة مغيبة (٣) كان يُدخَلُ عليها، فأنكر ذلك فأرسل إليها فقيل لها: أجيبي عمر، فقالت: يا ويلها ما لها ولعمر! قال: فبينا هي في الطريق فزعت فضربها الطلق (٤) فدخلت دارا فألقت ولدها، فصاح الصبي صيحتين [ثم مات] فاستشار عمر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فأشار عليه بعضهم (٥) أن ليس عليك شيء، إنما أنت وال ومؤدب، قال: وصمت علي فأقبل عليه، فقال: ما تقول؟ قال: إن كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ رأيهم، وإن كانوا قالوا في هোক فلم ينصحوا لك، أرى أن ديتك عليك فإنك أنت أفزعتها وألقت ولدها في سببك، قال: فأمر عليا أن يقسم عقله على قريش، يعني يأخذ عقله من قريش لأنه خطأ (٦) حالة الرواة في هذا السند: في سنده مطر الوراق وهو صدوق فالسند حسن. قال ابن حجر: إنه منقطع (٧)

-
- (١) هو الإمام الزاهد الصادق، أبو رجاء السلمي بن طهمان الوراق الخراساني نزيل البصرة، من السادسة، كان من علماء العاملين، وكان يكتب المصاحف، توفي سنة ١٢٩ هـ أنظر: سير أعلام النبلاء ٥/٤٥٢-٤٥٣؛ تقريب التهذيب ٥٣٤
- (٢) الظاهر أنه الحسن البصري وهو ثقة تقدم
- (٣) أو [مغبية]. أنظر: المحلى بالآثار ١١/٢٢٧،
- (٤) الطَّلُق: وجع الولادة. أنظر: القاموس المحيط ص ١١٦٧
- (٥) منهم عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف، صرح بهما في المجموع ١٣/١٩
- (٦) المصنف لعبد الرزاق ٩/٤٥٨-٤٥٩؛ نصب الراية ٤/٣٩٨؛ تلخيص الحبير ٤/٣٦-٣٧ وقال: منقطع.؛ المحلى بالآثار ١١/٢٢٧-٢٢٨؛ إرواء الغليل ٧/٣٠١
- (٧) أنظر: تلخيص الحبير ٤/٣٦-٣٧

فقه الأثر: يدل الأثر على أنه يجب على الجاني دية الجنين الذي ألقته أمه حيا بسبب جنايته عليها.

قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن في الجنين يسقط حيا من الضرب الدية كاملة (١)

المطلب الرابع

في دية الذمي: (اليهودي، والنصراني)

مسألة

عبدالرزاق عن معمر عن الزهري قال: دية اليهودي والنصراني والجوسي وكل ذمي مثل دية المسلم، قال وكذلك كانت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، حتى كان معاوية فجعل في بيت المال نصفها وأعطى أهل المقتول نصفاً ثم قضى عمر بن عبدالعزيز بنصف الدية فألغى الذي جعله معاوية في بيت المال، قال: وأحسب عمر رأى ذلك النصف الذي جعله معاوية في بيت المال ظلماً منه، قال الزهري: فلم يقض لي أن أذكر ذلك عمر بن عبدالعزيز فأخبره أن قد كانت الدية تامة لأهل الذمة، قلت للزهري: إنه بلغني أن ابن المسيب قال: ديته أربعة آلاف، فقال: إن خير الأمور ما عرض على كتاب الله، قال الله تعالى: فدية مسلمة إلى أهله فإذا أعطيته ثلث الدية فقد سلمتها إليه (٢)

حالة الرواة في هذا السند: رجاله ثقات.

ولكن رده الشافعي بأنه مرسل والزهري قبيح المرسل (٣)

(١) الإشراف ١٣٥/٣ وانظر: بدائع الصنائع ٣٢٦/٧؛ المهذب ١٩٢/٢؛

المجموع ١٣/١٩؛ مغني المحتاج ٨١/٤؛ الأم ١٧٢، ٧٦/٦؛ المغني ٣٨٨-٣٨٧/٨

٤٣٢؛ التشريع الجنائي الإسلامي ٢٩٣/٢

(٢) المصنف، لعبد الرزاق ٩٥-٩٦/١٠؛ السنن الكبرى للبيهقي ١٠٢/٨ =

فقه الأثر: يدل الأثر على أن دية الذمي مثل دية المسلم.

الرواية الثانية:

حدثنا أبو بكر قال: حدثنا ابن عيينة (١) عن صدقه بن يسار (٢) عن سعيد بن المسيب (٣) قال: قضى عثمان [رضي الله عنه] في دية اليهودي والنصراني بأربعة آلاف درهم (٤)

حالة الرواة في هذا السند :
رجاله ثقات.

= نصب الراية ٤/٣٦٨، ٣٦٧، ٣٦٩؛ وقال: ذكره أبو داود في مراسيله ؛ وأعله بركة الحلبي وقال: سائر أحاديثه باطلة ؛ الدراية ٢/٢٧٥؛ كنز العمال ١٥/١٠٤، ١٤٠ ؛ نيل الأوطار ٧/٦٦؛ سبل السلام ٣/١٢١٧ وقال: الآثار كلها ضعيفة ؛ وصححه ابن حزم وقال: إن هذه الرواية في غاية الصحة، فما معنى قول البيهقي إنه غير محفوظ؟ انظر: المحلى بالآثار ١٠/٢٢٣

و الجواهر النقي مع السنن الكبرى ٨/١٠٠-١٠١، ١٠٣

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٨/١٠٢ ؛ معرفة السنن والآثار ١٢/١٤٤؛ سبل السلام ٣/١٢١٧ قال الزيلعي: يلزم الشافعي أن يعمل بمثله لأنه أرسل من جهة أخرى ، وقد عملت به الصحابة مثل أبي بكر، وعثمان وابن مسعود وعلي بن أبي طالب حيث روي عنه: إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا ، وأمواهم كأموالنا، نصب الراية ٤/٣٦٨-٣٦٩

(١) هو سفيان الثوري ثقة تقدم.

(٢) هو صدقة بن يسار الجزري سكن مكة ، ثقة ، مات سنة ١٣٢ هـ أنظر: تقريب

التهديب ص ٢٧٦

(٣) تقدم وهو أحد العلماء الأثبات، واتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل، أنظر: تقريب

التهديب ٢٤١

(٤) المصنف لابن أبي شيبة ٩/٢٨٩؛ السنن الكبرى للبيهقي ٨/١٠٠؛ نصب الراية ٤/٣٦٥-٣٦٦

وانظر: أحكام القرآن للشافعي ١/٢٨٤

فقه الأثر: يدل الأثر، على أن دية المعاهد أربعة آلاف درهم، أي ثلث دية المسلم والظاهر أن بين الرواية الأولى ، والرواية الثانية تعارض.

وجمع ابن قدامة بين الروایتين، بأن رواية أربعة آلاف، كانت حين كانت الدية ثمانية آلاف فيكون نصفها أربعة آلاف ، أما ماروي من أن الدية كانت كاملة فيحمل على التخليط (١)

وبهذا يظهر التوفيق بين الروايات بحيث أن كمال الدية، يحمل على التخليط، وأن أربعة آلاف يحمل على النصف لأن الدية في الإبرار . كانت ثمانية آلاف ثم قومها عمر رضي الله عنه ألف دينار على أهل الذهب وإثنى عشر ألف درهم على أهل الورق، وترك دية أهل الكتاب كما هي (٢) وفي هذا جمع للأحاديث.

يختلف العلماء في دية الذمي، وصاروا أربعة مذاهب:

المذهب الأول: وهو أن دية الذمي مثل دية المسلم ، روي ذلك عن عمر وعثمان وابن مسعود ، وهو قول علقمة (٣) وعطاء، والشعبي، ومجاهد، والنخعي، والثوري، وهو مذهب الحنفية (٤)

(١) أنظر: المغني ٣٩٩/٨ - ٤٠٠ ؛ الأم ١٠٥/٦ وقال ابن العربي: إن إعطاء النبي

صلى الله عليه وسلم دية المعاهد كاملة كدية المسلم ، كان على سبيل الإستتلاف لقومهم، إذ كان يؤديها من قبل نفسه دون العاقلة. أنظر: أحكام القرآن ٤٧٩/١

(٢) أنظر: أبو داود ٦٧٩/٤ ؛ سنن الدار قطني ١٢٩/٣ ؛ نيل الأوطار ٦٤/٧

(٣) علقمة: هو بن قيس فقيه الكوفة، وعالمها ومقرئها، الإمام الحافظ، أبو شبل، ولد

في أيام الرسالة وهو من المخضرمين، وهاجر في طلب العلم والجهاد ولازم ابن

مسعود وتفقه به العلماء . أنظر: سير أعلام النبلاء ٥٣/٤ وما بعدها.

(٤) أنظر: الهداية مع تكملة فتح القدير ٢٧٨/١٠ ؛ المغني ٤٠٠/٨ ؛ الإشراف ٩٣/٣ ؛

نيل الأوطار ٦٥/٧

الأدلة

واستدلوا بالكتاب، والسنة، والأثر، والمعقول.

أما الكتاب ، فقوله تعالى:

﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ (١)

وجه الاستدلال: تدل الآية على وجوب الدية كاملة في قتل الذمي ، لأن الدية المعهودة، هي دية المؤمن، فهي نص في الموضوع.

أما السنة، فما روى الزهري: أن دية الذمي كانت مثل دية المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ، وعمر، وعثمان ، فلما كان زمن معاوية جعلها على النصف (٢)

وبحديث دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار (٣)

وما روي: أن النبي صلى الله عليه وسلم، جعل دية المعاهد كدية المسلم (٤) وجه الاستدلال: الحديث نص في المدعى.

أما الأثر: فما روي عن علي كرم الله وجهه، قال: إنما بذلوا الجزية لتكون دمائهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا (٥)

وجه الاستدلال: يدل الأثر على أن دية الذمي مثل دية المسلم. وأما المعقول: فلوجوه:

١- أن الذمي آدمي حر معصوم فأشبهه المسلم في كمال الدية.

٢- وأنه يساوي المسلم في المالكية ، فكذلك في الدية.

(١) سورة النساء الآية: ٩٢

(٢) سبق تخريجه. في ص ٣١٧

(٣) انظر: الدراية ٢٧٥/٢

(٤) الدراية ٢٧٥/٢ ؛ سنن الدار قطني ١٤٥/٣ ؛ المصنف، لابن أبي شيبة ٢٨٧/٩

(٥) سنن الكبرى للبيهقي ٣٤/٨ ؛ أحكام القرآن للجصاص ١٤١/١ =

٣- وأيضا لاختلاف في أن الكفارة في قتل المسلم والمعاهد سواء وهو
تحرير رقبة فكذلك الدية (١)

المناقشة

نوقش أدلة الأحناف بمايلي:

١- بالنسبة للآية فقد نوقشت بأن المراد بالدية فيها ليس دية المسلم، ولم لايجوز
أن يراد بها الدية المتعارفة بين المسلمين لأهل الذمة والمعاهدين؟
وأیضا إن الآية وإن كانت مطلقة فقد قيدت بحديث الباب وهو أن عقل
الكافر نصف عقل المسلم (٢)

٢- وبالنسبة للحديث فقد نوقش بأنه من رواية الزهري وهو مرسل، وأيضا،
فهذه الأحاديث معارضة بحديث الباب وهو أرجح لأنه قول والقول أولى من
الفعال (٣)

٣- أما بالنسبة للأثر فهو ضعيف أيضا (٤)

٤- وأما بالنسبة للمعقول: فقد نوقش بأنه قياس ولاقياس مع النص.

= نيل الأوطار ١١/٧ بلفظ من كان له ذمتنا قدمه كدمننا وديته كديتنا. وفي إسناده أبو الجنوب
وهو ضعيف. ؛ سنن الدار قطني ١٤٨/٣ ؛ نصب الراية ٣٨١/٣ ، ٣٦٩/٤

(١) انظر: المغني ٤٠١/٨ ؛ تكملة فتح القدير ٢٧٨/١٠ ؛ الجوهر النقي مع السنن

الكبرى للبيهقي ١٠٣/٨

(٢) انظر: نيل الأوطار ٦٦/٧

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) لأن في روايته أبو الجنوب وهو ضعيف. أنظر: نيل الأوطار ١١/٧

المذهب الثاني

وهو أن دية الذمي نصف دية المسلم، روي ذلك عن عمر بن عبد العزيز، وعروة بن الزبير، وعمرو بن شعيب وبه قال المالكية والحنابلة (١)

الأدلة

واستدلوا بالسنة، والمعقول.

أما السنة: فقوله صلى الله عليه وسلم، دية المعاهد نصف دية المسلم (٢)
أما المعقول: فلأن الكفر نقص مؤثر في الدية فأثر في تنصيفها كالأنوثة (٣)

المناقشة

نوقشت أدلة هذا القول ، بأن الحديث رواه عمرو بن شعيب وهو ليس حجة عند أبي داود.

أما بالنسبة للمعقول : فهو أن الرق والأنوثة مؤثران في الملكية، ولكن الذمي مثل المسلم في الملكية، فلا يصح هذا القياس (٤)

(١) أنظر: بداية المجتهد ٤١٤/٢ ؛ أحكام القرآن لابن العربي ٤٧٨/١ ؛ شرح الزرقاني

على الموطأ ١٩١/٤ ؛ الشرح الكبير للدردير ٢٦٨/٤ ؛ شرح منتهى الإرادات

٣٠٨/٣ ؛ المغني ٣٩٩-٣٩٨/٨ وتغلظ الدية عند الإمام أحمد إذا قتله عمدا . أنظر:

المغني ٤٠٠/٨ ؛ المقنع ٣٩٧/٣ ؛ الإشراف ٩٣/٣

(٢) سنن النسائي ٤٥/٨ ؛ المصنف لابن أبي شيبة ٢٨٨/٩ ؛ مسند الإمام أحمد ١٨٠/٢

وانظر: الترمذي ١٨/٤ بلفظ دية عقل الكافر نصف دية عقل المؤمن .

(٣) أنظر: المغني ٣٩٩/٨ .

(٤) أنظر: تكملة فتح القدير ٢٧٨/١٠ .

المذهب الثالث

وهو أن ديته ثلث دية المسلم، روي ذلك عن عمر وعثمان وسعيد بن المسيب، وعطاء، والحسن، وعكرمة، وعمرو بن دينار وأبو ثور، وإسحاق، وبه قال الشافعية (١)

الأدلة

استدل هؤلاء لما ذهبوا إليه، بالسنة، والأثر، والمعقول.

أما السنة، فما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف (٢) كما رواه عمرو بن شعيب: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض على كل مسلم قتل رجلا من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم (٣) أما الأثر فما روي عن عمر بن الخطاب: أنه قضى في اليهودي والنصراني بأربعة آلاف وفي الجوسي بثمانمائة (٤)

وجه الإستدلال: يدل الحديث والأثر على أن دية الذمي ثلث الدية. وأما المعقول، فلأنه أقل مقدار أجمع عليه. (٥)

المناقشة

نوقشت أدلة هذا المذهب بأن الحديث محمول على ما كانت الدية ثمانية آلاف درهم فنصفه أربعة آلاف (٦)

(١) أنظر: مغني المحتاج ٥٧/٤ ؛ أحكام القرآن للشافعي ٢٨٤/١ ؛ المهذب ١٩٧/٢ الإشراف ٩٣/٣.

(٢) الدراية ٢٧٤/٢ ؛

(٣) المصنف لعبد الرزاق ٩٢/١٠ ؛ سنن الدار قطني ١٤٥/٣

(٤) الدراية ٢٧٥/٢ ؛ المصنف لعبد الرزاق ٩٥/١٠ ؛

(٥) مغني المحتاج ٥٧/٤.

(٦) أنظر: المغني ٣٩٩/٨.

وأما بالنسبة للأثر فقد روي عنه خلافه (١)
 وأما بالنسبة للمعقول، فقد نوقش بأنه عار عن الدليل، وأن الحكم بالأقل
 على غير أصل من كتاب وسنة وكل قائل يحتاج إلى دليل على صحة قوله (٢)

المذهب الرابع

وهو أنه لادية للذمي إطلاقاً، وبه قال الظاهرية (٣)
 استدلوا بالكتاب، والمعقول.

أما الكتاب فقوله تعالى:

﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ..الآية﴾ (٤)

وجه الإستدلال: أن حكم الآية راجع إلى المؤمن ولا ذكر فيها للذمي

ولامستأمن (٥)

وأما المعقول: فلأن الدية لا تجب في العمد إلا إذا كان القود يقينا، وأنه لا قود

من المسلم للذمي فلادية (٦)

ولكن أدلة الظاهرية، تدفعها الأحاديث الواردة في أدلة المذاهب الأخرى.

الترجيح

بعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم ومناقشة أدلة كل مذهب يظهر لي أن

القول بنصف الدية أولى، لقوة أدلتهم، والله أعلم.

(١) أنظر: الدراية ٢/٢٧٥.

(٢) أنظر: الجوهر النقي مع البيهقي ١٠٣/٨

(٣) أنظر: المحلى بالآثار ١/٢٢٠-٢٢١، ٢٣٥

(٤) سورة النساء الآية: ٩٢

(٥) المحلى بالآثار ١٠/٢٢١، ٢٣٥

(٦) انظر: المحلى بالآثار ١٠/٢٣٦-٢٣٧

مسألة

تغليظ الدية بقتل الذمي عمدا.

روى عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن سالم [بن عبد الله بن عمر] عن ابن عمر: أن رجلا مسلما قتل رجلا من أهل الذمة عمدا فرفع إلى عثمان فلم يقتله به وغلظ عليه الدية مثل دية المسلم (١)

حالة الرواة في هذا السند :

قال ابن حزم: أن هذا الأثر في غاية الصحة عن عثمان (٢)

فقه الأثر: يدل الأثر، على أن دية الذمي تغلظ بالقتل العمد.

الموافقون : روي ذلك عن عمر رضي الله عنه، وبه قالت الحنابلة، حيث

تغلظ دية الذمي بقتله عمدا عندهم، فتكون ديته كدية مسلم (٣)

المخالفون

وذهب الجمهور غير الحنفية أنها لا تغلظ بالعمد (٤)

أما الحنفية فكما قلنا في المسألة السابقة أن دية الذمي والمسلم سواء (٥)

(١) المصنف لعبد الرزاق ٩٦/١٠ ؛ السنن الكبرى للبيهقي ٣٣/٨ ؛ المحلى

بالآثار ٢٢٣/١٠ عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه. ؛ كنز العمال ١٥/١٣٩-

١٤٠ ؛ نصب الراية ٣٦٨/٤ ؛ نيل الأوطار ٩/٧ ؛ معرفة السنن والآثار ٢٩/١٢

وانظر: المغني ٤٠٠/٨ ؛ اعلام الموقعين ٢٩/٢

(٢) أنظر: المحلى بالآثار ٢٢٣/١٠ ؛ تلخيص الحبير ١٦/٤ ؛ ارواء الغليل ٣١٢/٧

(٣) أنظر: المغني ٤٠٠/٨ ، أحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٧٤

(٤) أنظر: المغني ٤٠٠/٨ .

(٥) ليرجع إلى مسألة دية الذمي. وأنظر أيضا: تكملة فتح القدير ٢٧٨/١٠.

مسألة

دية الجوسي . قال ابن قدامة:

(دية الجوسي ثمانمائة درهم ، ونسائهم على النصف ، وهذا قول أكثر أهل العلم
ومن قال بذلك عمر ، وعثمان ، وابن مسعود ، وسعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار،
وعطاء، وعكرمة، والحسن وإسحاق) (١) وبه قال المالكية، والشافعية، والحنابلة (٢)

الأدلة

استدل هؤلاء بالسنة، والأثر، والإجماع .

أما السنة ، فمارواه البيهقي بسنده عن عقبة بن عامر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم: دية الجوسي ثمانمائة درهم (٣)

وأما الأثر: فما روي عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما أنهما كانا يقولان
دية الجوسي ثمانماية درهم (٤)

وأما الاجماع: فلأنه لم يوجد فيها مخالف من الصحابة (٥)

المخالفون

وخالفهم الحنفية، والنخعي، والشعبي ، حيث قالوا بأن دية الذمي كدية المسلم لافرق
بين اليهودي والنصراني والجوسي (٦)

(١) المغني ٤٠١/٨

(٢) أنظر: شرح الزرقاني على الموطأ ١٩٢/٤ ؛ شرح الكبير للدردير ٢٦٨/٤؛ الجامع لأحكام
القرآن للقرطبي ٣٢٧/٥ ؛ نيل الأوطار ٦٥/٧؛ الإشراف ٩٣/٣ ؛ مغني المحتاج ٥٧/٤ ؛ نهاية
المحتاج ٣٢٠/٧ ؛ الإقناع للشريبي ٢٠٨/٢ ؛ المجموع ٥٣/١٩ ؛ المغني ٣٩٩/٨ ، ٤٠١ ؛ قال
ابن حزم : كما روينا عن عقبة بن عامر قال: قتل رجل في خلافة عثمان كلبا لصيد لا يعرف
مثله في الكلاب، فقوم ثمانمائة درهم، فالزمه عثمان تلك القيمة، فصارت دية الجوسي دية

الكلب، المحلى بالآثار ١٨٧/١١ ؛ وأنظر: تلخيص الحبير ٣٤-٣٥

(٣) السنن الكبرى ١٠١/٨ وقال ابن الترمذاني في الجوهر النقي أن الطحاوي ضعف هذا الحديث
لأن في سنده ابن طيبة ولاسيما رواية عبد الله بن صالح ١٠١/٨

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ١٠١/٨ .

(٥) المجموع ٥٣/١٩ ؛ المغني ٤٠١

(٦) وانظر: المسألة دية الذمي ، تكملة فتح القدير ٢٧٨/١٠ ؛ المغني ٤٠١/٨ ؛ الإشراف ٩٣/٣

وروي عن عمر بن عبد العزيز أن ديته نصف دية المسلم (١)
استدل بقوله صلى الله عليه وسلم (سنوا بهم سنة أهل الكتاب) (٢)
وجه الإستدلال: هو أن دية أهل الكتاب نصف دية المسلم فيلزم أن يكون الجوسي مثله
المناقشة

نوقش هذه الأدلة بمايلي:

- ١- أن ما استدل به الجمهور من الحديث والأثر فهما ضعيفان (٣)
- ٢- وأما دعوى الإجماع فلا يصح لأنه روي عن عمر بن عبد العزيز خلافه (٤)
- ٣- وأما ما استدل به عمر بن عبد العزيز من الحديث فقد نوقش بأن المراد بسنة أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط دون غيره (٥)

الترجيح

بعد إستعراض اقوال العلماء وأدلتهم يبدو لي أن القول بثمانمائة درهم يؤيده
نص لأن حكم الجوس غير حكم أهل الكتاب والله أعلم.

المطلب الخامس

في تضمين الجناية على الكلب.

مسألة

روى البيهقي بسنده (وفي ما أجاز لي) أبو عبد الله الحافظ (٦) روايته عنه عن
أبي العباس (٧) عن الربيع (٨) عن الشافعي، عن بعض من كان يناظره في هذه المسألة ،
فقال: أخبرني بعض أصحابنا عن محمد بن إسحاق (٩) عن عمران بن أبي
أنس (١٠) أن عثمان رضي الله عنه أغرم رجلا ثمن كلب قتله عشرين بغيرا (١١)

(١) أنظر: الإشراف ٩٣/٣ ؛ المغني ٤٠١/٨

(٢) فتح الباري ٣٠٢/٦ وقال: منقطع مع ثقة رجاله، الموطأ مع تنوير الحوالك ٢٦٤/١

(٣) أنظر: نيل الأوطار ٦٥/٧

(٤) أنظر: المغني ٤٠١/٨ وهامش رقم ١ من هذه الصفحة.

(٥) أنظر: فتح الباري ٣٠٢/٦ ==

حالة الرواة في هذا السند : رجاله ثقات (١)
 فقه الأثر: يدل الأثر على أن الجناية على الكلب (٢) توجب الضمان.
 وروى ابن حزم عن عقبة بن عامر (٣) قال: قتل رجل في خلافة عثمان كلبا
 لصيد لا يعرف مثله في الكلاب فقوم ثمانمائة درهم فألزمه عثمان تلك القيمة (٤)
 حالة رواة هذا السند : والأثر ضعيف (٥)
 فقه الأثر: يدل هذا الأثر على أن قتل كلب الصيد مضمون بقيمته.

الموافقون: ذهب الحنفية ، والمالكية، إلى وجوب القيمة على متلف الكلب
 المُعلّم و كلب ماشية، وزرع (٦)

الأدلة

استدلوا بالسنة ، والمعقول.
 أما السنة: فما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم: نهى عن ثمن الكلب

-
- (٦) = هو الحاكم صاحب المستدرك. (٧) أبو العباس : هو الأصم تقدم.
 (٨) هو الربيع بن سليمان المرادي، مولاهم أبو محمد المصري، ثقة ، أنظر: تقريب التهذيب ٢٠٦
 (٩) هو صاحب السيرة تقدم .
 (١٠) هو عمران بن أبي أنس القرشي، العامري ، المصري، ثقة، أنظر: تقريب ص ٤٢٩
 (١١) السنن الكبرى للبيهقي ٧/٦ ؛ المبسوط ١١/٢٣٥
-

- (١) ولكن قال النووي: إن الأحاديث والآثار كلها ضعيفة. أنظر: شرح صحيح مسلم للنووي
 ٢٣٣/١٠ ؛ المجموع ٩/٢٢٩ ؛ السنن الكبرى للبيهقي ٧/٦ وقال منقطع.
 (٢) لعل المراد بالكلب كلب صيد لا مطلق الكلب بدليل رواية ابن حزم المذكور.
 (٣) هو عقبة بن عامر الجهني صحابي مشهور ولي مصر لمعاوية، انظر: تقريب التهذيب ٣٩٥
 (٤) المحلى بالآثار ١١/١٨٧ ؛ تلخيص الحبير ٤/٣٤
 (٥) لأجل ابن لهيعة أنظر: تلخيص الحبير ٤/٣٥
 (٦) أنظر: المبسوط ١٢/٢٠، ١١/٢٣٥ ؛ الفتاوى الهندية ٦/٥٢ ؛ حاشية الدسوقي ٣/٤٤٧ =

إلاكلب الصيد (١)

وجه الإستدلال: أن كلب الصيد يجوز بيعه ، فيجب على متلفه ضمان.
 أما المعقول: فهو أنه مال منتفع به فيجب قيمته كالحمار، وسائر الأموال،
 بدليل أنه يحل الإنتفاع به في حالة الإختيار، ويجوز تمليكه بغير عوض في حالة
 الحياة بالهبة، وبعد المات بالوصية (٢)

المخالفون

وذهب الشافعية ، والحنابلة و أبو هريرة ، والحسن البصري، وربيعة،
 والأوزاعي، والحكم، وحماد، وابن المنذر ، إلى أنه لايجب بإتلافه شيء (٣)

الأدلة

استدلوا بالسنة ، والمعقول.

أما السنة، فما روي: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن ثمن الكلب ومهر
 البغي، وحلوان الكاهن (٤)

وما روي من حديث: ثمن الكلب خبيث ، ومهر البغي خبيث، وكسب

= شرح الزرقاني على الموطأ ٣/٣٠٥ ؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦/١٦٨ ؛ شرح
 صحيح مسلم للنووي ١٠/٢٣٢ ؛ الإشراف ٣/٣٦٢، ٣٦٤

(١) صحيح الترمذي ٣/٥٧٨ ؛ وقال: لا يصح من هذا الوجه. لأجل أبي المهزم.

وقال الزرقاني: أنه ضعيف بإتفاق أئمة الحديث شرح الزرقاني على الموطأ ٣/٣٠٥

(٢) أنظر: المبسوط ١٢/٢٠ ، ١١/٢٣٥ ؛ الفتاوى الهندية ٦/٥٢ ؛ شرح الزرقاني

على الموطأ ٣/٣٠٥ ؛ حاشية الدسوقي ٣/٤٤٧

(٣) أنظر: المغني المحتاج ٢/٢٧٧ ؛ المجموع ٩/٢٢٨ ؛ كشف القناع ٣/١٥٤ ؛ شرح

منتهى الإرادات ٢/٤٣٢ ؛ شرح صحيح مسلم للنووي ١٠/٢٣٢ ؛ الإشراف

٣/٣٦٢، ٣٦٤

(٤) صحيح مسلم ١٠/٢٣١

الحجام خبيث (١)

وجه الدلالة: تدل الأحاديث على تحريم ثمن الكلب ومادام ثمنه حرام فلا تجب القيمة على متلفه.

وأما المعقول، فلأنه حيوان نجس فلم يجوز بيعه كالخنزير (٢)

المناقشة

نوقشت أدلة القائلين بالضمان بأن الأحاديث التي استدلت بها الحنفية كلها ضعيفة (٣) ولا يصح قياسه على سائر الحيوانات ، لأن إباحة المنفعة (٤) لا تبيح البيع كأم الولد ينتفع بها ولا تباع. وأيضا جواز الوصية بها لا تدل على إباحته لأنه تجوز الوصية بالمجهول والمعدوم ولا يجوز بيعهما (٥)

وعند الظاهرية: يلزمه كلب مثله (٦) واستدلوا بقوله تعالى:

﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ﴾ (٧)

الترجيح

بعد استعراض أدلة الطرفين ومناقشة أدلة القائلين بالجواز يبدو لي أن أدلة القائلين بالمنع أولى للاختلاف في الإستثناء وأدلة القائلين بالمنع سليمة من المناقشة، والله أعلم.

(١) صحيح مسلم ٢٣٢/١٠

(٢) المجموع ٢٢٩/٩

(٣) أنظر: المجموع ٢٢٩/٩ ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ٢٣٣/١٠ ؛ المحلى

بالآثار ٤٩٤/٧ - ٤٩٥ ؛ قال معلق الدار قطني: إن الأحاديث الصحيحة خالية عن

الإستثناء، وإن الإستثناء في الإقتناء فلعله شبه على الرواة. التعليق المغني على الدار قطني

لمحمد شمس الحق العظيم آبادي مطبوع مع الدار قطني (دار المحاسن) ٧٤/٣

(٤) إباحة المنفعة ليست مطلقة بل مقيدة بكونه كلب صيد، أو زرع، أو ماشية، وما عدا

ذلك فالمنفعة غير مباحة؛ لحديث: من إقتنى كلبا لا يغني عنه زرعاً ولا ضرعاً نقص من

أجر عمله كل يوم قيراط. وفي رواية قيراطان. انظر: سنن الترمذي ٤/٦٧، ٦٨

(٥) أنظر: المجموع ٢٢٩/٩ ؛ شرح الزرقاني ٣/٣٠٥

(٦) أنظر: المحلى بالآثار ٤٩٣/٧ ، ١٨٧/١١

(٧) سورة الشورى الآية : ٤٠

مسألة

قتل الكلاب.

روى عبد الرزاق عن معمر، عن يونس (١) عن الحسن، أن عثمان بن عفان كان يأمر بقتل الكلاب، والحمام (٢).
حالة الرواة في هذا السند : في سنده يونس بن عبيد ولم أعرفه.
فقه الأثر: يدل الأثر على أن حكم الكلاب القتل .

الموافقون: لقد أجمع العلماء على قتل الكلب العقور (٣)
أما غير العقور فقد اختلف فيه العلماء إلى قولين :
القول الأول: للموافقين : وهو الإمام مالك ، فقد قال بقتله (٤)
واستدل بما رواه عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه و سلم، أمر بقتل الكلاب. (٥)
وذهب المخالفون وهم الجمهور: الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة إلى عدم

-
- (١) يونس هو: إما يونس بن عبيد بن دينار العبدي ، أبو عبد الله البصري ، ثقة، ثبت، فاضل ، مات سنة ١٣٩هـ تقريب التهذيب ص ٦١٣ - ويمكن أن يكون يونس بن يزيد الأيلي بن أبي النجاد الأيلي مولى آل أبي سفيان ، ثقة، انظر: تقريب التهذيب ٦١٤
(٢) المصنف لعبد الرزاق ٣/١١ ؛ السنن الكبرى للبيهقي ٤١٣/٢ وفيه كان يأمر بغسل الكلاب في الحمام (ولعله تصحيف) ويؤيد هذا الإحتمال أنه ظهر بالمدينة اللعب بالحمام والمهارشنة ، بين الكلاب فأمر عمر وعثمان بقتل الكلاب وذبح الحمام، أنظر: الجوهر النقي ٧/٦
(٣) أنظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٢٣٥/١٠ ؛ المبسوط ٢٠/١٢ ؛ شرح الزرقاني على الموطأ ٣٧٣/٤ ؛ المجموع ٢٣٥/٩ ؛ شرح منتهى الإرادات ٤٣٢/٢
(٤) أنظر: شرح الزرقاني على الموطأ ٣٧٣/٤ .
(٥) الموطأ مع شرح الزرقاني ٣٧٣/٤ ؛ شرح صحيح مسلم للنووي ٢٣٥/١٠ سبل

قتله وقالوا بأن الأمر بالقتل قد نسخ إلا في الأسود البهيم [خالص السواد] (١) لأنه سَيِّطَانٌ.

الترجيح

بعد إستعراض أقوال العلماء ظهر لنا أن القتل خاص بالعقور ، والأسود البهيم ذو النقطين، وأن بقية الكلاب ، لاتقتل ، لورود النهي عن قتلهم، وأن أمر عثمان رضي الله عنه بقتلها فرما كان لمصلحة كما قاله صاحب الجوهر النقي: أنه ظهر بالمدينة اللعب بالحمام والمهارشة بين الكلاب ، فأمر عمر وعثمان بقتل الكلاب وذبح الحمام (٢)

الفصل الثاني

في دية ما دون النفس، وفيه مطلبان: المطلب الأول: في دية الجروح.
المطلب الثاني: في دية الأصابع.
المطلب الأول : في دية الجروح.

مسألة

دية السمحاق (٣)

قال عبدالرزاق: قلت لمالك إن الثوري أخبرنا عنك عن يزيد بن قسيط (٤)

(١) المبسوط ٢٣٥/١١ ؛ ٢٠/١٢ ؛ المجموع ٢٣٥/٩ ؛ كشاف القناع ١٥٤/٣ ؛

شرح النووي على صحيح مسلم ٢٣٥/١٠ ؛ زاد المعاد ٧٩١/٥

(٢) أنظر: الجوهر النقي مع السنن الكبرى للبيهقي ٧/٦.

(٣) السمحاق: قشرة رقيقة فوق عظم الرأس وبها سميت الشجة إذا بلغت إلى سمحاق.

أنظر: أنيس الفقهاء ٢٩٥ ؛ المطلع على أبواب المقنع ٢٦٧ ؛ تكملة فتح

القدر ٢٨٥/١٠ ؛ قال الواقدي: هي عندنا الملطي. وقال غيره: هي الملطأة، وهي

التي جاء فيها الحديث (يقضي في الملطأة بدمها) القرطبي ٢٠٣/٦

(٤) هو يزيد بن عبد الله بن قسيط بن أسامة الليثي، ثقة، من الرابعة مات ١٢٢ هـ أنظر:

تقريب التهذيب ٦٠٢ ؛ سير أعلام النبلاء ٢٦٦/٥

عن ابن المسيب أن عمر، وعثمان: قضيا في الملقاة (١) بنصف الموضحة (٢) (٣)
حالة الرواة في هذا السند : رجاله ثقات (٤)
فقه الأثر: يدل الأثر على أن دية السمحاق نصف دية الموضحة (٥)

الموافقون: روي عن عمر ، مثل قول عثمان رضي الله عنهما (٦)

المخالفون

انقسم المخالفون، إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن في السمحاق أربعة من الإبل.

وروي ذلك عن علي وزيد بن ثابت، والإمام أحمد في رواية (٧)

-
- (١) وهي القشرة الرقيقة التي بين عظم الرأس ولحمه، أنظر: المغرب في ترتيب المغرب ٤٣٣
ويسمى السمحاق لرواية البيهقي بقوله: الملقاة وهي السمحاق، انظر: السنن ٨٣/٨
(٢) وهي التي توضح العظم أي تظهره المطلع ص ٣٦٧ ؛ أنيس الفقهاء ٢٩٤ .
(٣) المصنف لعبد الرزاق ٣١٣/٩ ؛ وانظر: السنن الكبرى للبيهقي ٨٣/٨ ؛ كنز العمال
١٠٧/١٥ ؛ الإشراف ٩٥/٣ ؛ المغني ٤٨١/٨ ؛ بداية المجتهد ٤١٩/٢ ؛ القرطبي ٢٠٤/٦
(٤) ظن عبدالرزاق أن يزيد بن قسيط ضعيف عند مالك ولكنه أخطأ وليس مراد مالك بقوله
(ليس الرجل عندنا هناك) يزيد بن قسيط بل رجل آخر مجهول، انظر: الجوهر النقي مع
السنن الكبرى ٨٤/٨ ؛ الإستذكار ١٢٨/٢٥، ١٢٩ ؛ وهامش المصنف لعبد الرزاق ٣١٣/٩
(٥) دية الموضحة خمس من الإبل. قال ابن المنذر: أجمع العلماء بالقول به. أنظر:
الإشراف ٩٦/٣ ؛ تكملة فتح القدير ٢٨٦/١٠ ؛ بداية المجتهد ٤١٩/٢ ؛ شرح
الكبير للدردير ٢٧٠/٤ ؛ القرطبي ٢٠٤/٦ ؛ الأم ٧٦/٦ ؛ المهذب ١٩٨/٢ ؛ كشاف القناع
٥٢/٦ ؛ شرح منتهى الإرادات ٣٢٣/٣ ؛ المغني ٤٨١/٨ ؛ نيل الأوطار ٦١/٧
(٦) الإشراف ٩٥/٣ ؛ المغني ٤٨١/٨
(٧) أنظر: المغني ٤٨١/٨ ؛ بداية المجتهد ٤١٩/٢ ؛ الإشراف ٩٥/٣

المذهب الثاني: وهو انه يجب فيه الحكومة (١) وهو قول الحسن البصري والنخعي، وعمر بن عبد العزيز، وبه قال الحنفية، والشافعية، والحنابلة، والمالكية إذا كان خطأ وبرىء بشين (٢)

الأدلة

استدل أصحاب هذا القول بالسنة، والمعقول.

أما السنة: فما روى البيهقي بسنده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تلاق قبل ملك، ولا قصاص فيما دون الموضحة من الجراحات (٣) وجه الإستدلال:

يدل الحديث على أنه لا قصاص في السمحاق لأنه مادون الموضحة.

وحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقض فيما دون الموضحة بشيء (٤) وأما المعقول: فلأنه لا يمكن تحقيق المماثلة ولم يثبت فيها أرش مقدر بتوقيف ولاله قياس يصح، فيجب الرجوع إلى الحكومة كالحارصة (٥) (٦)

(١) الحكومة: هي أن يقوم المحني عليه عبدا صحيحا ويقوم عبدا معيبا، وينظر ما بين القيمتين فيجعل ذلك جزءا من دينه على الجاني في ماله. أنظر: التاج والإكليل للمواق ٢٥٨/٦ ؛ أنيس الفقهاء ٢٩٥

(٢) أنظر: تكملة فتح القدير ٢٨٥/١٠ ؛ المبسوط ٧٤/٢٦ ؛ بدائع الصنائع ٣٠٩/٧ حاشية رد المحتار ٥٨١-٥٨٢/٦ ؛ الشرح الكبير للدردير ٢٧٠/٤ ؛ التاج والإكليل ٢٥٨/٦ ؛ بداية المجتهد ٤١٩/٢ ؛ المهذب ١٩٩/٢ ؛ المجموع ٧١/١٩ ؛ كشف القناع ٥٢/٦ ؛ شرح منتهى الإرادات ٣٢٣/٣ ؛ المغني ٤٨١/٨

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٦٥/٨ ؛ وقال: منقطع. نصب الراية ٣٧٤/٤ وقال: مرسل.

(٤) نصب الراية ٣٧٤/٤ ؛ المصنف لعبد الرزاق ٣٠٦/٩ ، ٣٠٧

(٥) وهي التي: تحرص الجلد، أي تشقه قليلا. المطلع ٣٦٧ ؛ الإشراف ٩٤/٣

(٦) أنظر: كشف القناع ٥٢/٦ ؛ المغني ٤٨١/٨

المذهب الثالث: وهو أنه يجب فيه القصاص وبه قال المالكية إذا كان عمدا

عنده، والظاهرية، والإمام محمد بن الحسن من الحنفية (١)

الأدلة

استدل هؤلاء لمذهبهم بالكتاب، والمعقول.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ (٢)

وجه الاستدلال:

هو أن الله سبحانه وتعالى، فرض القصاص في الجروح مطلقا (٣)

وأما المعقول: فلأن المساواة فيه ممكن بلا حيف، فيجب فيه القصاص (٤)

المناقشة

نوقشت أدلة هذا القول بما يلي:

أولا: أن الآية تدل على القصاص حقا ولكن يجب في القصاص أن لا يفضي

إلى الحيف والزيادة بدليل آية أخرى وهي قوله تعالى:

﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ (٥)

ثانيا: بالنسبة للمعقول، فلأن دم الجاني معصوم إلا بقدر جنايته فما زاد

عليها يبقى على العصمة، ومن ضرورات المنع من الزيادة المنع من القصاص لأنها

من لوازمه، وهذا لا خلاف فيه (٦)

(١) أنظر: شرح الكبير للدردير ٢٥١/٤؛ التاج والإكليل ٢٤٦/٦؛ المحلى بالآثار

٩٧/١١-٩٨؛ تكملة فتح القدير ٢٨٥/١٠

(٢) سورة المائدة الآية: ٤٥

(٣) المحلى بالآثار ٩٧/١١-٩٨

(٤) أنظر: تكملة فتح القدير ٢٨٥/١٠؛ المغني ٤٨١/٨

(٥) سورة النحل الآية: ١٢٦

(٦) المغني ٣١٧/٨

الترجيح

وبعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم ، يبدو لي والله أعلم أن ما ذهب إليه القائلون بالحكومة هو الراجح لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة.

المطلب الثاني

في دية الأصابع.

مسألة

عن سعيد بن المسيب قال: كان عمر بن الخطاب، يجعل في الإبهام والتي تليها نصف دية الكف، ويجعل في الإبهام خمس عشرة وفي التي تليها تسعا، وفي الأخرى ستا، حتى كان عثمان بن عفان فوجد كتابا كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم فيه «وفي الأصابع عشر عشر» فصيرها عثمان عشرا عشرا (١) حالة الرواة في هذا السند : سعيد بن المسيب أحد العلماء الأثبات (٢) فقه الأثر: يدل الأثر، على أن دية لأصابع عشر عشر بدون تفاوت بين إصبع وأخرى، كما هو الظاهر من الحديث.

الموافقون: روي مثل ذلك عن ابن عباس، ومسروق، وعروة، ومكحول، والشعبي، وعبد الله بن معقل، والثوري، والأوزاعي، وبه قال: الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية (٣)

(١) كنز العمال ١١١/١٥-١١٢

(٢) واتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل، انظر: تقريب التهذيب ٢٤١. ولم أجد له سندا لأن الهندي نقل عن ابن راهويه ولم أعثر على كتابه.

(٣) أنظر: فتح القدير ١٠/٢٨٢؛ بداية المجتهد ٢/٤٢٤؛ مغني المحتاج ٤/٦٦؛ المغني

٨/٤٦٣؛ المحلى بالآثار ١١/٥٩؛ معرفة السنن والآثار ١٢/١١٤؛ الإشراف ٣/١١٠

الأدلة

واستدلوا بجملة من أحاديث:

١_ وفي كل إصبع عشر من الإبل (١)
وجه الإستدلال: يدل الحديث صراحة بأن في كل إصبع عشر من الإبل فهو نص في المدعى.

٢_ وحديث : دية أصابع اليدين والرجلين عشر من الإبل لكل إصبع (٢)

٣_ وبحديث : هذه وهذه سواء، يعني الإبهام والخنصر (٣)

المخالفون

وذهب مجاهد إلى أن في الإبهام خمس عشرة، وفي التي تليها ثلاث عشرة
وفي التي تليها عشر، وفي التي تليها ثمان وفي التي تليها سبع (٤)
ولكن هذا المذهب مردود بأحاديث الباب (٥)

(١) سنن الترمذي ٨/٤ ؛ سنن أبي داود ٦٨٨/٤ ؛ سنن النسائي ٥٦/٨

(٢) صحيح الترمذي ٨/٤ ؛ النسائي ٥٦/٨ ؛ سنن أبي داود ٦٨٨/٤

(٣) البخاري مع فتح الباري ٢٣٥/١٢

(٤) أنظر: المغني ٤٦٣/٨ ؛ نيل الأوطار ٦٠/٧

(٥) نيل الأوطار ٦٠/٧

الفصل الثالث

في القسامة

وفيه تمهيد، ومطلبان:

التمهيد: في تعريف القسامة لغة واصطلاحاً.

للقسامة لغة، عدة معان: منها الحلف، فهي مشتقة من أقسم يقسم أي حلف وقد تطلق على نفس الجماعة الذين يحلفون الأيمان على حقهم ويأخذونه (١)

وفي الإصطلاح: أيمان تقسم على المتهمين في الدم من أهل المحلة (٢)

المطلب الأول

في مشروعية القسامة.

مسألة

روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، قال: كتب إليه سليمان بن هشام يسأله عن رجل وجد مقتولاً في دار قوم، فقالوا: طرقتنا ليسرقتنا، وقال أولياؤه: كذبوا، بل دعوه إلى منزلهم ثم قتلوه، قال الزهري: فكتبت إليه: يحلف من أولياء المقتول خمسون أنهم لكاذبون، ماجاء ليسرقتهم، ومادعوه إلا دعاءاً ثم قتلوه فإن حلفوا أعطوا القود، وإن نكلوا حلف من أولئك خمسون، بالله لطرقتنا ليسرقتنا ثم عليهم الدية، قال الزهري: وقد قضى بذلك عثمان بن عفان في ابن بامرة النعامي (٣) أبي قومه أن يحلفوا فأغرهمهم الدية (٤)

(١) أنظر: لسان العرب ٤٨١/١٢

(٢) أنظر: التعريفات ١٧٥؛ المطلع ٣٦٨-٣٦٩؛ بدائع الصنائع ٧/٢٨٦؛ تكملة

فتح القدير ٣٧٣/١٠؛ أنيس الفقهاء ٢٩٥.

(٣) هكذا ورد في المصنف لعبد الرزاق، ولم أجد له ترجمة. =

حالة الرواة في هذا السنه:

رجاله ثقات. ولكن قال ابن حزم: إن الرواية عن عثمان لا تصح لأنها مرسل لأن الزهري لم يولد إلا بعد موت عثمان (١)
فقه الأثر:

يدل الأثر، على مشروعية القسامة عند عثمان رضي الله عنه.

الموافقون: اتفق الفقهاء: الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة والظاهرية،
على مشروعية القسامة (٢)

الأدلة

استدلوا بالسنة، وإجماع الصحابة.

أما السنة: فما رواه البخاري، بسنده عن بشير بن يسار ((زعم أن رجلا من الأنصار يقال له سهل بن أبي حثمة أخبره أن نفرا من قومه انطلقوا إلى خيبر، ففترقوا فيها ووجدوا أحدهم قتيلا وقالوا للذي وجد فيهم : قد قتلتم صاحبنا، قالوا : ماقتلنا ولاعلمنا قاتلا، فانطلقوا إلى النبي صلى الله عليه سلم فقالوا: يارسول الله انطلقنا إلى خيبر فوجدنا أحدنا قتيلا، فقال: الكبر الكبر . فقال لهم: تأتون بالبينة على من قتله؟ قالوا: ما لنا ببينة، قال: فيحلفون، قالوا: لانرضى

= (٤) المصنف لعبد الرزاق ٣٩/١٠ - ٤٠ ؛ المصنف، لابن أبي شيبة ٣٨٢/٩ ؛
وفيه: ابن بني قرة ؛ المحلى بالآثار ٢٩٠/١١، ٢٩٥ وفيه ابن باقرة التغلبي.

(١) انظر: المحلى بالآثار ٢٩٥/١١

(٢) بدائع الصنائع ٢٨٦/٧ ؛ تكملة فتح القدير ٣٧٢/١٠ ؛ بداية المجتهد ٤٢٧/٢

معني المحتاج ١١٤/٤ ؛ المغني ٤٨٦/٨ ؛ المحلى بالآثار ٣٠١/١١

بإيمان اليهود، فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطل دمه ((فوداه مائة من إبل الصدقة)) (١)

وجه الإستدلال: يدل الحديث على أن العمل بالقسامة جائز.

ومنها: مارواه مسلم في صحيحه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية (٢) وأما إجماع الصحابة :

فلأن القسامة حكم بها سيدنا عمر، وعلي، رضي الله عنهما ولم ينكر عليهما أحد من الصحابة فكان إجماعاً (٣)

المخالفون

ويرى طائفة من أهل العلم وهم سالم بن عبد الله بن عمر، وأبو قلابة (٤) وعمر بن عبد العزيز في قول، وسليمان بن يسار، والحكم بن عتيبة، ومسلم ابن خالد، وإبراهيم بن عليه، عدم مشروعية العمل بالقسامة (٥)

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ٢٣٩/١٢ ؛ صحيح مسلم ١١/١٤٣-١٥٢؛
المصنف، لابن أبي شيبة ٣٨٣/٩.

(٢) صحيح مسلم ١١/١٥٢

(٣) بدائع الصنائع ٧/٢٨٦ ؛ وقال ابن حزم إن الآثار عن عمر وعلي لاتصح لأن فيها إنقطاع، وأيضا في أثر علي حارث بن الأعور وهو كذاب. أنظر: المحلى بالآثار ١١/٢٩٥، ٣١٨

(٤) هو عبد الله بن زيد بن عمرو، أو عامر بن نائل بن مالك، الإمام، شيخ الإسلام، أبو قلابة الجرمي البصري، ثقة، فاضل من الثالثة، قدم الشام مات هاربا من القضاء وكان من الفقهاء ذوي الألباب، أنظر: التقريب ص ٣٠٤ سير أعلام النبلاء ٤/٤٦٨
(٥) نيل الأوطار ٧/٣٧ ؛ بداية المجتهد ٢/٤٢٧ ؛ المحلى بالآثار ١١/٢٩٧-٢٩٨.

الأدلة

استدلوا بالسنة، والأثر، والمعقول.

أما السنة: فقولہ صلى الله عليه وسلم: البينة على المدعي، واليمين على المدعي عليه (١)

وجه الإستدلال: يدل الحديث على قاعدة من قواعد الشريعة، وهو أن البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه، أما القسامة فمخالفة لهذا الأصل، إذن لا يعمل بها.

أما الأثر، فما روي عن سالم بن عبد الله بن عمر، أنه كان يقول: يا لعباد الله لقوم يخلفون على أمر لم يروه ولم يحضروه ولم يشهدوه، ولو كان لي من الأمر شيء لعاقبتهم ولنكلتهم، ولجعلتهم نكالا وما قبلت لهم شهادة (٢) وجه الدلالة: يدل الأثر على أن اليمين لا تجوز إلا على ما علمه الإنسان، قطعاً بالمشاهدة الحسية، أو ما يقوم مقامها (٣) أما المعقول: فلأن القسامة كانت من أمر الجاهلية، فتلطف لهم النبي صلى الله عليه وسلم ليريهم كيفية بطلانها (٤)

المناقشة

نوقش ما استدل به أصحاب هذا القول بما يلي:

أولاً: بالنسبة لحديث: البينة على المدعي... فنوقش من وجهين:

١- ان الإستدلال بهذا الحديث غير سديد، لأن القسامة دليل شرعي،

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٢/١٢؛ سنن الترمذي ٦٢٦/٣

(٢) المحلى بالآثار ٢٩٣/١١

(٣) بداية المجتهد ٤٢٧/٢؛ نيل الأوطار ٣٦/٧

(٤) نيل الأوطار ٣٦/٧

مستقل، وليست مجرد دعوى الذي لاتعطى إلا بالبيينة (١)

٢_ أن الحديث لا يصح الإحتجاج به في عدم جواز القسامة، لأن الحديث عام،
وأن القسامة ثبتت بدليل خاص فلايجل طرح سنة خاصة لأجل سنة عامة (٢)

ثانيا : بالنسبة للأثر: فقد نوقش بأن الإستدلال على أن القسامة أمر لم يروه ولم
يشاهدوه، غير مسلم، لأن وجود اللوث شرط للقسامة، فيعتبر دليلا لأجل
الإحتفاظ بالدماء (٣)

ثالثا : بالنسبة للمعقول: فإن دعوى التلطف منه صلى الله عليه وسلم، باطلة
لأن الحديث صرح بأن النبي صلى الله عليه وسلم أقر القسامة على ما
كانت عليه في الجاهلية (٤)

الترجيح

وبعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم، ومناقشة أدلة النافين، وسلامة
أدلة القائلين، أرى ترجيح قول الجمهور القائلين بالقسامة. والله أعلم .

(١) أنظر: نيل الأوطار ٣٦/٧

(٢) أنظر: المرجع السابق.

(٣) أنظر: بداية المجتهد ٤٢٨/٢ ؛ نيل الأوطار ٣٦/٧

(٤) أنظر: نيل الأوطار ٣٦/٧

المطلب الثاني

في كيفية القسامة والبدء بها.

مسألة

روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، كتب إليه سليمان بن هشام يسأله عن رجل وجد مقتولا في دار قوم فقالوا : طرقتنا ليسرقتنا وقال أولياؤه كذبوا، بل دعوه إلى منزلهم ثم قتلوه قال الزهري: فكتبت إليه : يحلف من أولياء المقتول خمسون، أنهم لكاذبون ، ماجاء ليسرقتهم ، ومادعوه إلا دعاءا ثم قتلوه فإن حلفوا أعطوا القود، وإن نكلوا حلف من أولئك خمسون، بالله لطرقتنا ليسرقتنا ثم عليهم الدية قال الزهري : وقد قضى بذلك عثمان بن عفان في ابن باقرة التغلبي ، أبى قومه أن يحلفوا فأغرهم الدية(١)

فقه الأثر: يدل الأثر على أن الذي يبدأ بأيمان القسامة هم أولياء المقتول المدعون، فإن نكلوا فيحلف أهل المحلة، وهم المدعون عليهم.

الموافقون: وهذا قول أهل المدينة ، والليث بن سعد ، وأبو ثور، وربيع وبه قال الجمهور: المالكية، والشافعية ، والحنابلة(٢)

الأدلة

استدلوا لما ذهبوا إليه، بالسنة، والإجماع.

أما السنة: فما روي من حديث سهل بن أبي حثمة(٣) قال فيه: يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته(٤)

(١) سبق تخريج الأثر والحكم عليه في ٣٣٨ - ٣٣٩

(٢) التاج والإكليل ٢٧٣/٦ ؛ الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ٢٨٩/٤ ؛

القرطبي ٤٥٨/١ ؛ مغني المحتاج ١١٤/٤ ؛ شرح صحيح مسلم للنووي ١٤٤/١١

الإشراف ١٤٦/٣ ؛ كشاف القناع ٧٢/٦ ؛ المغني ٤٩٨/٨

(٣) هو الخزرجي المدني صحابي صغير، مات في خلافة معاوية، انظر: تقريب التهذيب ٢٥٧ =

وجه الإستدلال: أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض الأيمان بأولياء المقتول.
 أما الإجماع: فقد نقل الإمام مالك ، إجماع الأئمة وأن لا إختلاف فيها عندنا
 ولم يزل عليه عمل الناس ، وهو أن يبدأ في القسامة بأيمان المدعين(١)

المخالفون

وروي عن عمر بن الخطاب، والشعبي، والنخعي، والثوري، أن أهل المحلة
 أي المدعى عليهم هم الذين يبدأون بأيمان القسامة، وبه قالت الحنفية(٢)
 واستدلوا بالسنة والمعقول.

أما السنة: فهو أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: البينة على المدعي واليمين
 على المدعي عليه(٣)

وجه الإستدلال: أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل البينة على المدعي
 واليمين على المدعي عليه دون المدعي ، وهذا هو الأصل في الدعاوي الذي نبه
 الشرع على حكمته بقوله عليه السلام: لو يعطى الناس بدعواهم لإدعى ناس دماء
 رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعي عليه(٤)

= (٤) الرمة: قطعة من حبل، يقال لكل من دفع شيئاً بجملته: أي أعطاه برمته. أنظر:
 القاموس المحيط ص ١٤٤٠ ؛ وقال ابن قدامة: الرمة : الحبل الذي يربط به من عليه القود.
 أنظر: المغني ٨/٥٠٠

(١) الموطأ مع تنوير الحوالك ٧٩/٣ ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ١٤٤/١١

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٢٨٦/٧ ؛ الهداية مع تكملة فتح القدير ٣٧٢/١٠ ؛

الإشراف ١٤٧/٣ ؛ القرطبي ٤٥٨/١

(٣) سبق تخريجه في ص ٣٤١

(٤) صحيح مسلم ٢/١٢

وأما المعقول: فلأن حديث سهل بن أبي حثمة، فيه ما يدل على عدم ثبوته، وهو إنكار السلف بقولهم: كيف نرضى على أيمان اليهود، وقولهم كيف نحلف على ما لم نشهد، وأيضا أن قوله صلى الله عليه وسلم يحلف منكم خمسون مؤل بأنه بمعنى إستفهام إنكار أي أتخلفون، بجذف حرف الإستفهام كما ورد في القرآن الكريم أيضا في قوله تعالى:

﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾ (١) أي أتريدون (٢)

الترجيح

بعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم يبدو لي والله أعلم أن القسامة تختلف حكمها عن سائر الدعاوي، وأنها مستثناة من القاعدة، البينة على المدعي... فيكون قول الجمهور وهو أن الذي يبدأ بأيمان القسامة هم أولياء المقتول المدعون هو الراجح، والله اعلم.

(١) سورة الأنفال الآية: ٦٧

(٢) أنظر: بدائع الصنائع ٧/٢٨٦-٢٨٧

المطلب الثالث

فيما يجب في القسامة. (مُوجِبِ الْقَسَامَةِ) .

مسألة

روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، كتب إليه سليمان بن هشام يسأله عن رجل وجد مقتولا في دار قوم فقالوا: طرقتنا ليسرقنا وقال أوليائه كذبوا، بل دعوه إلى منزلهم ثم قتلوه قال الزهري: فكتبت إليه: يحلف من أولياء المقتول خمسون، أنهم لكاذبون، ماجاء ليسرقهم، ومادعوه إلا دعاء ثم قتلوه فإن حلفوا أعطوا القود، وإن نكلوا حلف من أولئك خمسون، بالله لطرقتنا ليسرقنا ثم عليهم الدية قال الزهري: وقد قضى بذلك عثمان بن عفان في ابن باقرة التغلبي، أبي قومه أن يحلفوا فأغرهمهم الدية (١)

فقه الأثر: يدل الأثر على أنه يجب بالقسامة القود، بشروطه (٢)

الموافقون: روي مثل ذلك عن عبد الله بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز في قول، وأبي ثور، وابن المنذر، وبه قال المالكية، والحنابلة، والشافعية في القديم (٣)

الأدلة

استدلوا بالسنة، والمعقول.

أما السنة: فما روي من حديث سهل بن أبي حثمة، وفيه فقال رسول الله صلى الله

(١) سبق تخريج الأثر والحكم عليه .

(٢) وشروطه عند من يقول باثبات القود بالقسامة كالتالي: ١- أن يكون المقتول حرا مسلما،

٢- أن يكون القتل عمدا ٣- أن يوجد اللوث (الأمر الذي ينشأ عنه غلبة الظن بوقوع

المدعى به ٤- أن يحلف أولياء المقتول على معين ولايقاد به أكثر من واحد في الأصح، انظر:

بداية المجتهد ٢/٤٣٢؛ الشرح الكبير للدردير ٤/٢٨٧-٢٨٩؛ الفقه الإسلامي وأدلته ٦/٤١٠

(٣) أنظر: الشرح الكبير للدردير ٤/٢٨٩؛ بداية المجتهد ٢/٤٢٩؛ مغني المحتاج ٤/١١٧؛

شرح صحيح مسلم ١٤٣-١٤٤ المغني ٨/٤٩٩؛ الإشراف ٣/١٤٧؛ الجامع لأحكام

القرآن للقرطبي ١/٤٥٩

برمته (١) وفي لفظ (وتستحقون دم صاحبكم)

وجه الإستدلال: يدل الحديث على أن القسامة توجب القود ، فهو نص في المدعى .

وأما المعقول، فقد قالوا: إن القسامة حجة يثبت بها العمد فيجب بها القود، كالبينة. وأن الشارع جعل القول قول المدعى مع يمينه احتياطاً في صون الدماء فان لم يجب القود سقط هذا المعنى (٢)

المناقشة

نوقشت أدلة أصحاب هذا القول بمايلي:

أولاً: بالنسبة للسنة ، فلا يصح الإستدلال بها لأن لفظ تستحقون دم صاحبكم معناه أنه يثبت حقكم عليهم، ولاندري أهو قتل أم دية ؟ والإحتمال يسقط الإستدلال (٣)

ثانياً: بالنسبة للمعقول، فإن إيمان القسامة مبنية على غلبة الظن ولا يجوز إباحة الدم بها لقيام الشبهة، ولأنها حجة لا يثبت بها النكاح ، ولا القصاص كالشاهد مع اليمين (٤)

المخالفون

وروي عن عمر، وابن عباس، أنه يجب بها الدية دون القصاص وهو قول النخعي، والحسن، والثوري، والحنفية، والشافعية في الجديد (٥)

(١) صحيح مسلم ١٤٨/١١ ، (وتستحقون دم صاحبكم) ١٥٢/١١

(٢) انظر: المغني ٥٠٠/٨

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ١٤٧/١١

(٤) انظر: المغني ٤٩٩/٨

(٥) أنظر: بدائع الصنائع ٢٨٦/٧ ؛ مغني المحتاج ١١٧/٤ ؛ شرح صحيح مسلم للنووي

١٤٤/١١ ؛ القرطبي ٤٥٩/١ ؛ الإشراف ١٤٧/٣ ؛ المغني ٤٩٩/٨

الأدلة

استدلوا أيضا بالسنة، والمعقول.

أما السنة: فما روي من حديث سهل بن أبي حثمة (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إما أن يدوا صاحبكم وإما أن يؤذِنوا بحرب) (١) وجه الإستدلال:

يدل الحديث على أن الواجب الدية لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يذكر القصاص بل خيرهم بين الدية والحرب، فلو وجب القصاص بالأيمن لذكره بدل الحرب، وأجابوا عن جزء نفس الحديث وهو: تستحقون دم صاحبكم، بأنه مؤل بقوله أي بدل دم صاحبكم. (٢)

أما المعقول، فلأن القسامة حجة ضعيفة، فلا توجب القصاص إحتياطاً لأمر الدماء. (٣)

الترجيح

بعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم ومناقشة أدلة القائلين بالقصاص أرى أن قول القائلين بالدية أولى لأنه أحوط، والله أعلم.

(١) صحيح مسلم ١٥٢/١١؛ الموطأ مع شرح الزرقاني ٢٠٨/٤

(٢) أنظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٢/١١-١٥٣؛ مغني المحتاج ٤ ١١٧

(٣) مغني المحتاج ٤ ١١٧

الباب الرابع

في التعازير

وفيه تمهيد، وفصلان، وتحت كل فصل مطالب.

أما التمهيد : ففي تعريف التعزير ومشروعيته.

وأما الفصل الأول : ففي أنواع العقوبات التعزيرية .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : في التعزير بالعقوبات البدنية والمالية

المطلب الثاني : في المعاني الموجبة للتعزير.

والمطلب الثالث : في الأمور التي يعاقب عليها بالقتل.

والفصل الثاني : في الأمور المشتركة بين الحدود والتعزير.

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : في بيان من يقيم العقوبات التعزيرية والحدودية؟

المطلب الثاني : في هل للسيد إقامة الحد أو التعزير على مملوكه؟

المطلب الثالث : هل يجب حضور الإمام الحد أو التعزير؟

المطلب الرابع : في الستر على المسلم.

التمهيد

في تعريف التعزير لغة وإصطلاحاً.

للتعزير في اللغة عدة معان: منها اللوم. وأصل التعزير: التأديب. يقال: عزرت فلاناً، أي أدبته. وأيضاً بمعنى الرد والمنع. يقال عزره عن الشيء: أي منعه، لأنه يمنع الجاني أن يعاود الذنب.

وكذلك يأتي بمعنى التفخيم والتوقير والتعظيم، فهو من أسماء الأضداد يقال عزره: أي نصره.

وبمعنى الضرب دون الحد. (١)

وفي الإصطلاح: هو التأديب دون الحد. (٢)

وقال ابن قدامة: هو العقوبة المشروعة على جناية للاحد فيها (٣)

مشروع عيته

وهو: مشروع بالكتاب والسنة، والإجماع.

أما الكتاب، فقوله تعالى:

﴿وَالَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرَبُوهُنَّ﴾ (٤)

وجه الدلالة:

أن الله سبحانه وتعالى، أمر بتأديب الزوجات إذا ظهرت منهن علامات

النشوز وهذا يعد تعزيراً على ما ظهر منها من العصيان (٥)

(١) أنظر: لسان العرب ٤/٥٦١-٥٦٢؛ القاموس المحيط ص ٥٦٣؛ المصباح المنير ٢/٥٦

(٢) أنظر: التعريفات ص ٦٢؛ المغرب في ترتيب المعرب ص ٣١٤؛ أنيس الفقهاء

١٧٤؛ المطلع على أبواب المقنع ٣٧٤؛ فتح القدير ٥/٣٤٥

(٣) المغني ٩/١٧٦

(٤) سورة النساء الآية: ٣٤

(٥) انظر: فتح القدير ٥/٣٤٥

وأما السنة: فقولہ صلی اللہ علیہ وسلم، لا یجلد أحد فوق عشرة أسواط
إلا فی حد من حدود اللہ (١)

وجه الإستدلال:

یدل الحدیث علی أنه یجوز الضرب فی غیر حد للتعزیر.

وأما الإجماع: فقد أجمع الصحابة علی مشروعیته (٢)

(١) صحیح البخاری مع فتح الباری ١٢/١٨٢؛ صحیح مسلم ١١/٢٢١؛ سنن

الترمذی ٥١/٤

(٢) أنظر: فتح القدير ٥/٣٤٥

الفصل الأول

في أنواع العقوبات التعزيرية.

المطلب الأول:

في التعزير بالعقوبات البدنية والمالية (التأديبية وهي: التعزير بالتهديد،

بالقطع أو بحرق البيت)

مسألة

أخبرنا عبد الرزاق عن الثوري، أو غيره عن نافع عن ابن عمر: أن شرط عثمان كانوا يسرقون السياط فبلغ ذلك عثمان: فقال أقسم بالله لتترك هذا أو

لأوتي برجل سرق سوط صاحبه إلا فعلت به وفعلت (١)

حالة الرواة في هذا السند : رجاله ثقات.

وعن زبيد بن الصلت (٢) أنه سمع عثمان وهو على المنبر يقول: يا أيها الناس

إياكم والميسر يريد النرد، فإنها قد ذكرت لي أنها في بيوت ناس منكم فمن كانت في بيته فليحرقها أو يكسرها.

وقال مرة: وهو على المنبر يا أيها الناس إنني قد كلمتكم في هذا النرد ولم

أركم أخرجتموها فلقد هممت أن أمر بحزم الحطب ، ثم أرسل إلى بيوت الذين هي في بيوتهم فأحرقها عليهم (٣)

فقه الآثار : تدل الآثار على أن التعزير يكون بالتهديد سواء بالضرب

أو بالقطع، أو بحرق البيوت.

(١) المصنف لعبد الرزاق ٢٣٧/١٠ ؛ كنز العمال ٥٤٧/٥ ؛ المصنف، لأبي شيبة (وقال

فيه: يتسارقو السياط في طريق مكة فقال عثمان : لئن عدتم لأقطعن فيه) ٤٧٣/٩

(٢) هو زبيد بن الصلت الكندي وفي الجرح المديني وثقه ابن معين، الجرح والتعديل

٦٢٢/٣ وسكت عليه البخاري في تاريخه ٤٤٧/٣

(٣) كنز العمال ٢٢٣/١٥-٢٢٤ ؛ تاريخ المدينة المنورة ٩٨٨/٣.

الموافقون: إتفق الفقهاء على أن التعزير مفوض إلى رأي الإمام لأن المقصود منه الزجر، وأحوال الناس تختلف من شخص لآخر، فمنهم من ينزجر بصيحة، في حين يحتاج الآخر إلى التأديب بالضرب، والحبس وغيره (١)

التعزير بالجلد وإتلاف المال.

مسألة

روى عبد الرزاق عن معمر عن رجل سمع هائثا (٢) مولى عثمان قال: شهدت عثمان وأتى برجل وجد معه نبيذ في دبابة يحمله فجلده أسواطاً، وأهرق الشراب، وكسر الدبابة (٣)

حالة الرواة في هذا السند: في سنده مجهول، لأدري من هو (رجل) فقه الأثر: يدل الأثر على جواز التعزير بالضرب بالأسواط، وإتلاف المال بكسر أواني الخمر وإهراق الشراب.

اتفق العلماء بجواز التعزير بهذه الأمور (٤)

(١) انظر: فتح القدير ٥/٣٤٥، ٣٤٩-٣٥٠؛ الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ٤/٣٥٤-٣٥٥؛ مغني المحتاج ٤/١٩٢؛ المغني ٩/١٧٨؛ المحلى بالآثار ٤٢٥/١٢

(٢) هو هائث البربري أبو سعيد مولى عثمان، صدوق من الثالثة. تقريب التهذيب ٥٧٠

(٣) المصنف ٩/٢٢٧؛ وانظر: كشف الغمة ٢/١٤١

(٤) انظر: حاشية رد المحتار على الدر المختار ٤/٦٤؛ حاشية الدسوقي ٤/٣٥٤-٣٥٥؛

مغني المحتاج ٤/١٩٢-١٩٣؛ المغني ٩/١٧٨؛ نيل الأوطار ٧/١٥٠

التعزير بالحبس

مسألة

روي عن أبي رجاء (١) قال: واستعار خالي من قوم كلبا فأرادوا أخذه منه فرمى أمهم بكلبهم فحبسه عثمان رضي الله عنه وفي رواية عنه فحبسه حتى مات (٢)

حالة الرواة في هذا السند :

في سنده أبو رجاء وهو ثقة .

فقه الأثر: يدل الأثر على أن عثمان رضي الله عنه كان يعزر بالحبس (٣)

اتفق الفقهاء على جواز التعزير بالحبس (٤)

الدليل:

استدلوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه حبس رجلا في تهمة ثم خلى عنه رواه الخمسة إلا ابن ماجه (٥)

وجه الإستدلال: يدل الحديث على أنه يجوز التعزير بالحبس.

(١) هو عمران بن ملحان، ويقال ابن تيم، أبو رجاء العطاردي، مخضرم، ثقة، معمر،

مات سنة ١٠٥ هـ تقريبا التهذيب ص ٤٣٠

(٢) تاريخ المدينة المنورة ١٠٢٤/٣ ؛ تاريخ الطبري لابن جرير الطبري ٤٠٢/٤ ؛

أنساب الأشراف لأحمد بن يحيى المعروف بالبلاذري (مصر: دار المعارف ١٩٥٩م

٨٤/٥ - ٨٥،

(٣) انظر: نيل الأوطار ١٥١/٧

(٤) انظر: فتح القدير ٣٤٥/٥، ٣٤٩، ٣٥٠ ؛ حاشية الدسوقي ٣٥٤/٤ - ٣٥٥

مغني المحتاج ١٩٢/٤، ١٩٣ ؛ المغني ١٧٨/٩ ؛ نيل الأوطار ١٥١/٧.

(٥) نيل الأوطار ١٥٠/٧،

التعزير بالمال

مسألة

روى عبد الرزاق بسنده عن ابن جريج، عن ابن شهاب، عن أبان (١) بن عثمان قال: أتى عثمان برجل ضم إليه ضالة رجل في الشهر الحرام، فأصيبت عنده، فغرمها ومثل ثلث ثمنها.

وفي رواية أخرى عنه، عن معمر عن الزهري عن أبان بن عثمان، أن عثمان أغرم في ناقة محرم أهلكتها رجل، فأغرمه الثلث زيادة على ثمنها (٢)

حالة الرواة في هذا السند: رجاله ثقات. وقال ابن حزم: وهذه الآثار في غاية الصحة عن عثمان، ولم يعرف له مخالف (٣)

فقه الأثر: يدل الأثر على أن عثمان [رضي الله عنه] يرى التعزير بالمال.

الموافقون: ذهب المالكية، إلى أن التعزير بإتلاف المال كإراقة اللبن المغشوش، والتصدق به إذا كان يسيراً، وكإراقة الخمر على المسلم إذا اشتراه من ذمي، جائز (٤) وبه قال الإمام ابن تيمية (٥) وجوزه الإمام ابن القيم مطلقاً سواء بالأخذ أو بالإتلاف (٦)

(١) هو أبان بن عثمان بن عفان الأموي، تقدم .

(٢) المصنف لعبد الرزاق ٣٠٢/٩ ؛ المحلى بالآثار ٣٠٧/١٢ ؛ كنز العمال ١٩٠/١٥

(٣) انظر: المحلى بالآثار ٣٠٧/١٢

(٤) انظر: حاشية الدسوقي ٣٥٥/٤ ؛ القرطبي ٢٦٠/٤، ٣١٤-٣١٥

الإعتصام ، للإمام أبي اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي (دار الفكر) ١٢٤/٢

(٥) مجموع الفتاوى لشيخ الاسلام ١١٠/٢٨

(٦) اعلام الموقعين ٢٩/٢، ٩٨

الأدلة

واستدلوا بجملة أحاديث، منها:

- ١_ ما رواه أبو طلحة أنه قال: يابني الله إشتريت خمرا لأيتام في حجري
قال: إهرق الخمر واكسر الدنان (١)
- ٢_ وما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص قال: رأى النبي صلى الله عليه
وسلم علي ثوبين معصفرين فقال: أأمك أمرتك بهذا؟ قلت أغسلهما
قال: أحرقهما (٢)
وجه الإستدلال: الحديثان يدلان على جواز التعزير بالإتلاف كحرق
الثوبين المعصفرين، وكسر الدنان عقوبة للفاعل وزجرا لغيره.
- ٣_ وعن بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة (٣) عن أبيه (٤) عن جده (٥) أن
النبي صلى الله عليه وسلم، قال: في كل ابل سائمة في كل أربعين ابن
لبون، لا يفرق ابل عن حسابها، من أعطاها مؤتجرا فله أجرها، ومن
منعها فإننا آخذوها وشطرها ماله عزمة من عزمات ربنا ليس لآل محمد
منها شيء. (٦)
وجه الإستدلال: يدل الحديث بجواز التعزير بأخذ المال لأن أخذ شطر
مال مانع الزكاة يعتبر من باب التعزير بأخذ المال.

(١) سنن الترمذي ٥٨٨/٣ وقال: هذا أصح من حديث ليث. ؛ سنن أبي داود كتاب

الأشربة ٨٢/٤ برقم ٣٦٧٥ بعبارات قريبة.

(٢) صحيح مسلم ٥٥/١٤

(٣) هو بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري صدوق من الثالثة. تقريب ص ١٢٨

(٤) هو حكيم بن معاوية ثقة. أنظر: تقريب التهذيب ص ١٧٧

(٥) هو معاوية بن حيدة بن معاوية بن كعب القشيري، صحابي. أنظر: تقريب ص ٥٣٧

(٦) المستدرک ٣٩٨/١ وقال: صحيح الإسناد؛ سنن أبي داود باب الزكاة ٢/٢٣٣-٢٣٤؛

المخالفون

ويرى جمهور الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، عدم جواز التعزير بأخذ المال (١)

الأدلة

استدلوا بالكتاب والسنة، والإجماع، والمعقول.

أما الكتاب ، فقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ (٢)

وجه الاستدلال: هو أن الله تعالى حرم أخذ المال بالباطل.

وأما السنة: فقوله صلى الله عليه وسلم، في حجة الوداع في حديث طويل:

إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا (٣)

وحديث: لا يحل مال إمريء مسلم إلا بطيب من نفس (٤)

وجه الاستدلال:

هذان الحديثان يدلان على تحريم أخذ مال الغير بغير رضاه .

- (١) أنظر: فتح القدير ٣٤٥/٥ ؛ حاشية رد المحتار ٦١/٤-٦٢ ؛ حاشية الدسوقي ٣٥٥/٤ ؛ حاشية البناني على شرح الزرقاني على الخليل ١١٥/٨ ؛ المجموع ٣٣١/٥ ؛ ٣٣٢-٣٣٤ حاشية شيراملسي على شرح المنهاج ١٧٤/٧ ؛ كشف القناع ١٢٤/٦ ؛ شرح منتهى الإرادات ٣٦٢/٣ ؛ المغني ١٧٨/٩ ؛ الإعتصام للشاطبي ١٢٣/٢-١٢٤
- (٢) سورة النساء الآية : ٢٩
- (٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ٦٧٠،٦٧١/٣
- (٤) مسند الإمام أحمد ٧٣/٥ ؛

أما الإجماع: فقد أجمع أهل العلم على أن الله عز وجل حرم أموال المسلمين
والمعاهدين بغير حق (١)

وأما المعقول: فلأن في التعزير بأخذ المال أكل أموال الناس بالباطل ، وتسليط
للظلمة على أموال الناس، ولم يرد به الشرع (٢)

المناقشة

نوقش أدلة القائلين بالجواز بما يلي:

- ١_ أن حديث كسر الدنان، وحرق الثوب المعصفر من باب الإلتلاف وهو
جائز ونقول به أيضا، أما التملك فلا.
- ٢_ أن حديث بهز قيل فيه أنه منسوخ (٣) وقال الشافعي لا يثبت أهل الحديث
ولو ثبت لقلنا به (٤)

(١) الإشراف لابن المنذر ٣١٩/٣

(٢) حاشية رد المحتار ٦١/٤ ؛ كشف القناع ١٢٥/٦ ؛ المغني ١٧٨/٩

(٣) أنظر: المجموع ٣٣٢/٥ ؛ السنن الكبرى للبيهقي ٢٧٩/٨ ؛ والناسخ حديث ناقة

البراء بن عازب أنظر: نيل الأوطار ١٢٢/٤ ؛ حاشية البناني على الزرقاني ١١٥/٨

(٤) أنظر: تلخيص الحبير ١٧٠/٢

الترجيح

وبعد استعراض لأقوال العلماء وأدلتهم ، يبدو لي أن قول القائلين بعدم جواز التعزير بأخذ المال أرجح ، لأن أدلة القائلين بالجواز لا تخلو من المناقشة، فهي محتملة ، والإحتمال يسقط الاستدلال ، وأن أخذ أموال الناس بغير سبب شرعي حرام بنص القرآن والسنة ، فلا يقاوم بالأدلة المحتملة للنسخ ، وقطعا للذرائع حتى لا يجعله وسيلة لأخذ مال الغير.

أما التعزير بالإتلاف كما فسرهُ المالكية فيقول به الجميع، ولعل هو المراد من جواز التعزير بالمال، والله أعلم.

المطلب الثاني

في المعاني الموجبة للتعزير.

مسألة

١- التعزير في الهجاء (١)

حدثنا أبو بكر قال: حدثنا معاذ (٢) عن عوف (٣) عن أبي رجاء العطاردي، قال: كان عمر وعثمان يعاقبان على الهجاء (٤)
وعن أبي رجاء أيضا، قال: واستعار خالي من قوم كلبا فأرادوا أخذه منه فرمى أمهم بكلبهم فحبسه عثمان رضي الله عنه (٥)
حالة الرواة في الإسنادين: رجاهما ثقات (٦)
فقه الأثرين: يدل الأثران على أن الهجاء يوجب التعزير عند عثمان رضي الله عنه.

إتفق الفقهاء على جواز التعزير على الإيذاء بالهجاء، والشتم والنداء بألفاظ مشينة (٧)

(١) الهجاء: من هجا يهجو، يعدد معانيه، ومعنى الشتم بالشعر أنظر: أساس البلاغة

٦٩٦ ؛ القاموس المحيط ص ١٧٣٣

(٢) هو معاذ بن معاذ تقدم.

(٣) هو عوف بن أبي جميلة الأعرابي العيدي البصري، ثقة، أنظر: تقريب التهذيب ٤٣٣.

(٤) المصنف لابن أبي شيبة ٥٣٩/٩ ؛ السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٣/٨ ؛ كنز العمال ٥٦٣/٥

(٥) سبق تخريجه وانظر: تاريخ المدينة المنورة ١٠٢٤/٣ ؛ انساب الأشراف ٨٥-٨٤/٥

(٦) هو أبو رجاء العطاردي تقدم في ص / ٣٨٢

(٧) انظر: فتح القدير ٣٤٧/٥ ؛ حاشية الدسوقي ٣٥٤/٤ ؛ شرح الزرقاني ٨ على

الخليل ١١٥/٨ ؛ المجموع ٥٩/٢٠ ، ٦٠ ، ١٢٥ ؛ معرفة السنن والآثار ٣٤٢/٨

المهذب ٢٨٨/٢ ؛ نهاية المحتاج ١٨/٨-٢٢ ؛ كشف القناع ١٢٢/٦ ؛ شرح

منتهى الإرادات ٣٦١/٣ ؛ السياسة الشرعية ، في إصلاح الراعي والرعية للإمام

ابن التيمية (دار الكاتب العربي) ص ١٢٠-١٢٣

مسألة

التعزير عند سقوط الحد لشبهة .

روى عبد الرزاق عن الثوري، عن محمد بن عمرو بن علقمة (١) عن يحيى بن حاطب عن أبيه قال: زنت مولاة يقال لها مر كوش ، فجاءت تستهل بالزنا ، فسأل عنها عمر، عليا وعبد الرحمن بن عوف، فقالوا: تحد. فسأل عنها عثمان فقال: أراها تستهل به كأنها لاتعلم، وإنما الحد على من علمه، فوافق عمر فضربها ولم يرحمها (٢)

فقه الأثر : يدل الأثر على جواز التعزير عند سقوط الحد لأن حدها كان رجما فلما سقط عنها، جلد ها عمر وغربها تعزيرا ولم ينكر عليه عثمان فدل أن سقوط الحد لاينافي التعزير بل يوجهه أحيانا.

روي مثل ذلك عن عمر، وعلي، وأبو الأسود وبه قال أصحاب المذاهب الأربعة ، حيث قالوا: يجوز تعزير المتهم، وأن للقاضي أن يعزر الشخص المتهم إذا سقط الحد لشبهة ، كما في حالة وطء الشريك الجارية المشتركة ، أو أمته المتزوجة، أو أمة ابنه ، أو وطىء أجنبية فيما دون الفرج، أو كمن جلس من امرأة مجلسا وهو يريد أن يصيبها حراما فلم يفعل ، أو وضع أمامه الخمر ليشربها فلم يفعل ففي هذه الصور كلها يجوز للقاضي أن يعزر (٣)

(١) هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني، صدوق له أوهام من السادسة

مات سنة ١٤٥هـ انظر: تقريب التهذيب ٤٩٩

(٢) سبق تحريجه والحكم عليه في الصفحة رقم ٦٨ وهذا السند حسن لأن فيه راو صدوق

وهو الليثي وانظر: المصنف لعبد الرزاق ٤٠٥/٧ السنن الكبرى للبيهقي ٢٣٨/٨-٢٣٩

(٣) أنظر: الهداية مع فتح القدير ٣٤٦-٣٤٧ ؛ شرح الزرقاني على الموطأ ١٦٦/٤

المهذب ٢٨٨/٢ ؛ المغني ١٧٦/٩ .

المطلب الثالث

في الأمور التي يعاقب عليها بالقتل.

مسألة

١_ إذا وجد رجل مع زوجته رجلا، فقتله، دفاعا عن العرض.

ومن طريق حماد بن سلمة (١) عن عامر بن أبي الحكم (٢) عن الحسن: أن رجلا

رأى مع إمرأته رجلا فقتله فارتفعوا به إلى عثمان بن عفان فأبطل دمه (٣)

حالة الرواة في هذا السند :

لم أجد راو وبقية رواه ثقات.

فقه الأثر : يدل الأثر على أن من وجد مع إمرأته رجلا ، في موضع الريبة فقتله

فدمه هدر.

الموافقون: روي مثله عن عمر، رضي الله عنه وبه قالت الحنفية إن كان

الزاني لا ينزجر إلا بالقتل ، أو كان متلبسا بالزنا، ثم إن كانت المرأة مطاوعة

يجوز قتلها أيضا (٤)

(١) هو بن دينار البصري أبو سلمة ، ثقة، عابد أثبت الناس في ثابت، من كبار الثامنة

أنظر: تقريب التهذيب ص ١٧٨

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) المحلى بالآثار ١٠٢/٧

(٤) أنظر: رد المحتار ٦٢/٤ - ٦٤ و ٥٦٠/٦ ؛ الفتاوى الهندية ١٦٧/٢ ؛ الفتاوى

البرزازية مع الهندية ٣٧٢/٦ ، ٤٣٠ ؛ تبين الحقائق ٢٠٨/٣ حاشية سعدي جلبي

مع فتح القدير ٣٤٥/٥ - ٣٤٦ ؛ المغني ١٨٤/٩ ، ١٨٥

الأدلة

استدلوا بالأثر، والمعقول.

أما الأثر : فما روي أن عمر رضي الله عنه بينما هو يتغدى يوما ، إذ أقبل رجل يعدو ومعه سيف مجرد ملطخ بالدم ، فجاء حتى قعد مع عمر فجعل يأكل وأقبل جماعة من الناس، فقالوا : يا أمير المؤمنين إن هذا قتل صاحبنا مع امرأته فقال عمر : ما يقول هؤلاء ؟ قال : ضرب الآخر فنحذي امرأته بالسيف فإن كان بينهما أحد فقد قتله، فقال لهم عمر: ما يقول ؟ قالوا: ضرب بسيفه فقطع فنحذي امرأته، فأصاب وسط الرجل فقطعه بإثنين، فقال عمر: إن عادوا فعد(١) وجه الإستدلال:

هو أن عمر رضي الله عنه أهدر دم المقتول الذي وُجد مع امرأة القتال.

وأیضا روي عنه رضي الله عنه: أن رجلا من المسلمين خرج غازيا وأوصى بأهله رجلا، فبلغ الرجل أن يهوديا يختلف إلى امرأته، فكمن له حتى جاء فجعل ينشد :

وأشعث غره الإسلام مني * خلوت بعمره ليل التمام . إلى أن قال:

كأن مواضع الربلات منها * فئام ينهضون إلى فئام.

فقام إليه الرجل فقتله، فرفع ذلك إلى عمر، فأهدر دمه ولم يطالب (٢)

وجه الدلالة: أن عمر رضي الله عنه أهدر دم اليهودي.

(١) إرواء الغليل ٢٧٤/٧ - ٢٧٥ عن سعيد بن منصور ولم أجده فيه؛ المغني ٢٧٠/٨،

١٨٤/٩

(٢) المغني ١٨٤/٩ - ١٨٥ ؛ المحلى بالآثار ١٠١/٧ - ١٠٢ ؛ المجموع ٣٦١/١٨

وقيل فيه ولم تثبت لي هذه الواقعة ، لعدم ثبوت إحصان اليهودي، وعدم وجود

أربعة شهود وكذلك عدم معرفة الإسناد.

وأما المعقول: فإن هذا القتل ليس حداً، بل من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيجب إزالته. (١)

المناقشة

نوقش ما استدل به الأحناف بأن :

١_ زنا الرجل في الأثر الأول ثبت بإقرار الولي فيهدر دمه. (٢)،

٢_ وأن الأثر الثاني لم يثبت (٣)

المخالفون

وذهب الجمهور: المالكية، والشافعية، والحنابلة، أنه إذا لم يأت بأربعة

شهداء على الزنى، أو اعترف الولي بذلك، فإنه يقتل به (٤)

الأدلة

استدل أصحاب هذا القول بالحديث والأثر.

أما الحديث فما رواه أبو هريرة: أن سعد بن عبادة الأنصاري قال: يارسول الله أرأيت الرجل يجد مع امرأته رجلاً أيقنته؟ قال رسول الله [صلى الله عليه وسلم]: لا. قال: سعد بلى والذي أكرمك بالحق، فقال رسول

(١) انظر: حاشية رد المحتار ٦٤/٤، ٥٦٠/٦

(٢) انظر: المغني ١٨٥/٩

(٣) انظر: المجموع ٣٦١/١٨؛ شرح الزرقاني على الموطأ ١٨/٤ وإنما أهدر عمر دم من

أراد إغتصاب الجارية الهذلية فرمتها بحجر فعصب كبده فمات، أما غيره فلا يصح.

(٤) انظر: حاشية الدسوقي ٢٣٩/٤؛ حاشية الرهوني على الزرقاني مع حاشية كنون

١١-٨/٨، شرح الزرقاني على الخليل ٤/٨-٥؛ تبصرة الحكام ١٨٥/٢؛

المهذب ٢٢٥/٢؛ المجموع ٢٥٢/١٩، ٢٥٤؛ شرح صحيح مسلم للنووي

١٢٢١/١٠؛ مغني المحتاج ١٩٦-١٩٧/٤؛ المغني ٢٧٠/٨؛ ١٨٥/٩؛ فتح

الباري ٣٥٨/٩، ١٨١/١٢؛ الإشراف ٧٧/٣؛ نيل الأوطار ٢٦٩/٦.

الله صلى الله عليه و سلم: إسمعوا إلى ما يقول سيدكم (١)

وما رواه عبد الرزاق عن الزهري: قال سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: الرجل يجد مع إمرأته رجلا أيقنته؟ قال صلى الله عليه وسلم لا، إلا بالبينه (٢)

أما الأثر:

فما رواه مالك عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب قال: إن رجلا من أهل الشام يقال: له ابن خيرى وجد مع إمرأته رجلا فقتله أو قتلها معا فأشكل على معاوية بن أبي سفيان القضاء فيه فكتب إلى أبي موسى الأشعري يسأل له علي بن أبي طالب عن ذلك فسأل أبو موسى عن ذلك عليا فقال له علي: إن هذا الشيء ماهو بأرضي عزمت عليك لتخبرني فقال له أبو موسى كتب إلي معاوية بن أبي سفيان أن أسألك ذلك فقال علي أنا أبو حسن إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته (٣)

(١) صحيح مسلم ١٣٠/١٠ - ١٣١ وفي رواية: إسمعوا إلى ما يقول سيدكم إنه

لغيره وأنا أغير منه والله أغير مني. وفي رواية أخرى: إن وجدت مع إمرأتي

رجلا أمهله حتى آتي بأربعة شهداء قال: نعم. الموطأ مع شرح الزرقاني ١٦/٤

سنن أبي داود ٦٧١/٤؛ سنن الكبرى للبيهقي ٢٣٠/٨؛ سنن ابن ماجه ٨٦٨/٢

وصححه الألباني في ابن ماجه ٩٠/٢ بتحقيقه. وقول سعد ليس ردا لقول النبي

صلى الله عليه وسلم ولا مخالفة لأمره، وإنما إخبار عن حالة الإنسان عند رؤية

الرجل عند إمرأته وإستيلاء الغضب. أنظر: شرح الزرقاني على الموطأ ١٧/٤؛

المجموع ٢٥٤/١٩

(٢) المصنف لعبد الرزاق ٤٣٤/٩

(٣) الموطأ مع شرح الزرقاني ١٧/٤؛ سنن الكبرى للبيهقي ٢٣١/٨؛ المصنف لعبد

الرزاق ٤٣٣/٩ - ٤٣٤؛ مسند الشافعي ٣٩٧/٢؛ المجموع ٢٥٣/١٩

قال الألباني سعيد بن المسيب مختلف في سماعه عن علي أنظر: الإرواء ٢٧٤/٧.

وجه الإستدلال: تدل الأحاديث والأثر على أن من وجد مع امرأته رجلا فقتله يلزم عليه القصاص، إلا إذا كان هناك بينة على المقتول بأنه كان يزني فعلا بإمرأة القاتل، أو إقرار من ورثة المقتول، ففي غير هذين الصورتين يلزم على القاتل القصاص.

الترجيح

وبعد إستعراض لأقوال العلماء وأدلتهم على ذلك ومناقشة أدلة القائلين بهدر دم المقتول يظهر لي والله أعلم أن قول الجمهور أرجح ، لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة .
ولأنه لو قبل قول القاتل بدون بينة لأهدر الدماء بمجرد الدعوى ، فكما يريد شخص قتل شخص يدخله داره ، فيقتله ثم يدعي أنه وجدته مع زوجته .
والله أعلم بالصواب.

الأمر الثاني من الأمور التي يعاقب عليها بالقتل، هو السحر (١)

مسألة

روى عبدالرزاق عن عبد الله أو عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أن جارية لحفصة سحرتها واعترفت بذلك، فأمرت بها عبد الرحمن ابن زيد فقتلها فأنكر ذلك عليها عثمان، فقال ابن عمر: ما تنكر على أم المؤمنين من

إمراة سحرت واعترفت، فسكت عثمان (٢)

حالة الرواة في هذا السند :

رجاله ثقات (٣)

فقه الأثر: يدل الأثر على أن عثمان [رضي الله عنه] يرى تعزير

(١) السحر له معان منها : الأخذة، وكل ما لطف مأخذه ودق.

ومنها: الفساد ، يقال: طعام مسحور، إذا أفسد عمله ، وأرض مسحورة: أي أصابها مطر أكثر مما ينبغي فأفسدها. ومنها الخداع يقال: سحر ، أي خدع . وأصل السحر، صرف الشيء عن حقيقته إلى غيره فكأن الساحر لما أرى الباطل في صورة الحق، وخيل الشيء على غير حقيقته، قد سحر الشيء على وجهه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَنى تُسْحَرُونَ﴾ معناه فأنى تصرفون.

فالسحر عمل فيه تقرب إلى الشيطان وبمعونة منه ، كل ذلك الأمر كينونة للسحر، و السحر: الأخذة التي تأخذ العين حتى يظن أن الأمر كما يرى وليس الأصل على ما يرى . أنظر: لسان العرب ٤/٣٤٨-٣٥١ ؛ القاموس المحيط ٥١٩ ؛ المغرب في ترتيب العرب ٢١٩.

(٢) المصنف، لعبد الرزاق ١٠/١٨٠-١٨١ ؛ المصنف، لابن أبي شيبة ٩/٤١٦،

١٣٦/١٠ عن عبدة بن سليمان الكلابي وهوثقة ؛ السنن الكبرى للبيهقي ٨/١٣٦

المحلى بالآثار ١٢/٧٤ ، ٤١٠ ؛ تلخيص الحبير ٤/٦٢ ؛ مجمع الزوائد ٦/٢٨٠ ؛

زاد المعاد ٥/٦٢ .

(٣) قال الهيثمي أن هذا الأثر ضعيف لأجل إسماعيل بن عياش أنظر: مجمع الزوائد ٦/٢٨٠

الساحر بالقتل، لسكوته على حفصة عندما قتلت الساحرة (١)

وأما إنكاره أولاً فكان لأجل إفتياتها على السلطان (٢)

وما رواه ابن حزم بسنده: عن حماد بن سلمة (٣) نا أبو عمران الجوني (٤) أن ساحرا كان عند الوليد بن عقبة (٥) فجعل يدخل في بقرة ثم يخرج منها فرأه جندب (٦) فذهب إلى بيته فالتفع على سيفه فلما دخل الساحر جوف البقرة ضربهما وقال: «أتأتون السحر وأنتم تبصرون» فأندفع الناس وتفرقوا وقالوا: حروري فسجنه الوليد وكتب به إلى عثمان بن عفان فكان يفتح له بالليل فيذهب إلى أهله فإذا أصبح رجع إلى السجن قال: فيرون أن جندبا صاحب الضربة (٧)

حالة الرواة في هذا السند :

قال ابن حزم: أن خبر جندب في غاية السقوط (٨)

فقه الأثر يدل هذا الأثر على أن الساحر يقتل تعزيرا ، وإنما حبسه عثمان وكان يطلقه ليلا لأجل إفتياته على السلطان.

الموافقون: روي ذلك عن عمر بن الخطاب، وحفصة، وجندب بن

(١) أنظر: المغني ٣٠/٩ ؛ المحلى بالآثار ٤١١/١٢

(٢) أنظر: المصنف، لابن أبي شيبه ٤١٦/٩ ، السنن الكبرى للبيهقي ١٣٦/٨

مجمع الزوائد ٢٨٠/٦ ؛ المغني ٥٢/٩

(٣) ثقة تقدم.

(٤) أبو عمران الجوني ثقة ، انظر: تقريب التهذيب ٦٦١

(٥) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط أخو عثمان بن عفان لأمه وعاش إلى خلافة معاوية

أنظر: تقريب التهذيب ص ٥٨٣

(٦) هو جندب الخير الأزدي ، قاتل الساحر مختلف في صحبته. أنظر: تقريب التهذيب ص ١٤٢

(٧) المحلى بالآثار ٤١٣/١٢

(٨) أنظر: المحلى بالآثار ٤١٥/١٢

عبدالله، وقيس بن سعد وبه قال الحنفية، والمالكية، والحنابلة(١)

الأدلة

استدل الجمهور بالكتاب، والسنة، والإجماع، والمعقول.

أما الكتاب: فقوله تعالى:

﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (٢)

وجه الاستدلال: تدل الآية على أن جزاء من يفسد في الأرض القتل أو الصلب أو قطع الأيدي والأرجل من خلاف، أو النفي من الأرض وأن الساحر مفسد في الأرض، فيقتل تعزيراً.

وأما السنة: فما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: حد الساحر ضربة بالسيف(٣) وجه الدلالة: الحديث صريح في الموضوع.

وأما الإجماع: فما روي عن بجالة(٤) قال: كنت كاتباً لجزء بن معاوية(٥) إذ جاءنا كتاب عمر قبل موته بسنة أن اقتلوا كل ساحر وساحرة

(١) انظر: أحكام القرآن للخصاص ١/٥٠، ٥١، ٥٣؛ فتح القدير ٥/٣٥٣؛ حاشية

الدسوقي ٤/٣٠٢؛ مواهب الجليل ٦/٢٧٩؛ شرح الزرقاني على الموطأ ٤/٢٠٢؛

كشف القناع ٦/١٨٧؛ المغني ٩/٣٠؛ الإشراف ٣/٢٦٧؛ تفسير ابن كثير ١/١٤٧

(٢) سورة المائدة الآية: ٣٣

(٣) سنن الترمذي ٤/٤٩-٥٠ والصحيح عن جندب موقوف؛ المستدك ٤/٣٦٠ قال

ابن حزم: إنه مرسل. أنظر: المحلى ١٢/٤١٥؛ الدار قطني ٣/١١٤؛ المعجم الكبير

للطبراني تحقيق حمدي السلفي(الموصل مطبعة الزهراء الحديثة الطبعة الثانية سنة

الإيداع ١٩٨٤م) ٢/١٦١؛ السنن الكبرى للبيهقي ٨/١٣٦

(٤) هو بجالة بن عبدة التميمي البصري تابعي ثقة. أنظر: التقريب ١٢٠

(٥) جزء بن معاوية التميمي، عم الأحنف له صحبة وكان عامل عمر على

الأهواز. الإصابة ١/٢٣٦

وفرقو بين كل ذي رحم محرم من الجوس وأنهوهم عن الزممة فقتلنا ثلاث
سواحر في يوم (١)

قال ابن قدامة: وقد أشتهر فلم ينكر فكان إجماعا (٢)
وأیضا قتلت حفصة الساحرة ، وقتل جندب الساحر .

وأما المعقول، فلأن الساحر كافر، فيقتل للخبر الذي روه (٣)

المخالفون

وذهب الشافعية ، والظاهرية، إلى التفصيل الآتي:

فقالوا: إن السحر الذي يؤدي إلى الكفر يعد كفرا فيقتل ، أما الذي لا يؤدي إلى
الكفر فلا يكفر ولا يقتل بل يعزر وبه قال الإمام أحمد في قول (٤)

الأدلة

استدل أصحاب هذا القول بالسنة، والأثر.

أما السنة ، فقولہ صلى الله عليه وسلم: لا يجل دم إمريء مسلم إلا بإحدى ثلاث،
التيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة (٥)
وجه الإستدلال:

هو أن الساحر ليس واحدا من الثلاثة.

وأما الأثر: فما روي عن عمرة قالت: مرضت عائشة فطال مرضها

(١) نيل الأوطار ١٧٦/٧ ؛

(٢) المغني ٣١/٩

(٣) المغني ٣١/٩

(٤) أنظر: المجموع ٢٤٥/١٩-٢٤٦ ؛ المهذب ٢٢٤/٢ ؛ شرح صحيح مسلم للنووي

١٧٦/١٤ ٢٧٠ المحلى بالآثار ١٢/٤١٠، ٤١٥، ٤١٩ ؛ نيل الأوطار ١٧٧/٧

المغني ٢٩/٩

(٥) البخاري مع فتح الباري ٢٠٩/١٢ متفق عليه سبق تخريجه.

فذهب بنو أخيها إلى رجل فذكروا له مرضها ، فقال: إنكم لتخبرون خبير امرأة مطبوبة، فذهبوا ينظرون فإذا جارية لها قد سحرتها وكانت قد دبرتها فقالت لها: ما أردت مني؟ قالت: أردت أن تموتي حتى أعتق قالت: فإن لله عليّ أن تباع إلى أشد العرب ملكة، فباعتها وأمرت بثمانها أن يجعل في مثلها(١) وجه الإستدلال:

أن عائشة رضي الله عنها لم تقتل الجارية التي سحرتها وإنما أمرت ببيعها، فلو كان لها قتلها لما تركتها.

المناقشة

ناقش الشافعية ومن معهم أدلة القائلين بالقتل بما يلي:

- ١_ أن أثر عمر وحفصة محمول على السحر الذي فيه الكفر، وأثر عائشة محمول على السحر الذي ليس فيه الكفر، أو أن الجارية تابت (٢)
- ٢_ وأن حديث حد الساحر ضربه بالسيف ضعفه الترمذي(٣)

الترجيح

بعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم ومناقشة أدلة الجمهور يبدو لي أن ماذهب إليه الشافعية ومن معهم أرجح لقوة أدلتهم وسلامتها من المعارضة ، ولأن دم المسلم حرام فلا يحل إلا بدليل شرعي والساحر إذا لم يكن سحره كفرا فالحديث يدفعه ، والله أعلم.

(١) المصنف، لعبد الرزاق ؛ المحلى بالآثار ٤١٢/١٢ ،

(٢) أنظر: المجموع ٢٤٦/١٩ ؛ المغني ٣٠/٩ ؛ الإشراف ٢٦٨/٣

(٣) والصحيح أنه موقوف عن جندب أنظر: سنن الترمذي ٤٩/٤-٥٠ ؛ فتح الباري

٢٤٧/١٠ وقال ابن حزم: إنه في غاية السقوط أنظر: المحلى بالآثار ٤١٥/١٢ ؛

الفصل الثاني

في الأمور المشتركة بين الحدود والتعزير، وفيه مطالب:

المطلب الأول

في بيان من يقيم العقوبات التعزيرية والحدودية؟

مسألة

روى عبدالرزاق عن عبد الله أو عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أن جارية لحفصة سحرتها واعترفت بذلك، فأمرت بها عبد الرحمن بن زيد فقتلها فأنكر ذلك عليها عثمان، فقال ابن عمر: ما تنكر على أم المؤمنين من امرأة سحرت واعترفت، فسكت عثمان (١)
حالة الرواة في هذا السند : رجاله ثقات (٢)
فقه الأثر:

يدل الأثر على أن إقامة الحد من حق السلطان، ليس لأحد أن يفتات على الإمام لأن إنكار عثمان على حفصة كان لأجل أنها قتلها بغير أمره لأن إقام الحد من حق ولي الأمر (٣)

(١) المصنف لعبد الرزاق ١٨٠/١٠-١٨١ ؛ وحدثنا أبو بكر، قال: حدثنا عبدة عن

عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر. المصنف لابن أبي شيبة ٤١٦/٩ ،

١٣٥-١٣٦ ، وانظر: سنن الكبرى للبيهقي ١٣٦/٨ وقال: وكأنه إنما كان

غضبه لقتلها إياها بغير أمره. (وعبد بن سليمان الكلابي ثقة) ؛ المحلى بالآثار

٧٤/١٢ ، ٤١٠ ؛ تلخيص الحبير ٦٢/٤ ؛ مجمع الزوائد ٢٨٠/٦ ؛ زاد المعاد

٦٢/٥ ؛ كنز العمال ٧٥٠/٦

(٢) وانظر: مسألة السحر.

(٣) أنظر: المصنف لابن أبي شيبة ١٣٦/١٠ ؛ مجمع الزوائد ٢٨٠/٦ ؛ المغني ٥٢/٩

السنن الكبرى للبيهقي ١٣٦/٨ ؛ وكذلك قتل جندب الساحر فحبس تعزيراً.

الموافقون: إتفق العلماء على أن إقامة الحدود على الأحرار من حق السلطان، لا يقيمها إلا هو أو من ينوب عنه (١)

الأدلة

استدلوا بالسنة، والمعقول.

أما السنة: فقوله صلى الله عليه وسلم، الزكاة، والحدود، والفية، والجمعة، إلى السلطان (٢)

وأما المعقول، فمن وجهين :

١_ أن للإمام ولاية على جميع دار الإسلام وأنها حق الله فيفوض إلى نائبه (٣)

٢_ أن الإمام له قدرة إقامة الحد لشوكته، وإنقياد الرعية له جبراً (٤)

(١) انظر: فتح القدير ٢٣٥/٥ ؛ بدائع الصنائع ٥٧/٧ ؛ إعلاء السنن ٥٨٠/١١ ؛

التاج والإكليل ٢٩٦/٦-٢٩٧ ؛ حاشية الدسوقي ٣٢٢/٤ ؛ شرح الزرقاني

على الخليل ٨٤/٨ ؛ بداية المجتهد ٤٤٤/٢ ؛ المهذب ٢٦٩/٢ ؛ المجموع

٣٤/٢٠ ؛ مغني المحتاج ١٥١/٤ ؛ نهاية المحتاج ٤٣٢/٧ ؛ كشف القناع

٨٤، ٧٨/٦ ؛ شرح منتهى الإرادات ٣٣٦/٣ ؛ المغني ٥٢/٩ ؛ المحلى بالآثار

٧٦/١٢ ؛ فتح الباري ١٦٩/١٢ ؛ سبل السلام ١٢٨٠/٤ ؛ الجامع لأحكام

القرآن للقرطبي ٢٤٥/٢-٢٤٦، ١٦١/١٢

(٢) المصنف لابن أبي شيبة ٥٥٤/٩ ؛ مشكل الآثار للطحاوي ٣/ ؛ إعلاء

السنن ٥٨٠/١١ ؛ عمدة القاري ١٧/٢٤ ؛ المحلى بالآثار ٧٦/١٢ ؛ سبل السلام

١٢٨٠/٤

(٣) بدائع الصنائع ٥٨/٧ ؛ المغني ٥٢/٩

(٤) بدائع الصنائع ٥٧/٧

المطلب الثاني

هل للسيد إقامة الحد أو التعزير على مملوكه :

مسألة

روى عبدالرزاق عن عبد الله أو عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أن جارية لحفصة سحرتها واعترفت بذلك، فأمرت بها عبد الرحمن بن زيد فقتلها فأنكر ذلك عليها عثمان، فقال له بن عمر: ما تنكر على أم المؤمنين من امرأة سحرت واعترفت، فسكت عثمان (١)
 فقه الأثر : يدل الأثر على أن السيد لا يملك إقامة الحد على مملوكه، لإنكار عثمان على حفصة، وإنما سكت لما لحفصة من منزلة وإجتهد ، والإجتهد لا ينقض بمثله (٢)

الموافقون: ذهب الحنفية وصالح بن حي إلى أن إقامة الحدود لا يملكه السيد على مملوكه ، وإنما يملك التعزير فقط. (٣)
 وقد مرت أدلتهم في المسألة السابقة (٤)

المخالفون

وروي عن علي وابن مسعود، وابن عمر، وأبي حميد وأبي أسيد الساعديين وفاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم، وعلقمة، والأسود وهبيرة بن يريم (٥) وأبي ميسرة، وأبي ثور، والثوري، أن السيد يملك

(١) سبق تخريجه والحكم عليه في ٣٦٧

(٢) أنظر: موسوعة فقه عثمان بن عفان رضي الله عنه للدكتور محمد رواس

قلعجي (الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م) ص ١٤٤

(٣) أنظر: بدائع الصنائع ٥٨/٧ ؛ فتح القدير ٢٣٥/٥ ؛ القرطي ١٤٤/٥، ١٦١/١٢

(٤) أنظر: مسألة إقامة الحدود من حق الإمام.

(٥) هو بن يريم الشبامي، أبو الحارث الكوفي ، وقد عيب بالتشيع . التقريب ٥٧٠

إقامة الحد على رقيقه وبه قال المالكية، والشافعية، والحنابلة وابن المنذر(١) وإن اختلفوا في بعض التفصيلات كمايلي:

فعند المالكية والحنابلة في وجه، السيد يقيم الحد على مملوكه إذا كان الحد جلدا كحد الزنا، والقذف، وشرب الخمر، إلا في أمته المتزوجة بغير ملكه، ولا يملك القطع كما في السرقة فيقيمه الإمام(٢)

أما عند الشافعية ووجه في مذهب الحنابلة، يقيم السيد جميع الحدود على مملوكه إلا في المبعوض فإنه كالحر يقيمه الإمام عليه(٣) وعند الظاهرية، يقيم السيد جميع الحدود على مملوكه بدون تفرقة بين حد وآخر إلا أنهم يشترطون، في من يقيم الحد أن يكون أهل العدل من المسلمين(٤)

الأدلة

استدل الجمهور بالسنة، والمعقول.

أما السنة: فقولہ صلى الله عليه وسلم، إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب(٥) عليها ثم إن زنت فليجلدها الحد ولا يثرب

(١) أنظر: المغني ٥١/٩؛ الإشراف ٣٤/٣

(٢) أنظر: الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ٣٢٢/٤؛ مواهب الجليل

٢٩٦/٦-٢٩٧؛ بداية المجتهد ٤٤٤/٢؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي

١٤٤/٥، ١٦١/١٢؛ شرح منتهى الإرادات ٣٣٦/٣-٣٣٧؛ المغني ٥١/٩-٥٢

(٣) أنظر: مغني المحتاج ١٥٢/٤؛ نهاية المحتاج ٤٣٢/٧-٤٣٣؛ المهذب ٢٧٠/٢

شرح منتهى الإرادات ٣٣٦/٣-٣٣٧؛ المغني ٥١/٩-٥٢

(٤) أنظر: المحلى بالآثار ٢٩/١٢

(٥) التثريب: التوبيخ، واللوم على الذنب النهائية في غريب الحديث ٢٠٩/١

عليها ثم إن زنت الثالثة فليبعها ولو بجبل من شعر (١)
وجه الإستدلال: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر السيد بإقامة الحد على
الأمة، فالحدِيث نص في المدعى.

ومجديث: أقيموا الحدود على ما ملكت أيما نكم (٢)
وجه الإستدلال: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر السيد أن يقيم الحد على
مملوكه، فالحدِيث نص في المدعى.

وأما المعقول: فهو أن تسلط المولى على مملوكه فوق تسلط السلطان على
رعيته، فهو يملك تأديب أمته وتزويجها، ويملك الإقرار عليها، والإمام لا يملك
شيئا منها، فيملك إقامة الحد (٣)

المناقشة

نوقش أدلة الجمهور بما يلي:

أولا: بالنسبة للأحاديث، فهي محتملة بأحد الوجوه التالية:

١- يحتمل أن يكون الخطاب لقوم معلومين، علم الرسول صلى الله عليه
وسلم عن طريق الوحي أنهم يقيمون الحدود من غير تقصير مثل الأمير
والسلطان.

٢- ويمكن أن يكون معنى إقامة الحد رفعه إلى الإمام.

٣- كما يحتمل أن يكون الأمر للأئمة في حق عبيدهم.

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٢/١٧١؛ صحيح مسلم ١١/٢١١ واللفظ له.

(٢) سنن أبي داود ٤/٦١٧؛ المستدرک ٤/٣٦٩؛ سنن الكبرى للبيهقي ٨/٢٤٥

مسند الإمام أحمد ١/١٣٥، ١٤٥؛ إرواء الغليل ٧/٣٥٩؛ كنز العمال ٥/٤٥٣

(٣) أنظر: بدائع الصنائع ٧/٥٧؛ المغني ٩/٥٢

٤- ويحتمل أن يكون المراد بالحدود، التعزير لوجود معنى الحد فيه (١)

ثانيا: بالنسبة للمعقول:

فإن المولى لايساوي الإمام في إقامة الحد، لأن المولى ربما يقدر على إقامة الحد وربما لا يقدر، لمعارضة العبد له، وربما خاف على نفسه وماله من العبد الشرير لو قصد إقامة الحد عليه، أو من نقصان قيمته بعبث الزنا أو السرقة أو سرابة الجلدات إلى الهلاك (٢)

الترجيح

بعد إستعراض أقوال العلماء وأدلتهم يبدو لي أن ماذهب إليه الحنفية هو الراجح ، لأن أدلة الجمهور محتملة، ولو كان الإحتمال بعيدا، ولكن أدلة الحنفية صريحة في أن الحدود للإمام، وأيضا أن القصد من إقامة الحد منع للجاني ، وزجر للآخرين ففي إقامة الإمام يحصل المطلوب بأكمل وجه دون إقامة السيد ، وأيضا أن الحدود الشرعية مبناها على الإحتياط وفي إقامة السيد لا يؤمن من الحيف، والله أعلم.

(١) أنظر: بدائع الصنائع ٥٨/٧

(٢) أنظر: المرجع السابق ٥٧/٧-٥٨

المطلب الثالث

هل يجب حضور الإمام اقامة الحد أو التعزير ؟

مسألة

حدثني مالك أنه بلغه أن عثمان بن عفان أتى بإمرأة قد ولدت في ستة أشهر فأمر بها أن ترحم، فقال له علي بن أبي طالب ليس ذلك عليها إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (١) وقال: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ (٢) فالحمل يكون ستة أشهر فلا رجم عليها فبعث عثمان بن عفان في أثرها فوجدتها قد رجمت (٣) فقه الأثر: يدل الأثر على أنه لا يجب حضور الإمام الحد ولو وجب لحضر عثمان رضي الله عنه رجم المرأة التي أمر برجمها.

إتفق العلماء بأنه لا يجب حضور الإمام بنفسه لإقامة الحد بل له أن ينيب غيره فيقام بحضرتة (٤)

استدلوا بما روي عنه صلى الله عليه وسلم حينما أمر برجم ماعز: إذهبوا به فارجموه (٥)

(١) سورة الأحقاف الآية : ١٥

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٣٣

(٣) الموطأ مع تنوير الحوالك ٤٣/٣ ؛ وقال البيهقي : ولقد أمر عثمان بن عفان رضي الله عنه برجم امرأة فرجمت وما حضرها. السنن الكبرى ٤٤٢/٧ - ٤٤٣ / ٨ ، سبق تخريجه والحكم عليه في ٥٦

(٤) أنظر: حاشية رد المختار ١٢، ١١/٤ ؛ المبسوط ١٤١/٩ ؛ الشرح الكبير للدردير

مع حاشية الدسوقي ٣٧٨/٣ ؛ مغني المحتاج ١٥٢/٤ ؛ نهاية المحتاج ٤٣٢/٧ ؛

كشاف القناع ٨٤/٦ ؛ شرح منتهى الإرادات ٣٣٦/٣ ؛ حاشية الروض المربع

٣٠١/٧ ؛ المقنع ٤٤٢/٣ ؛ الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٦٥ ؛ المغني ٤٦/٩

(٥) البخاري مع فتح الباري ١٣٩/١٢ ؛ صحيح مسلم ١٩٣/١١

وأيضاً بما روي عنه صلى الله عليه وسلم عندما أمر برجم الغامدية: أغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن إعترفت فارجمها (١)
وجه الإستدلال:

يدل الأحاديث بأن حضور الإمام ليس شرطاً ولا يجب ذلك ولو وجب لحضره الرسول صلى الله عليه وسلم.

مسألة

هل للإمام أن يوكل غيره في إقامة الحد.

روى حصين بن المنذر الرقاشي وهو أبو ساسان رحمه الله تعالى قال: شهدت عثمان بن عفان أتى بالوليد بن عقبة قد صلى الصبح ركعتين ثم قال: أزيدكم فشهد عليه رجلان أحدهما حمران: أنه شرب الخمر وشهد آخر أنه رآه يتقيأها فقال عثمان: إنه لم يتقيأها حتى شربها فقال: يا علي قم فاجلده فقال علي: قم يا حسن فاجلده فقال الحسن: ول حارها من تولى قارها (٢) فكأنه وجد عليه فقال: يا عبد الله بن جعفر قم فاجلده، فجلده وعلي يعد حتى بلغ أربعين فقال: أمسك ثم قال: جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلي (٣)

(١) البخاري مع فتح الباري ١٢/١٤٠؛ صحيح مسلم ١١/٢٠٧

(٢) ول حارها من تولى قارها: مثل من أمثال العرب، معناه: ول شدة الخلافة والولاية وأوساخها من تولى هنيئها و لذاتها، فكما أن عثمان وأقاربه يتولون هنيء الخلافة فليتولوا نكدها، فمعنى الحار: الشديد المكروه، والقار: البارد الهنيء الطيب. أنظر:

النهاية في غريب الحديث ١/٣٦٤، ٤/٣٨؛ شرح صحيح مسلم للنووي ١١/٢١٩

(٣) صحيح مسلم ١١/٢١٦؛ سنن أبي داود ٤/٦٢٢ وأنظر: المغني ٩/١٦٣؛

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢/١٦٤

حالة الرواة في هذا السند (١)

فقه الأثر:

يدل الأثر على أنه يجوز للإمام أن يأمر غيره بإقامة الحد لأن عثمان رضي الله عنه وكل عليا في إقامة الحد على الوليد.

الموافقون : وبه قال أهل العلم (٢)

الأدلة

استدلوا بما استدل به من لا يوجب حضور الإمام للحد. وهو حديث:

(إذهبوا به وارجموه) (٣) وحديث : أغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن إعترفت

فارجمها (٤)

وجه الاستدلال:

تدل الأحاديث على جواز التوكيل للإمام في إقامة الحدود لأن الرسول صلى

الله عليه وسلم لم يحضر رجم ما عز وصاحبة العسيف (٥)

(١) سبق الحكم عليه ، ورواه مسلم أنظر: الصفحة ٣٧٩٤١٢٩

(٢) أنظر: المبسوط ١٤١/٩ ؛ حاشية الدسوقي ٣٧٨/٣ ؛ المهذب ٣٤٩/١

مغني المحتاج ٢٢١/٢ ؛ شرح منتهى الإرادات ٣٠٣/٢ نيل الأوطار ١٠٩/٧

التشريع الجنائي الإسلامي ٧٥٥/١ - ٧٥٦ ، ٤٤٤/٢

(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٣٩/١٢ ؛ صحيح مسلم ١٩٣/١١

(٤) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٤٠/١٢ ؛ صحيح مسلم ٢٠٧/١١

(٥) أنظر: فتح القدير ٢٢٨/٥ ؛ سبل السلام ١٢٧٤/٤

المطلب الرابع

في الستر على المسلم.

مسألة

أخبرنا محمد بن راشد (١) قال أخبرنا سليمان بن موسى (٢) عن من حدثه عن رجل من الأنصار من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه خرج من المدينة إلى عقبة بن عامر وهو أمير على مصر يسأله عن حديث سمعاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعاً فسأله عنه فقال عقبة: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من ستر أخاه في فاحشة رآها عليه ستره الله في الدنيا، والآخرة قال سليمان: ودعى عثمان في ولايته إلى قوم على أمر قبيح، فراح إليهم فلم يصادفهم، ورأى أمراً قبيحاً فحمد الله إذ لم يصادفهم وأعتق رقبة (٣)

حالة الرواة في هذا السند : في سنده مجهولان.

فقه الأثر : يدل الأثر على جواز الستر على المسلم لأن عثمان رضي الله عنه لم يكشف عن الأمر القبيح ولم يشع ذلك.

إتفق الفقهاء على جواز الستر على المسلم بل يستحب ذلك (٤)

(١) محمد بن راشد: هو المكحولي الخزاعي الدمشقي ، صدوق يهم أنظر: تقريب

التهذيب ٤٧٨

(٢) هو سليمان بن موسى الأموي مولاهم فقيه أهل الشام في زمانه صدوق فقيه في

حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل .أنظر: تقريب التهذيب ص ٢٥٥

(٣) المصنف لعبد الرزاق ٢٢٨/١٠ =

الأدلة

واستدلوا بحديث : من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله
عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة (١)
وجه الإستدلال:

يدل الحديث على أفضلية الستر على المسلم.
وبحديث: لو سترته بثوبك لكان خيرا لك (٢)

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين . وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين . آمين يارب العالمين.

= (٤) أنظر: فتح القدير ٢١٤/٥ - ٢١٥، ٢٧٩ ؛ بحر الرائق ٣/٥ ؛ شرح الزرقاني
على الموطأ ٤/١٣٧، ١٣٨، ١٣٩ ؛ روضة الطالبين ١٠/٩٥ ؛ مغني المحتاج ٤/٤٣٧ ؛
نهاية المحتاج ٨/٣٠٧ ؛ المجموع ٢٠/٢٨٩ ؛ المغني ٩/٧٧ ، المحلى بالآثار ١٢/٥٤ ؛ قال
النووي وابن حجر : إن إستحباب الستر مشروط على ما لم يكن العاصي مجاهرا
بالمعصية أنظر: شرح صحيح مسلم للنووي ١٦/١٣٥ ؛ فتح الباري ١٢/١٢٧، ١٢٨،

١٣٧

(١) صحيح البخاري مع الفتح ٥/١١٦ ؛ صحيح مسلم ١٦/١٣٤ - ١٣٥ ؛ سنن أبي
داود ٥/٢٣٥ أدب سنن الترمذي ٤/٢٦ وقال: حديث حسن صحيح غريب .
تلخيص الحبير ٤/٦٦

(٢) قاله صلى الله عليه وسلم هزال حينما شهد على ماعز بن مالك في الزنا ، انظر:
المستدرک ٤/٣٦٣ ؛ الدراية ٢/١٧٠

الخاتمة

وهي في أهم نتائج البحث:

ظهرت من خلال دراستي لفقهِ سيدنا عثمان رضي الله عنه النتائج التالية:

١_ أن عثمان رضي الله عنه سار على منهج الشريعة المطهرة وفق ما أنزل الله على الرسول صلى الله عليه وسلم ، من غير تغيير ولا تصريف فكان يقضي بكتاب الله وسنة رسوله، ويفتي بذلك .

٢_ المسائل التي لم يجدها منصوصة في الكتاب أو السنة، شاور فيه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.
مثاله درء الحد عن التي ولدت لستة أشهر وكان ذلك بمشاورة علي رضي الله عنه، فأخبره بأن الحمل يكون ستة أشهر .

٣_ كان شأنه رضي الله عنه في معالجته للنصوص والأحكام شأن سائر الصحابة ومجتهدي الأمة فكان يأتي حكمه موافقا مع الصحابة حيناً ويخالفه حيناً آخر، وهذا هو المسار الطبيعي لنصوص الشريعة حيث يستنبط المجتهد حكماً يوافق سائر المجتهدين مرة ويخالفه أخرى لأنه يراه صواباً حسب إجهاده من غير تجريح لرأي الآخرين، لأن الإنسان محدود القدرة، غير قادر على حصر النصوص والإجتهدات والفتاوى فيضطر للإجتهد، وهذا عمل محمود يثاب عليه المجتهد، وهذا الأمر مشاهد، في طيات البحث عن فقه هذا الصحابي الجليل، فوافق سائر الصحابة والمجتهدين في بعض المسائل وخالفهم في أخرى، ولكن لم يخرج عن المذاهب الإسلامية المشهورة.

٤_ نزول الوحي وفقا لإجتهاده مثاله تحريم الخمر على نفسه في الجاهلية، نظرا لأضرارها الدينية والدينية، فحرمها الإسلام للأسباب نفسها ولكبر إثمها.

٥_ ولما له من فقه مستنبط من كتاب الله وسنة رسوله فحسب، يعد فقهه مصدرا مهما من مصادر الفقه الإسلامي، ويدل لهذا أن كثيرا من أصحاب المذاهب استدلوا بفقهه وروايته، فكفى به دليلا على كون فقهه مصدرا خصبا، لفقهنا الإسلامي.

٦_ وأخيرا الآثار التي في أسانيدنا ضعف حسب دراستي وهي:

- | | | | |
|-----|---|----------|---|
| ٣٧ | : | الصفحة : | ١- جلد عثمان امرأة في زنا ثم أرسل بها مولى له... |
| ١٠٠ | = | | ٢_ إن رجلا قال لآخر يا ابن شامة الوذر ... |
| ١٣٨ | = | | ٣- كنت أمغث لعثمان الزبيب ... |
| ١٩٥ | = | | ٤- إن عثمان بن عفان كان لا يقطع في الطير... |
| ٢٠٤ | = | | ٥- أن عثمان رضي الله عنه كان يقطع من السارق رجله... |
| ٢٥٢ | = | | ٦- أن رجلا من المسلمين عدا على دهقان ... |
| ٢٥٧ | = | | ٧- أن عثمان قضى في رجل أعور فقأ عين صحيح... |
| ٢٦١ | = | | ٨- أن في عين الأعور دية كاملة... |
| ٢٨٤ | = | | ٩- عن عثمان وزيد انهما قالوا: في الخطأ ثلاثون حقة... |
| ٢٨٩ | = | | ١٠- إن رجلا من المسلمين عانق رجلا من العدو... |
| ٢٩٣ | = | | ١١- في المغلظة أربعون جذعة خلفه ... |
| ٢٩٥ | = | | ١٢- في شبه العمدة أربعون جذعة خلفه... |
| ٣٥٣ | = | | ١٣- شهدت عثمان وأتى برجل وجد معه نبيذ في دباءة... |
| ٣٨١ | = | | ١٤- ودعي عثمان في ولايته إلى قوم على أمر قبيح فراح... |

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(الفهارسة العامة)

١. فهرس الآيات القرآنية. ٣٨٥
٢. فهرس الأحاديث. ٣٨٨
٣. فهرس الآثار. ٣٩٤
٤. فهرس الأعلام. ٤٠٠
٥. فهرس المصادر والمراجع. ٤١٢
٦. فهرس الموضوعات. ٤٢٧

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الآية
	سورة البقرة
٢٦، ١	تلك حدود الله
٢٧٣، ٢٠٠	فمن اعتدى عليكم
٢٧٩	فمن عفي له من أخيه
٢٧٦	كتب عليكم القصاص
٢٢٥	ومن يرتدد منكم عن دينه
٢٢٢	ولاتأكلوا أموالكم بالباطل
١٠٥	ولاجتاح عليكم فيما عرضتم
٣٧٨	والوالدات يرضعن أولادهن
	سورة آل عمران
١٣٦	فنبذوه وراء ظهورهم
	سورة النساء
١١٠، ١٠٩	فاذا أحصن فإن أتين بفاحشة
١٣٤	
٣٢٠	وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق
١٠٢	وبكفرهم وقولهم على مريم
٣٥٠	والتي تخافون نشوزهن
٧١	والتي يأتين الفاحشة
٣٠٠، ٢٨٣	ومن قتل مؤمناً خطأ
٣٢٤	
٣٧٥	يا أيها الذين آمنوا لاتأكلوا أموالكم بالباطل
	سورة المائدة
٣٦٩	إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله
٣٣٥	والجروح قصاص

والسارق والسارقة ٢١٩، ٢٠٦، ١٩٩، ١٨٧، ١٨٥، ١٧٨، ١٦٧، ١٥٧، ١٥٥، ١٥٤

٢٥٩

والعين بالعين

٢٦٨، ٢٤٨

وكتبنا عليهم فيها أن النفس

١

من قتل نفسا بغير نفس

١١٦

يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر

سورة الأنعام

٤٩

ولا تزر وازرة وزر أخرى

٩٧

ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها

سورة الأعراف

٩٥، ٨٦

ولوطا إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها

سورة الأنفال

٣٤٥

تريدون عرض الدنيا

٢٣٤، ٢٢٩

قل للذين كفروا إن ينتهوا

٢٢٠

واعلموا أنما غنمتم

سورة التوبة

٢٤٢

فإن تابوا وأقاموا الصلاة

٢٣٦

فاقتلوا المشركين

سورة يوسف

١١٣

اني أراني أعصر خمرا

سورة ابراهيم

ب

وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم

سورة النحل

١

ان الله يأمر بالعدل والاحسان

١٣

هل يستوي هو ومن يأمر بالعدل

٢٣٥

وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم

سورة الإسراء

٢٥٥، ٢٤٨

ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا

٩٥،٣٥	ولاتقربوا الزنا سورة الكهف
١٥	واضرب لهم مثل الحياة الدنيا سورة مريم
١٠٢	يا أخت هارون ما كان أبوك امرأ سوء سورة النور
٩٩	ان الذين يرمون المحصنات الغافلات
٤٤	الزانية والزاني
١١٠،٩٩	والذين يرمون المحصنات سورة الشعراء
٨٦	أتأتون الذكران من العالمين سورة لقمان
٨٢	وفصاله في عامين سورة الزمر
١٢	أمن هو قانت أثناء الليل سورة الشورى
٣٣٠،٢٧٣	وجزاء سيئة سيئة سورة الأحقاف
٣٧٨،٨٢،٨١،٥٦	وحمله وفصاله ثلاثون شهرا سورة المشر
٢٤٦	لايستوي النار وأصحاب الجنّة سورة العلق
ب	اقرأ باسم ربك الذي خلق

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
١٢٠	أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشارب وهو بجنين
١٣	أتى النبي صلى الله عليه بجنازة رجل
٩٩	إجتنبوا السبع الموبقات
٨٥،٧٧	إدرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم
٩٤	إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان
٣٧٥،٤٤٤	إذا زنت أمة أحدكم
٣٥	إذا زني العبد خرج منه الايمان
١٣٥	إذا شرب الخمر فاجلدوه
٣٨٠،٣٧٨	إذهبوا به فارجموه
١٤	أسكن أحد أظنه ضربه برجل
٣٨٠،٣٧٩،٦٢	أغد يا أنيس الى امرأة هذا
٣٧٦	أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم
٣٠٧،٢٩٦	ألا إن قتيل خطأ العمدة قتيل السوط والعصا
١٢	ألا أستحيي من رجل تستحيي منه الملائكة
٣٤٨	إما أن يدو صاحبكم أو يؤذنو بحرب...
٢٤٢،١	أمرت أن أقاتل الناس
	أن أعرايبا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن إمرأتي
١٠٤	ولدت غلاما أسود
٢٣٤،٢٢٩	أن إمرأة يقال لها أم رومان إرتدت
٢٥٣،٢٤٨	أنا أولى من وفى بدمته
٣٠٠	أنتم ياخزاعة قد قتلتم هذا القتيل
٣٥٧	إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم

- ٣٢٠ أن دية الذمي كانت مثل دية المسلم
 أن رجلا من الأعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال:
- ٣٤٠ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر القسامة على ما كانت
- ٣٣١ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب
- ٢٩٠ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الدية إثني عشر ألفا
- ٣٣ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم في الزنى
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن
 قيمته ثلاثة دراهم
- ١٨٥
- ٢٠٨، ٢٠٤ إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله
- ٤١ أنشدك الله إلا قضيت بكتاب الله ...
- ١٦ إن عثمان في حاجة لله وحاجة رسوله
- ١٦ إن عثمان لأول من هاجر إلى الله بأهله
- ١٢٤، ١٢٢ أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر
- ١٧٠ أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بلص قد اعترف
- ٣٥٦ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: في كل إبل سائمة في كل أربعين
- ٣٠٦ أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية كل ذي عهد في عهد.
- ٣٢٠ أن النبي صلى الله عليه وسلم، جعل دية المعاهد كدية المسلم
- ٣٢٣ أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية اليهودي والنصراني أربعة
- ١٩١ أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم
 أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان
- ١٥٦ كانوا يقطعون السارق من المفصل
- ٣٠٦ أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الدية من الورق ...
- ٢٩٠ أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في القتل بعشرة آلاف
- ٣٣٤ أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقض فيما دون الموضحة بشيء
- ٣٢٨ أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب
- ٣٢٨ أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي

٧٣	أنكتها ؟ حتى غاب ذاك
٣٠٦،٢٩٧،٢٩٤،٢٩٠،٢٨٥،٢٨٣	إن في النفس المؤمنة مائة من الإبل
٢٥٣	أن يهوديا رض رأس جارية
٢٠٦،١٥٤	وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت
٢٣٤،٢٣٠	أبما رجل إرتد عن الإسلام فادعه فإن عاد وإلا
٤٠	البكر بالبكر جلد مائة
٧١	البينة و إلا حد في ظهرك
٣٤٤،٣٤١	البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه
٢٧٦،٢٧٣	بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم قسما
٢١	تقتل وأنت مظلوم
١٩١،١٨٥	تقطع اليد في ربع دينار
٣٦	ثلاثة لا يكلمهم الله
٣٢٩	ثم الكلب خبيث ومهر البغي خبيث
٢١٣	حيء إلى النبي صلى الله عليه بسارق فقال: أقتلوه
٣٦٩	حد الساحر ضربة بالسيف
١٤١،١١٤	حرمت الخمر لعينها قليلها وكثيرها
٦٣،٤٠	خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا
٢٩١	خرج عبد الله بن سهل بن زيد ومحبيصة
١١٢	خمروا الآنية
٣٣٧	دية أصابع اليدين والرجلين عشر من الإبل
٣٢٠	دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار
٣١٣،٣١٠	دية المرأة نصف دية الرجل
٣٢٦	دية المجوسي ثمانمائة درهم
٣٢٢	دية المعاهد نصف دية المسلم
٣٢٠	دية المعاهد كدية المسلم
٢١	ذكر رسول الله فتنة فقال يقتل فيها مظلوما لعثمان

- ٣٥٦ رأى النبي صلى الله عليه وسلم عليَّ ثوبين معصفرين
- ١٦١ رفع القلم عن ثلاث
- ٣٣٩ زعم أن رجلا من الأنصار يقال له سهل بن حثمة
- ٣٧٣ الزكاة والحدود والفيء والجمعة إلى السلطان
- ٣٢٧ سنوا بهم سنة أهل الكتاب
- سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: الرجل يجد مع امرأته
- ٣٦٥ رجلا أيقنته؟
- ١٦٣ عرضنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم قريظة
- ٣١٢ عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث
- ٢٢٢،٢١٨ على اليد ما أخذت
- ٣ عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين
- ٢٢ غفر الله لك ما قدمت وما أخرت
- ٢٦٤ في العين خمسون من الإبل
- ٢٦٠ في العينين الدية
- ٣٣٧ في كل إصبع عشر من الإبل
- ٢٤٨ قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلما بكافر
- ١٥٧ قطع النبي صلى الله عليه وسلم سارقا من المفصل
- ٤٥ كان بين أبياتنا رجل مخدج
- كان ثمن الجن على عهد رسول الله صلى الله
- ١٩٣ عليه وسلم عشرة دراهم
- ١٢ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا
- ١٤٣ كل شراب أسكر فهو حرام
- ١٤٣،١١٧،١١٤ كل مسكر خمر وكل مسكر حرام
- كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستسقى فقال رجل يا رسول الله
- ١٣٩ ألا أسقيك نبينا؟
- ١٢٢ كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله

٤٩	لاتسافر المرأة ثلاثا
١٤٥	لاتنبذ الزهو والرطب جميعا
١٩٣	لاتقطع اليد إلا في دينار أو عشرة دراهم
٣٣٤	لاطلاق قبل ملك ولاقصاص فيما دون الموضحة
١٧٦	لاقطع في ثمر معلق
٢٠١،٢٠٠	لاقطع في ثمر ولاكثر
١٩٢	لاقطع إلا في دينار أو عشرة دراهم
١٩٦	لاقطع في الطير
٣٥١	لايجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد
٣٧٠،٢٢٧،٢٢٦،٢١٥،٩٣،٥٨	لايجل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث
٢٢٢	لايجل لإمرئ أن يأخذ عصا أخيه
٣٥٧،٢٢٢	لايجل مال إمرئ مسلم إلا بطيب نفس منه
٣٥	لايزني الزاني
٢١٩	لايغرم صاحب السرقة إذا أقيم عليه الحد
٨٧	لعن الله من عمل عمل قوم لوط
٢٠٦،١٨٧،١٧٨	لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع
١٣	لكل نبي رفيق ورفيقي في الجنة
	لم تقطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه
١٩٣	وسلم إلا في ثمن الجن
٣٨٢	لو سترته بثوبك لكان خيرا لك
١٠٤	لو كنت راجما أحدا بغير بينة
١٦٦	ليس على العبد الأبق إذا سرق قطع
١٧٠	ما أخالك سرقت ؟
١٧٧	ما أخذ في غير أكمامه فاحتمل ففيه قيمته
١١٦	ما أسكر كثيره فقليله حرام
١٢	ما ضر عثمان ما عمل بعد اليوم

١١	ما على عثمان ما عمل بعد هذه
٢٤٦	المسلمون تتكافأ دماؤهم
٣٢	من أشرك بالله فليس بمحصن
٣٠٠، ١٨٢	من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبنة
١١٠	من أعتق شركا له في عبد
٢٣٠، ٢٢٧	من بدل دينه فاقتلوه
٢٣١	
١٣	من جهز جيش العسرة فله الجنة
٣٨١	من ستر أخاه في فاحشة رآها عليه
٢٥٥	من قتل له قتيل فهو بخير النظرين
٢٩٤	من قتل مؤمنا متعمدا دفع إلى أولياء المقتول
٣٨٢	من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا
٩٢	من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا
١٣	من يحفر بئر رومة فله الجنة
٣٢٩	نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب ومهر البغي
١٤٥	نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخلط التمر والزبيب
٣٣٧	هذه وهذه سواء يعني الإبهام والخنصر
٦٩	والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله
٣٦٤	يارسول الله أرأيت الرجل يجد مع امرأته رجلا أيقنته
١١	يارسول الله علي مائة بغير بأحلاسها
٣٥٦	يا نبي الله إني إشتريت خمرا لأيتام

فهرس الآثار

الصفحة	الأثر
١٧٢	أتي بجارية سرقت فقال: أسرقت؟
٣٧٨، ٨١، ٥٦	أتي عثمان بإمرأة ولدت لسته أشهر
٣٥٥	أتي عثمان برجل ضم إليه ضالة رجل في الشهر الحرام
١٦٢، ١٦٠	أتي عثمان بغلام قد سرق فقال: انظروا الى مؤنزره
١١٨	إجتنبوا الخمر فإنها أم الخبائث
٢٣٣، ٢٢٨	أخذ ابن مسعود قوما ارتدوا عن الإسلام
٨٠	إذا إشتبه عليك الحد فادرأه
١٥٧	إذا سرق السارق فاقطعوا يمينه من الكوع
٢١٠	إذا سرق السارق قطعت يده اليمنى فإن عاد قطعت رجله...
١٢٥	إذا شرب سكر وإذا سكر هذى
٧٩	إذا كان في الحد لعل وعسى فهو معطل
١٦٩	أراك جميلا ما مثلك يسرق
٣١٦	أرسل عمر إلى امرأة مغيبة
٣٦٠، ٣٥٤	استعار خالي من قوم كلبا
٢١	أقتلوه أو دعوه
٨٨	أما علمتم أنه لايجل دم امرىء مسلم
٢٧٥	إن أبا بكر وعمر وعثمان أعطوا القود من أنفسهم
٢٧٧	أن أبا بكر ولى رجلا على اليمن
٢٦٧	أن أعرابيا قدم مجلوبة له إلى المدينة
٧٢، ٧٠	أن أناسا شهدوا على رجل
٣٧٤، ٣٧٢، ٣٦٧	أن جارية لحفصة سحرتها فاعترفت
١٦	أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي
٣٠٠	أن رجلا أصيب عند البيت

- ٣٦٢ أن رجلا رأى مع امرأته رجلا فقتله
- ٢٦٢ إن رجلا سأل ابن عمر عن أعور فقئت عينه
- ٢٦٨ أن رجلا ضرب رجلا حتى سلح
- ١٠٠ أن رجلا قال لآخر يا ابن شامة الوزر
- ٢٩٩ أن رجلا قتل في البلد الحرام في الشهر الحرام
- ٣٢٥، ٢٤٥ أن رجلا مسلما قتل رجلا من أهل الذمة عمدا
- إن رجلا من أهل الشام يقال له : ابن خييري وجد مع
- ٣٦٥ امرأته رجلا فقتله
- ٣٦٣ أن رجلا من المسلمين خرج غازيا
- ٢٨٩ أن رجلا من المسلمين عانق رجلا من العدو
- ٢٥٢ أن رجلا من المسلمين عدا على دهقان
- ١٠١ أن رجلين استبا في زمن عمر بن الخطاب
- ٣٦٨ أن ساحرا كان عند الوليد بن عقبة فجعل يدخل في بقرة
- ١٩٩، ١٨٩، ١٨٤ أن سارقا سرق في زمن عثمان أترجة
- ٣٥٢ أن شرط عثمان كانوا يسرقون السياط
- أن عاملا لعمر بن الخطاب كتب لعمر يخبره، أن رجلا
- ٨٥ زنى واعترف عنده بالزنا
- ٢٧٧ أن عاملا لعمر ضرب رجلا فأقاد منه
- ١٦٧ أن عبدا لعبد الله رضي الله عنه سرق وهو آبق
- ٢٢٨ أن عبدا لله بن مسعود أخذ بالكوفة رجلا
- ٨٩ أن عثمان بن عفان أتى برجل قد فجر بسلام
- ٣٢٧ أن عثمان رضي الله عنه أغرم رجلا ثمن كلب
- ٣٥٥ أن عثمان أغرم في ناقة محرم أهلكتها رجل
- ١٩٥ إن عثمان بن عفان كان لا يقطع في الطير
- ١٨٠، ١٧٥ أن عثمان قضى أنه لا قطع عليه وإن كان قد جمع المتاع
- ٢٦٩ أن عثمان قضى في الذي يضرب حتى يحدث

- ٢٦١ أن عثمان قضى في أعور أصيبت عينه الصحيحة الدية كاملة
- ٢٩٨ أن عثمان قضى في امرأة قتلت في الحرم بدية وثلاث
- ٢٥٧ أن عثمان قضى في رجل أعور فقاً عين صحيح ...
- ٢٢٦ أن عثمان بن عفان كان يقول ذلك فيمن كفر بعد إيمانه ...
- ٣٣١ أن عثمان بن عفان كان يأمر بقتل الكلاب والحمام
- ٢٩٣ أن عثمان وزيد بن ثابت قالوا : في المغلظة أربعون
- ٢٤٩ أن عمر رضي الله عنه أمر بقتل رجل مسلم برجل ذمي
- ٧٧ أن عمر رضي الله عنه رفعت اليه امرأة ليس لها زوج ...
- ٣٢٣ أن عمر قضى في اليهودي والنصراني بأربعة آلاف
- ٣٦٣ أن عمر رضي الله عنه بينما هو يتغذى يوماً إذ أقبل رجل ...
- ٢٦٦ أن عمر وعثمان إجتمعا على أن الأعور إذا فقاً عين آخر
- ٢٦١ أن عمر وعثمان إجتمعا على أن في عين الأعور الدية كاملة
- ٢٦١ أن عمر وعثمان قضيا في عين الأعور بالدية تامة
- ٣٣٣ أن عمر وعثمان قضيا في اللطأة
- ١٣٣ أن عمر وعثمان وعبد الله بن مسعود جلدوا عبيدهم
- ٣٠٥ أن عمر وعثمان قوما الدية وجعلا ذلك للمعطي
- ٢٤٩ أن عليا رضي الله عنه قضى بالقصاص على مسلم
- ٧٦،٥٩ إن الله قد بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق
- ٢٨١ أنا ولي الهرمزان وجفينة
- ٣٢٠،٢٤٩ إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا
- ٧٧ إني امرأة ثقيلة الرأس
- ١٣١،١٣٠ إني وجدت من عبيد الله ريح الشراب
- ٣٠٩ أوطأ رجل امرأة فرسا ،
- ١٦٥ أيقطع العبد الآبق إذا سرق ؟
- ٢١٧ أيما رجل سرق منه سرقة فهو أحق بها
- ٨٣،٧٤،٦٧ توفي عبد الرحمن بن حاطب

٣١٣	جراحات النساء على النصف من دية الرجل
٥٢،٥١،٣٧	جلد عثمان امرأة في زنى
١١٥	حرمت الخمر حين حرمت وما نجد يعني بالمدينة خمر ...
٤٥	حسبهم من الفتنة أن ينفوا
١٦٥	دخلت على عمر بن عبدالعزيز فسألني أيقطع الآبق؟
٣٨١	دعي عثمان في ولايته الى قوم على أمر قبيح فراح اليهم
٢٨٨	دية الخطأ أحماسا عشرون بنت مخاض
٣٢٠	دية الذمي كانت مثل دية المسلم
٣١٧	دية اليهودي والنصراني والمجوسي وكل ذمي مثل دية المسلم
٦٤	رجمتها بسنة رسول الله (ويلك لعلك أذاك رجل وأنت نائمة
٧١	الرجم على من زنى وقد أحصن
٢١٢	روي عن عثمان أنه ضرب عنق قاس بعد أن قطعت أربعته
٣٦١	زنت مولاة يقال لها مراكوش فجاءت تستهل بالزنا
٢٢	سيدفن هنا رجل صالح
٣٧٩،١٢٨	شهدت عثمان بن عفان وأبني بالوليد
٣٥٣	شهدت عثمان وأوتي برجل وجد معه نبيذ في دباءة
١٣١،١٣٠	شهدت عمر رضي الله عنه صلى على جنازة فقال: إني وجدت
٣٤٦،٣٤٣،٣٣٨	طرفنا ليسرقنا وقال أولياؤه كذبوا بل دعوه
٢٨٩	عانق الرجل منا رجلا من العدو فضربه فأصاب رجلا منا
٣١٤،٣١٠	عقل المرأة على النصف من عقل الرجل
٢٨٦	في الخطأ، أرباعا خمس وعشرون حقة
٢٨٦،٢٨٤	في الخطأ ثلاثون حقة
٢٩٧،٢٩٤	في شبه العمد خمس وعشرون حقة
٢٩٥	في شبه العمد أربعون جذعة خلفه
٢١	قتل مظلوما لعن الله قتلته
٣٢٨	قتل رجل في خلافة عثمان كلبا

- ٢١ قتل عثمان ففرقنا في أصحاب رسول الله نسألهم عن قتله
- ١٥٤،١٥٢ قد علمت أن عثمان قطع في أترجة
- ٣٠٤ قضى عثمان في تغليظ الدية بأربعة آلاف درهم
- ٣١٨ قضى عثمان في دية اليهودي والنصراني بأربعة آلاف درهم
- ٢٩٩ قضى عمر في من قتل في الحرم
- ١٠٦ كان أبو بكر الصديق وعمر وعثمان لا يجلدون العبيد في القذف...
- ٢٤١ كان عبد الله بن أبي سرح يكتب لرسول الله
- ٣٦٠ كان عمر وعثمان يعاقبان على الهجاء
- ٣٣٦ كان عمر بن الخطاب يجعل في الإبهام والتي تليها نصف الدية
- ١٨٦ كانت اليد لا تقطع في الشيء التافه
- ٣١٣ كم في إصبع المرأة قال عشرة
- ١٤٤،١٣٧ كنت أمغث لعثمان رضي الله الزبيب
- ١٤٦،١٣٩ كنا ننبذ لرسول الله
- ٢٣٨ كفر إنسان بعد إيمانه فدعاه ثلاثا...
- ٢٣٦،٢٣١ لأجلس حتى يقتل قضاء الله
- ٤٥،٤٣ لا أغرب مسلما بعده
- ١٩٤ لأن أخطيء في الحدود بالشبهات أحب إلي من أن أقيمها بالشبهات
- ٦٩ لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول
- ٢٠٢،١٩٦ لم تكن يد السارق تقطع...
- ١٢١ لم يفرض رسول الله في الخمر حتى فرض أبو بكر
- ٢٨٠،٢٧٨ لما طعن عمر رضي الله عنه وثب عبيد الله
- ١٠ لو أمرت بعض خدمك فكفوك
- ٢١ لو أن بيدي مفاتيح الجنة أعطيتها بني أمية
- ٢٥٣ لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم
- ١٨٠ ليس على سارق قطع حتى يخرج المتاع من البيت
- ٢٧٩ مارع إلى النبي صلى الله عليه وسلم أمر فيه القصاص إلا...

- ١٤٦ ما هذا الشراب ما كدت أهتدي إلى منزلي
- ٣٧٠ مرضت عائشة فطال مرضها
- ١٠٢ من عرض عرضنا له بالسوط
- ١٣٠ من قاءها فقد شربها
- ٣٠٢ من قتل في الحرم أو قتل محرما ...
- ١٢٥ نرى أن تجلده ثمانين
- ١١٥ نزل تحريم الخمر وهي من خمسة
- ١٤٠ هل تدرون ما أنقعت لرسول الله صلى الله عليه
- ٢٣٩ هلا حبستموه ثلاثا فأطعمتموه كل يوم رغيفا
- ٢٣٩،٢٣٤ هل كان فيكم من مغربة خير
- ٨٣ والذي نفسي بيده ما الحد إلا على من علم
- ٤٥،٤٣ والله لا أغرب مسلما بعده أبدا
- ١٠ والله ما كشفت امرأة في جاهلية ولا اسلام
- ٣٥٢ يا أيها الناس إياكم والميسر
- ٣٥٢ يا أيها الناس إنني قد كلمتكم في هذا النرد
- ٣٤١ يا عباد الله لقوم يخلقون على أمر لم يروه

فهرس الأعلام المترجم لهم

<u>الصفحة</u>	<u>العلم</u>
٨٩	أبان بن عثمان
٣٩	ابراهيم بن خالد = أبو ثور
٧٠	ابراهيم بن يزيد = النخعي
٣٨	أبي بن كعب
٢١٢	أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زرارة ، أبو مصعب،
٢٦	أحمد بن عبدالحليم = ابن تيمية
٢٥١	أحمد بن عمر
١١٩	أحمد بن عمرو بن سرح
١١١	أحمد بن علي بن حجر
٢٧٥	أحمد بن محمد بن زياد = أبو سعيد
١٨٦	أحمد بن محمد بن عبد الله = ابن بنت الشافعي
٢٠	أسامة بن زيد
٣٩	اسحاق بن ابراهيم
٣١٠	اسماعيل بن ابراهيم بن علية
١٨٠	اسماعيل بن محمد الصفار
٢١٧	أسيد بن ظهير
٣٠٥	أشعث بن سوار الكندي
٥٦	أعمش = سليمان بن مهران
١١٤	أنس بن مالك
٤١	أنيس بن الضحاك الأسلمي
٤٩	الأوزاعي
٧٥	الباجي = سليمان بن خلف
٣٦٩	بجالة بن عبدة

٢٢٨	بحر بن نصر
٤٠	بدر بن الهيثم = اللخمي
٢٤١	بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي
٣٥٦	بهز بن حكيم بن حيدة
٩١	جابر بن زيد الأزدي
١٣٩	جابر بن عبد الله بن عمرو
٨٩	جابر بن يزيد الجعفي
٣٧	جرير بن عبد الحميد
٣٦٩	جزء بن معاوية
١٠٠	جلد بن أيوب = خالد بن أيوب
٦٣	جندب بن جنادة
٣٦٨	جندب الخير
٢٨٦	حارث بن يزيد العكلي
١٦	حذيفة بن اليمان
٦٣	الحسن البصري
٦٣	حسن بن صالح بن حي
١٢٢	الحسن بن علي
٢٤١	الحسين بن واقد أبو عبد الله ،
٢٥١	الحسين بن يعقوب
١٢٨	حضير بن المنذر ،
٣٠٥	حفص بن غياث بن طلق النخعي
١٧	حفصة بنت عمر بن الخطاب
١٠٨	الحكم بن عتيبة
٣٥٦	حكيم بن معاوية
٢٦١	حماد بن أسامة
٧٠	حماد بن زيد

٣٦٢	حماد بن سلمة بن دينار
٤٣	حماد بن سليمان
١٢٨	حمران بن أبان
٩١	حيان بن هلال = أبو حبيب
١٠٠	خالد بن أيوب
٣٢٨	ربيع بن سليمان المرادي
٩١	ربيعة بن أبي عبد الرحمن
٣٥٢	زيد بن الصلت
٦١	الزهري = ابن الشهاب = محمد بن مسلم
١٤	زيد بن ثابت
٨٩	زيد بن الحسن بن علي
٨٩	سالم بن عبد الله
١٢٢	سائب بن يزيد
١٧١	سحنون
١٤٢	سعد بن أبي وقاص
٢٢	سعد بن مالك بن سنان
١٨٠	سعدان بن نصر
٢٥١	سعد بن فلحون
٢٥٧	سعيد بن أبي عروبة
٢٩٨	سعيد بن جبير
٤٥	سعيد بن سعد بن عبادة
١٧	سعيد بن العاص
٨٥	سعيد بن المسيب
٣٩	سفيان الثوري
١٥٢	سفيان بن عيينة
١١٩	سليمان بن الأشعث = أبو داود

٥٦	سليمان بن مهران = الأعمش
٧٥	سليمان بن خلف = الباجي
٢٨٧	سليمان بن يسار
١٧٥	سليمان بن موسى
٣٤٣	سهل بن أبي حثمة
٦٤	شراحة الهمدانية
٢٧٢	شريح القاضي الفقيه
١٤٠	شريك بن عبد الله
٥٣	الشعبي = عامر بن شراحيل
٣١٨	صدقة بن يسار الجزري
١٦٣	الصنعاني = محمد بن اسماعيل بن صلاح
٣٨	طاوس
١٨١	ظالم بن عمرو بن سفيان = أبو الأسود الدؤلي
١٢	عائشة بنت أبي بكر
١٠٠	عبد الأعلى بن عبد الأعلى
٢٦١	عبد ربه بن أبي يزيد
١١	عبد الرحمن بن خباب
١٧	عبد الرحمن بن الحارث
٢٦٨	عبد الرحمن بن حرملة
١١	عبد الرحمن بن سمرة
١٢٠	عبد الرحمن بن عبد الحميد
٣٩	عبد الرحمن بن أبي ليلي
٦٨	عبد الرحمن بن عوف
٥٦	عبد الرزاق بن همام
١٥٢	عبد الله بن أبي بكر
٥١	عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة

١٢٢	عبد الله بن جعفر
١٠٦	عبد الله بن ذكوان
١٧	عبد الله بن الزبير
٣٤٠	عبد الله بن زيد بن عمرو = أبو قلابة
٥٦	عبد الله بن سائب = قائد ابن عباس
١٩	عبد الله بن سبأ
١٨	عبد الله بن سعد بن أبي سرح
٢٦٢	عبد الله بن صفوان
١٠٦	عبد الله بن عامر بن ربيعة
٢٧٩	عبد الله بن عامر بن كريز
٥٩	عبد الله بن عباس
١٢٠	عبد الله بن عبد الرحمن بن الأزهر
١٦٠	عبد الله بن عبيد بن عمير
٢٣٣	عبد الله بن عتبة
١٢	عبد الله بن عمر
١٢٨	عبد الله بن فيروز الداناج
٢٣١	عبد الله بن قيس = أبو موسى الأشعري
١٩٥	عبد الله بن كيسان
١٩٥	عبد الله بن المبارك
٣٧	عبد الله بن محمد بن أبي شيبة
١٤٦	عبد الله بن محمد بن الزيادة
٨٠	عبد الله بن مسعود
٩١	عبد الله بن معمر
٢٥٩	عبد الله بن مغفل
٢٢٦	عبد الله بن وهب
٢٥١	عبد الملك بن حبيب

٦٧	عبد الملك بن عبد العزيز = ابن جريج
١٣٧	عبد الواحد بن صفوان
٢٣٠	عبيد بن عمير
٢٢٨	عبيد الله بن عبد الله بن مسعود
٢٤٧	عثمان البيتي
٨٨	عثمان بن عاصم = أبو حصين
٢٥٧	عثمان بن مطر
١٠١	عروة بن الزبير
٣٩	عطاء بن أبي رباح
١٦٣	عطية القرظي
١٣٧	عفان بن مسلم
٨٠	عقبة بن عامر الجهني
١٦٩	عقبة بن عمرو بن ثعلب الأنصاري = أبو مسعود
١٢٠	عقيل بن خالد
٢٤١	عكرمة أبو عبد الله
٢١٧	عكرمة بن خالد
١٠٧	عكرمة بن عبد الله البربري
٣١٩	علقمة بن قيس
٨٨	علي بن أحمد بن سعيد = ابن حزم
٢٤١	علي بن الحسن بن شقيق
٢٧٨	علي بن عاصم
١٨٠	علي بن محمد = أبو الحسين بن بشران
٢٧٨	علي بن محمد بن أحمد بن الحسن المصري
٨٩	عمر بن راشد
٦٠	عمر بن عبد العزيز
٣٢٨	عمران بن أبي أنس

٣٥٤	عمران بن ملحان = أبو رجاء
٢٨٥	عمرو بن الأسود = أبو عياض
١٠٣	عمرو بن دينار
١٦٩	عمرو بن العاص
١٧٧	عمرو بن شعيب
١٠١	عمرة بنت عبد الرحمن
٣٦٠	عوف بن أبي جميلة الأعرابي
١٦٩	عويمر بن زيد = أبو الدرداء
١٠٧	القاسم بن محمد بن أبي بكر
١٠٩	قبيصة بن ذؤيب
٩١	قتادة بن دعامة
١٣٠	قدامة بن مظعون
٤٠	اللخمي = بدر بن الهيثم
١٠٧	الليث بن سعد
٥٧	ماعز بن مالك
١٣٣	مالك بن أنس
١٣٩	مالك بن ربيعة = أبو أسيد الساعدي
٢٧٨	مالك بن يحيى أبو غسان
١٠٧	مجاهد بن جبر
٣١	محمد بن ابراهيم بن المنذر
٢٦	محمد بن أبي بكر بن أيوب = ابن القيم
٢٨٩	محمد بن اسحاق
١٦٣	محمد بن اسماعيل بن صلاح الصنعاني
١٤٠	محمد بن الحسن الشيباني
١٢	محمد بن أبي حرملة
٣٨١	محمد بن راشد

١٤	محمد بن سيرين
٨٩	محمد بن عبد الله الحضرمي
٢٥١	محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة = ابن أبي ذئب
٩٦	محمد بن عبد الرحمن القرشي
٣٦١	محمد بن عمر بن علقمة
٨٧	محمد بن قيس
١٤	محمد بن مسلم = الزهري
٢٢٨	محمد بن يعقوب = أبو العباس الأصم
٦٧	مرغوش أو مركوش
١٦٥	مروان بن الحكم
٢٥٩	مسروق بن الأجدع
٢٥١	مسلم بن جندب
٢٥١	مسلم بن حبيب الهذلي
٥٦	مسلم بن صبيح = أبو الضحى
٢١٣	مصعب بن ثابت
٣١٦	مطر الوراق
٢٥١	مطرف بن عبد الله
٨٠	معاذ بن جبل
١٨٠	معاذ بن معاذ
٣٥٦	معاوية بن حيدة
٧٣	معاوية بن أبي سفيان
١٠٠	معاوية بن قرّة
١١٧	معمر بن راشد
٢٧٢	مغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله
٣٧	مغيرة بن مقسم
٢١٩	مكحول

١٥٦	نافع
٦١	النخعي = ابراهيم النخعي
٣٥٣	هانئ البربري أبو سعيد
٣٧٤	هبيرة بن يريم الشبامي
٦٧	هشام بن عروة
٨٧	وكيع بن الجراح
١٢٨	وليد بن عقبة
٧٠	يحيى بن آدم
٢٦٧	يحيى بن جعدة
٢٦٩	يحيى بن سعيد
٦٧	يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب
٧٠	يحيى بن عتيق
٢٤١	يزيد بن أبي سعيد النحوي
٣٣٢	يزيد بن عبد الله بن قسيط
١٦٦	يزيد بن عبد الملك
٢٩٨	يسار المكي = أبو نجيح
٣٣	يعقوب بن ابراهيم بن حبيب أبو يوسف صاحب أبي حنيفة
٢١٢	يوسف بن عبد الله = ابن عبد البر
٢٥١	يوسف بن يحيى المغافري
٢٢٦	يونس بن يزيد
٣٣١	يونس بن عبيد بن دينار

أسماء المعروفين بالكنى

٢٦١	أبو أسامة = حماد بن أسامة
١٨١	أبو الأسود الدؤلي = ظالم بن عمرو بن سفيان
١٣٩	أبو أسيد الساعدي = مالك بن ربيع
٣١٠	أبو بكر الأصم
١٠٨	أبو بكر بن حزم
١١٩	أبو بكر بن داسة
١١٧	أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
٣٩	أبو ثور
١٨٠	أبو الحسين بن بشران
٨٨	أبو حصين = عثمان بن عاصم
٩١	أبو حبيب = حيان بن هلال
١١٩	أبو داود = سليمان بن الأشعث
١٦٩	أبو الدرداء = عويمر بن زيد
٦٣	أبو ذر الغفاري = جندب بن جنادة
٣٥٤	أبو رجاء = عمران بن ملحان
١٣٩	أبو الساعدي
٢٧٥	أبو سعيد = أحمد بن محمد بن زياد
٢٢	أبو سعيد الخدري = سعد بن مالك بن سنان
١٩٥	أبو سلمة بن عبد الرحمن
١٥٦	أبو الشيخ = عبد الله بن محمد جعفر
٥٦	أبو الضحى = مسلم بن صبيح
١١٩	أبو طاهر = أحمد بن عمرو بن سرح
٢٤١	أبو عبد الله الحافظ = الحاكم صاحب المستدرک
١١٩	أبو علي الروذباري

٣٦٨	أبو عمران الجوني
٢٥٧	أبو عياض المدني = عمرو بن الأسود
٢٢٨	أبو العباس = محمد بن يعقوب
١٦٩	أبو مسعود = عقبة بن عمرو
٣٤٠	أبو قلابة = عبد الله بن زيد بن عمرو
٢١٢	أبو مصعب = أحمد بن أبي بكر بن الحارث
٢٣١	أبو موسى الأشعري = عبد الله بن قيس
٢٥٧	أبو نضر البصري = سعيد بن أبي عروبة
٢٩٨	أبو نجيح = يسار المكي
١٤٢	أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر
١٧٠	أبو واقد الليثي = الحارث بن مالك
٣٣	أبو يوسف = يعقوب بن ابراهيم

المعروفين بأبائهم

٢٥١	ابن أبي ذئب = محمد بن عبدالرحمن
٣٧	ابن أبي شيبة = عبد الله بن محمد
٣٩	ابن أبي ليلى = عبدالرحمن
٢٩٨	ابن أبي نجيح = عبد الله بن أبي نجيح
٣٣٨	ابن باقرة التغلبي أو بامرة النعامي
١٨٦	ابن بنت الشافعي = أحمد بن محمد بن عبد الله
٢٦	ابن تيمية = أحمد بن عبدالحليم
٦٧	ابن جريج = عبد الملك بن عبدالعزيز
٩٦	ابن حجر = أحمد بن علي
٨٨	ابن حزم = علي بن أحمد
١٤٦	ابن الزيات = عبد الله محمد
١٨	ابن سرح = عبد الله

١٤	ابن سيرين = محمد بن سيرين
١٠٣	ابن شيرمة = عبد الله
١٤	ابن الشهاب = محمد بن مسلم الزهري
٥٩	ابن عباس = عبد الله
٢١٢	ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله
٣١٠	ابن عليّة = اسماعيل بن ابراهيم
١٥٢	ابن عينة = سفيان
٥١	ابن قدامة = عبد الله بن أحمد
٢٦	ابن القيم = محمد بن أبي بكر
٣١	ابن المنذر = محمد بن ابراهيم
٣٧	ابن يسار = مولى عثمان
١٣٧	أم عياش
٢٢٩	أم مروان يا أم رومان

فهرس المصادر والمراجع

إسم الكتاب

أولاً: ١- القرآن الكريم.

ثانياً: كتب التفسير وعلومه:

- ٢- أحكام القرآن. للإمام أبي بكر أحمد بن الرازي الجصاص، دار الفكر.
 ٣- أحكام القرآن. لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، تحقيق: علي محمد
 البجاوي دار احياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه تصوير دار الفكر
 الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

- ٤- أحكام القرآن. للشافعي، دار الكتب العلمية بيروت: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
 ٥- تفسير القرآن العظيم. للإمام الجليل عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير، دار
 إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه.
 ٦- الجامع لأحكام القرآن. لأبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي، معلومات النشر، بدون.
 ٧- روائع البيان. لمحمد علي الصابوني، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ - ١٩٨٢م بيروت:
 مؤسسة مناهل العرفان، مكتبة الغزالي دمشق، دار إحياء التراث العربي.
 ٨- مناهل العرفان. في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني دار الفكر.

ثالثاً: كتب السنة، وعلوم الحديث وتخرجه:

- ٩- الآثار. للطحاوي الهند: مطبعة أموزي لكهنو.
 ١٠- الإحسان. بترتيب صحيح ابن حبان لعلاء الدين الفارسي دار الكتب العلمية
 بيروت: الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
 ١١- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. لمحمد ناصر الألباني إشراف محمد زهير
 الشاويش، بيروت، دمشق: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
 ١٢- إعلاء السنن. لشيخ زفر أحمد العثماني، باكستان: كراتشي، منشورات إدارة
 القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

- ١٣- ترتيب مسند الشافعي. للإمام الشافعي تصحيح السيد يوسف علي الحسيني
 والسيد عزت العطار الحسيني، بيروت: دار الكتب العلمية ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.
 ١٤- التعليق المغني على الدار قطني. لمحمد شمس الحق العظيم آبادي مطبوع

- مع الدار قطني .
- ١٥- تلخيص الحبير . في تخريج أحاديث الرافي الكبير لإبن حجر العسقلاني،
معلومات نشر بدون.
- ١٦- تهذيب السنن. لإبن قيم الجوزية مطبوع مع مختصر سنن أبي داود، للمنذري
تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية.
- ١٧- جامع الأصول في أحاديث الرسول. لإبن الأثير، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م
دار الفكر.
- ١٨- جامع التحصيل في أحكام المراسيل. للعلائي، تحقيق حميدي عبد المجيد السلفي
بيروت: الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م عالم الكتب مكتبة النهضة العربية.
- ١٩- الجامع الصحيح. للترمذي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م بيروت: دار الكتب
العلمية، تحقيق كمال يوسف الحوت.
- ٢٠- الجوهر النقي. للعلامة علاء الدين المعروف بابن التركماني مطبوع، مع السنن
الكبرى للبيهقي .
- ٢١- الدراية في تخريج أحاديث الهداية. لإبن حجر العسقلاني، تصحيح وتعليق
عبد الله هاشم اليماني المدني، بيروت: دار المعرفة.
- ٢٢- سبل السلام. للصنعاني، شرح بلوغ المرام دار الحديث بجوار إدارة الأزهر.
- ٢٣- سلسلة الأحاديث الصحيحة . لمحمد ناصر الدين الألباني، دمشق، بيروت: المكتب
الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ٢٤- السنة. لإبن أبي عاصم الشيباني المكتب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م
- ٢٥- سنن ابن ماجه. لمحمد بن يزيد القزويني تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء
الكتب العربية، لعيسى البابي الحلبي وأولاده.
- ٢٦- سنن أبي داود. لسليمان بن الأشعث السجستاني، بيروت: حمص دار الحديث
الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- ٢٧- سنن الدار قطني. لعلي بن عمر الدار قطني، تعليق عبد الله هاشم، يماني،
القاهرة: دار المحاسن للطباعة.
- ٢٨- سنن سعيد بن منصور. تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الهند: بومباي دار

- السلفية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٢م.
- ٢٩- السنن الكبرى. للبيهقي، الهند: حيدر آباد دكن، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٤٧هـ.
- ٣٠- السنن الكبرى. لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كردي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م.
- ٣١- سنن النسائي. بشرح السيوطي وحاشية السندي، المكتبة العلمية بيروت.
- ٣٢- شرح معاني الآثار. للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، مطبعة الأنوار المحمدية القاهرة: دار الكتب العلمية بيروت: ط ١ ١٣٩٩هـ
- ٣٣- صحيح البخاري. للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري مع فتح الباري للإمام ابن حجر العسقلاني، القاهرة: دار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.
- ٣٤- صحيح مسلم. لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، المطبعة المصرية ومكتباتها معلومات أخرى: بدون.
- ٣٥- ضعيف الجامع الصغير وزياداته. لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م بيروت: المكتب الإسلامي.
- ٣٦- عمدة القاري. شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، دار الفكر.
- ٣٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري. لابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م القاهرة: دار الريان للتراث.
- ٣٨- الفتح الرباني. لأحمد عبد الرحمن البناء، الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ مطبعة أحمد البناء المشهور بالساعاتي.
- ٣٩- كنز العمال. لعلاء الهندي، مؤسسة الرسالة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- ٤٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. للهيثمي، إعداد أبو هاجر زغلول (بيروت: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ٤١- المستدرک علی الصحیحین. لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم، الرياض: مكتبة ومطابع النصر الحديثة.
- ٤٢- مسند الإمام أحمد. للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، مع منتخب كنز العمال،

دار الباز للنشر والتوزيع.

- ٤٣- مشكل الآثار . للطحاوي، (الطبعة الأولى مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند: حيدر آباد دكن ، ١٣٣٣هـ.
- ٤٤- المصنف . لعبد الرزاق بن الهمام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ٤٥- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار . لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ-١٩٨١م بومباي الهند دار السلفية.
- ٤٦- معالم السنن . للخطابي، مع سنن أبي داود ،
- ٤٧- المعجم الكبير. للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، الموصلي: الطبعة الثانية مطبعة الزهراء الحديثة تاريخ الإيداع ١٩٨٤م.
- ٤٨- معرفة السنن والآثار . للبيهقي ، وثق أصوله وخرج أحاديثه: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، المنصورة دار الوفاء الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- ٤٩- الموطأ . للإمام مالك بن أنس، دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي، ١٣٧٠هـ-١٩٥١م.
- ٥٠- الموطأ : للإمام مالك بن أنس ، برواية الإمام محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق عبدالوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثانية المكتبة العلمية.
- ٥١- الموطأ . مالك مع تنوير الحوالك، للسيوطي، القاهرة: مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني .
- ٥٢- نصب الراية . لأحاديث الهداية للعلامة جمال الذي أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، القاهرة: دار الحديث .
- ٥٣- النهاية في غريب الحديث والأثر . لإبن الأثير ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، دار الباز لعباس أحمد الباز.
- ٥٤- نيل الأوطار . شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، القاهرة: دار الحديث.

ر ا ب ع ا : كتب أصول الفقه:

- ٥٥- التقرير والتحبير. لإبن أمير الحاج، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م.

٥٦- اللمع . لعبد الله بن محمد الصديقي الغماري الحسيني، بيروت: عالم الكتب
الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

خامسا : كتب فقه الحنفي:

- ٥٧- الاختيار لتعليل المختار . لعبد الله بن محمود بن مودود الموصللي،
معلومات نشر: بدون.
- ٥٨- البحر الرائق. شرح كنز الدقائق، للعلامة زين الدين بن نجيم الحنفي،
بيروت: دار المعرفة للنشر والطباعة الطبعة الثانية.
- ٥٩- بدائع الصنائع. في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود
الكاساني الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م دار الكتاب العربي.
- ٦٠- البناية في شرح الهداية. للعيبي، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م دار الفكر.
- ٦١- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق. لعثمان بن علي الزيلعي، مصر: الطبعة الأولى
١٣١٣هـ المطبعة الكبرى ببولاق.
- ٦٢- حاشية أحمد شلبي. على تبين الحقائق للزيلعي.
- ٦٣- حاشية رد المحتار. على الدر المختار لمحمد أمين الشهير بابن عابدين، بيروت:
دار الفكر الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٦٤- حاشية سعدي جلبي. مع فتح القدير لإبن الهمام.
- ٦٥- الخراج . لأبي يوسف، القاهرة: المطبعة السلفية الطبعة الرابعة ١٣٩٢هـ.
- ٦٦- درر الحكام شرح مجلة الأحكام. لعلي حيدر ، بيروت: دار الكتب العلمية
- ٦٧- العناية . للبابرتي ، مع شرح فتح القدير لإبن الهمام.
- ٦٨- الفتاوى البزازية . بهامش الفتاوى الهندية.
- ٦٩- الفتاوى الهندية . لمولانا شيخ نظام وجماعة من علماء الهند الطبعة الثانية بالمطبعة
الأميرية ببولاق مصر: ١٣١٠هـ تصوير دار الفكر.
- ٧٠- فتح القدير . لكمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام، بيروت:
دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ٧١- فقه الملوك ومفتاح الرتاج . لعبد العزيز بن محمد الرحبي الحنفي، تحقيق:
الدكتور/أحمد عبيد الكبيسي، مطبعة الإرشاد ببغداد ١٩٧٥م.

- ٧٢- كتاب الحجة على أهل المدينة . للإمام محمد بن حسن الشيباني، تصحيح وتعليق، أبو الوفاء الأفعاني، الهند: حيدر آباد دكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ٧٣- الباب في شرح الكتاب: لشيخ عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي، على المختصر المشتهر باسم الكتاب، تحقيق محمود أمين النواوي بيروت: دار الكتب العلمية، حمص: دار الحديث.
- ٧٤- المبسوط . لشمس الدين السرخسي، بيروت: دارالمعرفة للطباعة والنشر، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م توزيع المكتبة التجارية لمصطفى أحمد الباز.
- ٧٥- ملتقى الأبحر . لإبراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي، تحقيق: وهي سليمان غاوجي، الألباني بيروت: مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٧٦- الهداية للمرغيناني . مع شرح فتح القدير لإبن الهمام.
- سادسا : كتب فقه المالكي .
- ٧٧- الإستدكار . للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة ودار الوعي دمشق، القاهرة: الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٧٨- أسهل المدارك شرح إرشاد السالك . لأبي بكر بن حسن الكشناوي، الطبعة الثانية دارالفكر سنة الطبع: بدون.
- ٧٩- الإشراف على مسایل الخلاف . للقاضي عبد الوهاب البغدادي، مطبعة الإدارة معلومات أخرى: بدون.
- ٨٠- الإعتصام . للإمام أبي اسحاق ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، مكتبة الرياض الحديثة(تصوير دار الفكر).
- ٨١- بداية المجتهد ونهاية المقتصد . للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٨٢- البهجة . لأبي الحسن علي بن عبد السلام التسولي، شرح التحفة للحكام للقاضي أبي بكر محمد بن عاصم الأندلسي، الغرناطي، دار الفكر.
- ٨٣- التاج والإكليل . لمختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف الشهير بالمواف

- مع شرح الخطاب، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م دار الفكر.
- ٨٤- تبصرة الحكام. لإبن فرحون ، مع فتح العلي المالك، مصر: شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده الطبعة الأخيرة ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م.
- ٨٥- جواهر الإكليل. للآبي دار الفكر معلومات أخرى بدون.
- ٨٦- حاشية بناني. على شرح الزرقاني، على خليل.
- ٨٧- حاشية الدسوقي. لمحمد بن عرفة، على الشرح الكبير للدردير، دار الفكر.
- ٨٨- حاشية الرهوني. على شرح الزرقاني على خليل الطبعة الأولى ١٣٠٦هـ بالمطبعة الأميرية ببولاق ، تصوير دار الفكر.
- ٨٩- حاشية الزرقاني على خليل. لعبد الباقي الزرقاني، دار الفكر
- ٩٠- شرح الخرشبي. على مختصر خليل، لمحمد الخرشبي، بيروت: دار صادر.
- ٩١- شرح الزرقاني على خليل . لعبد الباقي الزرقاني، بيروت: دار الفكر.
- ٩٢- شرح الزرقاني على الموطأ . لمحمد الزرقاني، القاهرة: مطبعة ومكتبة المشهد الحسيني.
- ٩٣- الشرح الكبير، لأحمد بن محمد الدردير، مع حاشية الدسوقي، بيروت: دار الفكر.
- ٩٤- شرح منح الجليل على مختصر خليل . لمحمد عيش طرابلس: مكتبة النجاح.
- ٩٥- الفواكه الدواني. على رسالة بن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غنيم النفراوي شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر: الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.
- ٩٦- قوانين الأحكام الشرعية . لمحمد بن أحمد بن جزى المالكى، بيروت: دارالعلم للملايين: ١٩٧٤م.
- ٩٧- القوانين الفقهية . لإبن جزى ، دار الفكر.
- ٩٨- الكافي. في فقه أهل المدينة، لأبي عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز القرطبي تحقيق: محمد محمد أحمد ولد ماديك، القاهرة: مطبعة حسان ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ٩٩- مختصر خليل . لخليل بن اسحاق بن موسى المعروف بالجندي تصحيح، وتعليق الشيخ طاهر أحمد الزاوي، دار احياء الكتب العربية لعيسى البابي، الحلبي وشركاه.
- ١٠٠- المدونة الكبرى . للإمام مالك بن أنس الأصبحي ، بيروت: دار صادر.
- ١٠١- المنتقى . للإمام أبي الوليد الباجي، بيروت: دار الكتاب العربي و مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر: الطبعة الأولى ١٣٣٢هـ.

- ١٠٢- مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل . لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن،
المغربي المعروف بالخطاب، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م دار الفكر.
سابعاً: كتب فقه الشافعي.
- ١٠٣- الإجماع. لابن المنذر، تحقيق: الدكتور/فؤاد عبد المنعم أحمد، الطبعة الأولى
قطر: رئاسة المحاكم الشرعية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ١٠٤- الأحكام السلطانية. لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي،
خرج أحاديثه خالد عبداللطيف السبع العلمي بيروت: دار الكتاب العربي،
الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- ١٠٥- الأشباه والنظائر . لجلال الدين السيوطي تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي
بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ١٠٦- الإشراف على مذاهب أهل العلم. لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر
النيسابوري خرج أحاديثه عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية مكة المكرمة.
١٠٧- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع. للشرييني الخطيب ، مصر: مطبعة دار إحياء
الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ١٠٨- الأم . للإمام محمد بن ادريس الشافعي، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر،
الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ١٠٩- حاشية الجمل. لسليمان الجمل (مطبعة البابي الحلبي بمصر.
- ١١٠- حاشية الشيراملسي. مع نهاية المحتاج للشافعي الصغير.
- ١١١- حاشيتا قليوبي وعميرة. الطبعة الثانية مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.
- ١١٢- حواشي الشرواني وابن القاسم على تحفة المحتاج. دار صادر معلومات أخرى: بدون.
- ١١٣- حبايا الزوايا . للزر كشي، دولة الكويت: وزارة الأوقاف .
- ١١٤- روضة الطالبين. للنووي، المكتب الإسلامي.
- ١١٥- شرح روض الطالب من أسنى الطالب . للإمام أبي يحيى زكريا الأنصاري
الشافعي المكتبة الإسلامية لصاحبها رياض الشيخ معلومات أخرى: بدون.
- ١١٦- شرح النووي على صحيح مسلم، مطبوع مع صحيح مسلم.
- ١١٧- فتح الوهاب. لزكريا الأنصاري، دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي.

- ١١٨- كشف الغمة عن جميع الأمة . لعبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني الأنصاري المصري، الطبعة الأخيرة ١٣٧٠هـ-١٩٥١م مطبعة، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ١١٩- كفاية الأخيار . في حل غاية الإختصار لأبي بكر بن محمد الحسيني الحصري الدمشقي الشافعي من علماء القرن التاسع الهجري، دار الفكر.
- ١٢٠- المجموع . شرح المهذب، للنووي، دار الفكر.
- ١٢١- مختصر المزني : مع الأم.
- ١٢٢- مغني المحتاج. الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للشيخ محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر.
- ١٢٣- منهاج الطالبين . وعمدة المفتين ،لنوووي (مطبعة دار إحياء الكتب العربية، لعيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.
- ١٢٤- المهذب . في فقه الإمام الشافعي، للإمام أبي اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، دار الفكر.
- ١٢٥- نهاية المحتاج . الى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد، ابن حمزة بن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير، دار الفكر.

ثامنا: كتب فقه الحنبلي.

- ١٢٦- الأحكام السلطانية. للقاضي أبي يعلى، محمد بن الحسين الفراء الحنبلي، شركة مكتبة أحمد بن سعد بن نيهان سروبايد- أندونيسيا: تجليد دار الفكر الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .
- ١٢٧- أعلام الموقعين عن رب العالمين. للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م دار الفكر.
- ١٢٨- الإنصاح. عن معاني الصحاح للوزير العالم ابن هبيرة، تحقيق الدكتور/فؤاد عبدالمنعم أحمد دولة قطر: رئاسة المحاكم الشرعية، إدارة الشؤون الدينية الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ١٢٩- الانصاف في معرفة الراجح. لسليمان المرادوي تحقيق محمد حامد الفقي، القاهرة: الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م مطبعة السنة الحمديّة.
- ١٣٠- التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع . لعلاء الدين علي بن سليمان المرادوي الرياض: المؤسسة السعيدية.
- ١٣١- حاشية الروض المربع. لعبد الرحمن بن محمد بن القاسم العاصمي النجدي

- الحنبلي مؤسسة قرطبة الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ١٣٢- حاشية المقنع . للشيخ سليمان مع المقنع لابن قدامة .
- ١٣٣- زاد المعاد في هدي خير العباد . لابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، الطبعة الخامسة والعشرون ١٤١٢هـ-١٩٩١م بيروت: مؤسسة الرسالة مكتبة المنار الإسلامية.
- ١٣٤- السياسة الشرعية . في إصلاح الراعي والرعية، لابن تيمية ، دار الكاتب العربي.
- ١٣٥- شرح منتهى الإرادات . لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، دار الفكر.
- ١٣٦- الطرق الحكيمة . في السياسة الشرعية، لابن قيم الجوزية تحقيق بشير محمد عيون، بيروت: الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٨٩م مكتبة دار البيان ومكتبة المؤيد.
- ١٣٧- الفروع . لابن المفلح، الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م دار مصر للطباعة.
- ١٣٨- الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني . لابن قدامة، بيروت: الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م المكتب الإسلامي.
- ١٣٩- كشاف القناع عن متن الإقناع . للشيخ منصور بن يونس البهوتي تحقيق الشيخ الهلال مصيلحي دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ١٤٠- المبدع شرح المقنع . لإبراهيم بن محمد بن مصلح بن المفلح الحنبلي، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م المكتب الإسلامي.
- ١٤١- مجموع فتاوى . لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي، الطبعة الأولى معلومات النشر: بدون.
- ١٤٢- المحرر . في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لمجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية، مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.
- ١٤٣- المطلع على أبواب المقنع . للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م المكتب الإسلامي.
- ١٤٤- المغني . لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، تحقيق عبد الوهاب فايد وعبد القادر أحمد عطا، مكتبة القاهرة لعلي يوسف سليمان، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- ١٤٥- المقنع في فقه الإمام أحمد . لابن قدامة، مكتبة الرياض الحديثة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١٤٦- منتهى الإيرادات. لتقي الدين محمد بن أحمد الفتوحى الشهير بالنجار، مع شرحه دار الفكر.

تاسعا : كتب المذهب الظاهري :

١٤٧- المحلى بالآثار . لأبى محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق الدكتور/عبد الغفار البنداري، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

عاشر ا : الكتب العامة في الفقه المقارن وغيره.

١٤٨- أنيس الفقهاء . للقونوي ، تحقيق: الدكتور/أحمد عبد الرزاق الكبيسي،

جدة: دار الوفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

١٤٩- الاوزاعي وتعاليمه الإنسانية والقانونية. للمحمصاني(الطبعة الأولى دار العلم للملايين بيروت: ١٩٧٨م.

١٥٠- التشريع الجنائي الإسلامي. لعبد القادر عودة، بيروت: مؤسسة الرسالة الطبعة السابعة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

١٥١- التعريفات. لعلي بن محمد الجرجاني، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م دار الكتب العلمية.

١٥٢- عقوبة السارق بين القطع وضمان المسروق . للدكتور أحمد توفيق الأحول الرياض: الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م دار الهدى للنشر والتوزيع.

١٥٣- الفقه الإسلامي وأدلته . للدكتور وهبة الزحيلي، دمشق: دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

١٥٤- موسوعة فقه عثمان بن عفان، رضي الله عنه، لدكتور/محمد رواس قلعه جي، مكتبة الخانجي القاهرة: الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٣م.

الحادي عشر : كتب التاريخ والتراجم.

١٥٥- الإستيعاب في معرفة الصحابة . لأبى عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر مطبوع بهامش الإصابة لابن حجر العسقلاني.

١٥٦- أسد الغابة في معرفة الصحابة : لعز الدين ابن الأثير، أبى الحسن

علي بن محمد الجزري تحقيق محمد ابراهيم البناء وأصحابه القاهرة: دار الشعب .

١٥٧- الإصابة في تمييز الصحابة. لابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية.

- ١٥٨- الأعلام. لخير الدين الزركلي، الطبعة الخامسة بيروت: دار العلم للملايين.
- ١٥٩- الأنساب . للسمعا ني، الهند: حيدر آباد دكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف
العثمانية ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- ١٦٠- أنساب الأشراف. لأحمد بن يحيى المعروف بالبلاذري، دار المعارف
بمصر: ١٩٦٦م.
- ١٦١- البداية والنهاية. للحافظ ابن كثير الدمشقي تحقيق الدكتور/أحمد ملحم وأصحابه
دار الريان للتراث: الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- ١٦٢- تاريخ ابن الأثير. بيروت: دار الصادر للنشر والطباعة ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
- ١٦٣- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان
الذهبي (عهد الخلفاء) تحقيق عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ
١٩٨٧م دار الكتاب العربي.
- ١٦٤- تاريخ بغداد. لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، بيروت: دار الكتاب العربي.
- ١٦٥- تاريخ الخلفاء . للحافظ جلال الدين السيوطي، بيروت: دار الفكر.
- ١٦٦- تاريخ الطبري. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل
ابراهيم القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية ١٩٦٩م.
- ١٦٧- تاريخ مدينة دمشق الكبير. لعلي بن الحسن المعروف بابن عساكر، تحقيق سكينه
الشهابي، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ١٦٨- تاريخ المدينة المنورة. لأبي زيد عمر بن شبة النميري البصري تحقيق فهد محمد
شلتوت، جدة: دار الأصفهاني الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ .
- ١٦٩- تقريب التهذيب. لابن حجر العسقلاني، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ-١٩٩١م
دار القلم للطباعة.
- ١٧٠- تهذيب الأسماء واللغات. للنووي، ادارة الطباعة المنيرية بمصر.
- ١٧١- تهذيب تاريخ دمشق. لشيخ عبد القادر بدران، بيروت: دار المسيرة، الطبعة
الثانية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- ١٧٢- تهذيب التهذيب. لابن حجر العسقلاني، الهند: حيدر آباد دكن، مطبعة مجلس
دائرة المعارف النظامية ١٣٢٦هـ.

- ١٧٣- تهذيب الكمال. في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، دار المأمون للتراث ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ١٧٤- الثقات. للإمام الحافظ محمد بن حبان التميمي، الهند: حيدر آباد دكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ومؤسسة الكتب الثقافية ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- ١٧٥- الجرح والتعديل. لأبي محمد بن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الطبعة الأولى دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد دكن.
- ١٧٦- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني المكتبة السلفية، تصوير دار الفكر.
- ١٧٧- الذيل على طبقات الحنابلة. لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين المعروف بابن رجب الحنبلي تصحيح محمد حامد الفقي، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية.
- ١٧٨- سير أعلام النبلاء. للإمام شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م مؤسسة الرسالة.
- ١٧٩- شجرة النور الزكية. في طبقات المالكية، لشيخ محمد بن محمد بن مخلوف، دار الفكر، معلومات أخرى: بدون.
- ١٨٠- شذرات الذهب. في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة.
- ١٨١- صفة الصفوة. لجمال الدين أبي الفرج بن الجوزي، دارالمعرفة.
- ١٨٢- طبقات الحفاظ. للحافظ جلال الدين السيوطي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م دار الكتب العلمية.
- ١٨٣- الطبقات الشافعية الكبرى. لتاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، السبكي، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- ١٨٤- الطبقات الكبرى. لمحمد بن سعد بيروت: دار صادر.
- ١٨٥- العبر. في خير من غير، لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهب، تحقيق فؤاد سيد التراث العربي دائرة المطبوعات في الكويت: ١٩٦١م.
- ١٨٦- العواصم من القواصم. للقاضي أبي بكر بن العربي تحقيق محب الخطيب، مكتبة أسامة بن زيد بيروت: ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- ١٨٧- الفصل في الملل والأهواء والنحل . لإبن حزم الظاهري تحقيق الدكتور/محمد ابراهيم نصر والدكتور/عبد الرحمن عميرة السعودية: شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٨٨- الكاشف. للذهبي، دار الكتب الحديثة القاهرة: الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ١٨٩- الكامل في التاريخ. لإبن الأثير، بيروت: دار الصادر للنشر والطباعة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- ١٩٠- الكامل في ضعفاء الرجال. لإبن عدي الجرجاني، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م دار الفكر.
- ١٩١- مختصر تاريخ دمشق . لمحمد بن مكرم المعروف بابن منظور تحقيق: مامون ساغرجي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ دمشق: دار الفكر.
- ١٩٢- مروج الذهب، ومعادن الجوهر . لعلي بن الحسين بن علي المسعودي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ دمشق دار الفكر.
- ١٩٣- معجم البلدان . لشهاب الدين الحموي الرومي البغدادي، دار احياء التراث العربي ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ١٩٤- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة . لعمر رضا كحالة، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٩٥- معجم المؤلفين. لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي للطباعة، والنشر والتوزيع.
- ١٩٦- مقدمة طبقات المحدثين بأصفهان والواردين عليها . للإمام أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ، تحقيق عبدالغفار البنداري، وسيد كسروي حسن الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م دار الكتب العلمية.
- ١٩٧- الملل والنحل . للشهرستاني، تحقيق: الأستاذ عبد العزيز محمد الوكيل، بيروت : دار الفكر.
- ١٩٨- ميزان الاعتدال . لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر.
- ١٩٩- الوافي بالوفيات . لصلاح الدين بن أيك الصفدي بيروت: دار صادر الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ٢٠٠- وفيات الأعيان . وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس محمد بن شمس الدين أحمد،

ابن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق الدكتور/إحسان عباس، دار صادر.

الثاني عشر، كتب اللغة:

- ٢٠١- آ أساس البلاغة . للزحشري دار الفكر ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
- ٢٠٢- تاج العروس عن جواهر القاموس. لمحمد مرتضى الزبيدي، مصر: المطبعة الخيرية.
- ٢٠٣- الصحاح . للجوهري، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م بيروت: دار العلم للملايين.
- ٢٠٤- القاموس المحيط . لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م مؤسسة الرسالة، دار الريان للتراث.
- ٢٠٥- لسان العرب . لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، بيروت: دار صادر الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- ٢٠٦- مختار الصحاح . للرازي، دار القبلة للثقافة الإسلامية.
- ٢٠٧- المصباح المنير . في غريب شرح الكبير للرافعي، للعلامة أحمد بن محمد الفيومي مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ٢٠٨- المعجم الوسيط . للدكتور/ابراهيم أنيس وأصحابه، الطبعة الأولى: دار الفكر.
- ٢٠٩- المغرب في ترتيب المعرب . لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي، بيروت: دار الكتاب العربي معلومات أخرى: بدون.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
ب	كلمة الشكر
١	مقدمة البحث
٢	المطلب الأول، في أهمية الموضوع
٣	المطلب الثاني، في أسباب اختيار البحث
٤	المطلب الثالث، في منهجي في البحث
٦-٥	المطلب الرابع، في موجز الخطة
٢٢-٧	التمهيد في [ترجمة عثمان بن عفان رضي الله عنه]
الباب الأول	
٢٣	في الحدود
٢٤	تمهيد في تعريف الحد
٢٨	الفصل الأول في حد الزنا
٢٩	المطلب الأول، في تعريف الزنا
٣١	المطلب الثاني، في تعريف الاحصان
٣٥	المبحث الأول، في حكم الزنا وعقوبته
٣٥	المطلب الأول، في حكم الزنا
٣٦	المطلب الثاني، في عقوبة الزنا
٣٧	الجمع بين الجلد والتغريب للزاني البكر
٣٨	حالة رواة السند
٤٦-٤٠	الموافقون والمخالفون وأدلتهم
٥٠-٤٦	مناقشة الأدلة والرد عليها والترجيح
٥١	تغريب المرأة
٥٢	مسافة التغريب

٥٣-٥٢	الموافقون وأدلتهم
٥٥-٥٣	المخالفون وأدلتهم ومناقشتها والترجيح
٥٦	رجم الثيب الزاني
٥٧	حالة رواية السند
٥٩-٥٧	الموافقون وأدلتهم
٦٠-٥٩	شبهة الخوارج والرد عليها
٦١	عدم الجمع بين الجلد والرحم
٦٢-٦١	الموافقون وأدلتهم
٦٥-٦٣	المخالفون وأدلتهم ومناقشتها والترجيح
٦٦	المبحث الثاني، في طرق اثبات الزنا
٦٧	المطلب الأول، في إثباته بالاقرار
٦٨	حالة رواية السند
٦٩-٦٨	الموافقون وأدلتهم
٧٠	المطلب الثاني في إثباته بالشهادة
٧٠	حالة رواية السند
٧١	الموافقون وأدلتهم
٧٢	كيفية الشهادة على الزنا
٧٣	الموافقون وأدلتهم
٧٤	المطلب الثالث في إثباته بالحمل لغير ذات الزوج او السيد
٧٦-٧٥	الموافقون وأدلتهم
٨٠-٧٦	المخالفون وأدلتهم والترجيح
٨١	المطلب الرابع، في إثباته بالولادة لستة اشهر
٨٢	الموافقون وأدلتهم
٨٣	المطلب الخامس، في اشتراط العلم بالتحريم
٨٦-٨٤	الموافقون وأدلتهم
٨٦	الفصل الثاني في اللواط

٨٦	المطلب الأول ، في تعريفه، والثاني ، في حكمه
٨٧	المطلب الثالث، في عقوبته
٩٠،٨٨	حالة رواة السند
٩٢-٩٠	الموافقون وأدلتهم
٩٧-٩٢	المخالفون وأدلتهم ومناقشتها والترجيح
٩٨	الفصل الثالث في القذف وحكمه
٩٨	تمهيد في تعريف القذف
٩٩-٩٨	المطلب الأول، في حكمه
١٠٠	التعريض بالقذف
١٠١	حالة رواة السند
١٠٢-١٠١	الموافقون وأدلتهم
١٠٥-١٠٣	المخالفون وأدلتهم والترجيح
١٠٦	تنصيف حد القذف بالرق
١٠٦	حالة رواة السند
١٠٨-١٠٧	الموافقون وأدلتهم
١١١-١٠٩	المخالفون وأدلتهم ومناقشتها والترجيح
١١٢	الفصل الرابع في حد الخمر
١١٢	تمهيد في تعريف الخمر
١١٣	تعريف الحنفية وأدلتهم
١١٤	تعريف الجمهور وأدلتهم
١١٦-١١٥	المناقشة والترجيح
١١٦	المبحث الأول، في حكم الخمر
١١٧	مضرة الخمر
١١٨	حالة رواة السند
١١٩	عقوبة الشارب
١٢٠	حالة رواة السند

١٢٣-١٢١	الموافقون وأدلتهم
١٢٧-١٢٤	المخالفون وأدلتهم والمناقشة والترجيح
١٢٨	التقيؤ بالخمر
١٢٩	حالة رواة السند
١٣٠-١٢٩	الموافقون وأدلتهم
١٣٢-١٣١	المخالفون وأدلتهم ومناقشتها والترجيح
١٣٣	حد الشرب للرقيق
١٣٣	حالة رواة السندين
١٣٤	الموافقون وأدلتهم
١٣٥	المخالفون وأدلتهم والترجيح
١٣٦	المبحث الثاني في النبيذ
١٣٧	حكمه
١٣٧	شرب النبيذ الحلال
١٣٨	حالة رواة السند
١٤٠	حكم النبيذ الذي يسكر كثيره ولايسكر قليله
١٤١-١٤٠	المذهب الأول وأدلته
١٤٣-١٤٢	المذهب الثاني وأدلته والترجيح
١٤٤	المبحث الثالث في الخليطين
١٤٤	المذهب الأول وأدلته
١٤٥	المذهب الثاني وأدلته
١٤٨-١٤٦	المذهب الثالث وأدلته والمناقشة والترجيح
١٤٩	الفصل الخامس في حد السرقة
١٥٠	تمهيد في تعريف السرقة
١٥٢	المبحث الأول في عقوبة السرقة
١٥٣	حالة رواة السند
١٥٣	الموافقون وأدلتهم

١٥٤	محل القطع
١٥٥	الموافقون وأدلتهم
١٥٦	موضع القطع من اليد
١٥٦	حالة رواية السند
١٥٩-١٥٦	الموافقون والمخالفون وأدلتهمما والترجيح
١٦٠	المبحث الثاني في شروط القطع
١٦٠	١- شرط التكليف
١٦١	حالة رواية السند
١٦١	الموافق والمخالف
١٦٢	انبات العانة يدل على البلوغ
١٦٢	الموافقون وأدلتهم
١٦٤	المخالفون وأدلتهم والترجيح
١٦٥	٢- شرط عدم اباق الرقيق
١٦٥	حالة رواية السند
١٦٥	الموافقون وأدلتهم
١٦٨-١٦٦	المخالفون وأدلتهم والمناقشة والترجيح
١٦٩	تلقين السارق الرجوع
١٦٩	حالة رواية السند
١٦٩	الموافقون وأدلتهم
١٧٢-١٧١	المخالفون وأدلتهم والمناقشة والترجيح
١٧٢	المطلب الثاني في شروط المسروق
١٧٢	تعريف الحرز
١٧٥	١- يشترط في المسروق ان يكون محرزا
١٧٥	حالة رواية السند
١٧٩-١٧٥	الموافقون والمخالفون وأدلتهمما والترجيح
١٨٠	٢- اشتراط اخراج المسروق من الحرز

١٨١	الموافقون وادلتهم
١٨٢	المخالفون وادلتهم والترجيح
١٨٤	٣- يشترط في المسروق ان يكون نصابا
١٨٦-١٨٤	الموافقون وادلتهم
١٨٨-١٨٦	المخالفون وادلتهم والمناقشة والترجيح
١٨٩	مقدار النصاب
١٩٤-١٨٩	الموافقون والمخالفون وادلتهم ومناقشتها والترجيح
١٩٥	المطلب الثالث في ما اختلف في القطع فيه
١٩٥	١- سرقة الطير
١٩٥	حالة رواة السند
١٩٦	الموافقون وادلتهم
١٩٨-١٩٧	المخالفون وادلتهم والترجيح
١٩٩	٢- القطع فيما يتسارع اليه الفساد
١٩٩	الموافقون وادلتهم
٢٠٣-٢٠١	المخالفون وادلتهم
٢٠٤	المبحث الثالث في تكرار السرقة
٢٠٤	الموافقون وادلتهم
٢٠٧-٢٠٥	المخالفون وادلتهم
٢٠٨	السرقة مرة ثالثة ورابعة
٢٠٨	الموافقون وادلتهم
٢١٠	المخالفون وادلتهم والترجيح
٢١٢	السرقة مرة خامسة
٢١٢	حالة رواة الرواية
٢١٣	الموافقون وادلتهم
٢١٦-٢١٤	المخالفون وادلتهم والترجيح
٢١٧	المطلب الثاني في رد العين المسروقة

٢١٧	حالة رواية السند
٢٢٤-٢١٨	الموافقون والمخالفون وادلتهمما والترجيح
٢٢٥	الفصل السادس في حد الردة
٢٢٦	عقوبة المرتد
٢٢٦	حالة رواية السند
٢٢٧	الموافقون وادلتهم
٢٢٨	استتابة المرتد
٢٢٨	حالة رواية السند
٢٢٩	الموافقون وادلتهم
٢٣٢-٢٣٠	المخالفون وادلتهم ومناقشتها والترجيح
٢٣٣	الوصف الشرعي لاستتابة المرتد
٢٣٣	حالة رواية السند
٢٣٣	الموافقون وادلتهم
٢٣٧-٢٣٥	المخالفون وادلتهم والمناقشة والترجيح
٢٣٨	مدة الاستتابة وعدد مراتها
٢٣٨	حالة رواية السند
٢٣٨	الموافقون وادلتهم
٢٣٩	المخالفون وادلتهم والترجيح
٢٤١	قبول توبة المرتد
٢٤٢	حالة رواية السند
٢٤٢	الموافقون وادلتهم

الباب الثاني

٢٤٣	في الجنائيات
٢٤٤	تمهيد في تعريف الجناية
٢٤٥	الفصل الأول في القصاص في النفس
٢٤٥	عدم قتل المسلم بالكافر

٢٤٥	حالة رواة السند
٢٤٧-٢٤٥	الموافقون وأدلتهم
٢٥٠-٢٤٧	المخالفون وأدلتهم والمناقشة والترجيح
٢٥١	المطلب الثاني في قتل الذمي غيلة
٢٥٢	حالة رواة السند
٢٥٦-٢٥٢	الموافقون والمخالفون وأدلتهم والترجيح
٢٥٧	الفصل الثاني فيما دون النفس
٢٥٧	المبحث الأول في الجناية على البصر
٢٥٧	المطلب الأول في جناية الأعور على مثله وغيره وبالعكس
٢٥٧	جناية الأعور على صحيح العينين
٢٥٨	حالة رواة السند
٢٥٨	الموافقون وأدلتهم
٢٥٩	المخالفون وأدلتهم
٢٦١	الجناية على عين الأعور الصحيحة
٢٦١	حالة رواة السند
٢٦٢	الموافقون وأدلتهم
٢٦٥-٢٦٣	المخالفون وأدلتهم ومناقشتها
٢٦٦	جناية الأعور على مثله
٢٦٦	حالة رواة السند
٢٦٦	الموافقون وأدلتهم
٢٦٧	المطلب الثاني في جناية صحيح العينين على مثله
٢٦٧	القصاص في ذهاب ضوء العين
٢٦٧	حالة رواة السند
٢٦٨	الموافقون وأدلتهم
٢٦٨	المبحث الثاني في القصاص من الضربة والتأليم
٢٦٨	المطلب الأول اذا ضرب انسان انسانا حتى أحدث

٢٦٩	حالة رواية السند
٢٧٠	الموافقون وأدلتهم
٢٧٠	المخالفون وأدلتهم
٢٧٢	المطلب الثاني في القصاص من اللطمة والوكزة
٢٧٢	الموافقون وأدلتهم
٢٧٤	المخالفون وأدلتهم والترجيح
٢٧٥	المطلب الثالث في القود من السلطان
٢٧٥	حالة رواية السند
٢٧٦	الموافقون وأدلتهم
٢٧٨	الفصل الثالث في العفو عن القصاص
٢٧٨	المطلب الأول في عفو الولي عن القصاص
٢٧٩	حالة رواية السند
٢٧٩	الموافقون وأدلتهم
٢٨٠	السلطان ولي من لاولي له
٢٨٠	الموافقون
٢٨١	المطلب الثاني في عفو السلطان عن الجناية
٢٨١	الموافقون

الباب الثالث

٢٨٢	في الدييات
٢٨٣	تمهيد في مشروعية الدية
٢٨٤	الفصل الأول في دية النفس
٢٨٤	المطلب الأول في أنواع الدية
٢٨٤	النوع الأول الدية المخففة
٢٨٤	حالة رواية السند
٢٨٥	الموافقون وأدلتهم
٢٨٦	القتل الخطأ وديته

٢٨٦	الموافقون وادلتهم
٢٨٧	المخالفون وأدلتهم ومناقشتها
٢٨٩	مقدار الدية بالدراهم
٢٨٩	حالة رواية السند
٢٨٩	الموافقون وادلتهم
٢٩٢-٢٩٠	المخالفون وأدلتهم والترجيح
٢٩٣	النوع الثاني الدية المغلظة وكيفية تغليظها
٢٩٣	حالة رواية السند
٢٩٣	الموافقون وادلتهم
٢٩٤	المخالفون وادلتهم
٢٩٥	المعاني الموجبة للتغليظ
٢٩٥	القتل شبه العمد
٢٩٥	حالة رواية السند
٢٩٥	الموافقون وادلتهم
٢٩٦	المخالفون وادلتهم والترجيح
٢٩٨	السبب الثاني في تغليظ الدية القتل في الحرم والشهر الحرام
٢٩٨	حالة رواية السند
٢٩٨	الموافقون وادلتهم
٣٠٠	المخالفون وادلتهم والترجيح
٣٠٢	تغليظ الدية بالاحرام
٣٠٢	المخالفون وأدلتهم
٣٠٤	تغليظ الدية من غير الابل
٣٠٤	حالة رواية السند
٣٠٤	الموافقون وادلتهم
٣٠٤	المخالفون وأدلتهم
٣٠٥	الخيار في دفع انواع الدية للمعطي دون ولي الدم

٣٠٥	حالة رواية السند
٣٠٥	الموافقون وادلتهم
٣٠٧	المخالفون وادلتهم
٣٠٩	المطلب الثاني في دية المرأة وجراحها
٣٠٩	حالة رواية السند
٣٠٩	الموافقون وادلتهم
٣١٠	المخالفون وادلتهم ومناقشتها والترجيح
٣١٢	جراح المرأة
٣١٢	الموافقون وادلتهم
٣١٣	المخالفون وادلتهم ومناقشتها والترجيح
٣١٦	المطلب الثالث في الجناية على ما هو نفس من وجه دون وجه
٣١٦	حالة رواية السند
٣١٧	الموافقون
٣١٧	المطلب الرابع في دية الذمي (اليهودي والنصراني)
٣١٧	حالة رواية السند
٣١٨	الرواية الثانية والحكم عليها
٣١٩	الموافقون والمخالفون
٣١٩	المذهب الأول
٣٢٢	المذهب الثاني
٣٢٣	المذهب الثالث
٣٢٤	المذهب الرابع
٣٢٥	تغليظ الدية بقتل الذمي عمدا
٣٢٥	حالة رواية السند
٣٢٥	الموافقون والمخالفون
٣٢٦	دية الجوسي
٣٢٦	الموافقون والمخالفون وادلتها

٣٢٧	المطلب الخامس في تضمين الجناية على الكلب
٣٢٨	حالة رواية السند
٣٢٨	الموافقون وادلتهم
٣٢٩	المخالفون وادلتهم ومناقشتها
٣٣١	قتل الكلاب
٣٣١	الموافقون وادلتهم
٣٣١	المخالفون
٣٣٢	الفصل الثاني في دية ما دون النفس
٣٣٢	المطلب الأول في دية الجروح
٣٣٢	دية السمحاق
٣٣٣	حالة رواية السند
٣٣٣	الموافقون
٣٣٣	المخالفون ومذاهبهم
٣٣٣	المذهب الأول
٣٣٤	المذهب الثاني
٣٣٥	المذهب الثالث
٣٣٦	المطلب الثاني في دية الأصابع
٣٣٦	حالة رواية السند
٣٣٦	الموافقون وادلتهم
٣٣٧	المخالفون
٣٣٨	الفصل الثالث في القسامة
٣٣٨	تعريف القسامة
٣٣٨	المطلب الأول في مشروعية القسامة
٣٣٩	حالة رواية السند
٣٣٩	الموافقون وادلتهم
٣٤٠	المخالفون وادلتهم

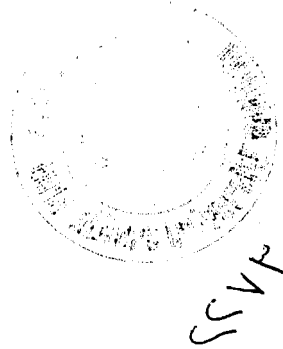
٣٤٣	المطلب الثاني في كيفية القسامة والبدء بها
٣٤٣	الموافقون وادلتهم
٣٤٤	المخالفون وادلتهم
٣٤٦	المطلب الثالث في موجب القسامة
٣٤٦	الموافقون وادلتهم
٣٤٨-٣٤٧	المخالفون وادلتهم والترجيح

الباب الرابع

٣٤٩	في التعازير
٣٥٠	تمهيد في تعريف التعزير
٣٥٠	مشروعيته
٣٥٢	الفصل الأول في أنواع العقوبات التعزيرية
٣٥٢	المطلب الأول في التعزير بالتهديد بالقطع أو بحرق البيت
٣٥٢	حالة رواة السند
٣٥٣	الموافقون
٣٥٣	التعزير بالجلد والاتلاف
٣٥٣	حالة رواة السند
٣٥٤	التعزير بالحبس
٣٥٤	حالة رواة السند
٣٥٥	التعزير بالمال
٣٥٥	حالة رواة السند
٣٥٥	الموافقون وادلتهم
٣٥٩-٣٥٧	المخالفون وادلتهم والمناقشة والترجيح
٣٦٠	المطلب الثاني في المعاني الموجبة للتعزير
٣٦٠	التعزير بالهجاء
٣٦٠	حالة رواة السند
٣٦٠	الموافقون

- ٣٦١ التعزير عند سقوط الحد بالشبهة
- ٣٦١ الموافقون
- المطلب الثالث في الأمور التي يعاقب عليها بالقتل
- ٣٦٢ منها: إذا وجد رجل مع زوجته رجلا
- ٣٦٢ حالة رواية السند
- ٣٦٢ الموافقون وأدلتهم
- ٣٦٦-٣٦٤ المخالفون وأدلتهم والترجيح
- ومنها: السحر
- ٣٦٧ قتل الساحر
- ٣٦٧ حالة رواية السند
- ٣٦٨ الموافقون وأدلتهم
- ٣٧٠ المخالفون وأدلتهم والمناقشة والترجيح
- ٣٧٢ **الفصل الثاني** في الأمور المشتركة بين الحدود والتعزير
- المطلب الأول في بيان من يقيم العقوبات التعزيرية والحدودية؟
- ٣٧٢ حالة رواية السند
- ٣٧٣ الموافقون وأدلتهم
- ٣٧٤ المطلب الثاني هل للسيد إقامة الحد أو التعزير على مملوكه
- ٣٧٧-٣٧٤ الموافقون والمخالفون وأدلتهم والترجيح
- ٣٧٨ المطلب الثالث هل يجب حضور الإمام لإقامة الحد أو التعزير؟
- ٣٧٨ الموافقون وأدلتهم
- ٣٧٩ هل للإمام أن يوكل غيره في إقامة الحد؟
- ٣٨٠ حالة رواية السند
- ٣٨٠ الموافقون وأدلتهم
- ٣٨١ المطلب الرابع في الستر على المسلم
- ٣٨١ حالة رواية السند
- ٣٨١ الموافقون وأدلتهم

٣٨٣	الخاتمة
٣٨٥	فهرس الآيات القرآنية
٣٨٨	فهرس الأحاديث
٣٩٤	فهرس الآثار
٤٠٠	فهرس الأعلام
٤١٢	فهرس المصادر والمراجع
٤٢٧	فهرس الموضوعات



تمت الفهارس بحمد الله تعالى، وبتمامها يتم البحث، فحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير .